جامعة الحاج لخضر باتنة
كلية الحقوق
قسم العلوم السياسية

إستراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب - نموذج إقليم كوسوفو -

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية :
تخصص إدارة دولية

إعداد الطالبة :
أمينة زغيب

إشراف: الأستاذ الدكتور
صالح زياني

لجنة المناقشة

د. رابح مرابط	جامعة باتنة	رئيسا
أ. د. صالح زياني	جامعة باتنة	مشرفا ومقررا
د. عبد القادر عبد العالي	جامعة سعيدة	عضوا مناقشا
د. نبيل كريبش	جامعة باتنة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2012/2011

شكر وعرفان

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب
أو من بعيد على انجاز هذا العمل و تذليل صعابه،
إلى من كان له كلّ الفضل في إتمام هذا العمل إشرافا وتوجيها ودعما،
الأستاذ الدكتور المشرف صالح زياني الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته الدقيقة
ونصائحه القيّمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث،
أبقاه الله ذخراً لطلبة العلوم السياسية وجعل ذلك في ميزان حسناته.
إلى مجمع اساذتة قسم العلوم السياسية بجامعة باتنة،
الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي و لم يبخلوا علينا بالنصح الفائدة،
واخص بالذكر منهم: **الدكتور عادل زقاغ، الدكتور عبد الله راقدي،**
الدكتور رابح مرابط...
إلى كادر الأساتذة الذين شرفونا بمناقشة هذه المذكرة :
الدكتور رابح مرابط،الدكتور عبد القادر عبد العالي
والدكتور كريبش بنيل.
إلى أساتذتي وزملائي بكلية العلوم السياسية بجامعة قسنطينة
إلى من سرنا سوياً وتكاتفنا يداً بيد ونحن نشق الطريق النجاح، أصدقائي
وأخواتي وزملائي بدفعة الإدارة الدولية وعلى رأسهم الأخ النبيل عميد الدفعة:
لطفي قواسمي

إهـــــــداء

إلى ابتساماتي أمي

..... فسبحان خالق أمي

إلى روح والدي

.......تمنيت لو أمهلك القدر

إلى شقائق النعمان

................إخوتي

مقدمة:

في أواخر العام 1980م ومطلع عام 1990م وعقب انتهاء الحرب الباردة تغير النظام العالمي، تقلص خطر الحرب بين الدول وذاع وعي السلام فيها بشكل مطرد.ولكن عوض الانتقال السلمي المتوقع الذي يتجسد في الانتقال من اقتصاد خاضع للرقابة إلى اقتصاد السوق ومن نظام الاتصالات إلى الديمقراطية، نشأ نوع جديد من الصراع في البلدان النامية والبلدان المستعمرة سابقا.والذي عرف باسم **الصراعات الناشئة في التسعينيات**، هذه الاخيرة التي مست مناطق مختلفة من العالم في شكل ظاهرة جديدة، طال أمدها فترات طويلة من الزمن، اقتصرت في فترتها الأولى على منطقة الخليج خلال الحرب الباردة، وبالتزامن مع سقوط أحد الدولتين العظميين، تم تخفيض ذلك العدد الكبير من الحروب بين الدول لتحل محلها حروب داخل الدول.

هذا النوع الجديد من الحروب قام أساسا على الأسباب المتعلقة بالعرق، الدين، الموارد الطبيعية والطاقة.وعلى غرار سابقيه، فقد كسر جميع قواعد الحرب المقبولة في السابق، اذ تميز بكونه عديم الجنسية من حيث الطبيعة، تنظمه الجماعات غير الحكومية المنادية بمبدأ تقرير المصير.

وقد خلفت هذه الصراعات مجتمعات مهدمة البنية، ذات تجارة مشلولة، وزراعة مدمرة، مع نسبة مرتفعة من البطالة وعدم وجود تمويلات خارجية. كما نجد أن المصادر التقليدية للسلطة بعد انتهاء الصراع قد دمرت أو أضعفت مكانتها بصفة كبيرة في غياب وجود هيكل حكومي شرعي.اما أجهزة الشرطة والأجهزة القضائية والتي اعتبرت في الغالب جزءا من المشكلة، فقد كانت ممارسة الديمقراطية متدنية أو منعدمة تماما بها.

وتحت هذه الشروط، تواصلت الصراعات، حيث تمت دراسة أهميتها في حوض المجتمع الدولي وتأثيرها المقنع وطبيعتها المعدية التي تزيد سرعة انتشارها وتنقلها إلى الدول المجاورة مما يؤثر على كل المناطق.

وتعد الحروب التي اندلعت في مطلع التسعينيات بيوغوسلافيا أحسن مثال على الآثار المدمرة للصراعات الداخلية على المجتمعات والمناطق ككل. فلقد ارتكزت هذه الحروب على نزعة تقرير المصير للمجموعات المختلفة من الأشخاص ذوي العقيدة الواحدة أو من نفس العرق.وكان آخر صراع مسّ هذه المنطقة هو الصراع العرقي في منطقتي الصرب ومونتينيغرو بكوسوفو خلال سنة 1997م. والذي جعل كوسوفو تفتقر إلى اليوم للمؤسسات الاقتصادية والسياسية، الخبرة، المعارف، والبنية التحتية وتعاني من استمرار التوتر بها.

لقد أثارت زيادة وتيرة الصراعات قلق المجتمع الدولي بشأن السبل التي من الممكن اللجوء إليها من أجل الرّد على حالات العنف الشديد، وحالات الطوارئ الإنسانية، ومحاربة انتهاكات حقوق الإنسان من قبل السلطات الناشطة داخل الدول، ثم تلك الموجودة بين الدول. فطبيعة الالتزامات في ميثاق الأمم المتحدة ومسئوليتها في التدخل، وكذلك زيادة قدرتها على أداء مهامها جعلها تتعامل مع سيادة الدولة ومنعتها قيام الحروب بموجب المادة(2) من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يقرّ بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتي تعد من اختصاص هذه الأخيرة وحدها..حيث تنازلت هذه الأخيرة على جملة من المسائل مسبقا كونها تفتقر إلى التخطيط ووضع برامج للتدخل.
لكن الأثر المدمر لهذه الحروب في المناطق التي سادتها، أقنع مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة بالحاجة الى أساليب جديدة للتدخل والمشاركة. اذ سيطرت عمليات حفظ السلام في بداية الأمر على الآليات السائدة المتخذة في إطار التعامل مع هذه الصراعات، حيث وضعت خلال فترة الاستعمار وبعد الحرب العالمية الثانية واستخدمت كوسيلة لملء فراغ السلطة الناجم عن غياب القوى الاستعمارية، كما أنشئت عمليات حفظ السلام لغرض التفاوض وكانت مواتية لتسوية دائمة للصراعات الناشئة ما بعد الاستعمار.

فمنذ نهاية الحرب الباردة زاد توسع الطلب ونطاق عمليات إعادة بناء الدول لتشتمل المنظمات غير الحكومية كفاعل حيوي في خطط إعادة الاعمار، خاصة بعد النمو غير المسبوق في عددها وحجمها ومجال تحركها، وجدير بالذكر أنه رغم وجود المنظمات غير الحكومية منذ بدايات القرن التاسع عشر واهتمامها بقضايا مثل مناهضة العبودية، إلا أن السنوات الأخيرة هي التي شهدت تحولاً محورياً ونقلة كمية وكيفية في واقع المنظمات غير الحكومية. الامر الذي دفع أحد علماء السياسة المهتميين بهذه الظاهرة وهو "سالمون" (Salmon) الى أن يطلق على هذه الظاهرة اسم **:الثورة التنظيمية العالمية (I Global Association Révolution)** ، وقد واكب ذلك إعادة تعريف دور المنظمات غير الحكومية في خطاب التنمية، كما تم النظر إليها على أنها تمثل مقترباً حقيقياً وأصيلاً لتمثيل الجماعات المهمشة.

وعلى صعيدٍ ثانٍ فهي من وجهة نظر بعض الباحثين تتمتع بمزايا نسبية عديدة تجعلها أكثر فعالية من الدولة والسوق معاً في عملية تخصيص الموارد لعملية إعادة الاعمار، فلكونها تمتلك أساليب أكثر فعالية في الوصول إلى بيئات الصراع، فإن طريقة عملها تتسم بالمرونة في الاستجابة للاحتياجات الأولية للمجتمعات الممزقة على خلاف البيروقراطية التي تحكمها قواعد مؤسسية صارمة. كما أنها تتمتع بمهارات أكثر إبداعاً في التعامل مع المشكلات، وهذا فضلاً عن التكلفة المنخفضة التي تقدمها مقابل

الخدمات العامة والعملية التي تقوم بها، الى جانب قدرتها على جذب التمويل. وأخيراً تماسها مع الافراد بطريقة مباشرة من خلال تبني منهج قائم على المشاركة القاعدية.

لعبت المنظمات الدولية دورا مهما ومتميزا خلال الأعوام الماضية في ضمان توفير الخدمات وشكلت جزءا أساسيا من بنية النظام في كل البلدان تقريبا، فقد بدلت جهدا كبيرا للتخفيف من ظروف الحياة الصعبة التي عاشتها الشعوب بفعل ممارسات وسياسات الدولية القائمة على استغلال الفرد، كما كانت المهمة الملقاة على عاتقها كبيرة في ظل الحروب وحتى فيما بعد بعدها.اذعملت على الاستجابة السريعة لمتطلبات المرحلة واحتياجات المجتمع المحلي وتحريك وتعبئته تجاه الحقوق الأساسية التي نصت عليها مواثيق حقوق الإنسان العالمية، وفضح الانتهاكات من خلال العديد من المبادرات والأنشطة، وكذا تنفيذ برامج الطوارئ والإغاثة لمواجهة تبعات النزاع.

تعرف المنظمات الدولية حاليا موجة جديدة من التغييرات، ليس فقط من ناحية شكلها أو بنيتها المؤسساتية، ولكن أيضا من ناحية توجهاتها وإيديولوجياتها، كونها اليوم تعايش جيلا جديدا من المنظمات وهو جيل منظمات الأعمال، والذي يرتبط بالدرجة الأولى بتحقيق الربح وبناء القوة والمكانه الدولية .

إن المنظمات الدولية اليوم سواء الحكومية أو غير الحكومية (إذا اعتمدنا تصنيفها وفق المعطى القانوني)، أو الدولية فوق الدولية والإقليمية ا(ذا اعتمدنا المعطى الجغرافي) تسعى إلى إقامة شراكات جدّية مع حكومات الدول الممزقة من ويلات الحرب، والتي تندرج في إطار استراتيجيات تشتمل جميع المراحل ليس فقط الحرب ولكن ما بعد الحرب بغية التمكين لإعادة بناء مجتمعات إنسانية متماسكة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وتجنيبها العودة إلى الحرب وهو الموضوع الذي سنتناوله في سياق هذا البحث.

أسباب اختيار الموضوع:

- الأسباب الموضوعية:

يعتبر موضوع إعادة الاعمار لفترة ما بعد الحرب من المواضيع الآنية، كونه تزامن وظهور جيل جديد من الحروب غزى النسق الدولي بصورة كبيرة. ففي أثناء الصراع يكون توفير المساعدات الغذائية الإنسانية الأساسية ، والمأوى و الخدمات الطبية أولويات بالنسبة لكل من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية أمرا أساسيا.اذ يشير توقيع اتفاقية السلام على النهاية الرسمية للحرب وإشارات بداية لمرحلة أخرى تمثل ما بعد الصراع ،أي مرحله إعادة الاعمار. حيث تقوم وكالات كبيرة ثنائية أو متعددة الأطراف بالعمل مع الحكومات الوطنية ، من اجل إدارة وصرف معظم الأموال لإعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي،للبلدان الخارجة من الحروب. لكن هذا الانتقال من الحرب إلى السلام أو السلم ليس أمرا هينا أو سلسا كما يبدوا ظاهريا. ففي أكثر الأحيان تكون الإغاثة في حالات الطوارئ، وأعمال إعادة التأهيل والمساعدة الإنمائية صعبة التحقيق والتعايش... " خاصة عند وجود موع من السلام الأولي، والذي يتبلور مع عقد اتفاقات وتراجع العنف العسكري ، والتركيز على التحولات من الإغاثة الطارئة إلى المساعدات على المدى الطويل وتحقيق نوع من التنمية الاجتماعية والاقتصادية .بين الجهات المانحة الدولية. إذ هناك نطاق فهم واسع ومعقد لفكرة إعادة الاعمار كونها عملية بناء اجتماعي واقتصادي وسياسي وحتى ثقافي لما بعد الحرب، فهو لا يتم على الفور، وكثيرا ما يعرف باسم :الانتقال التدريجي، والذي لا يكون فقط مفتاحا لمنع تجدد الصراع ، بل يعتبر أيضا خطوة حاسمة نحو التنمية الطويلة الأجل .

كما انه ونتيجة لهذا الدور المتنامي الذي تلعبه المنظمات الدولية والذي تعدي تحقيق مصلحة الجهات المانحة، إلى تحقيق المصلحة الذاتية لهذه المنظمات كأفراد فاعلة ومستقلة عن كونها مجرد وسائل لتحقيق غايات،وجبت دراستها بطريقة أكثر تفصيلا لمعرفة الأدوار الجديدة التي تتقمصها،ومدى تأثيرها على موازين القوى العالمية عموما،وعلى السيادة الوطنية بوجه خاصا داخل الدول الممزقة من الحروب.

- الأسباب الذاتية:

تتمثل أساسا في الرغبة في تكوين رؤية أوضح عن عمل المنظمات الدولية في صيغتها التشاركية الجديدة كفاعل ومؤسس لمجسم الدولة لفترة ما بعد الحرب، هذا الجيل الجديد من المنظمات الذي استطاع أن يصنع وزنا سياسيا انطلاقا من استراتيجيات اتسم بعضها بتغليب الطابع الاقتصادي في حين اكتفى البعض الأخر في الانطلاق من القاعدة الشعبية لتحقيق أهدافه.

أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة عمليا إلى:

زيادة الوعي تجاه أهمية دراسات إعادة الاعمار وبناء السلام من منظور ايجابية تحويل الصراع، لاسيما في ظل تنامي إشكال التماس مابين الدول أو داخلها، بروز المنظمات الدولية كفاعل وشريك أساسي في عملية البناء، خاصة وان هذه العملية تعبر عن مد جسر جديد من العلاقات بين العالم الديمقراطي، والعالم الرامي لتحقيق الديمقراطية، من وجهة نظر الكتيبة الليبرالية.

هذه الرؤية التي جلبت سيل الأكاديميين منذ بداياتها الأولى مع مشروع إعادة اعمار أوروبا (مشروع مارشال) وحتى يومنا هذا لم تكن شيئا جديدا ولا مبهرا إلى حد ما، لكن اعتماد المنظمات الدولية كشريك في العملية الاعمارية جعل العملية تبدو أكثر ديناميكية، تأطر لها منهجية العمل التشبيكي المعقدمن جهة الأدوار الواجب لعبها، وأيضا من جهة أولويات العمل، ومنه فان:

أهمية العلمية للبحث تكمن في:

- المساهمة في التعرف على استراتيجيات المنظمات الدولية العاملة في مجال إعادة الاعمار في الدول الممزقة من الحروب، عبر الفحص لأهم هذه الاستراتيجيات ومحاولة تضمينها في مجال تراتبي منسق.
- المقارنة بين استراتيجيات عمل هذه المنظمات وإحصاء نقاط التجاذب والرهانات والإمكانات بالنسبة لكل نوع .
- تقديم بحث يساعد الباحثين في الحقل الأكاديمي على فهم هذه الاستراتيجيات بوضوح وتمهيد الطريق أمامهم للتعمق أكثر في دراسات تعرف بكونها ما بعد حداثية.

إشكالية البحث:

ينصب هذا البحث حول التحليل الإكلينيكي لظاهرة إعادة الاعمار واستراتيجيات المنظمات الدولية الناشطة في المجال لفترة الاعمار لما بعد الحرب، ومن ثم فإننا سنحاول معالجة الإشكالية التالية :

وعليه سنطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الاستراتيجيات المتضمنة في عمل مؤسسات المسار الثاني على بناء منظور يؤسس لهندسة عملية إعادة الاعمار لفترة ما بعد الحرب ؟

- ومن أجل التمكين للإجابة عن هذه الإشكالية وتوضيحها وجب طرح مجموعة من التساؤلات التالية:
  - ما المقصود بإعادة الاعمار لفترة ما بعد الحرب ؟
  - ما مدى فاعلية استراتيجيات عمل المنظمات الدولية الناشطة في مجال إعادة الاعمار ؟
  - هل استطاعت مؤسسات المسار الثاني وضع نماذج اعمارية تنافس في قوتها نظيراتها من مؤسسات المسار الاول ؟
- ما هي التحديات التي تواجه هذه المنظمات باعتبارها شريك جديد من نوعه في العملية الاعمارية؟
- هل نستطيع أن نؤكد قابلية تحقيق هذه الاستراتيجيات انطلاقا من اسقاطهاعلى إقليم كوسوفو ؟

ومن أجل الإجابة عن هذه الإشكالية اقترحنا الفرضيات التالية:

_ تسهم المنظمات الدولية بشكل فعّال في هندسة السياسات الاعمارية لفترة ما بعد الحرب لانتهاجها جملة من الاستراتيجيات ذات المرونة والكفاءة العالية والتي تعجز البيروقراطيات الكلاسيكية عن تحقيقها

_تساهم المنظمات الدولية بشكل محدود و هامشي في رسم خطط الطريق في دول ما بعد الحرب، كونها تنظيمات بالوكالة تستعملها الدول لتمرير مشاريعها في المناطق الخارجة من النزاع لاجل إضفاء الشرعية على ممارساتها.

منهجية البحث:

انه ولاجل الاجابة عن الاشكالية واختبار الفرضيتين بطريقة علمية، وجب انتهاج :

المنهج التاريخي Historical Approach:

إذ تمكن أهمية هذا المنهج في تقديم مزايا نوعية منها القدرة على تحري السياق التاريخي لبروز المنظمات الدولية ككل والعاملة في مجال إعادة الاعمار بصفة خاصة، ،كما أن استخدام هذا المنهج يؤدي إلى فهم أكبر للاتجاهات التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين المنظمات والدول :وعلى تفهم الكيفية التي يتم بها تحرك الفواعل الدولية على الساحة الدولية والدوافع التي تمليها والنتائج التي تتبلور عنها.

كما بدت الحاجة إلى استعمال مناهج تجديدية تسمح ببلورة نظرية عملية لدراسات العلاقات الدولية التي تتميز بالتنوع والتعقيد والتشابك، ومناهج تقوم على محاولة تحقيق مبدأ الارتباط والتكامل بين الكثير من العوامل التي تؤثر في المناخ الدولي وفي دوافع الدول. والتي تعرف ب: المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات الدولية،كونها تفسر مكانه المنظمات الدولية كفاعل في العلاقات الدولية،ومن بينها:

– منهج تحليل النظام الدولي:

إن هذا المنهج مصدره في الأصل نظرية النظم، ومن أبرز أنصاره في العلاقات الدولية "مورتون كابلان"(Morthan Kaplan) فالأهداف العلمية لهذا المنهج هي التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها، كذلك التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال، ومن أمثلة النظم الدولية نظام توازن القوى ونظام الثنائية القطبية. وأيضا النظام المتعدد في الفضاء الدولي، والذي تندرج في طياته المنظمات الدولية.

– منهج النسق الدولي لدراسة السياسة الدولية:

إذ يفترض هذا المنهج أن النسق الدولي هو الظاهرة المحورية في السياسة الدولية، ويهدف لبلورة نظرية شاملة للعلاقات الدولية تستند إلى رصد وفهم الأنساق الدولية التي نشأت وتطورت خلال 5 الآلف سنة. وقد طرح بوزان وليتل في كتابهما الأنساق الدولية في التاريخ العالمي، رؤية للنسق الدولي باعتباره متضمنا عدة عناصر هي الوحدات، والقدرة التفاعلية، والعمليات البنية.وتتجسد هذه الفواعل في

الحكومات والمنظمات والأفراد ومدى قدرتها على بناء نسق دولي يساعد في حالتنا على فهم عملية إعادة الاعمار على من كونها عملية نسقية.

- المنهج المقارن:

تم اعتماد هذا المنهج المعروف كونه كلاسيكي متجدد، بغية المقارنة بين استراتيجيات عمل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية من جهة وبين الكل المتمثل في المنظمات الدولية من جهة والإقليمية من جهة ثانية.

تبرير الخطة:

للإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيتين، تم اعتماد خطة مكونة من ثلاث فصول رئيسة، حوى كل فصل عددا من المباحث والمطالب المساعدة على فهم حيثيات الموضوع.

فقد جاء الفصل الأول من البحث كفصل نظري شامل لمجموع التعريفات للمتغير التابع (المنظمات الدولية)، والى التطور والسياق التاريخي لظهور المنظمات الدولية كشريك في العملية الاعمار، إذ أن الشراكة بالموازاة مع الدولة لم تكن مطروحة بشكل كبير كما هي عليه الآن سواء في إطار المنظمات الدولية الحكومية وعلى رأسها الأمم المتحدة أو بالنسبة للمنظمات الدولية الغير حكومية كشريك آخر أكثر يفوعا في هذا المجال، إذ انه لم يظهر حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي، وللمتغير المستقل المتمثل في (إعادة الاعمار) كجزء من أعمال المنظمات الدولية، ثم جاء المبحث الثاني ليحدد مراحل هذا الاخير والأطراف الدولية المشاركة فيه. بعد ذلك جاء المطلب الثالث مركزا على اهم المداخل النظرية الأساسية لدارسة استراتيجيات المنظمات الدولية كفاعل في محوري العلاقات الدولية بصفة عامة وفي عملية اعادة الاعمار بصفة خاصة.

أما الفصل الثاني فقد كان التركيز فيه على استراتيجيات المنظمات الدولية بشقيها الحكومية وغير الحكومية في عملية إعادة الاعمار، عن طريق إبراز مهام كل منهما والآليات المعتمدة والخاصة بها، انطلاقا من مكانتها في الساحة الدولية فقد وظّف المبحث الأول لإبراز استراتيجيات المنظمات الدولية الحكومية في إعادة الاعمار وشمل بالدرجة الأولى منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي والمنطمات الدولية الاقليمية وعلى راسها الاتحاد الاوروبي والاتحاد الافريقي و حلف شمال الاطلسي، ليأتي المبحث الثاني متضمنا إستراتيجية المنظمات الدولية غير الحكومية والتي اصطفينا منها المنظمات العاملة في مجال الإغاثة الدولية وحقوق الإنسان والنقابات العمالية المناهضة لسياسات عمل المؤسسات المالية الدولية، مبرزين ذلك بإعطاء أمثلة توضيحية في كل الحالات، ثم تطرقنا بعدها في المبحث الثالث إلى أجراء مقارنة بين استراتيجيات عمل كل من المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية من خلال: المعطى القانوني، المعطى المؤسساتي والمعطى المالي.

أما في الفصل الثالث فقد خصص بصورة كاملة لدراسة أنموذج _إقليم كسوفو_.وقد كان إقحام النموذج متعمدا لما يستطيع استيعابه من إسقاط لكل الاستراتيجيات السابقة، لاختلاف الهوية عن التموقع الجغرافي، وهو الامر الذي يطرح بارادوكسات عديدة جابت ولا تزال تجوب مراحل اعماره، كما يحتوي في مبحثه الأخير دراسة مقارنة بين دور المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الدولية في التعامل مع

حالة كوسوفو،وتقييم عملها وتوجهات هذا الشريك الجديد في إعادة الاعمار، انطلاقا من معرفة انعكاسات سياساتها على الدول المضيفة من جهة، وعلى مستقبل هذه المنظمات كممثل لقطاع الأعمال وكمكرس لأسس الشفافية والمحاسبية التي عجزت في كثير من الأحيان الدول ذاتها عن تحقيها ومن جهة أخرى، وقد تم اختتام الفصل بمبحث حاولنا من خلاله تقديم رؤية استشرافية لمستقبل المنظمات الدولية الناشطة في مجال اعادة الاعمار في ظل الظروف الدولية المتسمة باللانمطية في حركيتها.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

من بين جملة الصعوبات التي تمت مواجهتها خلال القيام بالبحث ما يخص تحديد وتوضيح مفهوم بعض المصطلحات المفتاحية في البحث والتي لم استطع المضي في البحث دون تحصيل ضبط تام لها مثل : مشكلة الخلاف بين بناء السلام وإعادة التعمير في حين يستلزم كل منهما مجموع نفس النشاطات.وسبب هذا التداخل بين المصطلحين والذي يكمن للأسف في عدم مراعاة الدقة اللغوية بين المستخدمين سوا في اللغة الأم، أو في سياق الترجمات البسيطة المتوفرة في الساحة الأكاديمية العربية.

ومن العراقيل الأخرى التعدد المنهجي للدراسة، حيث أن مجال دراسة إعادة الاعمار وبناء السلام ليس مقيدا بأحد المناهج الأكاديمية التقليدية، لذلك فان دراسات إعادة الاعمار وبناء الدول أو داخل الدولة الواحدة تحتوي على نظريات اجتماعية واقتصادية بقدر احتوائها على نظريات مستمدة من علوم الثقافة والاتصال.

أما العائق الأكثر تأثيرا على المسار البحثي فكمن في كون أكثر المراجع المستخدمة في البحث مستمدة من اللغتين الفرنسية أو الإنجليزية، لحداثة الموضوع وهو الأمر الذي تطلب جهدا وتركيزا كبيرين ليس فقط من ناحية الترجمة ولكم من ناحية إيصال الفكرة بطريقة سليمة.

الدراسات السابقة:

تمثل موضوع استراتيجيات اعادة الاعمار لما بعد الحرب خطا جديدا في مجال دراسات النزاع والسلام ، ليس لكون اعادة الاعمار فكرا جديدا في حدّ ذاته لأننا رأيناه منذ مشروع مارشال، ولكن لظهور لمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية كشريك في هذه العملية.اذ لاقى ومنذ التسعينات من القرن الماضي اهتماما لدى فئات ومراكز البحث والأكاديميين على حدّ سواء وفي مقدمتهم ، أكاديمية بناء السلام

الدولية(Peace Building Academy PBA)، والتي قدمت جملة من التقارير الدارسة والمقيمة دوريا للتحديات التي تعيق عمل المنظمات الدولية الناشطة في مجال بناء السلام مع ما يقارب 24 منظمة امريكية وأوربيه، اضافة الى وكالات تمويل الانشطة الاعمارية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا .

ناهيك عن الدراسات التي قامت بها جامعة دهوك(Duhok)، ومركز (Global Ivris Center)، بشأن المشاركة في رسم السياسات لدولة ما بعد الحرب، اضافة الى الدراسة التي اجرتها(Nesrin Azzimi)

حول تحديات مرحلة اعادة الاعمار والدروس المستفادة منها، حيث تطرقت الى النقاط الاساسية الواجب مراعاتها في فترة ما بعد الحرب والدروس المستفادة ، وأيضا النقاط الاساسية الواجب مراعاتها في فترة ما بعد الحرب والتي من شانها ان تشكل نقطة تحوّل جذرية نحو السلام الايجابي او السلم السلبي، متطرقة الى جملة من الامثلة فيما يخص اعادة الاعمار .وفي ذات السياق جاءت دراسة ستيفانو ريتشا()، بعنوان()، مفصلة في التحديات الكامنة وراء عملية اعادة الاعمار وعلى رأسها:تحدي بناء مؤسسات سياسية ديمقراطية في المجتمعات الممزقة، كما ركز على تحليل نظرية John Rawls حول التدخل الأجبني في دولة ما بعد الحرب

كما جاء دايفيد ماسن و جايمس دي ميرنيك(David Mason& James D .Mernik)، في كتابهما (Conflicts Prevention& Peace Building in Postwar Societies)، مركزين على محاولة التفريق بين السلم السلبي والايجابي وعلى دور المنظمات الدولية في تحقيق هذا الاخير والتأثير على خط عمل العملية الاعمارية،اضافة الى دراسة نيكولا جونستن (Nikola Jonston)، حول عملية بناء السلام في الدول الممزقة، انطلاقا من تعديد الاطراف المساهمة فيها والى مصادر التمويل وتاثيرها على تحقيق التوازن الداخلي في بيئة ما بعد الصراع،اضافة الى دراسات مركز حل النزاعات في جامعة برادفورد (Bradford)،المنشورة بين عامي 2011/1999م ؟، والتي خصصت مجموعة كبيرة من مقالاتها المنشورة حول استراتيجيات المنظمات الدولية غير الحكومية في اعادة الاعمار ونذكر منها:

-International Conflicts Resolution ,Some Critics & Response ,June 1999.

-The failure Of States ,Identity Conflicts &Civil Society Response, The Kosovo’s case,2005,

The International NGO’S &peace building ,Perspective From Peace Studies & Conflicts Resolution

دون اهمال دراسات كل من خبيري المجال: John Peaul Lederach & Lisa Schirch واللذان كانت لهما حصة الاسد من التحليلات والدراسات حول والتي نذكر منها:

Strategic Peacebuilding,State of Faild,The little Book Of Strategic Peacebuilding (lisa Schirch),Building Peace:Sunstainable Reconcialiation in Divided Societies (john peaul)

خطة البحث :

مقدمة

الفصل الاول : الاطار النظري والمفاهيمي لدراسة استراتيجيات اعادة الاعمار من منظور المنظمات الدولية

المبحث الأول: ماهية المنظمات الدولية

المطلب الاول:تعريف المنظمات الدولية

المطلب الثاني: السياق التاريخي لبروز المنظمات الدولية كفاعل اساسي في النسق الدولي

المطلب الثالث: مجالات تقاطع عمل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في الدول الممزقة

المبحث الثاني : ماهية اعادة الاعمار

المطلب الاول: اعادة الاعمار والمفاهيم المشابهة(اشكالية الضبط الاصطلاحي)

المطلب الثاني: المراحل الأساسية لإعادة الاعمار لما بعد الحرب

المطلب الثالث: الاعمدة الدولية المشاركة في اعادة بناء دولة ما بعد الحرب

المبحث الثالث:المقاربات النظرية الاساسية لتحليل ودراسة المنظمات الدولية وإعادة الاعمار لما بعد الحرب .

المطلب الاول: المداخل النظرية الاساسية لدراسة المنظمات الدولية

المطلب الثاني: إعادة الإعمار لما بعد الحرب من منظور التشبيك.

المطلب الثالث: الاقتصاد السياسي لإعادة الإعمار من منظور النظرية النقدية

الفصل الثاني: استراتيجيات المنظمات الدولية في هندسة العملية الاعمارية لفترة ما بعد الحروب

المبحث الأول: المنظمات الدولية الحكومية كشريك رسمي ومدعم لدور الدولة في بناء دولة ما بعد الحرب

المطلب الاول: إستراتيجية منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في عملية بناء الدول الخارجة من الحرب

المطلب الثاني: استراتيجية المؤسسات المالية الدولية كشريك في عملية إعادة الإعمار

المطلب الثالث :استراتيجية المنظمات الإقليمية في دولة ما بعد الحرب:

المبحث الثاني: المنظمات الدولية غير حكومية بين استراتيجية تحقيق الاستقرار و التمكين لعمل التحول وإعادة الإعمار.

المطلب الاول : إستراتيجية الانتشار الحيوي والوقاية من النزاعات للمنظمات الدولية الغير حكومية في مجال إعادة الإعمار

المطلب الثاني: إستراتيجية المنظمات الدولية الغير الحكومية في تعزيز رأس المال المؤسساتي والمجتمع المدني (بناء القدرات من منظور ما بعد الحرب):

لطالما اعتبرت المنظمات الدولية مكملا وشريكا في وضع الأجندات ورسم السياسات العالمية كونها تمثل الدول، والتي توظفها(الدول) وفق ترابية متعديه بغية تحقيق مصالحها، لكن ومع تغيير قوانين اللعبة الدولية تغيّر قانون العلاقات الدولية.فانهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الجيل الجديد من الحروب (العرقية والاثنية، وغيرها...)، أعطى دفعة قوية للمنظمات الدولية لتبرز كفاعل ذو وزن وتأثير كبيرين، لامتلاكها استراتيجيات أكثر ليونة وفاعلية من البيروقراطيات الدولية الكلاسيكية.

وفي سياق هذا الفصل سنحاول التأطير لهذه الأفكار انطلاقا من:

التعريف بماهية المنظمات الدولية وإعادة الاعمار، استراتيجيات إعادة الاعمار لما بعد الحرب وكذا التطرق لأهم المقاربات النظرية المؤسسة لها.

المبحث الأول: ماهية المنظمات الدولية:

المطلب الأول: تعرف المنظمات الدولية:

تعرّف" المنظمة الدولية " على أنها منظمة لها شخصية دولية مستقلة، تقدم وظائف ذات طبيعة دولية حقيقية، لها جهاز مستقل لاتخاذ القرارات ومؤسسة بموجب القانون الدولي بواسطة اتفاقية دولية أو وثيقة تأسيسية. تشمل هذه العبارة على سبيل المثال المنظمات الدولية الحكومية، مثل:منظمة الأمم المتحدة (بما في ذلك الوكالات التابعة لها) وجامعة الدول العربية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة التجارة الدولية. وتشمل أيضا المنظمات غبر الحكومية الدولية والتي تعرف انطلاقا من طبيعتها الربحية التطوعية.

كما تعرف أيضا على أنها: تجمع إرادي لعدد من الدول تعبيراً عن التعاون الاختياري فيما بينهم في مجالات محددة (سياسية – طبية – عسكرية ... الخ) وذلك في كيان متميز ودائم له إرادة ذاتية ويتمتع بالشخصية القانونية الدولية.[1]

ماهية المنظمة الدولية :

يتداخل هذا المفهوم اصطلاحيا مع مفاهيم أخرى، كالنظم الدولية، والتنظيم الدولي، والمنظمة الدولية.

فالنظم الدولية ينصرف في مفهومه الضيق إلى مجموعة من القواعد القانونية المنظمة لموضوع رئيسي معين، أو المرتبطة بإطار موضوعي محدد مثل نظم الحياد والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي، ويذهب أبعد من ذلك إلى المعاهدات الدولية والمؤتمرات والحروب، فهذا الكائن الاجتماعي كما يراه هوريو (horio) دائم الوجود والتطور من خصائصه الذاتية خلق القانون وتطبيقه والتطور به بما يتلاءم وحاجات الجماعة المتغيرة.

أما التنظيم الدولي فيقصد به التركيب المعنوي للجماعة الدولية منظورا إليه من وجهة نظر ديناميكية تشمل احتمالات تطوره إلى ما هو أفضل[2].

أما المنظمة الدولية فيعرفها الأستاذ سامي عبد الحميد، على أنها كل هيئة دائمة تتمتع بالإرادة الذاتية وبالشخصية القانونية الدولية حين تتفق مجموعة من الدول على إنشائها، كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بينها في مجال أو مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة[3].

---

[1] عبد الواحد ناصر ،1994،المؤسسات الدولية،دار حطين للطباعة والنشر والتوزيع،الرباط ،ط4، ص154.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي: النظام الدولي الجديد الثابت.....و المتغير، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2006)، ص26.

[3] أحمد الراشيدي، ناصيف حتي: الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، (لبنان، مركز الدراسات للوحدة العربية، 1999)، ص122.

ويخرج الأستاذ الغنيمي على المألوف ويسميها المنتظمات الدولية فيرى أن المنتظم الدولي هو مؤتمر دولي –الأصل فيه أن يكون على مستوى الحكومات – مزود بأجهزة لها صفة الدوام ومكنة التعبير عن إرادته الذاتية[1] ويعرفها الأستاذ أبو هيف: تلك المؤسسات المختلفة التي تنشئها مجموعة من الدول على وجه الدوام للاضطلاع بشأن من الشؤون الدولية العامة المشتركة .

ويرى الأستاذ محمد حافظ غانم بأنها هيئات تنشئها مجموعة من الدول للإشراف على شان من شئونها وتمنحها اختصاصا ذاتيا معترفا به تباشره هذه الهيئات في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء نفسها[2].

وقد تلاقت الأستاذة عائشة راتب مع هذا التعريف ، أما الدكتور عبد العزيز سرحان، فيرى بأنه وحدة قانونية تنشئها الدول لتحقيق غاية معينة، وتكون لها إرادة دولية . أما أستاذ مفيد شهاب فيقول بأنه شخص معنوي من أشخاص القانون الدولي العام ينشأ من اتحاد أرادات مجموعة من الدول لرعاية مصالح مشتركة دائمة بينهما ، ويتمتع بإرادة ذاتية في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء ، ويلخص الدكتور العناني الوضع ليقرر بأن التعريفات العديدة التي يضعها الفقهاء للمنظمة الدولية تتشابه جميعا من حيث المضمون وتتجه إلى المنظمة الدولية في معناها الدقيق، فهي الهيئة التي تضم مجموعة من الدول على نحو دائم سعيا وراء تحقيق أغراض ومصالح مشتركة بينها، وتتمتع هذه الهيئة باستقلال وأهلية للتعبير عن إرادة ذاتية في المجال الدولي[3].

ويعرفها الدكتور سعيد الدقاق، على أنها ذلك الكيان الدائم ، الذي تقوم الدول بإنشائه، من اجل تحقيق أهداف مشتركة، يلزم لبلوغها منح هذا الكيان إرادة ذاتية. وبناء عليه فلكل منظمة عناصر أساسية وهي الكيان الدائم، والصفة الدولية، والهداف المشتركة، والإرادة الذاتية أي الشخصية القانونية الدولية[4].

ويشترط بول رويتير (paul Rwiter)أن التعبير يستدعي تجمع عنصرين ، فمن حيث هو منتظم لابد أن تكون له إرادة قانونية متميزة عن إرادة أعضائه ، ومن حيث هو دولي يتكون عادة وليس على سبيل الحصر من الدول[5].

ويقول ايكهيرس(Ikrhis) في معرض تحليل المصطلح، انه يصف عادة منظمة دولية تقام عن طريق الاتفاق بين دولتين أو أكثر، إن المصطلح بمعنى المنظمات الحكومية قد وجد منذ 1815 بل وربما يكن أبكر من ذلك، ولكنه لم يكتسب أهميته السياسية إلا بعد الحرب العالمية الأولى، بل إن إسباغ الشخصية القانونية على المنظمة جاء في مرحلة أحدث، وتقيم الدول المنظمات الدولية لتحقيق أهداف

---

[1] وليد عبد الحي و آخرون: آفاق التحولات الدولية المعاصرة، (دار الشروق، عمان، ط1، 2002)، ص 16.

[2] أحمد الراشيدي، ناصيف حتي: الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، مرجع سابق ص126.

[3] مارتن غريفيش وتري أوكالاهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، 2008، ص79.

[4] Ibid ,P 83

[5]مارتن غريفيش وتري أوكالاهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية،مرجع سابق ، ص 86

بعينها، فهي بهذا أكثر ما تكون شبها بالشركات في القانون الخاص لأن الشركات تسعى هي الأخرى لتحقيق أغراض محددة، وتختلف السلطات من منظمة إلى أخرى[1].

إن نقطة الانطلاق في تعريف المنظمة الدولية هي النظر إليها من حيث كونها تطبيق للظاهرة الاتحادية أي انها تحقق المساهمة والذاتية، ولذا فان المركز الأساسي الذي يقوم عليه مدرك المنظمة الدولية هو ما يزود به من أجهزة دائمة قادرة على أن تعبر عن إرادته، تلك الأجهزة هي التي تمايز بين المنظمة الدولية والمؤتمر الدولي.

إذ أنّ المنظمة الدولية هي التي تملك قدرا من الذاتية يفصلها عن مؤسسيها والدول الأعضاء فيها يتمتع بأهلية تجانس لوحدة وقدرتها على أن تعمل باسمها الخاص في نطاق القانون الدولي

ويورد العناصر الأساسية للمنظمة الدولية، حيث تباينت الآراء حولها:

1- الاستناد إلى اتفاقية دولية ذات طابع دستوري .
2- عنصر الدوام
3- وجود أمانة عامة دائمة
4- الشخصية القانونية
5- التمتع بقدر معين من الحصانات والامتيازات
6- الاعتراف بالمنظمة كشخص من أشخاص القانون الدولي الأخرى
7- الاستعانة ضرورة بعدد من العاملين الدوليين، وبممثلي الدول الأعضاء
8- الاعتراف للمنظمة بسلطة إصدار القرارات
9- التزام الدول أعضاء المنظمة بالعمل على تنفيذ ما قد تصدره من قرارات
10- التزام الدول أعضاء المنظمة بالاشتراك في تمويل نفقاته[2].

ومع تعدد هذه العناصر، يحصر الأستاذ سامي عبد الحميد العناصر الأربعة التالية:

أ – عنصر الإرادة الذاتية[3].

ب- عنصر الكيان المتميز

ج – الاستناد إلى اتفاقية دولية

د- عدم انتقاص المنظمة من سيادة الدول المشتركة في عضويتها باعتبارها في الواقع مجرد وسيلة

[1] مارتن غريفيش و تري أوكالاهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ،مرجع سابق ص84.

[2] أحمد الراشيدي، ناصيف حتي، مرجع سابق، ص125.

[3] Ibid p127

للتعاون الاختياري بين مجموعة معينة في مجال أو مجالات محددة يتفق عليها سلفا[1].

أركان وشروط قيام المنظمة الدولية:

1- أن تكون ذات تجمع إرادي وليس إلزامي: نتيجة وجود اتفاق دولي مبرم بينهم ويناط بهذا الاتفاق تحديد أهداف المنظمة واختصاصاتها والأجهزة المختلفة المخول لها تحقيق هذه الأهداف.

ويعتبر الاتفاق بين مجموعة من الدول المميز الرئيسي للتفرقة بين المنظمة الدولية الحكومية وغير الحكومية، حيث عرف المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو (المنظمة الدولية غير الحكومية) بأنها كل منظمة دولية لم تنشأ عن طريق اتفاق بين الحكومات وتتسم أهدافها ووظائفها بطابع غير حكومي وتضم نسبة كبيرة من المجموعات أو الأفراد كأعضاء منضمين من بلاد متعددة[2].

2-أن يكون لها شخصية قانونية مستقلة لها صفة الدوام والاستمرار: وبالتالي يكون لها حقوقها التي تتمتع بها وواجباتها ومسئولياتها التي تلتزم بها وفقاً لأحكام القانون الدولي. ورغم تمتع المنظمة بشخصية قانونية تؤهلها لإبرام الاتفاقيات القانونية إلا أنها ليست بالقدر والاتساع المطلوب، فرغم اتساع حق الدولة في إبرام أي تصرفات أو تعهدات قانونية فليس من حق المنظمة إبرام هذه الاتفاقيات والتصرفات إلا بالقدر الذي يدخل في حدود أهدافها. وبالتالي فإن الشخصية القانونية المستقلة للمنظمة لا تخل بتمتع كل دولة من أعضائها بالشخصية المستقلة لها، وهذا المبدأ أقرته محكمة العدل الدولية التي اعترفت لهيئة الأمم المتحدة بشخصية قانونية دولية كأمر واقع لا غنى عنه لتحقيق أهدافها، على أن ذلك لا يعني أنها دولة فوق الدول أو أنها تتمتع بشخصية قانونية كتلك التي تتمتع بها الدول الأعضاء، وإنما هي شخصية دولية تتمتع بحقوق والتزامات دولية للغاية التي تؤدي إلى تحقيق أهدافها. علماً بأن هيئة الأمم المتحدة باعتبارها منظمة عالمية تختلف عن المنظمات الإقليمية التي لا تتمتع بأية حقوق إلا في مواجهة الدول الأعضاء فقط[3].

3- أن تكون لها إرادة ذاتية مستقلة: بمعنى أن يكون هيكل إداري وتنفيذي دائم وبميزانية مستقلة بحيث تنسب كافة التصرفات إليها وحدها دون الأعضاء فيها لآن المنظمة تعمل على تحقيق ورعاية المصالح المشتركة وليس التي تخص عضو في ذاته إنما الذي يخص التكوين الشامل للمنظمة.

4- يكون لها هيكل إداري دائم: هذا الهيكل يتكون من أجهزة مستقلة تعمل باسم المنظمة وتعبر عن إرادتها لتحقيق أهداف مشتركة، ولذلك يضم هذا الهيكل الإداري ما تسمى بالموظفين الدوليين الذين

---

[1] أحمد الراشيدي، ناصيف حتي، مرجع سابق، مرجع سابق ص 125

[2] زهير العتيبي، 1993،مصادر القانون الدولي العام، منشورات جامعة قابوس،ط1،ص208.

[3] احمد سوقي اسماعيل،،نمط الإدارة الدولية لقضايا البيئة وقضية تغيير المناخ،مجلة السياسة الدولية2001،ص214.

يعملون في خدمة المنظمة بصفة دائمة ومستمرة بموجب عقد بمقتضاه يدين الموظف الدولي بالولاء الوظيفي للمنظمة وليس لدولة معينة ووكالة تلك الدولة التي يحمل جنسيتها. وهذا الوضع يعطيه حصانة وامتيازات محددة متميزة عن الموظفين المحليين.

5- يكون لها ميزانية مستقلة عن ميزانية أعضائها تمولها الدول الأعضاء: وتختلف المساهمة من دولة لأخرى بناء على معايير معينة ومنها الدخل القومي وعدد السكان ... الخ من المعايير [1].

دوافع قيام المنظمات الدولية :

أ- الأمن والسلام"للدول المتقدمة والحرة" مثل أهداف عصبة الأمم .

ب- تحقيق التنمية الاقتصادية : مثل بنك التنمية الإفريقي الذي قام على أساس تنمية الدول الإفريقية .

ج- تحقيق الحرية والاستقلال للدول غير المستقلة (دول العالم الثالث) مثل منظمة الوحدة الإفريقية.

د- تحقيق مصالح مشتركة مثل الدول المصدرة للبترول "الأوبك". حيث أنه حتى بداية الحرب العالمية الأولى كان هناك ما يسمى بالمنظمات النوعية مثل اتحاد البرق العلمي وبين الحربين قامت محكمة العدل الدولية وبعد الحرب العالمية الثانية قامت هيئة الأمم المتحدة بمنظماتها المتعددة[2] .

أنواع المنظمات الدولية :[3]

تتعدد التقسيمات بتعدد الزوايا التي يمكن أن ينظر إلى المنظمة الدولية من خلالها وهي:

---

[1] احمد سوقي اسماعيل، نمط الإدارة الدولية لقضايا البيئة وقضية تغيير المناخ،نفس المرجع ،ص 215

[2] الفرق بين النظام الدولي والتنظيم الدولي :

التنظيم الدولي :

هو تركيب عضوي يقوم على وصف الواقع وتحليله بما فيه من سلبيات واحتمالات تطوره للحد من سلبياته من منظور ديناميكي

النظام الدولي : هو مجموعة من القواعد القانونية المنظمة لقضية معينة أو موضوع معين تجمعت من مجموعة من المفاهيم المتعلقة بهذه القواعد القانونية عدة مبادئ هذه المبادئ هي ما يسمى بالقانون الدولي الإنساني وهى مجموعة من المبادئ تستهدف الحد من استخدام العنف أثناء الحروب أو الحد من الآثار المدمرة للحروب مثل حماية عدد من المشتركين في العمليات العسكرية أومن توقفوا عنها كجرحى الحرب وأسرى الحرب ، وبداية هذا القانون كان منذ اتفاقية جينيف "1864" كفرع من فروع القانون الدولي العام والقانون الإنساني الذي يتناول حقوق الإنسان .

ويعد قانون حقوق الإنسان الدولي مكملاً لقانون حقوق الإنسان الذي يطبق في جميع الأوقات سلم وحرب بينما القانون الدولي الإنساني يطبق في وقت الحرب فقط وينقسم القانون الدولي الإنساني إلى 3 قوانين تتناول كل قسم منها جانبا من أحكام القانون

القانون الأول : قانون جينيف حيث يتناول مسئولية حماية ضحايا الحروب مدنيين وعسكريين من جرحى وأسرى .

القانون الثاني : قانون لاهاي ويتناول تنظيم وسائل القتال وأساليب الحروب

القانون الثالث: وهو مزيج من القانونين السابقين إذ يتناول تنظيم الحروب بحيث يحد من عدم انتشار الدمار على نحو قد يؤدي إلى إحداث كوارث إضافية غير مبررة مثل أسلحة الدمار الشامل والميكروبية والفيروسية.

[3] Simon Chesterman" *Ownership in theory and practice ;Transfer Of Authority in UN Statebhuilding Operations",* Journal Of Intervention and Statebuilding vol11,2007 ,pp3-26

1- من حيث الطبيعة الموضوعية لأهدافها (اختصاصاتها) وتنقسم إلى منظمات عامة الأهداف (الاختصاص) وأخرى متخصصة.

2- من حيث نطاق العضوية فيها وتنقسم إلى منظمات دولية إقليمية وأخرى ذات اتجاه عالمي.

3- من حيث الطبيعة القانونية لنشاطها وتنقسم إلى منظمات دولية قضائية، وأخرى إدارية، وثالثة ذات نشاط تشريعي أو شبيه بالتشريعي[1].

المطلب الثاني: السياق التاريخي لبروز المنظمات الدولية كفاعل أساسي في النسق الدولي

أبرزت خبرة الربع الأخير من القرن الماضي، والعقد الحالي من القرن الحادي والعشرين، تغيرات هيكلية في السياسات والعلاقات الدولية، برزت معها الحاجة إلى اتساع النظرة التحليلية التي كانت تعترف في السابق بكون الدول هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وأن مفاهيم،مثل القوة والصراع، هي الحاكمة لجوهر العلاقات بين الدول، وذلك نظرا لبروز دور فاعلين جدد من غير الدول تحت تأثير قوي الاعتماد الدولي المتبادل.

فقد اقتضت هذه الأوضاع الدولية المتطورة النظر للعالم باعتباره نظاما من التفاعلات التي يلعب فيها فاعلون آخرون من غير الدول دورا مهما في موضوعات سياسية واقتصادية وإعلامية جديدة، تتجاوز مستوى التفاعلات الحكومية الرسمية، وتتخطي الحدود والسيادة. وفي هذا الإطار، برز دور بعض الفاعلين من غير الدولNon State Actors مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وبعض الجماعات والتنظيمات المسلحة، إضافة إلي جماعات الجريمة المنظمة والمافيا الدولية، فظهور المجتمعات وما صاحبها من تطورات سياسية واقتصادية في العالم ككل أدت إلى ضرورة ارتباط أفراد المجتمع الدولي في إطار ما يعرف بمجال العلاقات الدولية، هذه العلاقات تنظمها قواعد تقوم على أساس: 1- اقتصادي 2- فكري ثقافي

وعلى خلاف الحال في ظل القانون الدولي التقليدي، لم تعد الدولة الآن- وباتفاق آراء الباحثين – هى وحدها المخاطبة بقواعد القانون فى إطار منظومة الدولي، كما أنها لم تعد هي الفاعل الأوحد في العلاقات الدولية، فقد أضحى هناك في الوقت الحاضر كيانات دولية جديدة تضطلع بدور مواز لدور الدولة في إطار هذه المنظومة، إن لم يكن بديلا عنه في بعض الأحيان. وكما هو معلوم، فقد اتخذت هذه الكيانات الدولية الجديدة أشكالا قانونية شتى منها منظمات دولية حكومية، ما أصطلح حديثًا على تسميته مؤسسات "المجتمع المدني الدولي" كالمنظمات غير الحكومية وجماعات الضغط الدولية، إلى جانب الهيئات أو المؤسسات دولية النشاط؛ كالمشروعات الدولية العامة والشركات متعددة الجنسيات.

---

[1] Van Tongeron*: Exploring the Local Capacity for Peace* opcit, 1996, p43

فالملاحظ، أن هذه المؤسسات قد تزايد عددها بشكل مطرد أيضًا خلال السنوات الأخيرة، وإن كانت نشأة البعض منها تعود إلى سنوات طويلة سابقة، كما في حالة كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد البرلماني الدولي. وبصفة عامة، فهناك ما يشبه الاتفاق العام لدى الباحثين على التسليم بحقيقة أن هذه المؤسسات الدولية –على اختلاف أنواعها ومراكزها القانونية– قد أسهمت بدورها في رفع درجة كثافة التفاعلات الحادثة في إطار منظومة العلاقات الدولية، وإلى الحد الذي قاد البعض إلى التحدث صراحة عن سياسة مدنية عالمية أو World Civic Politics.[1].

إذ بعد سقوط المقاطعات وضعف نفوذ الكنيسة، ومنذ أوائل القرن الخامس عشر وحتى بداية القرن السابع عشر لم يكن هناك ما يسمى أمريكا، وكان تواجدها على شكل مستعمرة تابعة لانجلترا حيث لم يكن لها ثقل سياسي، وكان مركز العالم الحضاري والسياسي حينذاك هو أوربا خصوصاً منذ بداية القرن الثامن عشر وبداية الثورة الصناعية في انجلترا، وقد بدأت آثار هذه الثورة تنعكس على علاقة الدول الأوروبية ببعضها البعض[2] وبدأت تنظر إلى المستعمرات والمناطق ذات النفوذ فبدأت الحرب بينهم وخسرت أوروبا[3]، كثيرا نتيجة لهذه الحروب بينهم، وأصبحت العلاقات بين الدول الأوربية ذات طابعاً مزدوجاً (تعاون مع الدول الأوربية ، وصراع للسيطرة على الدول غير الأوربية من أجل التوسع خارج القارة الأوربية).

ومن ثم بدأ التفكير في تقليل هذا الصراع ،وفي القرن التاسع عشر حدثت مؤتمرات كثيرة لبحث المشكلات بين الدول الأوربية وتم التوصل إلى حقائق تؤكد على ضرورة تقسيم العالم وقد سمي هذا العصر بعصر " الوفاق الأوروبي " وكان ذلك نتيجة مؤتمرات هذا الوفاق السيطرة على السياسة الأوروبية والعالمية حتى عام 1914م، وببداية الحرب العالمية الأولى وكانت بين فريقين، الفريق الأول يتكون من انجلترا وفرنسا، والفريق الآخر يتكون من ألمانيا وتركيا. وبدأت الحرب وكادت أن تنتهي بهزيمة انجلترا وفرنسا قبل ظهور جولن الذي اقترح دخول أمريكا الحرب، وبالفعل تخلت عن عزلتها ودخلت بجانب انجلترا وفرنسا عام 1816م ومنذ ذلك الوقت قد بنت نفسها وكونت جيش قوي وقلبت الموازين وتحولت الهزيمة إلى نصر لانجلترا وفرنسا ومعها أمريكا، وبانتهاء الحرب ظهرت أول منظمة عالمية وهى (عصبة الأمم) عام 1818 وتتكون من الدول المنتصرة ثم بعد ذلك دخلت الدول المنهزمة فحدث خلاف وبدأت الحرب العالمية الثانية وهي الحرب الباردة وأصبح هناك ما يسمى بالقطب الأوحد وظهرت هيئة الأمم المتحدة "دائما بعد كل حرب يأتي الفريق المنتصر ويقوم بعمل اجتماع لتحديد

[1] Vignard.K ; *IGO's as Partners: Assessing the Impact, Recognizing the Potential"* published in Disarmament Forum, , No. 1, 2002 pp31-35 UNIDIR.".

[2] Van Tongeron: *Exploring the Local Capacity for Peace – the history of IGO's. in Prevention and Management of Violent Conflict- an international directory* , 1996,pp37-39

[3] Ibid,p42

الرئيس وتقسيم الغنائم، وبذلك بدأت المنظمات الدولية، وذلك لا يمنع أن يكون هناك اتحادات مثل إتحاد البريد العالمي، إتحاد البرق العالمي، والمكتب الدولي للصحة العامة سنة 1904 ، هذه هي منظمات دولية ولكنها نوعية حيث إنها قاصرة على نشاط محدد[1].

في الوقت نفسه تدهورت سلطة الدولة القومية ومن ثم سيادة الدولة وتضاءل دور المنظمات الدولية في تسوية الصراعات الدولية وحل المشكلات الدولية ليحل محلها دور الولايات المتحدة قائدة العالم ،ويعود تراجع مكانة الدولة في العلاقات لعدة عوامل أهمها:

– بروز فاعلين أقوياء في شبكة التفاعلات الدولية: الشركات المتعددة الجنسية، المنظمات الإقليمية والدولية، المنظمات غير الحكومية، رجال الأعمال، الأسواق التجارية..الخ.

– التحول في سلوك المنظمات الدولية، فقد كانت المنظمات الدولية في السابق عبارة عن مؤسسات تابعة للدولة القومية، أما الآن فقد غدا للمنظمات الدولية وجود متميز ومستقل عن إرادات الدول المنشئة لها. وليس أدل على ذلك من إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1991م الذي أيد التدخل الإنساني من دون طلب أو حتى موافقة الدولة المعنية كما حدث من استخدام القوة لمصلحة "السكان المدنيين" في الصومال.

فالتحول الكبير الذي طرأ على مفهوم السيادة للدولة القومية، حيث أنهت الاختراقات الثقافية والإعلامية الوظيفة الاتصالية للدولة، ما جعل من نظرية سيادة الدولة نظرية خالية من المضمون. وليست عملية التشابك الاقتصادي الدولي التي جعلت من سيطرة الدول على عملها أمراً غير واقعي، إلا إحدى تجليات انتهاء السيادة بمفهومها السابق[2].

ومن أبرز ملامح النظام الدولي الجديد هو اتجاهه نحو التعامل «الكتلي» أي إلى الكتل والمجموعات الكبرى، إن لم تعد الدولة مرتكزاً أساسياً في رسم تصورات المستقبل مهما كان من حجم لهذه الدولة على المستوى السياسي أو العسكري أو الاقتصادي أو السكاني، ولذا فإن أنظمة الدول المستقلة لن تجد لها مكاناً بارزاً إلاّ من خلال تكتلات كبرى بدت ملامحها من المجموعة الأوربية التي تشكل أقوى قوة اقتصادية إلاّ أن هذه التكتلات لا تتوقف عند نقطة المصالح الاقتصادية بل تمد نظرها إلى أفق بعيد أرحب وأشمل للتحول بعد ذلك إلى كتل سياسية كبرى. ولعل نموذج الوحدة الأوربية واضح في هذا الأمر فالعصر القادم هو عصر التكتلات أو المجموعات السياسية الكبرى الذي تحتفظ فيه الدول القطرية بشخصيتها القانونية ومكانتها وسيادتها، إلاّ أنها تدور في فلك واسع هو الكتلة التي تنتمي إليها

[1] Van Tongeron: *Exploring the Local Capacity for Peace – the history of IGO's. in Prevention and Management of Violent Conflict*, op cit, 1996,pp42-44.
[2] Ibid, p 55.

إذن إن فكرة التعاون الدولي في شكل منظمات كانت موجودة منذ القرن التاسع عشر ولكن في القرن العشرين شهد تطورا هاما في مجال العلاقات الدولية بل وأصبحت من صفات المجتمع الدولي ضمه لمنظمات دولية التي تشمل أنشطة الحياة الدولية المختلفة.

المطلب الثالث: مجالات تقاطع عمل المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية في الدول الممزقة

نظراً لكون المنظمة الدولية هي نتاج تفاهم دولي بين حكومات هذه الدول، وبالتالي يخرج من نطاقها المنظمات غير الحكومية، رغم ما أثبتته المنظمات غير الحكومية من تأثير على المنظمات الحكومية مثل منظمات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات غير الحكومية. وبعدما انتشار هذا النوع من منظمات المجتمع المدني ووضوح تأثيره واضح على السياسة الدولية جاء نداء المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة من خلال المادة 71 بأن تجري الترتيبات والإجراءات الملاءمة للتشاور مع الجهات غير الحكومية التي تعني المسائل الدائرة في اختصاصه، وللمجلس أن يجري ترتيبات ملاءمة للتشاور[1]. وتُعرف المنظمة على أنها" مجموعة من الأفراد لهم هدف معين، يستخدمون طريقا أو أكثر للوصول إليه. والمنظمة هي شخصية اعتبارية لها كيانها المستقل عن الأفراد المكونين لها، وتُدار بواسطة مجلس إدارة منتخب بواسطة الجمعية العامة للأعضاء في العادة.."[2].

وتنقسم المنظمات إلى نوعين: منظمات حكومية، ومنظمات غير حكومية. وأما المنظمات الحكومية فتنقسم بدورها إلى منظمات حكومية وطنية، وهي تلك المؤسسات التي تنشأها الدولة، وتقوم على إدارتها ودعمها من أجل القيام بمهمات محددة. وإلى منظمات حكومية دولية؛ وهي تلك المنظمات التي ترجع نشأتها إلى "فكرة المؤتمر الدولي، لأنها في حقيقة الأمر ليست إلا امتدادا لهذه المؤتمرات، بعد إعطاء عنصر الدوام لها من خلال تطورات حدثت في نطاق أمانات المؤتمرات.لكن المنظمات الدولية حصلت على إرادة ذاتية مستقلة عن الدول الأعضاء، وبسكرتارية مستقلة، وقرارات تتخذ بالأغلبية البسيطة أو الموصوفة، ومن خلال أجهزة مكونة من أشخاص أخرى غير ممثلي الدول وتتمثل في (الإدارة المدنية الدولية للمنظمة الدولية) أو الموظفون الدوليون، وامتلكت المنظمات سلطات ذاتية ناتجة عن تفويض حقيقي من الدول، وغير ذلك من المكنات التي رسمت للمنظمة الدولية هيئة قوية فوق الدول".[3]

---

[1] Fracis Stewart, *« Policies Toward Horizontal Inequalities in Post-Conflict Reconstruction, Crises* working paper 7, 2008 pp. 22

[2] Ibid,p 364.

[3] Van Tongeron, *Exploring the Local Capacity for Peace,* p63

أي أن "المنظمات الدولية الحكومية تنشئها الدول، باتفاقية دولية فيما بينها، وأعضاؤها دول (فيما عدا حالة واحدة شاذة هي حالة منظمة العمل الدولية التي أشركت منظمات العمال وأصحاب العمل مع الدول) وتتمتع بالشخصية القانونية الدولية، أي تتلقى الحقوق والالتزامات الدولية من القانون الدولي مباشرة، وتشارك في وضع قواعد القانون الدولي من خلال الاتفاقيات والأعراف الدولية، وتخضع في سلوكها لقواعد القانون الدولي، ولا تخضع للقوانين الداخلية للدول، وهذه على عدة أشكال:

فهي إما عالمية عامة كالأمم المتحدة، أو عالمية متخصصة كمنظمة الصحة العالمية والزراعة والأغذية واليونسكو وغيرها. وإما إقليمية عامة: كجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوربي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجلس التعاون الخليجي، أو إقليمية متخصصة كمنظمة الاوابك".

وخلافاً للمنظمات غير الحكومية، يشير تعريف المنظمات الدولية الحكومية إلى أنها تملك تفويضاً من الحكومات بالنسبة إلى وجودها وأنشطتها وتتمتع بتسهيلات عمل معينة تسمى في اللغة الدبلوماسية "الامتيازات والحصانات".

أما المنظمات غير الحكومية فهي مجموعات طوعية، لا تستهدف الربح، ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي. فعندما تكون عضوية المنظمة أو نشاطها مقصوران على بلد معين، تعتبر منظمة غير حكومية وطنية، أما إذا تجاوزت أنشطتها حدود البلد المعني، فتصبح منظمة غير حكومية دولية. ومن بين المنظمات غير الحكومية الدولية المعروفة "أطباء بلا حدود"، و"هيئة العفو الدولية "، و"منظمة رصد حقوق الإنسان"، و"أوكسفام" الخ..[1]، أي أن المنظمات غير الحكومية "تنظيمات للأفراد، وليست من أشخاص القانون الدولي، وإنما تخضع للقوانين الداخلية للدول. وهذه على أنواع : إما محلية وطنية تنشأ في ظل القانون الداخلي لدولة ما ويحكمها ذلك القانون في سلوكها وتصرفاتها فيضفي عليها الشخصية القانونية الداخلية إذا كانت أهدافها مشروعة كمنظمة الهلال الأحمر العراقي على سبيل المثال. وهذه قد يتيح لها القانون الداخلي الانضمام إلى مثيلاتها في الدول الأخرى لتكوين اتحاد عالمي كاتحاد المحامين العرب أو اتحاد الأطباء العرب أو ما شابها، أو يضيق عليها الخناق إذا كانت لا تروق له كمنظمات حقوق الإنسان المحلية في بعض البلدان القمعية أو يحرمها إذا كانت تتعارض مع القانون الداخلي كالتنظيمات الإجرامية المحلية مثل كوكلوس كلان(Koklos Klan)في الولايات المتحدة في القرنين الماضيين"[2]. بيد أن هناك علاقات وثيقة تربط المنظمات غير الحكومية الدولية أو الوطنية مع المنظمات الدولية الحكومية كالأمم المتحدة، حيث أن هناك حوالي2100 منظمة غير حكومية نشطة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمتع "بمركز استشاري" لدى المجلس

[1] Weiss and Gordenker , *'NGO's, the UN and Global Governance Builder* "CO and London. Lynne Rienner, 1996,pp23-25,

[2] Van Tongeron, *Exploring the Local Capacity for Peace* ,opcit p65.

الاقتصادي والاجتماعي – وهو الهيئة الرئيسية لصنع السياسات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية – ويجوز دعوة ممثلي تلك المنظمات غير الحكومية لإلقاء كلمات في اجتماعات المجلس. وهناك حوالي 1670 منظمة غير حكومية تنفذ برامج إعلامية بشأن مسائل تهم الأمم المتحدة، وهي معتمدة لدى إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة. وكثير من المنظمات غير حكومية لها ممثلون رسميون في مقر الأمم المتحدة، وتهيأ للأمم المتحدة صلات قيمة بشعوب العالم[1].

كما تقوم المنظمات غير الحكومية "بدور بارز في مؤتمرات الأمم المتحدة، وتعرض آراء الجهات المناصرة التابعة لها، بشأن مسائل تتراوح بين حقوق المرأة إلى الأمن الغذائي. وقد ساعدت هذه المنظمات على اعتماد اتفاقية عام 1997 لحظر الألغام الأرضية، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لعام 1998، للنظر في جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. وتعمل المنظمات غير الحكومية جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، لمساعدة الشعوب المحتاجة في أشد البلدان فقرا".وهناك من يرى أن هناك بعض المنظمات مثل "اللجنة الدولية للصليب الأحمر لها طبيعة هجينة. فبصفتها جمعية خاصة تشكلت وفقاً للقانون المدني السويسري، لم يكن وجودها نتيجة تفويض من حكومة. ومع ذلك فإن وظائفها وأنشطتها – توفير الحماية والمساعدة لضحايا النزاع – حددت بتكليف من المجموعة الدولية وهي مبنية على القانون الدولي وتحديداً اتفاقيات جنيف التي تعّد من أكثر المعاهدات تصديقاً في العالم.وبسبب هذا الوضع، وعلى غرار المنظمات الدولية الحكومية الأخرى، ثمة إقرار بأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تملك "شخصية قانونية دولية" أو وضعاً خاصاً بها. فهي تتمتع بتسهيلات عمل (امتيازات وحصانات) مشابهة للتسهيلات الممنوحة لمنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الدولية الحكومية الأخرى.

ومن بين الأمثلة عن تلك التسهيلات الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، وحرمة المباني والوثائق، والحصانة من الإجراءات القضائية". وذات الأمر يمكن أن يقال حول المؤسسات الاجتماعية المهنية الوطنية كالنقابات والاتحادات والجمعيات المهنية التي اشتركت الحكومات في تأسيسها ودعمها، وربما تعيين موظفيها[2].

المبحث الثاني: ماهية إعادة الإعمار:

المطلب الأول: تعريف إعادة الإعمار:

أ– **تعريف إعادة الإعمار:** تتلاقى تعريفات كثيرة حول"إعادة الإعمار"، إذ أن ظهور نموذج نظري ومفاهيم له يرسم بالضرورة مجموعة متنوعة من المجالات بما في ذلك الاقتصاد والعلوم السياسية

---

[1] شهيدة الباز،دور المنظمات غير الحكومية في تنفيد منهاج عمل بحثين:تقييم نقدي،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ،الاجتماع العربي الثاني لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بيروت 8–11،ص 8. 1998

[2] شهيدة الباز،دور المنظمات غير الحكومية في تنفيد منهاج عمل بحثيني: مرجع سابق ،ص9

وعلم الاجتماع والأنتروبولوجيا وعلم النفس ودراسات السلام والنزاع، والتي تعكس الطبيعة المتعددة التخصصات لكل من النظرية والممارسة لإعادة الإعمار، إذ لا يمكن التوصل إلى إجماع تام حول مرحلة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار، ومع ذلك سنحاول تحديد مجموعة من الاشتراكات التي تمكننا في آخر الأمر من تقديم نظرة عامة تساعد على تحديد هذا التقارب بين العلوم. فقد قدمت مجموعة من التعاريف حاول كل مؤلف من خلالها الإجابة على تساؤل يوصله في نهاية الأمر إلى جمع عناصر تعريف شامل وكامل لهذه العملية (إعادة الإعمار)، ومن قبيل هذه الأسئلة: ما نوع السلام الذي يجب بناؤه في فترة ما بعد الحرب؟، ما هي مراحل إعادة بناء الدول الخارجة من الحروب وما هو مستوى التدخل الذي يستطيع الدفع بعملية إعادة الإعمار؟، وغيرها من التساؤلات التي أراد بها أصحابها التفريق بين السلام السلبي والإيجابي كالذي عرضه (يوهان غالتونغ Yuan Galtong 1975)، والذي لازال يدعم بين التمييز الواقع وضيق النطاق لإعادة الإعمار، في حين يرى البعض الآخر أنه لا توجد حدود فاصلة بين حل النزاع وإعادة الإعمار باعتبارها مرحلتان متداخلتان تسعيان إلى تحقيق دولة ما بعد الحرب بمفهومها الإيجابي[1].

وفيما يلي: بعض التعريفات التي تتناول مفهوم إعادة الإعمار ومفهوم الإستراتيجية الإعمارية وبعض المصطلحات المتشابهة لإعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب.

- **تعريف إعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب: (تعريف الأمم المتحدة):** يعرف الملحق التابع للأمم المتحدة بالأجندة السلم الدولية إعادة الإعمار على أنه: "عملية بذل جهود شاملة لتحديد ودعم الهياكل التي من شأنها توطيد السلام والدفع الشعور بالثقة ولرفاهية بين الناس، من خلال اتفاقات إنهاء الحروب، وقد تشمل هذه العملية نزع سلاح الأطراف لمتحاربة سابق، واستعادة النظام وإعادة اللاجئين والخدمة الاستشارية والدعم في مجال التدريب لموظفي الأمن ومراقبة الانتخابات، وجهود الدفع إلى حماية حقوق الإنسان وإصلاح وتعزيز المؤسسات الحكومية وتعزيز[2] المشاركة في العملية السياسية من طرف الفواعل السلمية وغير الرسمية في الدولة" (بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة 1995)[3].

وقد اتسع نطاق وأبعاد التعريف السابق، حيث يجري الآن أن تتعدى العملية بمجرد التسمية المرتبطة ببناء السلام، من خلال إقامة البرامج والترويج لثقافة السلام الإيجابي، إذ يمكن استخدام هذا المصطلح لوصف مجموعة متنوعة من الأنشطة والبرامج المتضمنة في إستراتيجية شاملة لفترة ما بعد الحرب، بالإضافة إلى احتوائه حتى على الطريقة التي تنفذ بمعاهدة الاستراتيجيات المبذولة على

---

[1] Michael Dojle, Building peace ; *challenge and strategies after civil war*, centre of international stuatis, prince ton university,1999.

[2] Jacob S.Kreilkamp, UN *Post conflict Reconstruction*, London ,p625.

[3] Boulcler ; tynne Rirner ,*The new UN Peace Keeping Building peace in world of conflicts after world*, New York; ST Martins Press,p34 .

مستويات مختلفة من التدخل والتي تنفذها مختلف الجهات الفاعلة، إضافة إلى إدراج مجموعة متنوعة من الأنشطة ذات مستويات عالية من الاحترافية والتي تسير تحت لواء الجهات الفاعلة في بناء السلام، حيث أن هذا المصطلح كما ذكرنا سابقا واسع جدا لدرجة احتمالية خطران أن يكون بلا معنى محدد.

فإذا أردنا أن نشترط هذا المصطلح بالناحية الاقتصادية فقط كما يروج له الكثير من الاقتصاديين، فإننا نصطدم بفكرة أنّ"الأنشطة السياسية التي تمارس لإعادة بناء المجتمعات الممزقة من الحرب" إذ أن هذه الأنشطة تنطلق دوما من أرضية اقتصادية تمويلية بحتة، حيث أن الجانب السياسي يحتاج إلى مجموعة كبيرة من الاستراتيجيات التي تحتاج إلى تمويل لغرض تنفيذها[1].

كما يعرف البنك الدولي عملية إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاعات على أنها "تقديم الدعم لعملية التحول من الصراع إلى السلام من خلال إعادة بناء البلد اجتماعياً واقتصادياً"

ب- إعادة الإعمار والمصطلحات المشابهة: تقر الأمم المتحدة بكون إعادة الإعمار هي المرحلة الأشمل في إستراتيجية الأمم المتحدة لتسوية الصراعات عند فشل الدبلوماسية الرقابية في تحقيق السلام وحل النزاع، حيث وضعت إطارا عاما وجملة من المراحل والتي تنطلق من التفاوض ومراقبة وقف إطلاق النار المتفق عليه إلى تحديد ودعم الهياكل المعززة لثقافة السلم والتي تتراوح ما بين تسريح الجنود وإعادة دمج الجنود اللاجئين، إزالة الألغام وتقديم الإغاثة والمساعدة الإنسانية وإعادة التأهيل الاقتصادي وإصلاح الطرق والبنى التحتية والتي تعتد أهم مظاهر استعادة الحياة على المدى الطويل[2].

أما المفهوم الثاني للأمم المتحدة فيقوم على أساس تحديد إستراتيجيات إعادة الإعمار والذي ينطوي على سياسة طويلة المدى ، تتضمن أحكما اقتصادية واجتماعية لمعالجة الأسباب الجذرية لنشوء الحروب والذي على أساسه تمت بلورة مجموعة أخرى من التعاريف مثل:[3].

حفظ السلام peace Keeping : وهي إستراتيجية مؤقتة تهدف إلى خلق الشروط اللازمة لمنع تكرار العنف، بشرط حصولها على موافقة الأطراف كلها وهي المعمول بها بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، اذ يشمل نشر الجنود والمدنيين في شكل مزيج من الإستراتيجيات لغاية منع العنف، بدء من إنشاء مراكز للشرطة في المنطقة العازلة، نزع السلاح من القوات، وتسهيل المفاوضات عن طريق إقامة اتصالات بين الأطراف، ويمكن أيضا لهذه الإستراتيجية متعددة الأبعاد من التوسع لغاية نهاية مهمة الإدارة الدولية للبعثة، ولكن عادة ما تكون محددة على أنها جزء من عملية إعادة الإعمار كونها تشمل جانب إعادة الإعمار الاقتصادي، وتستطيع حتى أن تؤدي إلى تحويل في البنى المؤسسية

---

[1] Boulcler ; tynne Rirner ,*The new UN Peace Keeping Building peace in world of conflicts after world* ,p42

[2] See Ratner & Michael, *Keeping the peace*, Cambridge university press, 2004 , pp378 – 385.

[3] Michael W.Doyle & others,Building Peace :*Challenge and Strategies After Civil War*;NY ;international Peace Academy,1995,p p20-22.

داخل الدولة مثل: إصلاح قطاع الشرطة، والجيش والنظام القضائي ومراقبة الانتخابات وإعادة بناء قدرات المجتمع المدني[1].

تحقيق السلام peace making:وفي إستراتيجية تكون عادة سابقة لإستراتيجية بناء السلام، ولكنها تسعى جنبا إلى جنب مع عمليات حفظ السلام إلى تحقيق المصلحة وتشجيع المفاوضات وتسوية الصراعات السياسية الكامنة وراء العنف، فتحقيق السلام هو إنفاذ قصري للنظام والسلام حتى من دون موافقة الأطراف، تطبيقا لما جاء به الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي تمت مناقشته مع الأمين العام الأسبق بطرس بطرس غالي في خطة السلام لعام 1992، والتي اعتبارات نقلة نوعية وثورية على المدى الطويل لبناء السلام في دول ومجتمعات م بعد الحرب، ويكون ذلك في جميع المجالات كاقتصاد وبناء مؤسسات الدولة تستند إلى تعزيز مواطئ العمل لأجل السلام الدولي إذ تبدأ هذه العملية من قبل الأمم المتحدة، وتشمل كما ذكرنا سابقا، بل وإن صح التعبير تتدخل سهامه بسهام حفظ السلام، وهو ما يدعونا إلى القول بأنها أيضا تشكل جزءا من الإستراتيجية الشاملة والمتمثلة في إعادة الإعمار[2].

أما المفهوم الثالث والمحدد لطبيعة وإعادة الإعمار فهو بناء السلام، والذي ينطوي على نوعية مترابطة من التنسيق بين ومع الإستراتيجيتين السابقتين كونها أنشطة ليست بالمنفصلة فهي متعاضدة وقابلة للتآكل في طيات بعضها البعض، فمفاوضات السلام تختلف عن ولاية بناء السلام لفترة ما بعد الحرب، إذ تحدد الإجراءات وتوفر الإستراتيجيات التي تعيد البلد إلى السلام، ومن ناحية أخرى فإن بناء السلام يستطيع أن يؤدي إلى إعادة البلاد إلى حالة السلام الأولى، وأن يساهم في عملية صنع وحفظ السلام، كما يتضمن احتمالية إعادة التأهيل وهو الأمر الذي يدفعنا مرة أخرى للقول بأن بناء السلام هو جزء من إستراتيجية شاملة هي إستراتيجية إعادة الإعمار[3].

وأما المفهوم الراجح: فيقر بأن : "إعادة الإعمار هي حلقة بناء دول قائمة على سلام وقائي" فالغرض الأسمى التي تسعى أنشطة إعادة الإعمار إلى تحقيقه هو تكوين خط أمان ضد عودة ظاهرة العنف، فإعادة الإعمار ليس مصمما لتحقيق السلام وحدة ولا لصنع السلام وحده ولا لبناء السلام منعزلا، ولكنه جاء لتحقيق كل الإستراتيجيات مجتمعة ولغاية القضاء على الصراع وبناء قدرات الدول الهشة والممزقة بعد الحروب، ولعل أهم المقاييس المعتمدة لنجاح إعادة الإعمار هو صياغة إستراتيجية شاملة طويلة الأمد تتوفر على كل الإستراتيجيات الجزئية السابقة، ابتداء من نزع السلاح والتفاوض وإلى غاية

[1] Lt,General John Snaderson,;*Former Force Commander of UNTAC,Builder* , PP 46-52.
[2] Ibid P 54
[3] Gareth Evans, *Cooperation of peace: the global agenda for the 1990 and beyond*, Allen and uwin ,1993.

إنشاء نظام سياسي قادر على تحريك دواليب السياسة العالقة داخليا وخارجيا[1].بالنسبة لدولة ما بعد الحرب:

فحفظ السلام هو تحقيق الحد الأدنى من مستوى السلام وبناء السلام لا يقوم إلا بوجود حفظ السلام، والذي لا يتحقق إلا عن طريق تحديد سياق أمني يساعد بعثات السلام على تنفيذ مشاريعها.

وبالانتقال إلى بعض التعاريف ووجهت النظر التاريخية، نلاحظ أن تطور مفهوم إعادة الإعمار قد شكله هرم ذو ثلاث أوجه يعمل كل وجه منها مختلفا، لكن الاختلاف هنا لا يعبر عن اختلاف الإستراتيجية وأسسها في حد ذاتها ولكن يعبر عن اختلاف معطيات الصراع، كما أن حفظ وبناء وتحقيق السلام تستخدم للإشارة إلى نفس الشيء إلا أن أي من هذه الإستراتيجيات لا تحمل تعريفا واضحا في ميثاق الأمم المتحدة كون أن الميثاق لا يزال يعكس لغاية يومنا هذا، العالم كما وجد في 1945م، ومن خلال الممارسة في بيئة الصراعات نستطيع استنتاج أن كلّ الإستراتيجيات سابقة الذكر إنما تعبر عن فكرة (إعادة الإعمار)، فكل ما ينطوي في مرحلة وقف إطلاق النار إلى الخروج القوات الأهمية، عبارة عن صيغ تحمل بعد (إعادة الهيكلة، الإصلاح، بناء القدرات...) وغيرها من المصطلحات الإعمارية المعبرة عن السلم الإيجابي[2].

ج- مفهوم إستراتيجية إعادة الإعمار: تعرف إستراتيجية إعادة الإعمار على أنها سلسلة متعاقبة من الخيارات والأفعال يمكن أن تنظم متعاقبة وفقا للوقت والمجال وأصحاب الأدوار، وفي حالة تعثر أحدها فالسبب حتما يرجع إلى عامل الوقت والأفعال الملحة في فترة ما، كون أيّة إستراتيجية ونجاحها مرهون بخطوات متصلة تحدد أسلوبا ونمطا معينا لظروف الأزمة، وتكون الإستراتيجية إعادة الإعمار توجه إنمائي، لكن هذا لا يعني أنها تعني التنمية في حد ذاتها لكون الأول يعتبر التنمية جزء من مشواره بعيد المدى ويستهدف الدول الممزقة من الحروب، أما الثاني فهو إستراتيجية قائمة بذاتها، ولا يستهدف فقط الدول الخارجة من الحرب، بل كل الدول الناقصة أو منعدمة النمو والتي يطلق عليها البنك الدولي تسمية (الدول الهشة)، وربما يكون العامل الأكثر تناقضا أن إعادة الإعمار مرتبطة دوما بدول ما بعد الحرب، أما التنمية فلا تجعل من الحروب شرطا لقيامها فإذا كانت إستراتيجية إعادة الإعمار سلسلة متعاقبة ومرتبة، فيكون من الأمور الحاسمة أن تثار تساؤلات بشأن من ينظم هذه السلسلة المتعاقبة ولمصلحة من سيكون هذا التنظيم[3].

وباختصار، فإن إستراتيجية إعادة الإعمار لما بعد الحرب، تتعلق بإطلاق الإمكانات البشرية وتوسيع الخيارات المجتمعة ويصادفها في الوقت الحاضر ما يصفه أمارتيا سين (Amartya sen)

[1] Paul F.Biehl. *International Peace Keeping kaltiping* Johns Hopkins press, p67.
[2] Ibid p68.
[3] Amartha Sen, , *Development AS freedom* ,New York, OXFORD UNIVERSITY PRESS, 1999.

بعبارة ⇐ (إعادة الإعمار هي حرية)، إذ تعرف الحرية بمعنى واسع لتشمل: الحرية من القهر والحروب والفقر والعبودية السياسية ومن كل مل يقف عقبة في طريق مشاركة الناس مشاركة تامة بلا عوائق في تشكيل المستقبل، إذ تتطلب إستراتيجية الإعمار لما بعد الحرب بالضرورة إزالة تدريجية لكل أشكال الاحتلال، كونها ببساطة لا تستطيع أن تتعايش معه، وكون أحدهما ينفي الأخر ما لم ينسّق بين الاثنين عملية استعاضة سلبية وتراكمية[1].

والأمر المؤكد أن اختيار إستراتيجية إعادة الإعمار الملائمة ليس شأنا مستقلا عن الرؤية الكلية للمستقبل الاقتصادي والمجتمعي والسياق الذي يحدد الأسوار الخارجية، والذي يحصر داخلها الإستراتيجية الكلية، والتي تتوضح تفصيلها من خلال البدء بتقدير سليم للحدود والقوى التي تشكل الحر والميراث الكامل للماضي من دون فقدن البصيرة بالأهداف طويلة الأجل لإعادة الإعمار، إذ يشكل هذا المنظور وتلك المجموعة من القيود الأسس المتصلة بمها والتي تتيح إدارة ناجحة للأزمة ولسعي إلى تحقيق الأهداف الكامنة والمسطرة لإعادة الإعمار في آن واحد[2].

داخل إطار هذا المنظور ربما يكون إعادة الإعمار منظور خاطئا ويمكن حتى أن تكون الإستراتيجية الإعمارية في غير محلها كون المسائل أعقد بكثير من مجرد تنظيم وتمويل برامج إنشائية ضخمة وإشراك مؤسسات دولية عملاقة للإنشاءات، فالمسائل الحقيقية تتعلق بالأحرى بإعادة بناء دولة اقتصاديا واجتماعيا وحكوميا جميعه مدرّة في آن واحد وبصورة تراكمية وبلا تأخير[3].

كذلك فإن من قبيل الافتراض المغلوط أن نعتقد بان بناء مجتمع في فترة ما بعد الحرب يتطلب مجموعة آليات (ميكانيزمات)، ومجموع تجهيزات ميكانيكية، إذ لكل ما تمس الحاجة إليه في هذا الإطار مغلوط، فقد يتطلب إستراتيجية إعادة الإعمار إعادة هيكلة المجتمع واستبدال القطع القديمة بالقدم الجديدة[4].

أما المنظور الأكثر ملائمة، فينتظر إلى الاقتصاد والمجتمع ككائنين عضويين في عملية إعادة الإعمار أكثر من كونها مجرد آليتين لتنفيذ المشاريع الإعمارية، فقتل الكائن العضوي القديم يفرض خلق كائن عضوي جديد له في البيئة المتماسكة والمتكاملة والقادرة على البقاء حية في بيئة ما بعد الحرب[5].

وسننتقل الآن إلى بعض التعاريف لإعطاء فكرة حول تطور إعادة الاعمار بعد انتهاء الحرب.

---

1 Amartha Sen, , <u>*Development AS freedom,*</u>

2 R.G lipsy& K, lancaster <u>*the general they of Second Best review of economic studiesà ,*</u>vol (24), 2005p.p11 32. ,

3 George gorn, <u>*Identifying of the rain financial and monetory issue in post worn reconstruction,*</u> paper presented, ESCWA work shop on Iraq and the hegeo after wan D 9. 10 July 2003.

4 Ibid.

5 Gareth Evans,<u>*Cooperating for Peace:The Global Agenda for the 1990S*</u> and Beyond,Allen & Uin ,1993,p 41

وسنبدأ مع الأسهل والأكثر تركيزا مع جيمس دوبينز: إذ يعرفه على النحو التالي : "إعادة الإعمار بعد لما بعد الحرب هو استخدام القوة العسكرية في أعقاب الصراع لدعم عملية انتقال دائم للديمقراطية"[1]. وإذا أردنا أن ننقذه ،فإننا نستطيع القول انه وصف أكثر شمولية وعنفا، إذ لا يمكن لأي جدول أعمال سلام أن يركز عليه بطريقة كبيرة، كونه يمثل جزءا مبدئي أو مرحلي في عملية إعادة الاعمار لما بعد الحرب ،والمتمثلة في حفظ السلام.

أما التعريف الذي اقترحته الأمم المتحدة في ولاية الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي. في جدول الأعمال من أجل السلام لعام 1992 ، وفي الملحق لخطة للسلام لعام 1995 ، والتي عالجت خلالها هذه المسائل في العمق، لما قامت به الأمم المتحدة من جهود في مجال نشر السلام والأمن على مدى عدد من الإجراءات، بما في ذلك :الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. فقد تلقت مفاهيم ما بعد الصراع وبناء السلام باعتراف واسع النطاق. مع التدابير التي يمكن استخدامها، وهناك العديد من، يمكن أيضا أن تدعم الدبلوماسية الوقائية، والتجريد من السلاح، الرقابة على الأسلحة الصغيرة، والإصلاح المؤسسي، وتحسين أجهزة الشرطة والقضاء، ورصد حقوق الإنسان، وإصلاح النظام الانتخابي، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.فهذه هي قيمة كل ما في منع الصراعات ، وشفاء للجروح بعد الصراع[2].

ولكن يجب أن نعرف انه يجب تتوفر ما لا يقل عن أربعة عناصر يجب أن تأتي معا من أجل إعادة الاعمار وإحقاق أساس الانتقال من الحرب إلى السلام.وهذه هي على الترتيب : الأمن وسيادة القانون والحكم الرشيد ، والفرص الاقتصادية. وإذا تساؤلنا لماذا الحكم الرشيد والفرص الاقتصادية لا تزال غير عاملة حاليا ، فقد تكون الإجابة ربما كلمة واحدة غيها نوع من الحذر، وهي أعتقد أن التغيير الأهم الذي رأيناه في هذا الصدد هو في طبيعة وهيكل من الصراعات الحالية. انتقلت الصراعات داخل الدول وبين الدول من: تقريبا من ثلاثين في العقد الماضي إلى خمسين الآن اعتمادا على تقارير عمليات منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلام، فحالة الحرب داخل البلد والحرب داخل الدول والعرقية والطائفية أساسا الفتن بصفة عامة، وإحياء لتجارة ثقيلة جدا هي الأسلحة والمخدرات، وهو ما جعل منظمات حقوق الإنسان بصفة عامة توجه خطابات سافرة إلى السياسيين ورجال الأعمال الذين يدعمون هذه الحروب،وتصفهم دوما بالمسؤولون عن المساهمة السامة التي يقدمونها للحفاظ على هذه الحروب على قيد الحياة.

وحتى مجلس الأمن (الذي يأذن لجميع عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة). طوال الحرب الباردة، وقف مشلولا في مجلس الأمن. فيما يخص الاحتواء الرئيسي للحروب بعد نهاية الحرب الباردة

[1] Post-Conflict Reconstruction Framework at Tokyo: *Japanese International Cooperation Agency,2002*. 13August 2004,p 12.
[2] ibid,p 19

،ومع ذلك فقد حدث تحول كبير في مقربة أعضاء مجلس الأمن ، لاسيما الدول الخمس، حيث أدرك الأعضاء الدائمين إمكانية العمل في الواقع مع بعضها البعض، باعتبار أن منظمة الأمم المتحدة هي الأداة الرئيسية القادرة على صنع هذا الفارق[1].

المطلب الثاني :المراحل الأساسية لإعادة الاعمار لما بعد الحرب:

إن القضايا التي تمت مناقشتها في هذه المذكرة بخصوص إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع تعد الأمر الذي يؤرق الدول التي مزقتها الحروب. حالة ما بعد الصراع هي حين لا تكون الدولة في حالة السلام ولا في الصراع. حيث تكون معرضة دائما لخطر تجدد العنف السائد بها الذي يدعو للتدخل الدولي. يتمثل هدف المجتمع الدولي من خلال جهوده لإعادة الإعمار إلى منع عودة الصراع وضمان السلام المستدام في وقت لاحق. يسعى المجتمع الدولي لمساعدة المجتمعات التي تعرضت للحرب مرة أخرى على الرجوع إلى "الحياة الطبيعية"، وذلك من خلال إعادة الإعمار ومساعدته لها في تأسيس وتحسين مستويات معيشة سكانها. من أجل تحقيق أهداف المجتمع الدولي، وأنشطته لإعادة الإعمار يسعى إلى تعزيز الديمقراطية من خلال إنشاء و تحسين المؤسسات الوطنية والحكم الرشيد، والنظم القضائية والاقتصادية بها[2].

ووفقا للتقرير النهائي للجنة كارنيجي المعنية بمنع الصراعات المميتة، تنقسم استراتيجيات المنع إلى مجموعتين:

أ- **المنع العملي على المدى القصير من حيث طبيعتها:** وتشمل أنشطة صنع السلام والإغاثة في حالات الطوارئ والأزمات.

ب- **المنع الهيكلي:** ويتمثل في المنع قبل نشوب الصراع أو الوقاية من تكرار الصراع. هذا الأخير يتضمن أنشطة تتم على المدى الطويل مثل عمليات حفظ السلام وبناء السلام والتعمير[3].

وتنص خطة السلام لعام 1992، بطرس بطرس غالي، الأمين العام السابق للأمم على أن الخطوة الأولى التي يجب اتخاذها هي تحديد الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب صراعات في أقرب وقت ممكن، والاعتماد على دبلوماسية نشطة، في محاولة لإزالة مصادر الخطر قبل "شرعنة الأنظمة القمعية، من صراعات داخلية عنيفة وطويلة الأمد في كثير من الأحيان، و تتسب إلى عدم كفاءة السياسات الاقتصادية المهملة والتي كثيرا ما دمرت الأعمدة المادية والاجتماعية والخاصة والمشتركة لرأس المال.

---

[1] Weiss martin ,A world Bank Post-Conflict Aid: Oversight Issuesfor Congress, Washington DC: Congressional Review Services,2004.

[2] ***Poverty Elimination and the Empowerment of Women***. London; Department for International Development,. 13 August 2004.

[3] **Women, Men, and Development. Washington**, DC: United States Agency for International Development, n.d. 13 August 2004; <http://www.usaid.gov/our_work/cross-cutting_programs/wid/

فالحاجة إلى توفير موارد لإعادة الإعمار الناجحة جد كبيرة. وعلاوة على ذلك، تتضاعف مشاكل إعادة الاعمار من خلال حقيقة أنه في معظم الصراعات التي أدت إلى الأزمات الإنسانية الكبرى، تكون الأهداف الرئيسية من المدنيين، ويكون الهدف واضحا من قبل الأطراف المتحاربة وهو تدمير المجتمعات القائمة والهياكل الاجتماعية، لخلق الكراهية والانقسام, وذلك من شأنه جعل التفاعل السلمي في المستقبل أيضا من المستحيل. هذا واحد من الأسباب التي تؤدي إلى جودة، وسرعة مدى المساعدة الإنسانية والحماية وهذا مهم جدا أثناء وبعد النزاعات، فواقع الأمر أنّ العمل الإنساني لا يساعد فقط الفاعلين أو الضحايا المحتملين المعنيين بصفة مباشرة لكنه يركز أيضا على بعد الإنساني في الحالة المأساوية والوحشية ويمكن أن يسهم في إعادة البناء الأخلاقي في المستقبل وعدم الشروع في أعمال العنف[1].

كما أن أهم نشاط لمنع للنزاعات يتمثل في اتخاذ إجراءات وقائية قبل نشوب الصراع مع صعوبة الوصول إلى توقعات دقيقة ، فهناك عدد كبير من الدول المعرضة للصراع ولكن القليل منها فقط يتعرض إلى الانهيار الكامل أو يصل في نهاية المطاف إلى حالة الصراع العنيف. ومن أجل تحديد الدول المعرضة لخطر الانهيار، يمكن الاعتماد على التحليل الدقيق للتنبؤات. إذ تفتقر الأمم المتحدة منذ تأسيسها إلى هيئة تقدم تمويلات جيدة وتشدد التركيز فقط على جمع المعلومات وتحليلها في وقت مبكر بحيث لا تزال تعتمد على الأطراف الخارجية. ونتيجة لذلك عادة ما يتم توجيه الموارد التابعة للأمم المتحدة إلى المناطق التي تعتبر الدول الأكثر تعرضا للحروب أو التي قد يكون لها أكبر تأثير على الاستقرار الإقليمي أو الدولي على حساب تلك التي تعتبر أقل أهمية أو الضعيفة على نحو مماثل[2].

مع الأخذ بعين الاعتبار فكرة تكرار الصراع، إذ تحتاج الأمم المتحدة إلى شركاء فاعلين يعملون بشكل وثيق مع السكان المحليّين، وتكون لهم القدرة على توفير المعلومات المباشرة. بالإضافة إلى القدرة على تغطية العديد من المناطق إذا تم تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وشركائها الفاعلين[3].

إذا فقدت قوة منع نشوب الصراعات، فإن الخطوة الأولى التي يجب اتخاذها هي الشروع في أنشطة تهدف إلى حل القضايا التي تسببت في نشوب أعمال العنف. ويتحقق هذا من خلال تنسيق الجهود في محاولة للتوصل إلى اتفاق من خلال الجمع بين الأطراف المتنازعة. هذه الأنشطة تشكل جزءا من عمليات صنع السلام والتي تعتبر أول عمل يمكن إجراؤه لإرساء أنشطة ما بعد انتهاء الصراع في المستقبل. ولذلك فهي مهمة جدا فيما يخص محاولات إعادة التعمير سعيا نحو مستقبل ناجح.

---

[1] Sorensen Bridgitte; _The Post-Conflict Reconstruction: Issues and Sources_. Geneva: UNRISD War-torn Societies Project,1998.
[2] ***Gender Equality Practice Note***. New York: United Nations Development Programme, 13 August 2004
[3] Abdela lesley. _“Kosovo: Missed Opportunities, Lessons for the Future.”,_ Development in Practice 13/2&3, Oxford: Oxfam, 2004.

وثمة من يقول أن "نجاح أو فشل المساعي لبناء الدولة ما بعد الصراع يعتمد إلى حد كبير على نوعية وطبيعة اتفاقية السلام التي تقوم عليها لبناء النظام الجديد"[1].

ونظرا للحاجة الملحة لإنهاء العنف، يجد المجتمع الدولي نفسه معرضا لمخاطر عقد الاتفاقات التي لا يعرف إن كان هدفها هو وقف العنف أو مجرد تكراره، أو أنه يتمثل في بناء مؤسسات ديمقراطية وطنية. وفي معظم الأحيان يتم إنهاء الصراعات من خلال عدت انقسامات لسلطة المنشآت التي ثبت أنها تعيق إعادة الإعمار في المستقبل وبناء الدولة. ومن الأمثلة على ذلك اتفاق لومي عام 1999م لسيراليون التي منحت العفو لمجموعة واحدة من المتمردين، ووفرت لهم مناصب وزارية. كما سمحت أفغانستان في نفس الوقت لأعداد كبيرة من أمراء الحرب من استعادة السلطة على مناطق كبيرة من البلاد[2].

عمليات حفظ السلام: هي الخطوة الثانية التي يجب اتخاذها خلال مرحلة ما بعد انتهاء الحرب. ويتمثل هدفها الرئيسي في التخفيف من المعاناة البشرية وخلق الظروف المواتية لبناء المؤسسات من أجل تحقيق السلام الذاتي، فضلا عن منع تكرار أعمال العنف التي أثبتت التجربة إمكانية حدوثها. وعلاوة على ذلك، فعمليات حفظ السلام تهدف إلى تحقيق الاستقرار في حالة وجود صراع بعد وقف إطلاق النار وتهدف أيضا لخلق بيئة يمكن فيها للأطراف المتنازعة أن تتعاون وتسعى للعمل على تحسين الوضع في بلدهم[3].

وفي الغالب يكون السلام خلال إجراء عمليات حفظ السلام هشا، ولكنّ حفظه يكون ضروريا. إذ يساعد تطبيق الاتفاقات المبرمة بين الأطراف المتنازعة في صنع الشفافية الدولية. هذه الخطوة عادة ما تتم بعد أن تصل أعمال العنف إلى طريق مسدود و تؤدي إلى بدء حالة الطوارئ الدولية ومرحلة الإغاثة.

وتكون الأنشطة نافذة في مرحلة الطوارئ والإغاثة قصيرة الأجل بالنظر لطبيعتها. وهذا ما يستلزم الخدمات الاستعجالية في حالات الطوارئ مثل توفير الغذاء والملبس، والمياه النظيفة والصرف الصحي، المعدات اللازمة للسكان المنكوبين، وتأسيس مأوى للضحايا بلا مأوى، وإصلاح الهياكل التي من الممكن إصلاحها، معالجة الأمراض التي تهدد الحياة، إزالة الألغام من بعض المناطق. والتركيز على هذه الأنشطة لا يهدف إلى منع والسعي لإنهاء الصراع بل يهدف إلى إنقاذ الأرواح.

---

[1] **Economic Policy for Building Peace**: Lessons for El Salvador. Boulder: Lynne Rienner, 1996:pp1-17.
[2] Paul F.Diehl; *International peacekeeping,Baltimor*: Johns Hopkins Press,1993,p 67.
[3] Ibid.p 69

كما أن طبيعة الحرب قد تغيرت وأن مناهج حفظ السلام قد تطورت بسرعة، وعليه توّلد مفهوم جديد لها. فقد حان الوقت ليكون بناء السلام جزءا أساسيا من تدخلات الأمم المتحدة وهذا ما يعرف بـ: "العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلام من أجل تجنب العودة إلى الصراع"[1].

إن بناء السلام يهدف إلى وضع حجر الأساس لإعادة الإعمار والتنمية في المستقبل من خلال التركيز على المصالحة واحترام حقوق الإنسان، والشمولية السياسية، والعودة الآمنة للاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع، وتعبئة الموارد من أجل إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي.

فعلى الرغم من وجود أوجه للتشابه بين مرحلة إعادة الإعمار، ومرحلة بناء السلام، لا ينبغي تمييز هذا الأخير عن الأنشطة الإنسانية والإنمائية. بحيث يتمثل دور بناء السلام في أن إضافة مثل هذه الأنشطة ينقذ من خطر العودة إلى الصراع ويمكن لإعادة البناء والمصالحة أن تأخذ مكانا في كل ذلك[2].

وفي حال نجاحها، تزيد عمليات حفظ السلام من فرص بناء السلام بعد انتهاء الصراع وإعادة الإعمار. ومع ذلك، وفي أعقاب أنشطة صنع وحفظ وبناء السلام وإعادة الإعمار تحتاج هذه الأخيرة لتأخذ مكانها في وقت واحد وبطريقة تعاونية في السنوات الأخيرة، إذ أنّ اعتراف المجتمع الدولي بضرورة الانتقال السلس بين عمليات وأنشطة إعادة الإعمار قد أعاق الاعتقاد بأن أنشطة التدخل خلال مرحلة ما بعد الصراع ذات طبيعة خطية بالنسبة للعديد من الأنشطة التي يقوم بها المجتمع الدولي، والذي يرى الحاجة إلى مرحلة انتقالية التي حان الوقت للتأكد من أنها مرحلة حيوية لمنع تكرار الأزمة وعملية إعادة إعمار ناجعة[3].

المرحلة الانتقالية:يتم الشروع في تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع بالمجتمعات التي مزقتها الحروب بعد مرحلة الطوارئ والإغاثة. ومع ذلك، يتم القيام بها في بعض المجالات التنفيذية في وقت واحد. وفي معظم الحالات إن نفذت أنشطة الطوارئ والإغاثة بشكل صحيح يجب أن تأخذ في الحسبان خطة تنفيذ في المستقبل من أجل إعادة الاعمار. ومن ناحية أخرى يجب أن توضع خطط مسبقة لأنشطة إعادة الإعمار لتنسجم مع أنشطة حالات الطوارئ والإغاثة، والأنشطة التي توقفت عندها أو من أجل الاستعداد للتحوّل بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة انتقالية بين مرحلة الطوارئ ومرحلة إعادة البناء وعليه فهي عملية معقدة جدا

[1] Paul F.Diehl,*International peacekeeping,Baltimor*:Johns,opcit,p 68.
[2] Ibid p69
[3] Colletta, N. & M.Cullen; *Violent Conflict and the Transformation of Social Capital*. Washington, DC: World Bank, 2000

وتعرف المرحلة الانتقالية في دول ما بعد الصراع بأنها "الإجراءات التي تهيئ الظروف لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي" وتسمح هذه العملية لتأمين السلام وتحقيق العدالة الاجتماعية"[1]. فالهدف الأساسي من المرحلة الانتقالية هو تحسين مستوى البلاد، تحديد القدرات الوطنية، والعمل لضمان عدم الانتكاس مجددا في العنف خلال الفترة الانتقالية.

ويرتبط مفهوم التحوّل رسميا بمفهوم "الكوارث الطبيعية"، وقد تطوّر لاحقا ليتغير إلى ما يعرف باسم الحركة من أجل توطيد السلام وإقامة حكومة. والذي يحتاج كلّ من التخطيط للجهود الانتقالية والأنشطة الإنسانية والتنموية التي تقوم بها الجهات الفاعلة لأن تتم في وقت واحد. إذ تعد كل حالة من حالات المرحلة انتقالية فريدة من نوعها في أغلب الأحيان ويكون سببها اتفاق لوقف إطلاق النار، ومفاوضات السلام أو اتفاقات السلام،عن طريق قرار لمجلس الأمن أو من خلال عملية السلام التي تقودها في كثير من الأحيان عن طريق المشاركة الناشطة من جانب واحد أو اثنين للولايات الأعضاء في الأمم المتحدة. حيث لا يوجد تعريف واضح يحدد وقت بدأ وانتهاء المرحلة الانتقالية. فالفترات الانتقالية ليست خطية وليست أحادية الاتجاه في حين أن ديناميكيتها تفتقر لعملية مباشرة أو غير منقطعة من التقدم من الصراع إلى السلام، ومن مرحلة الإغاثة إلى إعادة الإعمار والانتعاش. بل هي: عملية سير الأنشطة السياسية،عمليات حفظ السلام، العمليات الإنسانية والأعمال التنموية في وقت واحد. وتعد التنمية والتعاون والتنسيق بين الجهات الدولية الفاعلة وصلات حاسمة بالنسبة لعملية انتقالية ناجحة[2].

فأثناء المرحلة الانتقالية تخمد عمليات المساعدة الإنسانية ،في حين أن المساعدة على الأمد الطويل والتي تستهدف التنمية المستدامة لم تكن قد بدأت بعد أو تكون على وشك البدء. كما يبرز توتر دائم وإمكانية كبيرة جدا لأن تزداد الأمور سوءا قبل تحسنها. فالدولة تكون خلال هذه المرحلة غير مستقرة كما أنها تكون عرضة للانتكاس في العنف والصراع . ويزداد خطر الانتكاس بسبب التأثيرات الإقليمية والعالمية على العمل والأطراف التي لا تزال غير راضية.

وعليه فالفترة الانتقالية بالنظر لطبيعتها فترة غير مستقرة، كما أن معظم الأسباب التي رمت بالبلد المعني في عدم الاستقرار تبقى دون حل.

ففكرة عدم وجود اتفاق سلام، إضافة إلى العنف المنتشر بالبلاد مع عدم الإعلان عن حكومة فاعلة نحو وضع خطة للتنفيذ مع شريك موثوق به، كلّها تعد أمثلة عن الأسباب الأكثر شيوعا والتي قد تعيق تحقيق الاستقرار[3].ونظرا لكون هذا الوضع الانتقالي فريدا من نوعه، تجب الاستجابة للمشاكل

---

[1] Collier P. & R. Reinikka. *"Reconstruction and Liberalisation: An Overview" in Reinikka*, R and P. Collier (Eds.) Ugandan Recovery: *The Role of Farms, Firms and Government*. Washington, DC: World Bank: 2000: 13-48.

[2] Ibid,p 51

[3] Collier, P. and R. Reinikka;*Reconstruction and Liberalisation*,opcit,p53.

الناشئة خلاله بطريقة مناسبة. و كبداية لا بد من تحديد المشاكل الأكثر شيوعا والتي تنشأ في الحالة الانتقالية بالدول الخارجة من الحروب ،ومن بين هذه المشاكل الرئيسية: التنسيق والتعاون بين الأطراف الفاعلة.

حيث تحتاج المساعدات الإنسانية والجهات الفاعلة في التنمية إلى التعاون على مستوى واحد من أجل ضمان انتقال مستدام، وإيجاد توازن بين تخفيض في المساعدات الإنسانية ورفع مستوى التنمية. كما تظهر مشكلة مشتركة أخرى تتمثل في بعض المساعدات للبلدان المعنية، والتي كثيرا ما يجري سحبها في وقت مبكر جدا بعد الحاجة. كما أن أحد الجوانب الهامة التي يجب أخذها في الاعتبار انه من أجل تحقيق التوازن بين المساعدات وإنشاء الحكومة بالبلد المعني .وجب ضرورة عدم الاستمرار في تقديم المساعدات الدولية عندما تظهر الحكومة قدرتها على حسن السير[1].

من جهة أخرى، فان السحب في وقت مبكر للمساعدات المالية من قبل الوكالات الإنسانية والصناديق والمشاريع التي تسهر على ضمان الانتقال يمكن أن يتسبب في الغالب في تراجع من الانتقال إلى الانتكاس والعودة إلى العنف والصراع.

ويحكم عادة مسألة توقيت وتسلسل الانتقال عنصر توافر الأموال. كم أينبغي في معظم الأحيان أن يبدأ التحول من الحصول على المساعدات الإنسانية إلى التنمية المستدامة،ولكن وجود عائق عدم وجود تمويل خلال مرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية يحدث بسبب أن معظم المانحين لا يدعمون الأنشطة غير واضحة المعالم[2].

كما أن معظم المانحين المساهمين خلال المرحلة الانتقالية لا يعترفون بالمرحلة الانتقالية وعليه يمتنعون عن تقديم الأموال. ويمكن توضيح وتحديد المرحلة الانتقالية والإجراءات اللازمة خلال هذه المرحلة لحل هذه المشكلة، فضلا عن القضايا السياسية والتكامل في عملية التخطيط تحتاج إلى

تدرج في العمل. وتكون معظم المشاكل المتعلقة بالتمويل بعد انتهاء مرحلة الطوارئ وعند الشروع في أعمال التطوير .بحيث يهتم المانحين أكثر بالتمويل خلال مرحلة الطوارئ، والتي تكون على المدى القصير، وتكون نتائجها أكثر وضوحا بالمقارنة مع تلك التي في المرحلة الانتقالية[3].

فجوات في المرحلة الانتقالية: تتضمن الفترة الانتقالية في العادة عددا من الثغرات التي يمكن أن تظهر مباشرة بعد نهاية الأزمات وتزداد بتراجع المساعدة في حالات الطوارئ. هذه الثغرات تعيق الأنشطة الضرورية للتنمية طويلة الأجل. وتنجر عنها "عدم القدرة على الانتقال من مرحلة الاستجابة للأزمة إلى الإنعاش وإعادة التأهيل والتنمية" . إذ ظهرت هذه الأخيرة مرارا وتكرارا لتعرقل جهود الإنعاش

---

[1] Collier, P. et al; *Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy*. Oxford: Oxford University Press. 2003

[2] Ibid.

[3] *Economic Policy for Building Peace: Lessons for El Salvador. Builder*: Lynne Rienner, 1996:1-17.

حتى الآن حيث أن الثغرات دائمة الوجود في حالات ما بعد الصراع، فخلال فترة وجود الثغرات، يبدأ الناس والمجتمعات المحلية في استعادة عافيتها بشكل عفوي، وإعادة البناء، وتنتج في كثير من الأحيان الظروف المسببة لعودة الانتكاس والأزمة.

وقد تم تحديد الثغرات الخمس التالية ووصفها من قبل المجموعة التنموية للأمم المتحدة (UNDG) كجزء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

1- **الثغرات المؤسساتية:** وتتمثل في الجهود البطيئة للغاية للانتقال من أنشطة الإغاثة إلى أنشطة التنمية، حيث تكون الفرص المتاحة لإجراء الإغاثة والإنعاش، وجهود التنمية بطريقة متماسكة وفي وقت واحد في كثير من الأحيان غير ملاحظة من قبل المنظمات والهيئات المعنية.وعلى الرغم من أن كل من الوكالات والمنظمات تدرك نقاط ضعفها (مثل عدم وجود رؤية مشتركة محددة بالمنطقة، والمبادئ المتضاربة لها، وانعدام التنسيق، والثقافة المؤسسية، والتمويل غير الكافي وغير المحتمل، والانقطاع بين إجراءاتها الإدارية واستمرار جهودها للحصول على اهتمام الجهات المانحة)، يجعل من الصعب بالنسبة لها تغيير بعض أوجه القصور في نظامها.

2- **الفجوات السياسية:** تقتصر مشاركة الجهات المانحة الثنائية ببلد ينعدم به اليقين السياسي أو تكون فيه النتيجة غير مؤكدة وحدود الاشتباك غير واضحة. فالبرامج التي تتناول القضايا الأساسية لما بعد انتهاء الصراع هي تلك التي تعاني في معظم الأحيان من نقص في التمويل بسبب تأخير أو انعدام وجود جهات مانحة[1].

3- **فراغ السلطة:** وتتمثل في تأخر المساعدة المقدمة لدعم الإنعاش بعد انتهاء الصراع نظرا لمقاومة السلطات الوطنية في المقاطعة المعنية للممثلين الدوليين، وربما هناك سبب إضافي لتأخر الحصول على المساعدة أيضا والمتمثل في محدودية قدرة الحكومة وهياكل الخدمة المدنية في تنفيذ السياسات.

4- **الثغرات المتزامنة:** تتمثل في عدم وجود: تزامن في العمل بين المجتمع الدولي والسلطات الوطنية، ويحدث ذلك في معظم الأحيان في الحالات التي يحاول فيها المجتمع الدولي تنفيذ البرامج التي يراها ضرورية في حين أن السلطات الوطنية غير موافقة على ذلك. وتعالج هذه البرامج في كثير من الأحيان المصالحة والعدالة، والحكم وتترتب الثغرة أيضا في مثل هذه الحالات عن عدم وجود التزام من جانب السلطات الوطنية في المجتمعات المحلية المتضررة.

[1] *Economic Policy for Building Peace: Lessons for El Salvador. Builder* opcit,,p 20.

5-الثغرات المستدامة: تتشكل هذه الأخيرة بسبب عجز الحكومة الوطنية على الحفاظ على زخم الانتعاش نتيجة للالتزامات الناشئة عن المساعدات الخارجية، وتنجم من جهة أخرى عن صعوبة في ضمان الانتعاش بعد انتهاء الصراع نظرا لعدم وجود هياكل حكومية رسمية[1].

5- **مرحلة إعادة البناء:** تتطلب إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب تخطيطا دقيقا.حيث يجب أن يأخذ تاريخ وثقافة هذه الأمم بعين الاعتبار خلال هذه المرحلة. والمطلوب أيضا فهم تأثير الأنشطة الدولية الذي يمكن أن تمسّ هياكل السلطة في المنطقة. وبمجرد بدأ التنفيذ يمكن اللجوء لطرق ووسائل إعادة الإعمار الأكثر نجاحا.وتعتمد عملية الانتعاش الاقتصادي على نجاح هذه المرحلة الانتقالية، وعلى إعادة بناء الاقتصاد المحلي واستعادة الموارد الخارجية. هذه الأهداف تشمل تهيئة الظروف اللازمة لاستمرار التبادل التجاري والادخار، الاستثمارات المحلية؛ تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، إصلاح المؤسسات المالية، واستعادة الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة . ومن أهميتها أيضا المساعدة المقدمة إلى هؤلاء السكان المتضررين من الحرب من خلال إعادة إدماج السكان المشردين، وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين واستعادة فرص العمل ودعم الفئات الضعيفة مثل الأسر التي ترأسها النساء. ومن بين الأنشطة الأخرى التي تشكل جزءا من مهام إعادة البناء الأساسية هي دعم برامج مكافحة الألغام البرية، حيثما كان ذلك لازما، بما في ذلك الدراسات المتعلقة بالألغام وإزالة الألغام من البنى التحتية الأساسية، كجزء من استراتيجيات التنمية الشاملة لدعم العودة إلى الحياة الطبيعية للسكان الذين يعيشون في مناطق ملوثة بالألغام[2].

لكن إعادة الإعمار لا تشير فقط إلى إعادة بناء "البنى التحتية المادية"، كما أنها لا تعني بالضرورة إعادة بناء الإطار الاجتماعي والاقتصادي الذي كان قائما قبل اندلاع النزاع. فالصراع طويل الأمد يؤثر بالضرورة على المجتمع ويحوّله، وبالتالي تكون العودة إلى الوضع قبل النزاع غير ممكنة أو غير مرغوب فيها. وفي كثير من الحالات، تبدأ هذه الصراعات بسبب الأنظمة القديمة وأساليبها في التعامل مع مواطنيها من خلال عدم تمثيلهم واضطهادهم أو إجبارهم على قبول الحد الأدنى لمستوى المعيشة.

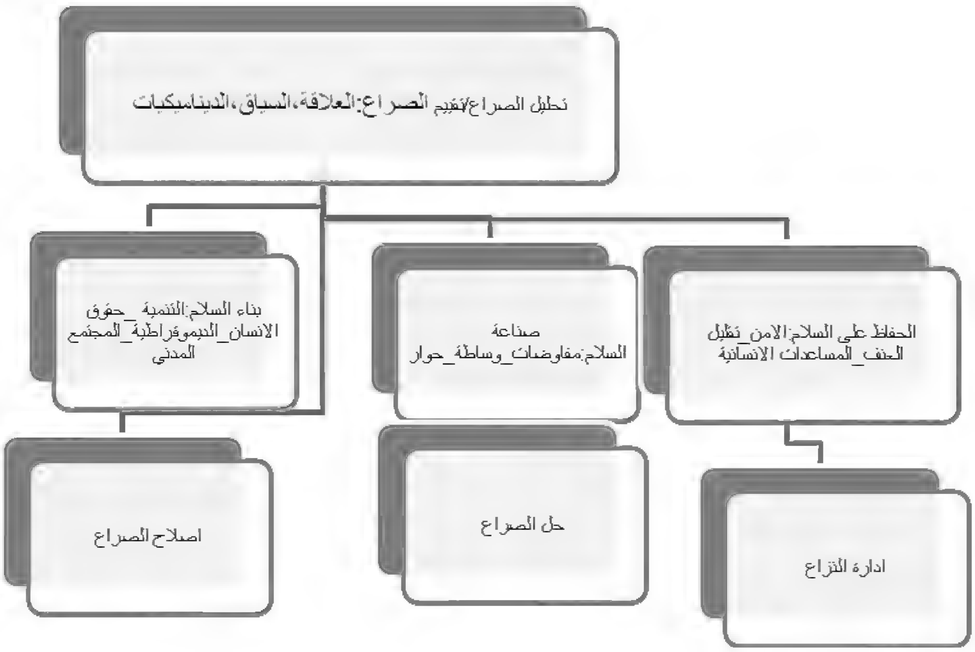
وتتمثل الأهداف الرئيسية لإعادة الإعمار في العودة إلى الحياة الطبيعية، وخلق بيئة جديدة. والتي يتّم إنشاؤها من خلال تحقيق الحد الأدنى للمستوى المعيشي، الخدمات من العمل والدراسة، إنشاء والحفاظ على الأمن، وخلق الظروف المواتية اللازمة لسير المجتمع في زمن السلم. وتشتمل إعادة بناء الحكومات على عدة مهام مثل إنشاء سلطة قضائية مستقلة، واحترام وتطبيق حقوق الملكية، بناء

[1] Cairns; A Safer Future: Reducing the Human Cost of War. Oxford: Oxford University Press ,*1997*,p 21.
[2] Ibid,p25.

المؤسسات وقانون العقود، والتي تعد واحدة من المهام الرئيسية لإعادة الإعمار التي تسلط على بعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

[1] Ibid

تصور عام لمجال السلام والنزاع:



تلافي الصراع — **الصراع العنيف**

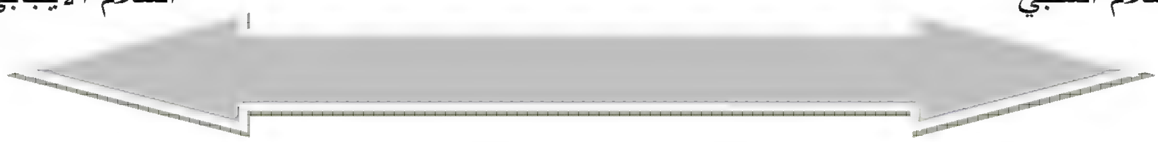
مادي/جسدي — عاطفي/بنيوي

منع الصراع السلبي

أنظمة التدخل المبكر

الحفاظ على السلام

السلام السلبي — السلام الايجابي



يقدم النموذج التالي تصورا عاما لأهم المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في علم السلام والنزاع[1].

---

[1] Amr Abdalla; *the students of the course on Navigating Cultures for peace building*. Eastern Mennonite University ،summer 2005.

بعد أن قطعنا هذا الشوط، من المهم أن نقدم ثلاثة مجالات رئيسية ذات أولوية في إعادة بناء الدول التي مزقتها الحروب والتي تحتاج إلى التوضيح، وهي:
إعادة تشكيل حكومة شرعية، إعادة إرساء مبادئ الأمن بالدولة وإعادة البناء الفعلي.

6- **إعادة تشكيل حكومة شرعية:** من بين التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي في إعادة بناء الدول التي مزقتها الحروب خلق حكومة شرعية التي تضم وتمثل كامل عدد السكان.

فالدولة التي تنعدم بها هيئة حكومة شرعية تقبل من قبل مواطنيها، والتي لا تضمن جميع أوساط المواطنين يتكرر بها العنف وتعود للانتكاس وإلى الصراع. لذلك يجب أن تشكل حكومة شرعية. وتشمل المهام التي تنطوي على توسيع المشاركة والشمولية بأوساط سكانها، والحد من عدم المساواة، خلق المساءلة ومحاربة الفساد وإجراء الانتخابات العادية وإعادة إرساء سيادة القانون، تعزيز الديمقراطية وإعادة بناء مؤسسات ديمقراطية، وتطوير قطاع المجتمع المدني. في حين القيام بهذه المهام من المهم لجعل النتائج واضحة وتقديم الأمل للناس والرغبة في مواصلة إعادة الإعمار وتحسين مجتمعهم[1].

7- **إعادة إرساء الأمن:** يمكن أن تمكن في عودة المجتمع "الحياة الطبيعية" ويمكن تحقيقه فقط من خلال استتباب الأمن، فإعادة إرساء الأمن تشير إلى إعادة بناء أو تعزيز النظم في المجالين الاقتصادي والسياسي. وتمارس من خلال مجموعة من أنشطة إعادة الإعمار، وتقديم الخبرة والمعرفة، والإصلاح أو تفريق قوات الشرطة الموجودة، الميليشيات الخاصة والقوات العسكرية، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي المهام الرئيسية التي اضطلع بها في هذا المجال والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بإعادة الشرعية من حيث تحقيق الأهداف متوسطة وطويلة الأجل لإعادة بناء مماثلة، وتعزيز المؤسسات القضائية وقوات الشرطة وإعادة تشغيل الاقتصاد وخلق فرص عمل. ففي أغلب الأحيان هذه الدول تفتقر إلى نظم كافية من السكان المدنيين كما تفتقر لتوفير الرقابة الأمنية وهذا ما يوّلد حاجة للعودة إلى النشاط أو إلى إعادة تأسيس الطبيعي للنظامين الاقتصادي والسياسي ما قبل الصراع. وتتجسد إعادة إرساء الأمن من خلال عمليات حفظ السلام التّي ترتبط بأنشطة الإغاثة الإنسانية والطوارئ[2].

---

[1] Collier, P. and R. Reinikka. *“Reconstruction and Liberalisation: An Overview” in Reinikka*, R and P. Collier (Eds.) Ugandan Recovery: The Role of Farms, Firms and Government. Washington, DC: World Bank: 2000: 13-48.
[2] Ibid p,49

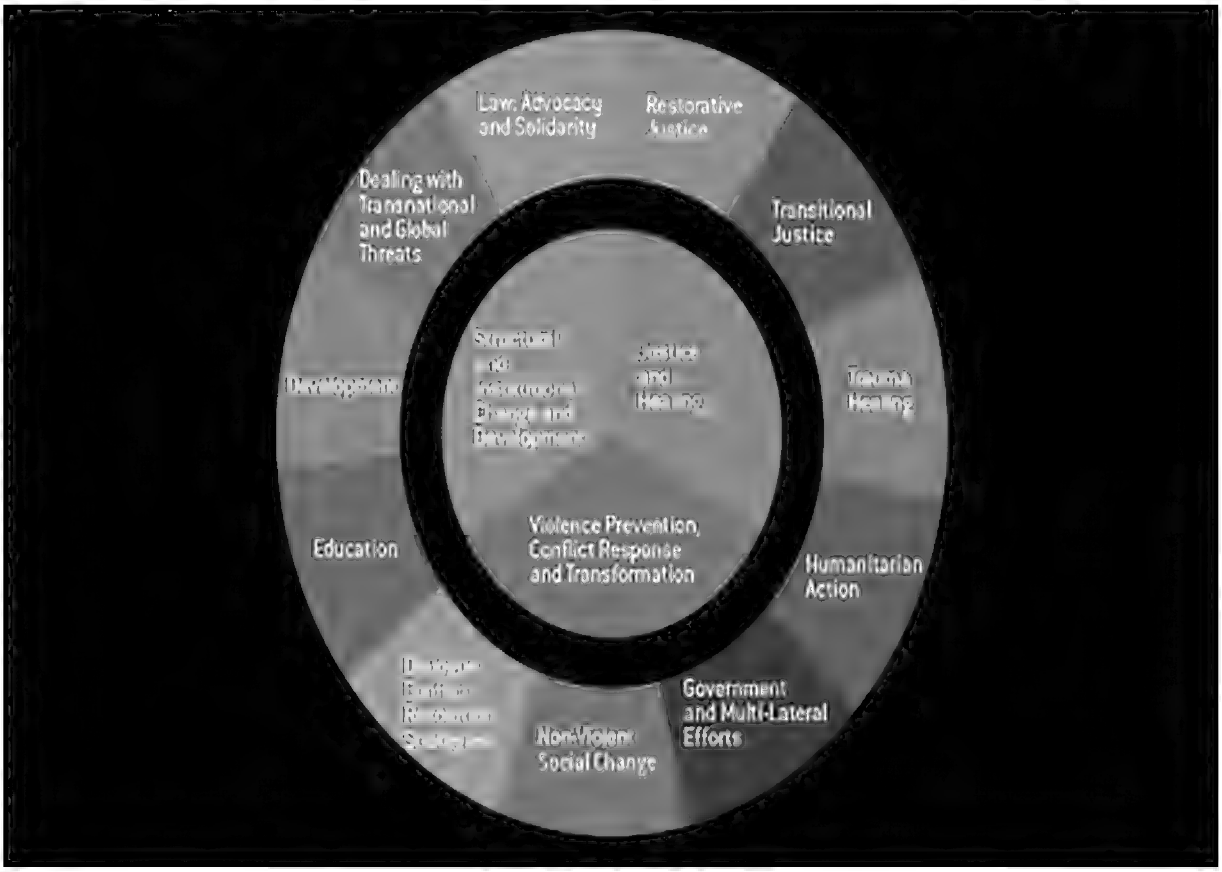
8- فعالية إعادة التعمير: إنّ إعادة بناء البنية الأساسية التي دمرتها الصراعات وتمكين الدولة من توفير احتياجاتها السكانية الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه والكهرباء، وإعادة تشغيل والاقتصاد، توفير الرعاية الاجتماعية، والحد من الفقر والتمكين من تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي هي الأهداف الرئيسية لإعادة بناء فعالة للدولة، وإذا لم تتحقق، يتم التشريد الجماعي للسكان، وتنتشر الأوبئة والأزمات الإنسانية.

ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال الحكم الرشيد الذي يتم تحت هذه الشروط، ويشمل توفير البنية التحتية الملائمة التي تنشط في عدة ميادين مثل: ترميم المدارس، نظم الرعاية الصحية والمؤسسات، شبكات الأمن الاجتماعي والنقل، ولكن بما أن الحكومات في هذه الدول هي ضعيفة أو غير موجودة، يزداد دور المجتمع المدني والقطاع الخاص[1].

وتعمل هذه الدول من حيث الإدارة الاقتصادية وأنشطتها لصالح نخبة خاصة، ما يترجم من خلال نقص في مراقبة السياسة المالية ، وهو يمهد الطريق للفساد، ولذلك فمن المهم تسهيل الاقتصاد والسياسات المالية، وإدارة الموارد وإتاحة الفرص الاستثمارية للسكان ككل.وهذه المجالات الثلاثة كما هو الأمر في معظم الأحيان خلال إعادة الإعمار بعد الصراع، مترابطة ومتداخلة مع بعضها البعض. ويمكن أن تكون إعادة بناء الشرعية غير ناجحة إذا لم تتم استعادة الأمن. ومن ناحية أخرى، إذا ما فشلت الحكومة في توفير الحاجات الأساسية لمواطنيها، وخصوصا في الدول التي تعاني من الانقسامات العرقية، فإنه لن يتم الاعتراف بها ودعمها من طرف شعبها. وأخيرا فإن توفير خدمات التعليم وفرص العمل يخفض من احتمال مشاركة السكان في أعمال العنف، وبالتالي يكون تحقيق الأمن أسهل منالا[2].

[1] Cairns, E.; *A Safer Future: Reducing the Human Cost of War*,opcit, 1997,p25
[2] Ibid,p31

المجال الكامل للممارسة إعادة الاعمار[1]



المطلب الثالث: الأعمدة الدولية المشاركة في عملية إعادة بناء دولة ما بعد الحرب:

لقد أصبحت المجتمعات الخارجة من الصراع تزايد في الضغط و القلق على العديد من المانحين الدوليين.لان هناك وعي بأن الحرب قد شارفت على النهاية، وبداية فترة السلام المستدام، والتي لا تعتبر بالسهلة نتيجة ما يصاحبها من ظواهر الفقر المدقع والتجاذبات العرقية والسياسية أو التناحر الطائفي، وانتشار الأسلحة، وعدم توفر الحكومات القائمة على البنية الأساسية، والتي تشكل كلها تهديدات هائلة إذ يمكن أن تؤدي بسهولة بالبلد إلى العودة للحرب . وفي نفس الوقت وعلى الرغم من هذه تحديات الجمّة، فانّ فترة ما بعد الحرب هي أيضا فترة من الأمل والفرص المقبلة بعد سنوات وحتى عقود من القتال، وحتى وإن كان الوقت موجزا، فعندما تكون الموارد المالية والتقنية متاحة للمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للحرب وتشكيل مستقبل أمة.فان الأمر سيكون اقل صعوبة.فعلى الصعيد الدولي هناك اعتراف أنه في كثير من حالات،" كسب السلام "يشكل تحديا أكبرا من "كسب الحرب"، وأن بناء

---

[1] هذا الرسم، التي وضعته **Lederach** أستاذ بناء السلام الدولي ، ، **ومانسفيلد كاتي**، هو رد على أسئلة حول الحقل ورغبة في تعزيز فهم الممارسة إعادة الاعمار على نحو يتجاوز التركيز من الحقول الفرعية المتخصصة التابعة لها .ويوضح مكونات الحقل الرئيسي والفرعية وعلاقتها مع بعضها البعض.

الدولة هو عملية معقدة وطويلة الأجل[1]، وهناك تفاهم أيضا أنه لا توجد مؤسسة واحدة يمكن أن تعالج كل المسائل المتعلقة ببناء السلام.وهو ما دفع إلى تضافر جهود عدد كبير من الفواعل من اجل إيجاد صيغة ايجابية لعملية إعادة الاعمار ومن بين هؤلاء نذكر :

أ- **مجموعة البنك الدولي:** تضم خمس مؤسسات، وهي مملوكة من قبل لحكومات والمؤسسات 184 الأعضاء في الأمم المتحدة ، وتعتبر الولايات المتحدة هي أكبر قوة داخله.

•البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتنمية(IBRD) :ا يركز على الحد من الفقر من خلال تقديم الضمانات والقروض وتقديم الخدمات الاستشارية وصكوك الائتمان إلى البلدان المتوسطة الدخل[2].

•المؤسسة الدولية للتنمية(IDA):

والذي يقدم قروضا بدون فوائد ل 81 بلد تعد أفقر الدول في العالم

•مؤسسة التمويل الدولية (IFC) :

والذي يعزز التنمية الاقتصادية عن طريق دعم القطاع الخاص للبلدان.

•وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف: والتي تشجع الاستثمار الأجنبي في البلدان الفقيرة عن طريق تقديم ضمانات للأضرار ضد(غير الخسائر التجارية) على سبيل المثال نتيجة للحرب.

• المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) :

والذي يشجع الاستثمار الأجنبي من خلال توفير والتحكيم وخدمات الوساطة في حالة المنازعات كما أن البنك الدولي وأشير تحديدا إلى البنك الدولي للإنشاء والمؤسسة الدولية للتنمية يملك مديرا قطريا لكل مكتب في كل بلد، يتحمل على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن وضع إستراتيجية المساعدة القطرية والتي تسمى. (CAS) وهي خطة لمدة3 سنوات تحدد الأولوية فيها مجالات الاستثمار والمساعدة التقنية و نشاط البنك.فمنذ 1990، أصبح البنك الدولي يشارك بصورة متزايدة في أنشطة المعونة لما بعد الصراع. فبين عامي 1980 و 1998 أصبح إقراض البلدان الخارجة من الصراعات من البنك يساوي نسبة 800 في المائة، والتي تمثل 16 في المائة من القروض الإجمالية للبنك[3]. والتي مثلت قمة النشاط في تلك السنة .أما الأرقام الأخيرة فتشير إلى أن البنك الدولي ساهم في مساعدة البلدان الخارجة من الصراع بما يساوي 25 في المائة من قروضه، و في عام 2003 بلغ ذلك إلى18.5 بليون دولار وترجع هذه الزيادة إلى الارتفاع الكبير في عدد الصراعات بداية بعد نهاية الحرب الباردة، وبالتالي الزيادة في عدد البلدان التي يمكن أن نصنفها على أنها " خارجة من الصراع.".كما يرجع ارتفاع نسبه المساهمة

---

[1] Cairns, E.; *A Safer Future: Reducing the Human Cost of War*,opcit,p,23

[2] Buyck, B; *Technical Assistance as a Delivery Mechanism for Institutional Development*. World Bank, 1989.

[3] Narayan, D; *Empowerment and Poverty Reduction*: A Sourcebook. Washington, DC: The World Bank, 2002.

أيضا إلى زيادة مشاركة من قبل البنك في مثل هذه الحالات .إذ انه لا يقوم فقط بتقديم المساعدات على نحو متزايد، بل أصبح يقدم مساعدات في شكل منح بدلا من قروض لهذه الدول[1].

حيث قام البنك أيضا وصندوق ما بعد الصراع (PCF) بإعطاء منح لإعادة البناء الاجتماعي والمادي لمجموع البلدان الخارجة من الصراعات. و في عام 2003 وحده، قدم 13مليون دولار كمنح ،حيث تقبل حتى الطلبات المقدمة من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مناطق النزاع ،ولكنه يستخدم المكاتب القطرية للبنك الدولي لتقييم الجدوى من الطلبات .بشرط أن تأيد المكاتب القطرية هذه الطلبات.

إن استمرار الفوارق بين الجنسين يعرقل عمليه الكفاءة والنمو الاقتصادي داخل البلد، ومنه فيمكن للسياسة العامة أن تحدث فرقا في سد الفجوة بين الجنسين، حيث عملت سياسة البنك إلى الحد من الفوارق الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء .ووصولا إلى هذه الغاية، يقوم البنك من خلال عمله التحليلي على تقديم المشورة بشأن السياسات والبرامج التي تساعد الإقراض البلدان الأعضاء عن طريق:

- الاستعراض والتعديل، حسب الاقتضاء القانوني و الإطار التنظيمي.
- تعزيز قاعدة البيانات لتحليل المساواة بين الجنسين.
- الحصول على التمويل اللازم لدعم هذه السياسات والبرامج.
- مراعات الفوارق بين الجنسين في تصميم السياسات والبرامج.

ومنذ 1990، أصبح البنك الدولي يقوم بتحديد الحواجز التي تواجهها المرأة؛ وتقييم التكاليف والفوائد المترتبة على الاستراتيجيات لمعالجة هذه العقبات ؛ ضمان التنفيذ الفعال للبرنامج وإنشاء فعالة مصنفة حسب نوع الجنس عن طريق :

- نظم الرصد والتقييم.:من اجل تحليل قضايا المساواة بين الجنسين في كل بلد.
- استعراض الإنفاق العام، والعمل الاقتصادية الأخرى 2.

ب _المنطقة المحددة لبنك التنمية المتعدد الأطراف:MDB : هي المؤسسات المالية التي تقدم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية والمشورة الفنية للبلدان على المستوى الإقليمي.ويتم استخدام مصطلحMDB للإشارة إلى مجموعة البنك الدولي وأربعة بنوك إقليمية وهي :

البنك الأفريقي للتنمية: ويركز على التنمية في أفريقيا.

- بنك التنمية الآسيوي: (ADB) ويركز على الحد من الفقر في آسيا والمحيط الهادئ.

[1] Narayan, D; *Empowerment and Poverty Reduction*,opcit ,p

[2] Ibid

•البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير:والذي يستثمر في شرق أوروبا والبلقان وعدد من الدول من الاتحاد السوفياتي السابق.

•مجموعة بنك التنمية المشتركة الأميركي:والذي يسهم في تمويل جهود التنمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[1].

ج- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثة: (OCHA) : هي نقطه الوصل بين منظمة الأمم المتحدة (UN) للاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فهو المسؤول عن تنسيق الاستجابات الإنسانية، وتطوير السياسات واتخاذ الدعوات اللازمة، حيث تنسق عملها من خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات(اللجنة الدائمة) والتي تضم العديد من وكالات الأمم المتحدة الرئيسية، إضافة إلى المنظمات الإنسانية غير الحكومية واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، ومن مهامه الأساسية:

- وضع إستراتيجية مشتركة للمساعدات الإنسانية بين شركائها على أرض الواقع .
- التواصل والاجتماع بالجهات الفاعلة الرئيسية، بحيث يجري تقاسم الخبرات والمعلومات التي تساهم في زيادة الشفافية والمساءلة بين الجهات الفاعلة[2].
- تعبئة الموارد، ولا سيما من خلال عملية النداءات الموحدة، والتي تحدد أولويات التمويل وفعاليتها من حيث التكلفة للوصول إلى الجهات المانحة الرئيسية .
- معالجة المشاكل في خضم الأزمة.

إن تحقيق التواصل والاجتماعات بين الجهات الفاعلة الرئيسية عندما لا تستطيع وكالات أخرى أو منظمات غير حكومية تحقيق ذلك أولا تملك تفويضا،ف OCHA يأخذ زمام المبادرة في حل المشاكل كالتفاوض مع الأطراف المتحاربة لتقديم المساعدات الإنسانية إلى المدنيين.واستخدام أدوات وآليات لتحسين التنسيق بين الوكالات، فمثلا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هو المسؤول عن" تحليل الإنذار المبكر " وتعقب الأزمات الإنسانية المحتملة .

ويستخدم منهجية تستند في وقت مبكر لمؤشرات تحذيرية لتحديد الأزمات المحتملة لتجدد النزاع أو تدهوره.[3]

---

[1] VernonW & Ruttan; *Unites Staes Policy Towards The Multilateral Development Banks*,Policy studies Jourlan,V 23, march 1995,pp 26-40,
[2] Ibid p,59
[3] Ibid

د- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) : هو وكالة الأمم المتحدة الرئيسة والمختصة في التصدي لقضايا التنمية، مع التركيز بصفة خاصة على الحكم الديمقراطي، والحد من الفقر ومنع الأزمات والتنمية والطاقة المستدامة والبيئة وفيروس نقص[1] المناعة البشرية الإيدز) نظرا لجود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كثيرا من البلدان ما قبل وأثناء وبعد انتهاء الأزمات والصراعات.

فقد أصبح مكتب الوكالة لمنع النزاعات لاعبا يؤدي الانتعاش في ما بعد انتقال الدول من الصراع .وهدفها الرئيسي هو تنسيق جهود الأمم المتحدة على أرض الواقع. أما تقليديا، فقد ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في معظم أعماله على إقامة شراكة مع الكيانات الوطنية الحكومية، والبلدان الشريكة والبلدان المانحة و المنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية والمنظمات المجتمعية .فقد أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصندوق بارضية 2.6 مليون دولار، وبتمويل من المانحين الخارجيين بغية تعزيز عمل منظمات المجتمع المدني وزيادة الجهود المبذولة لإعادة بناء المجتمعات المتأثرة.

الوضع وتقييم الاحتياجات في أزمة :تعمل مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع أنحاء العالم بقيادة الممثلين والذين يتحملون المسؤولية بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة والدولية والجهات الفاعلة ، ويكون العمل بالتعاون مع الحكومة الوطنية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، لتحديد أولويات التنمية وبدء وتنفيذ وتقييم في البلد الخارج من الصراع.

ذ- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM):يعمل في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات والمجتمع المدني، لتوفير المساعدة التقنية والمالية ولتعزيز حقوق المرأة، والقدرات والفرص على الصعيد العالمي في المجالات الأساسية والمتمثلة في التركيز على:

- تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية.
- توليد الحكم وبناء السلام.
- تعزيز حقوق الإنسان للمرأة في سياق البلدان المتضررة من الصراعات.

إذ يدعم الصندوق مشاركة المرأة في عمليات السلام وإعادة الإعمار من خلال توفير التدريب على القيادة وبناء القدرات، وتسهيل الاتصال مع المجتمع الدولي، ودعم سلام النساء. إضافة إلى النشاط والدعوة في حاله بدء الصراع في وقت مبكر وتحضير مشاريع الوقاية منه. كما أن للصندوق خمسة عشر مكتبا إقليميا وشبه إقليميا[2] .

[1] Krishna Kumar, "*The Nature and Focus of International Assistance for Rebuilding War-Torn Societies*", in K. Kumar (ed), *Rebuilding Societies After Civil War. Critical Roles For International Assistance,* (Boulder, 1997), pp. 20-39

[2] Ibid,p 40

ر- **وكالات أخرى من أسرة الأمم المتحدة :** هنالك وكالات أخرى تشارك في إنهاء النزاع وتحقيق التنمية والاجتماعية والاقتصادية:

منظمة العمل الدولية(ILO): والتي تتخصص في العمل على تعزيز العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان ،كما تعد لاعبا رئيسيا في معالجة المشاكل الاقتصادية كقضايا العمالة في البلدان فيما بعد الحرب، والعمل مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والعمل، إذ توفر المساعدة التقنية لتحسين فرص العمل وضمان توفير الحماية الاجتماعية للعمال.

برنامج الغذاء العالمي (WFP) :يعد الرائد في وكالة الأمم المتحدة إذ يساهم في توفير الغذاء ومحاربة الجوع في الأزمات وحالات الطوارئ ، بما في ذلك النزاع إذ يحضا بالتزام قوي للعمل مع المرأة، مع الاعتراف بأن المرأة هي" أول وأسرع الطرق للحد من الفقر والجوع"[1] .

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) FAO: هي وكالة رائدة في مجال الأمن الغذائي وضمان مساعدة الدول في جهودها الرامية إلى تحسين المعايير الغذائية والإنتاج الزراعي[2].

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف):هدفه حماية الأطفال .في البلدان التي مزقتها الحروب، وتشارك اليونيسيف في إعادة إدماج الجنود الأطفال، والمدارس، وتوفير و استعادة فرص التعليم.

فنظام الأمم المتحدة، مع العديد من المؤسسات منبثق من سياسات ترتكز على التوصيات الواردة في منهاج عمل بيجين 1995، بالإضافة إلى ذلك هناك التزام على نطاق المنظومة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية(MDGs) [3] .

برنامج الألفية الإنمائية Goals15: في أيلول 2000 وعقب مشاورات مكثفة على الصعيد العالمي ، اجتمعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في نيويورك لاحتضان وتأييد ثمانية أهداف تنموية للألفية الجديدة بحلول عام 2015. ووفقا للبنك الدولي، والأهداف الإنمائية للألفية تلزم المجتمع الدولي لرؤية موسعة للتنمية، والذي تشجع بقوة التنمية البشرية باعتبارها المفتاح لاستمرار التقدم الاجتماعي والاقتصادي في جميع البلدان، وتدرك أهمية إيجاد شراكة عالمية من أجل التنمية .وقد تم تحقيق الأهداف المقبولة عموما كإطار لقياس التقدم المحرز في التنمية.

أما الأهداف الثمانية فهي:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع

---

[1] Krishna Kumar, "*The Nature and Focus of International Assistance for Rebuilding War-Torn Societies*"opcit,p41

[2] Walter Wink,The Powers That Be Teology for a New Millennium,Reuth Faw review,2009,p23

[3] Ibid,p30

- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- تخفيض معدل وفيات الأطفال؛
- تحسين صحة الأم؛
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى؛
- ضمان الاستدامة البيئية،
- تطوير شراكة عالمية للتنمية[1].

إذ أن بلوغ هذه الأهداف أصبح الهدف الرئيسي للتنمية معظم المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف ووكالات المعونة .لكن بقيت الكثير من البلدان المتضررة هي الأكثر بعدا عن تحقيق هذه الأهداف الإنمائية للألفية من جراء الصراعات والأزمات المطوقة عليها.

كما جعلت في مقدمة الأهداف الإنمائية للألفية الممكنة لإعادة هيكلة العلاقة بين المانحين من جهة وبين الجهات المانحة والمتلقية والحكومات والمجتمع المدني .عن طريق إستراتيجية هي (PRS) أي عملية إستراتيجية الحد من الفقر ،والتي من المفترض أن تشارك فيها الحكومة والمؤسسات المالية والمجتمع المدني للاتفاق على الأولويات المساعدة على الحد من الفقر، وتقوم بهذه المهمة منظمات المجتمع المدني التي تراقب عملية إستراتيجية الحد من الفقر، وقد حددت حتى الآن مشكلتين رئيسيتين :

1- مشاركة أقل بكثير من المطلوب، وخاصة مشاركة المرأة، إذ كانت سيئة في كثير من الحالات. حيث اشتكت المنظمات النسائية بعدم علمها بالعملية وأنه عندما كانوا قادرين على المشاركة لم يسمع لمشاكلهم، والنتيجة هي أن قضايا المساواة بين الجنسين لم تدمج في عملية إستراتيجية الحد من الفقر على نحو فعال.

2- خطة التمويل والتي تنتج من هذه العملية (في شكل إستراتيجية الحد من الفقر) والذي يعتبر ملزما وتقييدا في الواقع ،حيث طالب المجتمع المدني صناع القرار في العالم بتمويل التنمية، إلا أنها رفضت وبقيت مطالبهم مشاريع وفقط، إلا في حاله توافق أراء المنظمات مع الاستراتيجيات صناع القرار والتي تكون قادرة على الحصول على التمويل.[2].

منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون: [3] **(OECD)** : والتي تلعب دورا مؤثرا في منع نشوب الصراعات وبناء السلام، وتألف من 30 دولة عضوا ملتزما بحكومة ديمقراطية واليات اقتصاد السوق. إذ

[1] Rama mani; *Beyond Retribution,Seeking Justice in the Shadows of War*, Cambridge, Polity, 2002

[2] Terrence Lyons, , "*Transforming the Institutions of War: Postconflict Elections and the Reconstruction of Failed States*",: Robert I. Rotberg (ed), *When States Fail: Causes and Consequences*, Princeton University Press2004

[3] Henry and others; *The OECD Globalisation and Education Policy*,editing lavoisier,paris 2001,p294

تعمل المنظمة مع أكثر من 70 بلدا، إضافة إلى المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وتنتج دوليا الصكوك والتوصيات المتفق عليها، كما تهدف لتعزيز و إحراز تقدم في الاقتصاد المعولم،

أما أنشطة منظمة التعاون والتنمية فتشمل: البحوث ونشرها وتبويبها وتحليل الإحصاءات حول قضايا تتراوح بين المساعدة الإنمائية في التعليم والعلوم.

وتنقسم أعمال المنظمة إلى سلسلة من المواضيع، كالمسائل المتعلقة بالتعاون مع البلدان النامية، و يأتي تحت رعاية مديرية التعاون من أجل التنمية،حيث تؤيد العمل لتقديم المساعدة للجنة التنمية (DAC) .

ففي عام 1997م، أصدرت لجنة المساعدة الإنمائية مبادئها التوجيهية بشأن النزاع، السلام والتعاون الإنمائي ، وهي المجموعة القياسية الجديدة في المساعدات الدولية للمتضررين من النزاع .

ومن بين هذه المبادئ الأساسية:

- تنمية المجتمع والعمل على إشراك الرجال والنساء والشباب في بناء السلام وعمليات صنع السياسة.
- توعية جميع الجهات بضرورة اتخاذ الاعتبار على نحو أفضل لتفشي الفروق بين الجنسين والصراعات العنيفة والوقاية منها.
- تعزيز القدرات المحلية للتأثير على الجمهور[1].

ز- **الجهات المانحة الثنائية:** تشتمل الولايات المتحدة الولايات المتحدة كندا، والسويد، وأعضاء الأوروبية الاتحاد الأوروبي واليابان ودول أخرى كثيرة. توفر الأموال من خلال الأمم المتحدة والبنك الدولي، وتقدم المنح مباشرة للحكومات الوطنية، والمنظمات الدولية غير الحكومية والحكومات الوطنية والقطاع الخاص، الشركات والمقاولين من الداخل لإعادة الإعمار والعمل، لكن مستوى وطبيعة الدعم الذي تقدمه يختلف وفقا لمصلحتها، وتاريخ التورط مع هذا البلد .ففي كثير من الحالات خلقت هذه الوكالات مكاتب متخصصة لمعالجة مختلف مراحل وأبعاد الحرب وما بعد الحرب[2] .

وكالة للتنمية الدولية(USAID) [3] : والتي تؤيد في المقام الأول التنمية الطويلة الأجل والجهود المبذولة في البلدان الفقيرة ، حيث تعتبر فاعلا رئيسيا في تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة لمساعدة البلدان التي مزقتها الحروب والمناطق التي تعاني من الكوارث الطبيعية .وتكرس المبادرات الانتقالية (OTI)للعمل في ما بعد الصراع .مع هدف توفير المساعدات في المدى القصير ، على أن يساعد جسر المساعدات الإنسانية مع المدى الطويل في تحقيق جهود التنمية .USAID وهو الهدف الأساسي للإدارة

---

[1]. Henry and others; *The OECD Globalisation and Education Policy*,editin lavoisier,opcit ,p290

[2] Tim Allen, "*A World at War*", in Tim Allen and Alan Thomas (eds), Poverty and Development Into the 21st Century, Oxford University Press, 2000

[3] Ibid

الدولية. أما في قسم التنمية العالمية في المملكة المتحدة (DFID) ، فيهدف إلى الحد من الفقر على المستوى العالمي . وإدارة الشؤون الإنسانية أثناء النزاعات،و يركز على الصراع والقضايا ذات الصلة.

كما يتضح أدناه، أن الوكالات الثنائية ذات سياسات واضحة بشأن تعميم المنظور الجنساني وتمكين المرأة في العمليات الخاصة.

الوكالة الدولية الكندية للإدارة" :(CIDA) : تهتم بالمساواة بين الجنسين كأمر أساسي للممارسة السليمة والتنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم الاجتماعي .فتحقيق التنمية لا يمكن أن يستمر دون الاهتمام لاحتياجات ومصالح المرأة والرجل .أما عن أهداف (CIDA) فهي الحد من الفقر والإسهام في أمور العدالة والأمل وإقامة عالم مزدهر [1] .

وزارة التنمية الدولية: هناك مجموعة متزايدة ومقنعة من الأدلة تبين أن المرأة لا تتحمل فقط وطأة الفقر، ولكن أيضا أن المرأة أيضا تعاني عدم التمكين ،والذي يعتبر شرط مسبق لتحقيق قضاء عادل .فمساواة المرأة ضرورة مطلقة إذا كانت آفة الفقر هي المراد إزالتها لخلق بيئة عالمية سليمة وآمنة، ومستقبل مستدام ومزدهر، فالنضال للمساواة بين الجنسين هو أداة رئيسية لرفع مئات الملايين من الناس من براثن الفقر.

أبعد من ذلك، بل هو أيضا عنصرا أساسيا للنضال من اجل تفعيل العمل بحقوق الإنسان.

الاتحاد الأوروبي: إن المساواة بين الجنسين أمر بالغ الأهمية من أجل التنمية بشكل عام، والعلاقة بين الجنسين والفقر جعلت له أهمية لتعميم التعاون في التنمية أكثر من أي وقت مضى... الاستثمارات تحسين وضع المرأة (توفير التعليم، وتحسين الصحة وتأمين الأراضي وحقوق العمال) تترجم إلى مستويات أعلى من الإنتاجية وخفض مستويات وفيات الرضع ومعدل وفيات الإناث، وانعدام الأمن الغذائي والفقر.

الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا): تهدف هي الأخرى لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع جوانب المساعدة الإنمائية،حيث ينظر إليها الآن باعتبارها حتمية .... فتمكين المرأة لا يعني فقط زيادة عدد النساء في المشاريع ، ولكن أيضا دمج منظور المساواة بين الجنسين في كل المساعدة التي تنفذها جايكا ".

الوكالة السويدية للتعاون الدولي للتنمية: تركز على المساواة بين المرأة والرجل وضمان التعاون في مجال التنمية السويدية ويستند على فرضيتين هامتين:

أولا: الاقتناع بأن المساواة هي مسألة حقوق الإنسان.

[1] Allen, "*A World at War*", in Tim Allen and Alan Thomas (eds), Poverty and Development Into the 21st Century,opcit

وثانيا: لزيادة الاعتراف بأن المساواة هي مساواة في الحقوق والفرص والواجبات للمرأة والرجال، وهو شرط مسبق للفعالية المستدامة، والتي محورها التنمية .

الوكالة الأمريكية للتنمية _ USAID: لديها مصلحة خاصة في نهوض المرأة في العالم .في مجالات الصحة والتعليم والفرص الاقتصادية وحقوق الإنسان والتي تعتبر من صميم استقرار ونجاح المجتمعات .والنمو الاقتصادي واحد من المبادئ الأساسية للإدارة الدولية الجديدة: فخطة أو إستراتيجية الوكالة هو أن "جميع المواطنين، رجالا والنساء، فاعل حيوي لمواجهة حاسمة لتحديات اليوم وتحقيق أهداف المساواة والسلام و "الأمن"[1].

المنظمات غير الحكومية الدولية: تقوم هذه المنظمات بمجموعة واسعة من النشاطات في فترة إعادة الاعمار لما بعد الحرب ، ولكن في هذه المرحلة يصعب التمييز بين مصطلحات:الإغاثة، التنمية وإعادة الاعمار وبناء السلام، ونفس الشيء بالنسبة لمرحله النزاع و ما بعد النزاع، إذ أن التمييز بينهما كمراحل مستقلة قد يكون غير واقعي. إذ هنالك العديد من المنظمات غير الحكومية سواء كانت عالمية أو إقليمية أو وطنية عاملة في مجال إعادة الاعمار الاجتماعي والاقتصادي لما بعد الحرب، وبالنسبة لمعظمها توجب تحديد مجال نشاطاتها قبل البدء في مزاولتها وذلك في إطار معاهدتها المنشاة، ومن أمثله ذلك المشروع :مشروع (كير)- الولايات المتحدة الأمريكية في غواتي مالا- والذي يعتبر مشروعا يهدف إلى تطوير المجتمع المدني والتعليم والصحة والأم والطفل وإدخال الديمقراطية والوقاية من الكوارث وتنمية المرأة ومحاربة الأمراض، كمرض نقص المناعة المكتسبة وعمل صغار السن، إضافة إلى الماء والصرف الصحي، بالإضافة إلى ذلك توجد منظمات غير حكومية دولية تركز في عملها على رفع مستوى المرأة والمساواة في النوع الاجتماعي، إذ تدعم منظمة النساء من اجل النساء العالمية المتواجدة في الولايات المتحدة الأمريكية ما يعرف بعملية التدريب الوظيفي وإيجاد مشاريع مدرة للدخل النسوي في المناطق التي تمزقها الحروب ، كما نشطت منظمة(كيفينا تل كيفينا) السويدية من تمكين المرأة في العديد من الدول الخارجة من النزاعات وبالذات في البوسنه والهرسك[2].

ويمكن للتدخلات الدولية أن تكون مباشرة، فقد تقوم الوكالات الدولية نفسها بتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية عموما، وقد تتم العملية عن طريق شركاء محليين في المناطق التي لا يمكن فيها ضمان الأمن كالعراق عامي2003_2004 وافغنستان ما بين 2001_2004، وأحيانا تضطر الوكالات الدولية إلى سحب موظفيها بينما تستمر في دعم شركائها المحليين ماليا ومن خلال التدريب والتخطيط المشترك ،وهو ما يمكن الوكالة الدولية من متابعة الوضع على الأرض بالموازاة مع قيامها بدور التأثير

---

[1] Allen, "*A World at War*", in Tim Allen and Alan Thomas (eds), Poverty and Development Into the 21st Century ,opcit

[2] *NGOs in Politics, Situation* (as per official data), United Nations, Department of Public Information, New York *,in March 2000*

العالمي وبعض الأعمال التضامنية نيابة عن الشركاء الآخرين في العملية الاعمارية، وهذا الشكل من أشكال الدعم غير المباشر مفيد أيضا في دعم القدرات المحلية وملكية المشاريع، وهو بدوره مساعد فعال على إنشاء الأنظمة والاستراتيجيات من خلال الشراكات كبديل للمشاركة المباشرة.

ش – **اللاعبون الوطنيون:** حيث يلعبون دورا محوريا في التفاوض على التمويل من المجتمع الدولي ووضع الأولويات والاهتمامات الرئيسة للدولة في مرحلة ما بعد النزاع، ومن الأرجح أن يكون الأمن العسكري والتسوية وإنشاء هياكل سياسية شاملة الأطراف التي كانت تتنازع في الآليات الوطنية، ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية قامت الحكومة الانتقالية والتي تم إنشائها عام 2003بدمج خمسة أطراف في الحكومة عن طريق تخصيص مركز نائب رئيس لكل منهم، ودمج قوات المتمردين في الجيش الوطني وإعداد الدولة للانتخابات بعد سنتين. وفي يوغندا تم إيجاد برنامج تعليمي (بما في ذلك بناء المدارس وتدريب المعلمين) من خلال برنامج إعادة الاعمار شامل، كوسيلة لمجابهة سنوات من الإهمال أدت في نهاية المطاف إلى استنزاف الشباب بعيدا عن المدارس نحو القوات المتمردة[1] .

كما أن منظمات المجتمع الدولي تلعب دورا محوريا، وتمتلك قدرات أعظم من الهيئات الحكومية في الفترة الممتدة لما بعد النزاع مباشرة، لكن في نفس الوقت نجد أن فترة ما بعد النزاع تخلق تحديات جديدة لعلاقتها مع الدولة المتضررة والمانحين الدوليين,فالمجتمع المدني قوي في العديد من الدول التي تمزقها الحروب، إذ تعتبر المزود الرئيسي للخدمات وللمعونة الدولية، إلا انه في الفترة التي تلي النزاع مباشرة ينزح بتركيز المانحين الدوليين إلى الانتقال باتجاه تقوية قدرات الدولة على تأكيد سيطرتها والحفاظ على السلطة، وقد يعني هذا تحول مباشر للأموال من المجتمع المدني إلى الحكومة، والى تهميش المجتمع المدني من الأسلحة في وقت تعتبر فيه الدولة في أمس الحاجة لقدراته وخبراته في إعادة الاعمار[2] .

ص – **المقاولون الربحيون:** والمتمثلين في شركات الهندسة والإنشاءات الكبرى، والتي تملك عادة حضور قوي في دول ما بعد النزاع، حيث تقوم بفتح المكاتب واستخدام العمالة المحلية وإعطاء عقود من الباطن للشركات المحلية. ورغم أن وكالات التنمية الثنائية ومتعددة الأطراف تملك المسؤولية العامة لمشاريع إعادة الاعمار فان العمل الفعلي كثيرا ما يحوّل بعقود من الباطن إلى شركات خاصة أو مقاولين. كما يوجد مقاولون اصغر حجما، لهم خبرات في قضايا كالرعايا الصحية والتعليم، والتي توفر

[1] *Conflict Prevention Newsletter*. *Media and Conflict* Vol 1 No 2 Published by European Platform for Conflict Prevention and Transformation ,p 87

[2] Lissner, Jorgen; *Politics of Altruism – a Study of the Political Behavior of Voluntary Development Agencies.* Geneva: Lutheran World Federation,1977,p44

هي أيضا فرص عمل بالتعاون مع المؤسسات التجارية المحلية والمنظمات غير الحكومية ، ويملك المقاولون في العديد من الحالات تفويضا محددا يتعلق باستخدام النساء أو دعم الأعمال والمنظمات التي تملكها النساء[1].

عملية تحديد الأولويات وتخصيص الموارد: تقوم عدة وكالات رئيسة بتقييم الاحتياجات في الدولة حالم يتم توقيع اتفاقية سلام معترف بها دوليا (أي حال وجود إطار سياسي للسلام).ويختلف مستوى التنسيق عبر المؤسسات وبينها، إلا أن هنالك تعاون بين وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي، وأحيانا ممثلين من بنك التنمية متعدد الأطراف، ففي افغنستان عام 2002، ورغم عدم وجود اتفاقية سلام رسمية بين الفصائل المتحاربة فقد تم إجراء التخطيط لفترة ما بعد النزاع، وتوضحت الطرق التي تم إرسالها إلى هناك ممثلين من بنك التنمية الأسياوي[2]. ولم تكن عملية تقييم الاحتياجات المنهجية عبر المؤسسات أو الدول، حيث تبذل الآن جهود لإيجاد إطار يساعد العاملين الدوليين على إجراء التقييم. وفي إطار نظام الأمم المتحدة وبعد إجراء تقييم أولي للاحتياجات، تقوم وكالات الأمم المتحدة المفوضة بالأعمال التنموية بإجراء تقييم مشترك للدولة، وهي عملية تقوم فيها الدولة لدراسة وتحليل الوضع الوطني وتحديد القضايا الرئيسة على أساس الاستقطاب والحوار السياسي والإعداد لإطار المعونة التنموية للأمم المتحدة، والمعروفة ب (خطة الأمم المتحدة الخماسية التنموية). كما تقوم المؤسسات المانحة مثل :الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي أو دائرة التنمية العالمية بتقييم الاحتياجات، إذ لها مقاييس خاصة تساعد على اتخاذ القرار فيما يتعلق بمشاركتها في أي دولة، كما تساعد هذه التقييمات أحيانا على تقرير الأجندة الواسعة والقضايا التي ستبحث في مؤتمرات المانحين الدوليين والتي يقرر فيها المانحون الرئيسيون الثنائيون ويتعهدون بالأموال اللازمة لدعم عملية إعادة الاعمار ، اعتمادا على الأولويات التي تم تحديدها في عملية تقييم الاحتياجات، إضافة إلى معلومات أخرى.

ومن جهة نظر ناشطي المجتمع المدني المحلي، وخاصة النساء فيجب أن يكون الهدف الرئيسي هو ضمان وجود مشاورات مع فرق دولية ليتم دمج وجهات النظر في النوع الاجتماعي وذلك من خلال تقييم الاحتياجات والأولويات والتفاعل مع المانحين[3].

---

[1] Lissner Jorgen; _Politics of Altruism – a Study of the Political Behavior of Voluntary Development Agencies_. Geneva,opcit,p 61

[2] Lund, M: Mapping _approaches to Lesson learning in 'Towards Better Peacebuilding Practice_. On lessons Learned, Evaluation Practices, and Aid and Conflict' Galama A, and Van Tongeron P, Eds. ECCP,2002

[3] Ibid,

المبحث الثالث:المداخل النظرية الأساسية لدراسة وتحليل المنظمات الدولية وإعادة الإعمار:

المطلب الأول: النظريات المعاصرة لدراسة المنظمات الدولية:

أ- **نظرية النظام العقلاني**:يركز روبرت كيوهان في دراسته لنظرية النظام العقلاني على بعد الهيمنة(1984). ويفسر استمرار وجود تزايد قوة المؤسسات الدولية في أعقاب تراجع الهيمنة الأمريكية على منطق الرسم العقلاني والاقتصاد الجزئي للنظريات ، فقد قدم النظرية الوظيفية للأنظمة الدولية ، والفوائد المتوقعة للدول. وفسر استمرار وجود النظام والامتثال لقواعده. 'بفشل السوق السياسية" هو مفهوم مركزي في تحليل كيوهان : "على غرار أسواق الكمال ، وتتميز السياسة العالمية بأوجه من القصور المؤسسية التي تحول دون التعاون المتبادل المفيد، بينما يمكن المساومة في مبدأ تصحيح هذه الإخفاقات.اذ يقول كيوهن أن الظروف الكامنة وراء منطق ل(Coasean) تعمل – واضحة المعالم في إطار حقوق الملكية (أي إطار قانوني) ، وكمال المعلومات، وتكاليف المعاملات، حيث لا توجد بشكل طبيعي في النظام الدولي، ومن ثمة ثم تعمل على ملء هذه الثغرات لتسهيل التعاون بين الدول على أساس اللامركزية[1] .

وعلاوة على ذلك، فان تجميع القضايا معا في المحفل نفسه على مدى فترة طويلة من الزمن يساعد الأنظمة على جلب الحكومات إلى مواصلة التفاعل مع بعضها البعض، والحد من الغش والحوافز لتعزيز قيمة سمعته. من خلال وضع معايير للسلوك المشروعة للدول لمتابعة وتوفير وسائل لرصد الامتثال، لأنها تخلق الأساس لإنفاذ مركزية تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل، وباختصار تجد الكثير من الدول أكثر كفاءة للعمل داخل المؤسسات المتعددة الأطراف لتوليد التعاون من خلال عدد لا يحصى من الاتفاقات الثنائية (أجروال، 1985). ومنه فان تكلفة التعامل مع قضية إضافية هي أقل بكثير ضمن النظام ، وهذا قد يفسر لماذا تعزيز وتوسيع نطاق العمل المشترك بمرور الوقت؟ فالكثير من الكتابات المبكرة التي تركز على الأنظمة تشرح اسباب خلق جملة من اتفاقات داخل الأنظمة الدولية وإظهار أنها المسألة الرئيسة، لكن المنظرين عالجوا نظام هذه القضايا مثل، تغير الأنظمة أو تطورها وكيفية خلق فعالية التدبير في النظام .وما يشعر بالقلق أيضا أن هذه الأنظمة لا تتخذ أشكالا معينة في العلاقات الدولية، مثل الثنائية أو تعدد الأطراف، بالإضافة إلى ذلك، إذ أن توسيع نطاق تطبيق نظرية النظام العقلاني ستمكن من كسب رقعة واسعة ومتنوعة من المناطق المسؤول عنها سابقا ، بما في ذلك الأمن الدولي، التجارة، والتمويل، حقوق الإنسان، الاتصالات السلكية واللاسلكية، والبيئة والشباب [2].

---

[1] Sultan Barakat & Margareth Chard, "*Theories, theoric and Practice: Recovering the Capacities of War-torn Societies": Third World Quarterly*, Vol 23, No 5, 2002

[2] Ibid

وقد استخدم العلماء نظرية النظام العقلاني على نحو متزايد لأجل فهم أفضل للقضايا مثل القانون التجاري الدولي، واتفاقات الحد من التسلح، وقانون المعاهدات. وقد استخدم العلماء في التقليد أيضا نظام بديل للمصطلحات، بما في ذلك المؤسسات، التعددية ونظم الحكم، لوصف ظواهر من المنظمات الدولية التي توجد بين المنظمات والعناصر في النظام الرسمي الأوسع، في شكل أعمال مرتبطة ارتباطا وثيقا تتمحور حول بناء من "المؤسسات الدولية"، إذ تميل إما إلى استيعاب مفهوم "النظام" أو توظيف تعريف عمليا كمرادف لتعريف Krasner السابق.وقد وصفت التعددية باعتبارها الشكل المؤسسي الأنجع والذي يحاكي السلوك في الدولة على أساس عام من مبادئ عامة للسلوك (روجي، 1993).ومع ذلك ، هناك مجموعة متميزة من الأعمال التي تعتمد على مفهوم'الحكم دون حكومة'. ولا مجادل في أن "الحكم"لا يختلف عن "الحكومة" في هذا النظام، إلا إذا كانت مدعومة بالتهديد وباستخدام القوة، بل هو ينظر من زاوية القواعد الشرعية والتي تؤدي إلى امتثال الجهات الفاعلة في النظام الدولي إلى بعض قواعد السلوك، حيث يشعرون بأنهم مجبرون على الالتزام بها، فالحكم إذن هنا هو "ترتيب مع التعمد "، وتعتبر هذه النظرية بمثابة النظرية المعيارية للمنظمة الدولية المختلفة ،على الرغم من توقعاتهم القابلة للنقد حول النظم متشابهة[1] .

ب – **المؤسساتية الجديدة:** هي موجة لاحقة من دراسات التنظيم الدولي من خلال الدراسات العدسية في غضون عدة حقول من العلوم الاجتماعية، بما في ذلك الاقتصاد وعلم الاجتماع، وعلم السياسية ومهمة أداة الأعمال ، وعلى سبيل المثال، فقد حاولت تطبيق علم الاجتماع على المنظمات الدولية ، واصفا إياها كما 'يعيش الجماعات في ظل التفاعل مع بيئتهم و تميل إلى أن تصبح ذات قيمة"، فالاستخدام التاريخي للمؤسساتية يشرح وضع السوق الأوروبية الموحدة من حيث التفاعل بين القانون والسياسة. حيث بدأت أكبر هيئة للأدب لدمج" منظمة الاقتصاد الجديد"(NEO) –كما يشار إليها ب" الاقتصاد المؤسساتي الجديد "أو"تكاليف المعاملات في الاقتصاد في دراسة المنظمة دولية. ففي أوائل 1990 ، بدأ الاقتصاديون على إشعار "ضرب التشابه" وسط تساؤلات حول تلك الأجسام القريبة من الأرض والعلاقات الدولية، والتركيز على الحاجة إلى إنشاء مؤسسات مستقلة لتسهيل إجراءات التعاون عندما ستنتج على سبيل المثال دون المستوى الأمثل للنتائج المتوقعة، وتشدد على الجدوى "من صياغة هياكل متفوقة من الحوافز المسبقة "لتشجيع السلوك التعاوني". وهكذا ، تنشأ شركات باعتبارها شكلا من أشكال الطلب ، وخاصة داخل هرمية السوق التي تفتقر لمنظمة رسمية أو سلطة.وهنا تم التركيز على المنظمات غير الحكومية وأشكال معالجة المشاكل مثل توفير السلع العامة وضمان حقوق الملكي.

[1] Sultan Barakat & Margareth Chard, *"Theories, Rhetoric and Practice: Recovering the Capacities of War-torn Societies*,opcit ,p 36

والتي لعبت جانبا مهما من هذه الموجة NEO، في محاولة لوضع النظريات حول التصميم التنظيمي للمؤسسات الدولية بدلا من التعامل معها بوصفها مربعات سوداء. والافتراض هو أن الدول لا يجب أن تتبع مجرد ما تمليه المنظمات الرسمية، لأنها تخلق مؤسسات ذات تصميم خاص من ميزات تهدف إلى أن تكون أكثر فعالية، حيث يجب التركيز على مجموعة متنوعة من أشكال المؤسسية للوصول لتلك النتيجة. ففي دراستهم للمنظمة الدولية لتحرير التجارة البحيرة تبين أن تنوع المؤسساتية يعكس فعالية هياكل الحكم البديل لمختلف أنواع المعاملات التجارية في مختلف البيئات السياسية والاقتصادية "، والتي بموجبها تقدم خيارات تنظيمية في العلاقات الأمنية التي تختلف في سلسلة من التحالفات التي تسودها الفوضى والإمبراطوريات الهرمية، ويتم تحديدها من قبل اعتبارات تكاليف المعاملات والتكاليف المتوقعة من الانتهازية. وقد طبق المحامين الدوليين بالمثل تكاليف المعاملات الاقتصادية لشرح هياكل الحكم المختلفة في النظام الدولي

وحتى في ظل وجود الدول ذات السيادة الإقليمية نفسها، باعتبارها شكلا من أشكال إضفاء الطابع المؤسسي للمنظمة الدولية، وقد شرحت من خلال هذه العدسة الميل إلى التركيز على المنظمات الدولية الرسمية، فهذا النهج هو أكثر قدرة على تحقيق أهداف النظرية، فالقواعد الرسمية ليست سوى جانب واحد من منظمات دولية وفقا للأجسام القريبة من المؤسساتية الجديدة، وأنها ليست العامل الأكثر أهمية لتحديد سلوك للدولة، فمن منظور الأجسام القريبة من الأرض، والتركيز على الهياكل القانونية الرسمية قد تكون المعادلة غير مكتملة، ليس فقط ولكن أيضا مضللة ، لأن فعالية إنفاذ القواعد التي يتولاها النهج الرسمي مفقود في كثير من الأحيان، ولا سيما في "العلاقات الدولية.

فالمؤسسات غير الرسمية والقواعد السلوكية تلعب دورا بارزا، مثل نظرية النظام، وتطبيقات الأجسام القريبة من الأرض توحي بأن المنظمات الدولية قوبلت بنقد صاروخي من قبل بعض العلماء، وأمر هرمية الساحة المحلية والدولية التي تسودها الفوضى وهو الأمر المضلل، لكونه يفتقد الدقة في التصميم في روح الأجسام القريبة من الأرض، والعلاقات الدولية والقانونية الأخرى وقد ركز العلماء على ما يمكن أن يطلق عليه التصاميم الصغيرة من منظمات دولية والمعاهدات الدولية. فهذه النظرية تجاوزت الطلب عن النظم الدولية وركزت على الطلب وفعاليته وخاصية ميزات تصميم النظام[1].

وعلى الرغم من أنها ركزت على المنظمات الدولية الرسمية، فقد استخدمت الدراسة التفصيلية لهذه المنظمات للفت النظر على آثار واسعة حول التعاون الدولي بما ينسجم مع أهداف نظرية النظام. وهي واحدة من الواردات المهمة، حيث يبدأ مع افتراض أن الامتثال للاتفاقات الدولية عالية المقام عموما،

[1] Sultan Barakat & Margareth Chard, “*Theories, Rhetoric and Practice: Recovering the Capacities of War-torn Societies*,opcit,p 39

يخص الانتهاكات التي هي نتيجة الغموض القانوني وغير مقصود، أو عدم قدرة الدول على الامتثال المحسوب بالمصلحة الذاتية "الغش"[1] .

وعلاوة على ذلك فإن حالات عدم الامتثال وظيفة من تصميم المعاهدات الدولية والنظم، وبالتالي يمكن تحسين فعالية النظام عند بعض الملامح المؤسسية بوجود النظريات الناتجة عن إلزامية وجودها، وأما الدراسات ذات الصلة فإنها تفسر لماذا يتميز تصميم معين حيث يتم اختيار المؤسسات من خلال النظر في المساومة النسبية لسلطة الدولة، والعوامل المحلية المؤثرة في التصميم المؤسسي، والسمات الخاصة بالدولة، وطبعا المشاكل التي تواجه الدول ، إذ يجادلون بأن عدم اليقين بشأن الطلب في المستقبل من جانب جماعات المصالح المحلية يؤدي بصناع القرار لتصميم "مؤسسات العقوبات "والى عدم الامتثال والتي تكون منخفضة بما فيه الكفاية للسماح للسياسيين بكسر الاتفاق عندما تكون الفوائد المجموعة ذات مصلحة كبيرة، ولكن غير مرتفعة بما يكفي لتشجيع الدول على الانصياع لاتفاق في معظم الوقت ، وبالتالي منع الحروب التجارية. ذلك في الوقت الذي قد تبدو هذه المؤسسات فاشلة وغير قادرة على معاقبتهم بشدة، فهي في الواقع ذاته النتيجة الأمثل لعدم اليقين بالمعطيات الدقيقة التي كانت موجودة آن ذاك. ومنه فان تصميم المنظرين على العودة إلى الوظيفية بسيط لشرح بعض الميزات. فعلى سبيل المثال: يجادلون بأنه ومن المقبول تصميم النظام القانوني للاتحاد الأوروبي من قبل الحكومات لسبب أنه يساعد على التخفيف من الغموضات المختلفة التي تجعل من الصعب التعاون، وهي غير مكتملة لأجل التعاقد ورصد مشاكل الاتحاد الحقيقية[2]

الانتقادات:

تعرضت نظرية النظام لانتقادات والتي استخلفها المنظرين ب"الواقعية" في العلاقات الدولية بحجة أن النظام الدولي ببساطة لا تقوم بمسألة إحداث النظام " لأنها لا تملك أي وسيلة مجدية. وفقا لنقد البنيوية التقليدية ، فالنظام له تأثير مستقل ضئيل أو معدوم على سلوك الدولة ، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالمسائل الاقتصادية الهامة والسلطة والعلاقات بين الأنظمة ، والتعاون الدولي في شكل أكثر عموما، حيث كنوا مستائين لسهولة منطق المنافسة والأمن لأن الدول لديها قلق بسبب ازدواجية السلطة والبقاء.و نتيجة لذلك تنظيم epiphenomenal في السياسة الدولية و التعاون المستمر يمكن فقط إن تواجدا عندما تتفق مع اعتبارات السياسة[3] .

هذا المنطق لا يحول دون إنشاء المؤسسات التعاونية، بما في ذلك التحالفات العسكرية لتلبية مصالح قصيرة الأجل، ولكن هذه الأشكال من المنظمة هي مجرد "الزيجات المؤقتة من الراحة". فليس

---

[1] Sultan Barakat & Margareth Chard, "*Theories, Rhetoric and Practice: Recovering the Capacities of War-torn Societies*,opcit,p39

[2] Ibid,p 42

[3] Abbott and Snidal ,"*Hard and Soft Law in International Governance*.". 2001, pp 34_46

كل الواقعيين متشائمون جدا، إذ تبدأ الافتراضات الأساسية من الواقعية الهيكلية ، وتظهر أن الخلاف ليس نتيجة منطقية في إطار مجموعة واسعة من الظروف. وأن المؤسسات تخدم بصورة جيدة، إذ أنها تقدم المعلومات وتقلل تكاليف المعاملات ، وعلى وجه الخصوص ، لا تتعارض مع مقتضيات المنافسة والأمن ، وعلى الرغم من التعاون في النهاية فعادة ما تكون على أساس اتفاقات مخصصة بدلا من منظمة أكثر رسمية.

ففي إطار العولمة المبنى على الأعمال السابقة وفي ظل الكتابات عن العولمة ، تأكد وجود عدد كبير ومتزايد من الجهات الفاعلة غير الحكومية في النظام الدولي، مثل الشركات، الجمعيات الأهلية ،والجماعات الدينية. فحقيقة أن المعاملات الاقتصادية وغيرها تتخذ على نحو متزايد مكان دون اعتبار للحدود الوطنية وانعكاسات هامة على السياسة الدولية. استنتج منظروا العولمة أن الدولة التقليدية وحدة سياسية واحدة أصبحت هيكليا غير مناسب، مما حدا بالبعض إلى النظر في ما إذا كانت العولمة قد ذهبت بعيدا جدا. من حيث التنظيم الدولي، ففيليب سيرني مثلا يجادل بأن "الدولة المتبقية" لن تكون أهم كيان في قيادة العمل الجماعي في النظام الدولي، وسوف لن تكون قادرة على توفير السلع العامة العالمية، مثل تنظيم السوق العالمية وقد تكون النتيجة زيادة الاعتماد على المصادر الخاصة للحكم والتي هي أكثر مرونة وملائمة، مثل التحالفات بين الشركات والمنظمات الدولية غير الحكومية[1].

ج – **النظرية البنائية:** إن القيد الرئيسي لنظرية النظام العقلاني هو أنها تأخذ بكلى الدولتين على أنهما كائن واحد وأن التوجه الوحدوي للدول والجهات الفاعلة ومصالحها أمر مثير للمشاكل. إلا انه مع بعض الجهود'من أسفل إلى أعلى' سيصحح هذا الوضع من خلال دمج أكثر ثراء من العرض العقلاني السابق، فالمعوقات التي تواجه الدول، ولا سيما 'اثنين على مستوى الألعاب. ومع ذلك، البنائية وغيرها من النظريات القائمة على المعرفة تقول بأن الهويات ومصالح الجهات الفاعلة هي من تحددها طبيعة المجتمع الدولي ومؤسساته، وهو أمر يحتاج إلى شرح بدلا من افتراض، إذ يمكن لبعض من هذه المناهج استيعابها بسهولة من قبل نظرية النظام العقلاني بقدر ما توفر عليه من تحليل تكميلي لسبب توفر الدول على أهداف ومعتقدات معينة ، أو كيف تصبح نتائج معينة نقاط أساسية للاتصال يتم التركيز عليها بشكل كبير[2] .

أما بالنسبة لمقاربات أخرى فقد كانت أكثر تناقضا من نظرية التنظيم العقلاني، فمن جهة ليس لأن العديد من منظري البنائية رفضوا البناء الوضعي لنظرية نظام عقلاني، ولكن لان الأساس هو أنهم يرفضون الفردانية. ويريدون الوصول لشرح ترتيبات دولية "من أعلى إلى أسفل" فالمنظور الذي يفحص

[1] Abbott and Snidal ,“*Hard and Soft Law in International Governance*,opcit ,p40
[2] Archana Aryal and others; *Theories of Change in Peacebuilding,Learning from the Experience of Peacebuilding Initiavives in Nepal* ,January 2012,p12

مجال الهياكل المعيارية و التي تشكل المبادئ الدولية الآمرة فاتساع نظرية النظام سوف تسمح لها بتضمين بعض من هذه الأفكار، وأما بالنسبة لنظرية التيار العقلاني وإعادة صياغة بعض من المفاهيم الخاصة بالمعتقدات والمعلومات، فمن المؤكد أن عدم وجود رضا كامل حول ما تقدمت به البنائية من نقد لها.بينما لم ولن يؤدي إلى ظهور توليفة توافقية أو توفيقية، وأن التوتر بين النظريتين من المرجح أن يؤدي في النهاية إلى تحسين متبادل على مستوى النظريتين[1] .

المطلب الثاني: إعادة الإعمار لما بعد الحرب من منظور التشبيك.

أ- **النظرية التوافقية:** أو (تقاسم السلطة) The harmonic theory ترى هذه النظرية أنه مكن الضروري اشتراك كل الممثلين عن كل الفصائل الراغبين في تكوين سلام قائم على أسس وحوافز معتدلة، وتتمثل هذه الفصائل في النخب السياسية الرئيس في البلاد والممثلة للشعب، فتصميم مؤسسات سياسية ذات قدرات جيدة يتطلب اجتماع جميع الفئات العرقية والدينية داخل السلطة التشريعية والتنفيذية في الحكومة، فانهيار استراتيجيات السلام في فترة ما بعد الحرب سببه الرئيسي الانقسامات الإثنية الداخلية ففكرة (الإدارة شاملة) القائمة على معايير التناسب والذي يتطلب العمل المطبق وهو بمثابة مصلحة حيوية، وهذا ما أثبت واقعيا، حيث أن المجتمعات المنقسمة على نفسها بشدة بعد الحرب، تفتقر لآليات التنظيم وتكون أقل اكتفاء من نظيرتها التي تعمل بتنسيق داخليا بين كل فئاتها، وهو نفس الأمر الذي تحدث عنه هوبز عند تطرق إلى فكرة الفوضى في الدول الفاشلة والمجتمعات المنقسمة لما بعد الحرب)، فالتوافقيون، يسلمون بقدرة الهياكل المؤسساتية نفسها على إحداث طرد مركزي لأي ضغط زائد على العملية الإعمارية والذي يؤول إلى تغيير موازية القوى لصالح طرف على طرف آخر وقد أدت هذه الرؤية بالمنظرين في العلاقات الدولية إلى التركيز على تفاعل ما تحت الفوضى)، والذي يحدث بين الأطراف المشاركة في العملية الإعمارية، كونه يساعد على تحليل ومواجهة تحديات ما بعد الإعمار إذ هنالك توافق في الآراء بأنه ولوضوح إشكال التدخل يجب أن تقدم المساعدة الدولية على اعتبارات كلاسيكية تقر بالمفاهيم: السيادة وعدم التدخل في رسم السياسات داخل الدولة الخارجية من الحرب[2].

والحجة التي قدمها عملاء السياسة، أعلاه تعكس تماسكية مسار التفكير فإذا كانت المؤسسات المحلية للدولة ليست قادرة ذاتيا على بناء قدراتها، وجب توفير الحوافز الضرورية من قبل سلطات خارجية، وتكون هذه الحوافز عبارة عن توصيات دولية وليس كقوانين ملتزمة، لكن الأمر ليس بالسهولة التي تبدو عليه، إذ أن التوصيات الدولية تحتاج إلى مخاطرة مفرطة في الرقابة الدولية وهو ما يؤدي في

---

[1] Robert Keohane; _International Institutions and State Power: Essays in International Relations Theory,_ 1999. P 37

[2] Reperplicalisin _: A theory of fresher and government_ oxford university oxford university press. P 1997

الكثير من الأحيان إلى ضم تدخل السلطات الدولية في إدارة مباشرة بمجموعة من الجوانب الهامة العملية الساسة الداخلية في مجتمعات ما بعد الحرب، وبعد التأكد من قدرة السكان المحليين على مواجهة التحديات ذاتيا ترك لهم ذمام الحكم، ويزيدون من حجمهم في التأكيد على ضرورة دعم الجهود الدولية في عملية إعادة، وسيطرة الإدارة الدولية على المراحل الأولى منه لكن قادة الفصائل المتناحرة فيما بعد الحرب تختلف حول الأهداف الأساسية المراد مناقشتها، وهو الأمر الذي يستوجب وجود طرف آخر لمواجهة هذه الحوافز القوية من أجل مساعدتهم على تعزيز الموقف نفسه بينهم، ومع قرب رحيل وحدات حفظ السلام، تبدأ عملية الدمج التدريجي للجهات السياسية الداخلية لتكوين أرضية سياسية الداخلية لتكوين أرضية سياسية آمنة ليس كمبدأ أخلاقي وحسب ولكن كإستراتيجية بعيدة المدى، تؤسس لبلد خرج ولن يعود للنزاع مستقبلا[1].

ب – نظرية السيادة الدولية والتدخل الأخير لجون راولز(John Rawls Theory): يرى جون راولز أن فرضية أقامات عقد اجتماعي لبرالي في المجتمع الدولي، له اقتراب نظري على غرار قانون الشعوب، على غرار حجة كانط في حديثة عن (السلام الدائم)، والتي تنطلق من فكرة أن أقامت علاقات متبادلة تقوم على مبدأ سيادة القانون وإلغاء الحرب، لأنه يعتقد أنه من تحمل على عاتقه أقامت نظام سياسي، يجب أن يتحمل، أيضا مسؤولية تكوين مجتمع حر، يعيش أفراده في مساواة تامة، فنظرية راولز تقدر على قدم المساواة ضرورة وجود استقلال سياسي وعلى قدرة الشعوب الخارجية من الحروب على تقرير مصيرها ذاتيا، ولكن لما يتماشى مع الليبرالية المعاصرة، وفق خطاب يعتقد بسيادة الدولة، إذ لا يجدر النظر إلى واجب التدخل على أنه عديم المنطلقات الأخلاقية، فهدف راولز هو العمل على دفع الدول الخارجية من الحروب إلى التأسيس لأطر سياسية ليبرالية، والتي تمثل في: المثل العليا والمبادئ الأساسية لكل الشعوب المسالمة، ومنه فإن هذه الشعوب وعبر لا تدخل حكوماتها إنما تعبر عن تدخل هذه الشعوب، المسالمة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى الخارجة من الحرب، رغم تعقيبه على كون مجموعة كبيرة من التدخلات لا تزال مقيدة بشكل وثيق فالمبادئ الموجهة للسياسة الليبرالية لا تخرج عن كونها ضربة افتراضية للعقد الاجتماعي تلم بين ما هو (مثالي ونموذجي)[2] إذ بموجب المبادئ التقليدية ونظرية العقد الاجتماعي، يكمن تصور حاجة المجتمعات الممزقة إلى تلبية الوضع الحالي وربطها ومبدأ (حجاب الجهل) لتكوين نظرة واضحة حول المجتمع فيما بعد الحرب والذي تمكنه من التعامل مع بشكل جيد، فعلى سبيل المثال فإن إقليم وعدد سكانه وحجم القوة التي يمثلها تمثلمعايير تمكن من الاقتراب أكثر من بيئة ما بعد الصراع ومنه العمل بشكل سلس وفعال في بناء بيئات ما بعد الصراع، لكن بالتأكيد دوما

[1] Archana Aryal and others; _Theories of Change in Peacebuilding_,opcit,p12
[2] John Ralston Saul ;_The Collapse of Globalism and the Reinvention of the World_, Atlantic Book, London, 2005

على (قواعد استقرار) العلاقات الدولية الحديثة: كالسيادة والحق في الدفاع عن النفس ضد العدوان الخارجي وكل المبادئ التي أقرتها (واست فاليا)، إضافة إلى إدراج المخاوف المعيارية الحديثة مثل حماية حقوق الإنسان الأساسية، وفرض قيود محددة على إدارة الحرب (قانون الحرب) وأيضا النصوص بالرعاية الاجتماعية[1].

ج – النظرية النيوليبرالية ومركزية الشعوب في تقرير مصيرها: بعد تجربة زاولز العقلية، ومبادئ قانون الشعوب التي اعتمدت على المستوى الدولي فقط لممثلي المجتمعات الليبرالية، يتم الاعتماد هنا على ممثلي ما يسمى بالمجتمعات النيو ليبرالية، حيث أن أحد الشروط الأساسية لقدرة المجتمعات على التحمل والخروج من قوقعة ما بعد الحرب هو إنشاء آليات فعالية للتشاور العام، إذا أن مختلفة الأصوات في فترة ما بعد الحرب سواء كانت داخلية أو خارجية في حاجة إلى أن تسمع، حتى في حالة غياب مؤسسات الديمقراطية الصحيحة فالمجتمعات المعتنقة للديمقراطية اللائقة تتسم بجو لائق من العمل في إطار نظام قانوني يقرض بحسن النية واجبات أخلاقية والتزام على جميع المشاركين في عملية بناء الدولة الخارجية من الحرب، وهو ما يمثل جوهر حقوق الإنسان الواردة في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى وحول التدخل الأجنبي في إعادة الإعمار لما بعد الحرب، ترى النيوليبرالية المحتشمة أنّ للفاعل الأممي دور كبير في إعادة الإعمار لما بعد الحرب، كونه يعتمد الحجة الأخلاقية بالدرجة الأولى (التدخل لأغراض إنسانية)، كون هذه الأخيرة تسعى بوضوح إلى إقامة مجتمعات قيمية تبرز الحروب، وتتوضح هذه القيم في المواثيق المؤسسة والمعاهدات المنشأة لها، كما أن أخلاقيات التدخل ي بيئات ما بعد الحروب تفرض مشاركة جميع الفئات بما فيها المنظمات الدولية كونها تستطيع ضمان أمن الشعوب قبل أي معطى امني آخر يطبق في سياق ما بعد الحرب[2].

المطلب الثالث: الاقتصاد السياسي لإعادة الإعمار من منظور النظرية النقدية:

لقد دفعت الإيديولوجيات التي تقوم عليها إعادة الإعمار في الاقتصاديات الليبرالية السياسية في المجتمعات التي مزقتها الحروب، إلى إقامة خط للتقارب العالمي نحو ما يعرف ب (تحرير الأسواق)، إذ قامت العقيدة الرئيسية على افتراض أنه لاشك في أن المساعدات الاقتصادية الخارجية تساعد على تفعيل استراتيجيات التنمية في دول ما بعد الحرب، لكف تعثر هذه المشاريع كونها تصطدم بمجموعة من التناقضات وبسبب تجاهلها للمشاكل الاجتماعية والاقتصاديةMicroblem (المجهرية)، والتي تواجهها

[1] John Ralston Saul ; *The Collapse of Globalism and the Reinvention of the World*, opcit

[2] - Oliver Richmond, '*Understanding the Liberal Peace', paper at Experts' Seminar on 'Transformation of War Economies'*, University of Plymouth, 16–18 June 2005 .

المجتمعات التي مزقتها الحروب، لتتفاقم هذه التناقضات وتتحول إلى مشاكل تمس بالشعوب فإلى أي مدى يمكن للوكالات خارجية أن تملي نمط وإستراتيجية التحول في المجتمعات الخارجة من الحرب.

أ- نظرية بناء السلام الاقتصادي: the Economic's building peace theory :ترى هذه النظرية أن الأساس المنطقي لتحديد قواعد وأطر لتنمية المجتمعات من شأنه أن يطلب شرح ما يسمى ب(الصراع التشاركي) إذ أن التشيؤ اللاوظيفية، Dysfunctionalism الاقتصادية في مراحل ما قبل الحرب، ومرحلة ما بعد الحرب، وهو ما يبدي اختلال في الجانب الاقتصادي والهيكلي والشروط التي تولدها كفكرة التعبير عن القوة الرأسمالية و"الحكم العالمي" والجوانب أساسية من "للبرالية السلام العالمي" والذي يحرز بدوره شكلا من أشكال السيطرة الاقتصادية والتنظيمية لإقامة التصحيحات في سوق المجتمعات التي كانت تقاوم ضرورات Marketisation التقليدية، وبالتالي فسح المجال لنظام الإدارة الدولية للحد من الفقر باعتباره أداة لخدمة المصالح الأمنية للقوى العظيمة في بيئات الصراع وما بعده، لكن بعد الضغط على الدولار الأمريكي في حرب الفيتنام، وانهيار مقترحات التجارة العادلة في النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ترسخ صعود الليبرالية الجديدة والتي ساعدت على بناء أرضية توثق لفكرة السلام الليبرالي والتي كانت استجابة لمنطق الرأسمالية لصناعية وما بعد الصناعية في كل تجلياتها الأكثر حداثة، وقد اكتسب المشروع الليبرالي قوة هائلة، إذ تم بناء رؤية للمستقبل والاقتصاد من دون حدود مكانية فقد انطلقت هذه النظرية من مسلمة أن الدولة يجب أن تقوم على مبدأ (العدالة) والمنافسة وحماية الملكية وضرورة المحافظة على البيئة وهو ما يرفع من معدلات التحول الاقتصادي والحد من تدهور الدولة في عصر الفضاء الجماعي والاعتماد على الخصخصة والاستثمارات الأجنبية لتحفيز النمو الاقتصادي الجيد[1].

لكن هنالك أدلة وفيرة بأن الخيارات في المجتمعات التي مزقتها الحروب غير جديدة بتطبيق هذه الإستراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي، إذ أن هذا المشروع (مشروع ليبرالي) يتجاهل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمعات الخارجة من الحرب بل أكثر من ذلك إذ أنه يزيد من ضعف القطاعات ويفقر ويخفف من المشاركة الشعبية في اقتصاديات الظل وذلك لكونه يعتمد مجموعة من التدخلات التي يقول بكونها تنموية والتي سنحاول تحليل سلبياتها كالآتي:

1- التكاليف الاجتماعية: من خلال أجهزة مثل الخصخصة القصرية للصناعات الوطنية الرئيسية وزيادة البطالة التي تؤدي إلى المضاربة في المعاملات المالية الدولية والتي تؤثر بدورها جديا

[1] Michael pPugh *« the political economy of recantation a gitical theory perspective* , 2005, copy right international journal of peace studies, vol 10,n°2, p.p22 - 42

على أسواق العقارات والمساكن وتؤدي إلى تشريد فئة واسعة من السكان وتحفز على الهجرة إلى المناطق الحضرية وأيضا القضاء على دعم الغذاء والخدمات وفرض رسوم على المستخدمين.

كما أن تعديل الأسعار في السوق وحده أمر غير كافي ولا يؤدي إلى إحداث تصحيح تام في الاختلال، فنتائج الحرب تؤدي غالبا إلى زعزعة التغيرات في الإنتاج والعملة والأسعار، وهو الأمر الذي يجعل فئة كبيرة من الناس تعيش خطر الاعتماد حصريا على السوق في تحديد مداخيلها.

ومثال ذلك نستخلص من نموذجنا كوسوفو، فعلى الرغم من مكانتها باعتبارها مقاطعة صربية، فقد حدد دستورها ومكانتها الدولية وسياستها الرسمية الاقتصادية من منطلق ما جاء به حلف الناتو وما أقرته الدول المساهمة في العملية الإعمارية في مؤتمر رامبيوية 1999/02/23 إذ أعلن كوسوفو ستعمل وفق مبادئ السوق الحرة، وهو الهدف الذي أصبح جزءا لايتجزأ من أهداف حلف شمال الأطلسي، حيث رسمت المبادئ الاقتصادية لدولة ما بعد صربيا في رامبيوية وهو الأمر الذي طبق في ميثاق الاستقرار في منطقة البلقان والتي بدورها أرغمت وعومت فكرة (السوق الحرة) في جميع أنحاء أوروبا الشرقية، هو ما جاء مناقضا لتصريحات من جانب الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية إذا كان مقررا أن تحكم كوسوفو وفقا لمبادئ الديمقراطية فالهدف الأول لما بعد الحرب الذي سعى المجتمع الدولي والمنظمات الفاعلة في مجال إعادة الإعمار لتحقيقه هو حمية الشعب الكوسوفي هويياتيا وعرقيا وثقافيا ودينيا ولغويا، والتحرير من التمييز الاقتصادي، لكن حلف شمال الأطلسي إلى تقليص حقهم في اختيار مستقبل اقتصادي[1].

الموت الافتراضي لتوافق النيو ليبرالية:

إن التحليل النقدي للروابط بين الليبرالية الجدية والنزاعات، أدى إلى استخلاص دروس كثيرة من إخفاقات التحول الاقتصادي بشكل عام ومنطق الصاع بشكل خاص، فإعادة تقييم السلام الليبرالي ومقاومة القوة الليبرالية الجدية كإطار لتحقيق التنمية المستدامة وإعادة الإعمار يتم على ما يبدو من ذوي النفوذ، وتتمثل هذه القضية الضغوط من اجل التجارة العادلة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتخفيض الديون، الطلب على الحماية الاجتماعية للفقراء والتخلي عن شروط المعونة، ولكل هذا أصول تاريخية في جدلية بناء الدولية، حيث لاحظت Mervi kreij (ميرفيكريج) أن العديد من الأفكار قد نشأت في إطار المقاومات المختلفة لتأثيرات رأس المال العلمية، والتي عملت على إدخال سياسات التنمية في المجتمعات التي مزقتها الحرب تحت راية إعادة الإعمار والتنمية، وهو ما يتوضح في العمل التمهيدي الذي قام به ريتسمون، إذ يوفر تصنيفا دقيقا للسلام الليبرالي والذي ينقسم إلى:

---

[1] Michael pPugh *« the political economy of recantation a gitical theory perspective*,opcit ,p43

– **النموذج غير الرضائي شديد المحافظة:** والذي يحاول الحفاظ على السلام من خلال التدخل العسكري في بيئته ما بعد الصراع.

– **النموذج التحريري:** والذي يجمع ما بين بناء السلام من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى ويركز على مجموعة من العناصر الفعالة التي تؤكد فكرة (العدالة الاجتماعية)[1].

فعلى سبيل المثال تم تعديل الليبرالية الجدية في كوسوفو، حيث عملت بعثة الأمم المتحدة على التصدي لاقتصاديات الظل من الخبرة التي حضيت بها في البوسنة والهرسك، حيث أنشأت بعثة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة، وكانت بعثة الأمم المتحدة للجمارك أول هيئة عامة زعم إنشاؤها بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي لمساعدة الجمارك (CAAK)، وإصلاح نظام الجباية، حيث زادت العائدات ثلاث أصناف بين عامي (1999 – 2003) إذ تنطلق عقيدة الليبرالية الجديدة من رامبيوية والإطار الدستوري في الخطاب والممارسة من قبل برامج الحماية الاجتماعية، إذ أعطى لبرنامج الاتحاد الأوربي للعمل عام 2002 الأولوية لتقديم الخدمات العامة وبناء المؤسسات والإدارة العامة ومشاريع ذات توجه اجتماعي، كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكد توليد فرص العمل من خلال المشاريع والبرامج التدريبية والعدالة الاجتماعية لوضع حيز للتمييز العرقي والمساواة بين الجنسين، كما قدم البنك الدولي مبالغ كبيرة للرعاية الاجتماعية والعامة2.والحد من الفقر من خلال صندوق الائتمان جنبا إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإعادة تأهيل البنية التحتية ومحاولة تعزيز القدرات وتولد الدخل الأسر الريفية المعرضة للخطر، إذ شملت الإصلاحات، حتى إصلاح خطط البنك الدولي المقترحة لتسهيل التخطيط على المدى الطويل وشدد على ضرورة الاستثمار في مجالات التعليم والصحة الاجتماعية والثقافي السياسي على حد سواء3.

2– تطوير المناظرات: بالموازاة مع هذه النقاشات حول إعادة الإعمار وبناء السلام والتنمية ظهر هذا المشروع لتطوير الرأسمالية المكون الأساسي لاستقرار العالمي فالدول الضعيفة والتنمية لم تكن المعرقل الوحيد لبناء الدول المناصرة بل ما خلفته الحرب من آثار مدمرة على التنمية والتي في كثير من الحالات تعطل مسار إعادة الإعمار والتنمية.

فكل النقاشات النظرية حول إعادة الإعمار والتنمية قد تطورت، باستثناء بعض المصطلحات غير الدقيقة (فكثيرون طعنوا في جدول أعمال الليبرالية الجديدة وخصوصا في بداية 1990، بحث لم يعد

[1] Azar, edward and nadice farah, 1998, *« the structure of inequalities and protected social conflict ,a theotrical Frome work international interactive*, vol 7 no, 4 p.p 317 – 319.
[2] Ibid ,p320
[3] Ibid P322.

(الحس السليم) والاديولوجية البراغماتية قادرة على التطور ديناميكا خارج مشروع السلام الليبرالي الذي تتكاثر الافتراضات الأساسية فيه وتحميه، وهو الأمر الذي أسس لموت ظاهري لصالح الفئات الفقيرة.

فالصلات بين الليبرالية الجديدة والأمن الإنساني كما تحدث عن دلك Kay Grayson (كايل غرايسون)، أسهمت في زيادة الصمت الذي اكتنف دور كل من التجارة ورأس المال المالي وأقحمها في فخ الصراع، ومع ذلك فقد اعترف الكثير من المرجعيين في التيار الرئيسي للفكر الدولي من الفشل الواضح لليبرالية الجديدة، على الرغم من عدم وجود تحدي أساسي للإيديولوجية الليبرالية، على حد تعبير غونتر غراس (Gonter Grass) إذ يرى ن الناس ليسو إلا شيء داخل في دوره التجارة، ينتجون ويستهلكون.

وعلاوة على ذلك، فقد أحرز الربط بين إعادة الإعمار لما بعد الحروب / التنمية والأمن البشري علامة واضحة في الربط بين سلسلة من التقارير والتي ساعدت على وضع إطار للمناقشات في منتصف العقد الماضي[1].

من بين هذه التقارير: تقرير مشروع الألفية للأمم المتحدة ولذي صدر في 2005 والذي قدمت تحليلا لبرامج الإصلاح في دول ما بعد النزاع في جو من الحرية والعدالة وقد أجري هذا المشروع من قبل خبراء الاقتصاد برئاسة Jevey Sax، من جمعة كولومبيا والمستشار الخاص لكوفي عنان، حيث أقروا بضرورة توسيع نطاق العمل في مجال الاستثمارات في بيئة ما بعد النزاعات والالتزام بالتام، بحماية اقتصاديات هذه الدول والعلاقات العامة داخل هذه الدول حيث وقف هذا التقرير على ضرورة تحقيق غاياته بحلول المواعد المستهدف وهو عام 2005 وتتلخص أهدافه في:

- الحد من الفقر المدقع والجوع بنسبة 50%.
- ملكية التعليم الابتدائي للجميع.
- تحسين حياة السكان للأحياء الفقيرة[2].

حيث أظهرت مراجعة ل Sax أنه بحلول عام 2004، أصبحت العديد من هده الأهداف قريبة المنال، حتى وإن لم تكن في كل المناطق التي تعاني المشاكل التنموية.

ولم تتوقف الأم المتحدة عن هذا المشروع، حيث أنشأت صندوق تبرعات من 250 مليون دولار لبناء السلام وإنشاء لجنة السلام ومكتب الأمم لمتحدة لدعم بناء السلام، كما أوصت الهيئات الاقتصادية مثل: البنك الدولي على العمل بناء الدول من منطلقات السلام في مراحل مبكرة بعد انتهاء الحرب وهو الأمر الذي يمكن أن تكون فرضية لترسيخ الدروس المستفادة من التجارب الماضية من التحول الاقتصادي داخل الدول الخارجية من الحرب إلى السلام، وهو الأمر الذي يجعل من البنية الجديدة

[1] Michael Pugh *« the political economy of reconstruction a critical theory perspective*,opcit p.p45 – 53.
[2] Azar, edward and nadice farah, 1998, *« the structure of inequalities and protected social conflict*,opcit, P320.

مسؤولة أمام مجلس الأمن، حيث تتحقق السلطة السلمية بالمشركة مع المؤسسات الاقتصادية الدولية في عملية بناء السلام وهو الأمر الذي يعزز كفة السلام الليبرالي[1].

3- **حماية السلام الليبرالي:** يستند هذا التحليل إلى بعض لافتراضات وراء الغاية التعديلية من منظور الإنجراحية ويضم خمسة عناصر هي: العنف الهيكلي، لاقتصاد والقانون الطبيعي، التشيؤ والمجتمعات التي مزقتها الحروب، الضغط على السلع العامة، والاندماج في الاقتصاد العالمي[2].

العنف الهيكلي:

والذي يعبر عن نقد مألوف لضعف التنظيم وهو ما يلزم نقد الضوابط الصارمة المعمول بها سابقا في بيئات ما قبل النزاع، وتنظيم ومراقبة الأطراف في مناطق والحروب ووضع حد "لسوء الحكم" المعمول به من قبل النخب الفاسدة غير الديمقراطية في البلاد، الخارجة من الحرب، أين تجرى عمليات سوء المعاملة ولتعذيب وعمليات الإبادة الجماعة من قبل لمتمردين وحتى من قبل الحكومات ضد المواطنين، وما أدى إلى ضرورة الحديد عن: خلق أسس أخلاقية لمنع هذه الظواهر، تقديم نقد لاذع للمؤسسات العاملة في إعادة الإعمار التي حافظت على ضمتها حول ما يخص الإيذاء الهيكلي والسياسات التي انبثقت من مناطق السلام والوكالات المالية المهتمة، فعدم تكافؤ الضغوط الخارجية المفروضة على الدول الرفاه الاقتصاديات المحمية ومنظمات التعاون والإنتاج الجماعي أسمهم في حرمان المجتمعات الخيرات الاقتصادية وهو الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى قيام ما يعرف بـ (سياسات الضحية) كما حدثت في روندا » .

الاقتصاد والقانون الطبيعي: لا تزال المجالات الاقتصادية والسياسية بعيدة جدا عن القيم الأخلاقية وهو ما يؤدي كما قال Robert koks إلى اجتثاث تسييس القضايا الاقتصادية كما لو كان قانونا طبيعيا أو ما يعادل البدائية الاقتصادية في دوافعها الجينية وبالتالي لا يوجد حل لهذه المجتمعات الخارجة من الحروب إلا الاستناد إلى العقلية الاقتصادية الرأسمالية القائمة على روح المبادرة للنصوص باقتصادياتها، إذا يعتبر هذا المشروع الرأسمالي شفافا تماما في مفهومه العام، سواء في جانب الحديث عن المساعدات المأتية من الخزانة العامة لدلو الشمال أو من جانب العائدات التي تذرها تحريك العجلة الاقتصادية الداخلية للبلد الخارجة من الحرب[3].

وهو الأمر الذي يجب أنم يحاط بنوع من الحذر لتوخي ما يعرف (بالربح التجاري) فعدم التصدي للتناقض الكامن في هذه (العقلانية الاقتصادية) كما يسميها المراجعون لاقتصاديات في الدول الهشة والتي تشكل مصدر قلق حاد للمجتمعات الخارجة من الحرب نحو السلام قد يؤدي إلى انهيار

[1] Havart, Branko; *theory of international trade an alternative approach*, BasingstokeUK, Macmillan,1999.
[2] Ibid
[3] George 2005 «*deffent and still he stay silent » guardian* , g September p 21.

الاقتصاديات بدل إنمائها، فمثلا توجه المساعدات والامتيازات التي تقدم إلى هذه الدول الخارجة من الحروب إلى شراء السلع من الجهات المناحة نفسها، إضافة إلى تكلفة فعلى الخبرات وفرص العمل، وذلك في إطار الخصخصة التي تفرضها المنظمات المانحة في إطار إستراتيجية إعادة الإعمار هذه الأخيرة والتي تهيأ لتحقيق منافعها الخاصة على حساب والمشتركة في الدرجة الثانية والمنافع العامة في درجة الخبرة، حيث تعمل قيم العقلانية الاقتصادية حرية تقرير المصير الاقتصادي الذي يناقض ويرتبط عمليا بم تدعو إليه كمبدأ سمي وثابت من تقرير المصير السياسي، كون إشباع الاحتياجات الفسيولوجية عادة ما تكون أهم من إشباع الحاجات الفزيولوجية.

فمثل هذه النظرية تعترف بأن مسارات التحديث قد لا تكون متقاربة في كل شيء، إذ تحق للشعوب الخارجة من الحروب أن تختار حجم ومدى اندماجها في الاقتصاد العالمي بدون إدخال عامل الشرطية الجبرية [1] .

ب- التشيئ في المجتمعات الممزقة من الحروب: إن المفارقة الباثولوجية تكمن في طبيعة سكان المجتمعات الخارجة من الحروب، وكأن الذين يعانون من فقدان القدرة الخلقية إلى معالجة من قبل أشكال الحكم العلاجية (القواعد المساعدة في إعادة الإعمار) في تقديم العلاج النفسي والاجتماعي لمساعدة الدول المساهمة في عملية إعادة الإعمار بـ: "تقديم الخدمات للذين يعمون في الأرض فسادا" علما بأن العملية السياسية وبعيدا عن تصوير المشاكل من الصراع والقمع والعقد، قد فتحت الطريق لنهج علاجي للتدخل في إعادة بناء هذه الدول الممزقة والذي تعتبر (هذه الدول المساهمة) غير قادرة على تطبيق أخلاقيات الحكم السلمية، ولا تعكس إلا إشكال من الوصايا والتي تعكس هي الأخرى بالضرورة أولويات الأمناء أصحاب المصالح[2].

ج – تعويذة التكامل الاقتصادي العالمي: ترى هذه النظرية أنه دعم كون تقرير "لاساكس" عن الاشتراك في التجارة العالمية للدول الممزقة من الحروب لم يكن لا منصفا ولا عادلا، إلا أنه يعبر عن حلقة مكررة للنظام لاقتصادي العالمي، فما يطمح إليه هذه التنظيمات العالمية من تقديمها واستراتيجيات إعادة الإعمار وبرامج التنمية هو زيادة التقدم دول الشمال، وجعلها قوة ومثلا أعلى يسود اقتصاديات الدول الخارجة من الحروب فالدول المانحة، كثيرا ما تضع في ممارستها السياسات الإعمارية نهجا موازيا يقوم على أس اقتصادية متكررة، وهو ما يجعل دورها يعكس دوما أهدافها بعيدة الأمد، ويؤدي إلى إنشاء نموذج ناقص للتنمية المستدامة وهو ما يؤدي بنا إلى القول ن هذا التكامل والمشاركة في العملية

[1] Azar, edward and nadice farah, 1998, *« the structure of inequalities and protected social conflict*,opcit, P320.

[2]Hughes, Coroline and Vaness a pupa *; Framing post conflict societies an analysis of international patholgisation Concordia and post Yugoslav stats* » fhid world quarterly vol 26, n 6,2005PP 873 – 879.

الإعمارية ثابت لا مجال لتغييره وتعويذة التكامل الاقتصادي العالمي فرضت لعنتها على الدول الخارجة من الحروب، لذا وجب قلب شعار الليبرالية الجديدة والعمل منم نطق أن التكامل ينتج التجارة والنمو وليس العكس.

وخلاصة ما نقوله هنا أن هنالك تحولات بارزة في المناقشات التنموية وإعادة لإعمار والاندماج المؤسساتي في السوق لعالمية في فتة ما بعد الحرب، ساهمت في خلق ضغط متواصل على نظرة السلام الليبرالي، وهو الأمر الذي أدى بتحول برغماتي نوع ما لصلح الشعوب بالدرجة الأولى في الدول الهشة[1].

[1] Havart, Branko 1999; *Theory of international trade an alternative approach*, opcit ,p84

مما سبق نستخلص إن المنظمات الدولية هي الكيان الدائم الذي تقوم الدول بإنشائه، من اجل تحقيق أهداف مشتركة ، يلزم لبلوغها منح هذا الكيان إرادة ذاتية. وبناء عليه فلكل منظمة عناصر أساسية وهي الكيان الدائم ، والصفة الدولية ، والهداف المشتركة، والإرادة الذاتية أي الشخصية القانونية الدولية، كما نقطة الانطلاق في تعريف المنظمة الدولية هي النظر إليه من حيث هو تطبيق للظاهرة الاتحادية أي انه يحقق المساهمة والذاتية ، ولذا فان المركز الأساسي الذي يقوم عليه مدرك المنظمة الدولية هو ما يزود به من أجهزة دائمة قادرة على أن تعبر عن إرادته، تطورت هذه الأخيرة على مدى أجيال عديدة لتصل إلى ما يعرف اليوم بجيل منظمات الأعمال، ونراها اليوم مجسدة في مشاريع استثمارية كبيرة،كما هو الأمر بالنسبة لعمليات إعادة الاعمار في دول ما بعد الحرب.

كما استنتجنا أن إعادة الاعمار هي عملية سياسية بامتياز، ولتحقيقها وجب توافر عناصر أساسية من بينها: الانفتاح على كافة فئات المجتمع، الشفافية، تعزيز المسؤولية وتضافر الجهود الدولية والداخلية من اجل تحويل العناصر السابقة إلى نتائج مجسدة واقعيا، أما بالنسبة للمقاربات النظرية فقد كان لمنظوري التشبيك والاقتصاد السياسي الحصة الأوفر من التحليل، كونهما يقران بدور الفواعل الغير دولاتية في إنجاح عملية إعادة بناء الدول، ومن بين أهم النظرية الوارد تحليلها: النظرية التوافقية،نظرية السيادة الدولية. والتدخل الأخير(جون راولز)، النظرية النيوليبرالية (مركزية الشعوب)،ونظرية بناء السلام الاقتصادي.

أصبحت المنظمات الدولية شريكا أساسيا وفاعلا معترفا به في المجال العالمي، فلم يعد عملها يقتصر على تطبيق سياسات وأهداف الدول الممولة وفقط، أو تمرير مشاريع بالوكالة، إذ ما نراه اليوم من منظمات دولية على اختلاف أنواعها (حكومية أو غير حكومية)، بدأت تتسلخ تدريجيا من الجسم السابق لتبني لنفسها جسما جديدا ربما تكون نواته المؤسسة هي الدولة، لكن هذا لا يعني بالضرورة استلزامية حملها لكل الجنات الوراثية للدولة، فالمنظمات ونتيجة للتطورات العالمية وقدراتها وليونتها في التعامل مع القضايا العالمية بات يعوّل عليها في أن تكون شريكا أساسيا في رسم الكثير من الأجندات والسياسات الدولية، والتي من بينها أجندة إعادة الاعمار في الدول الممزقة من الحروب، وعلية سنحاول فيما يلي تقديم عرض لاستراتيجيات عمل المنظمات الدولية على اختلاف أنواعها في بيئة ما بعد الحرب و من ثمة آراء مقارنة بسيطة بين هذه الاستراتيجيات عبر محاولة استنتاج مواطئ قوة وضعف كل نوع.

المبحث الأول: المنظمات الدولية الحكومية كشريك رسمي ومدعم لدور الدولة في بناء الدول الممزقة:

المطلب الأول: إستراتيجية منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في عملية بناء الدول الخارجة من الحرب:

يعد إرساء السلم والأمن الدوليين المحور الرئيسي لعمل منظمة الأمم المتحدة، فهو أحد الأهداف الواردة في ميثاقها والذي يتضمن آليات متعددة، فالأمم المتحدة في إدارتها للأزمات الدولية وتماشيا مع بروز مجموعة من المتغيرات فرضت انعكاسات على واقع عملها، والتي فرضت بالضرورة على الأمم المتحدة حتمية أن تطور آلياتها، الأمر الذي أسفر عن سعيها لتبني مفاهيم متعددة ترتبط بإرساء السلم والأمن الدوليين ودمجها في إطار عملها، ومن أبرز هذه المفاهيم peace building, peace making و Rebuiding و[1] reconstruction ، هذا الأخير الذي من شأنه التعامل مع معطيات المرحلة التي تلي نزاعا مسلحا ما، فالتواصل إلى اتفاق سلام غالبا ما يتطلب جهودا لمتابعة الحفاظ على هذا الإنجاز، وكما ورد في ديباجة الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم " لما كانت الحروب تتولد في عقول البر ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلم"، ويأتي تعزيز مفهوم إعادة الإعمار ليشكل أحد هذه الحصون فهل هناك نوع معين من النزاعات يمكن أن يتم إعمال هذا المفهوم بصدده؟ [2] وما طبيعة الإستراتيجيات والأدوار التي يمكن أن تؤديها الأمم المتحدة من خلال تبنيها لمثل هذا المفهوم.

أ – النطاق الموضوعي لتطبيق ترتيبات إعادة الإعمار: ثمة ميادين رئيسية يعمل من خلالها مفهوم إعادة الإعمار وجميعها تدور حول تحقيق العدل والأمن والتنمية الاقتصادية ، من خلال عمل منظمة الأمم المتحدة ووكلاتها المتخصصة حيث يلاحظ أن إستراتيجيات عملها في مجال إعادة البناء والإعمار لفترة ما بعد الحرب تتمثل في:

– العمال على استعادة قدرة مؤسسات الدولة في حفظ النظام العام وإرساء الأمن.

---

[1] Thomas J.Biersteker; *Prospect for U.N peace building commission the united nation peace panicking commission* : origins and initial practice disarmament forum 2/2007.p39.

[2] - Michael W. dayle Hinjoon Madalene O' donnell and loura ; A *standing, peacebuilding : what is in a Name of the global Governance* ,Vol 13. No 1, 2007, p 44

– تعزيز حكم القانون واحترام حقوق الإنسان، وفي حال كان النظام القضائي في الدولة منهار أو غير قادر على ممارسة مهامه يمكن الاعتماد على ما يسمى بـ: الحوافظ العدلية، والتي تعتبر قوانين نموذجية تعدها هيئات دولية وتستخدم في مثل هذه الحالات، ريثما يتم تجاوز مثل هذه المرحلة[1]

– دعم عودة المؤسسات السياسية الشرعية الدولية.

– تعزيز الاستقرار الاجتماعي بما في ذلك ضمان عودة النازيين واللاجئين أو توطينهم وحل مكلات القانونية المتعلقة بالملكية وتنازعها واستعادة اللاجئين أو توصيل العائدين بممتلكاتهم، وتوفير الأوضاع اللازمة لاستقرارهم.

– إرساء الأسس اللازمة لإطلاق عملية التنمية، إذ يجب أن تتضمن تشجيع النمو الاقتصادي وإعادة إيجاد الأسواق والتنمية المستدامة، كما يشمل ذلك وضع حد للعقوبات الدولية والتي قد تكون مفروضة على البلد في حال استيفاء متطلبات رفعها[2].

ورغم أن عمليات إعادة الإعمار التابعة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة يختلف نشاطها عن مجال بناء السلام بمفهومه الواسع، إلا أن التطور الذي شهدته طبيعة هذه المجالات، جعل منها مؤهلة للقيام بجانب من إنجازات إعادة الإعمار، فقد كانت معناها بالمفهوم التقليدي Traditional peace keeping" يقتصر على الفصل بين المتحاربين بمختلف صيغتها، إلا أنها اكتسبت طابعا جديدا متعدد الأبعاد تحت اسم " قوات حفظ السلام متعدد الأبعاد" Multidimentional peace keeping operation ،وذلك وفقا ما يفوضه إياه مجلس الأمن" من النصوص و ببعض جوانب عملية بناء الدول وإعادة الإعمار والتي تتطلب نوعا من التخصص تمتلكه هذه القوات لارتباطه بجوانب عسكرية وأمنية تتمثل فيما يلي: [3]

1– معالجة مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج Désarmement, Demobilisation and reintegration ما يعرف ب (DDR): وهي برامج تطبق على الصعيد الوطني بهدف إعادة إدماج الفئات المسلحة والتي كانت طرفا في النزاع في المجتمع البعيد عن صفتهم كمقاتلين سابقين، بما تمتلكه هذه القوات من خبرة فنية تتطلبها هذه العملية، مثل هذه البرامج قد يحوّل هؤلاء إلى فاعلين في الجريمة المنظمة أو إلى حد تشكيل معارضة سياسية مسلحة تهدد ما تم إنجازه من استقرار، ناهيك عن ضرورة إعادة تنظيم القوات المسلحة الوطنية والشرطة الوطنية من جديد وبشكل يتناسب والمرحلة الجديدة والتي سيقبل يعليها المجتمع[4].

---

[1] – تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول حول مسؤولية الحماية، 46.

[2] تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول حول المسؤولية الحماية، ص 94.

[3] David Alwood & Freed Tomer; *The UN peace Building and reconstruction* ,Geneva the united nation peace building commiserment organs and initial practice, opcit p 27.

[4] تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول حول المسؤولية الحماية، ص 46.

2- نزع الألغام.

3- إصلاح القطاعات الأمنية والمساعدة في تعزيز نشر سلطة الدولة.

4- المساعدة في تسيير العمليات الانتخابية (على المستوى السياسي، والملاحظ أنه الهدف من النشاطات التي ذكرت هو تمكين الدولة من استعادة قدرتها على إدارة شؤونها والنصوص بأعباء الحكم، إلا أن ذلك لا ينبغي شمولها مجموعة كبيرة من الجوانب التي تهدف إلى مساعدة الفئات الأكثر تضرروا من آثار النزاع، كالنساء والأطفال، والتأسيس لإطلاق العملية التنموية في مرحلة ما بعد النزاع، وذلك بالعمل مع شركاء الأمم المتحدة في هذه المرحلة والذين يتمثلون بالمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى والسلطات المحلية للدولة والمجتمع المدني، هذا لأخير الذي يؤدي دورا بارزا في الكشف عن المشكلات وتقديم الحلول في هذه المرحلة الحرجة، ومن ثمة فهي تمثل شراكة حقيقية بين المجتمع المدني والمحلي، ولا سيما المجتمع المدني الذي يوليه مفهوم إعادة الإعمار وبناء السلام لما بعد الحرب أهمية كبيرة[1].

وعليه فإن بناء السلام هو أكثر من الدبلوماسية والعمل العسكري ، ومن هنا انبثق التعبير الذي يصف عملية إعادة الإعمار وبناء الدول بأنها تعمل في منطقة ما بين الإغاثة الفورية لاحتياجات مرحلة ما بعد النزاع والتنمية المستقبلية وعلى سبيل المثال في بوروندي، تم التركيز في عملية إعادة الإعمار على مجالات الحكم الرشيد وتعزيز سيادة القانون وإنعاش المجتمعات المحلية، أما في سيراليون فقد كان الاهتمام منصبا على مجالات التنمية وقدرات الشباب وتوظيفها، والإصلاح في ميادين العدالة والأمن والحكم بالرشيد والتنمية وقطاع الطاقة[2].

ومن ثم يمكن الاستنتاج أن عملية بناء الدول لفترة ما بعد الحرب هي عملية المجتمع المدني الدولي من جهة والمجتمع المحلي داخل الدولة المعنية من جهة أخرى، أو من حيث الميادين التي تعمل فيها، كمجالات العدل وإصلاح القطاع الأمني وإرساء أسس عملية التنمية وغيرها من الميادين التي يفرض واقع كل حالة الحاجة إليها[3].

ب - الأمم المتحدة و استراتيجيات إعادة الإعمار: في محاولة لتصنيف مشاركة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في الإدارة والمساعدة لمرحلة ما بعد الحرب، نلاحظ وجود حالات معقدة وتعسفية كونها لا تحتوي الأسس القانونية في ممارسة الأصناف المرجوة منها، وهو ما أدى إلى نهج طريف فريد من نوعه، حيث سعت الأمم المتحدة إلى انتهاج إستراتيجية متماسكة فيما يتعلق بإعادة الإعمار لما بعد الحرب، وتنطوي هذه الأخيرة على ثلاث مناهج مختلفة حيث:

---

[1] United Nations Peace Keeping Operation : Principles and Guidelines,p24

[2] تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدولة حول مسؤولية الحماية، ص 43.

[3] - United Nations Peace Keeping Operation . p26

تنفرد الأمم المتحدة بتقديم المساعدة التقنية كخطوة منها لإرجاع حركة الحياة الطبيعية داخل الدولة التي مزقتها الحرب[1]، مثل رصد الانتخابات أو إجراء الاستفتاءات بشكل تام وشامل تحت غطاء المنظمة أو عن طريق تقديم مساعدة للدولة فيما يخص إدارتها بعد إنهاء الحرب كتوفير الدعم اللوجيستيي والمساعدة التقنية الجزئية، ونقصد بالجزئية هنا، عدم الإشراف التام على تنظيم الانتخابات بل على إرسال خبراء ومراقبين وتقنين دوليين لمراقبة السير الحسن والشفاف للعملية الانتخابية مثلا، أو إلى مستطيل المسؤوليات الحكومية في فترة ما بعد الحرب عن طريق المساهمة في إنشاء مؤسسات حكومية تعتمد الشفافية والتقنية في عملها من جهة لكونها الركيزتين الأساسيتين لبناء الدول السليمة ، ومن جهة أخرى على إرسال تقنيتين مختصتين في بناء المؤسسات الحكومية، قادرين في مرحلة أولى على تدريب الكفاءات داخل الدولة على تدوير العجلة في جميع الميادين، لكن ما نلاحظه أن الخط الفاصل بين هذه المناهج الثلاث غالبا ما تكون مبهمة، وهذا راجع إلى اختلاف طبيعة الصراع كل بلد عن الأخرى.[2]

فتقديم المساعدة التقنية بالنسبة للأمم المتحدة تتمحور حول إعادة إنشاء البنى الحكومية وهو الأمر الشائع عادة، لكن في حالات أخرى تكون فيها الدولة جد هشة، فإن الأمور التقنية الأولى تختلف، فعلى سبيل المثال: في حالة الكونغو كان من بين الأمور التقنية الأولى إسعاف المخيمات واللاجئين والمشردين داخليا وفي مثل هذه الأنشطة لا تصل الأمم المتحدة إلى مرحلة تولى السلطات الحكومية فقط لأن الأمر يتطلب مجهودا ماديا وعمليا كبيرا إذا كان سطحيا وغير بعدي ولذا فإن الأمم المتحدة لا تكتفي بتقديم المساعدة في تمكين القادة من ممارسة السيادة واستعادة النظام العام، وهذا بالسماح للقوات العسكرية بالرحيل من النظام العام(السماح للقوات العسكرية بالرحيل من الأراضي الكونغولية)، فالمساعدة التقنية في هذه الحالة ذهبت إلى أبعد من ذلك، حيث تولت الأمم المتحدة في الكونغو وظائف حكومية للرد على الفراغ الإداري الناجم عن رحيل عدد من المسؤوليين البلجيكيين وعدم وجود اتفاق واضح حول الهيكلة المناسبة للحكومة الكونغولية، إضافة إلى ذلك فقد ساعدت الأمم المتحدة على تأسيس جميع الخدمات الأساسية إبان الحرب الأهلية ،كمراقبة الحركة الجوية وخدمة الأرصاد الجوية والخدمات البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية، وهيئة ميناء النقد الأجنبي والتجارة والطب والنظام القضائي والتعليم وأوضح مثال وهو ميناء النقد الأجنبي والتجارة والطب والنظام القضائي والتعليم، وهي عملية (إسعاف دولي للدولة ما بعد الحرب)، حيث أخذت طابعا أكبر من تقني[3].

---

[1] - Rebuild state strategies : _Translation from relief to development why children and early intewention matter_, October 2006

[2]Rebuild state strategies : _Translation from relief to development why children and early intewention matter_,,p60

[3] Collier, Paul et al, "Breaking the conflicts trop: civil war and development policy (the world bunk, Washington DC), 2003

كما أن الدول المنتمية لسلطة الأمم المتحدة تعمل هي الأخرى بشكل مستمر لمساعدة الدولة على تكوين حكومة مستقلة ذات هياكل رسينة، وهو ما حدث في ليبيا عام 1849، حيث أشار مفوض الشؤون الليبية في الأمم المتحدة وفي عملية التحضير لاستغلاء هذه الأخيرة على أن تتم العملية على مرحلتين الأولى، تولى المفوض جزء من تكوين حكومة مركزية وجزء من صياغة الدستور[1]، لكن العملية لم تحتوي الحصول على وظائف حكومية[2]، وإنما التكرس لقيام مرحلة انتقالية وسلطة انتقالية هي الأخرى، مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسلطة المسؤولة عن الإدارة الدولية عن طريق الدعوة إلى عقد جمعية تأسيسية وصناعة الدستور وقيام انتخابات.

ولكن رغم الجهود الدولية لإقامة هياكل ديمقراطية هناك غلط وعدم احترام لهذه الجهود ولهذه الأسس الديمقراطية، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب كعدم قدرة الإدارة الدولية على التنسيق في عملها في داخل الأراضي الواقعة تحت سلطتها ووجود بعض الأطراف المعروضة للإغراء والعاملة على إبقاء الأوضاع على حالها، إضافة إلى استصغار الأمم المتحد للضوابط والتوازنات الأساسية لإقامة أنظمة ديمقراطية في الدول الخارجة من الحروب رغم كونها الوظيفة والهدف الرئيسي لمرحلة ما بعد الحرب بالمشاركة مع المواطنين داخل الدولة، لاعتبارهم الطرف الرئيسي لإقامة الكيان الديمقراطي[3] فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بكمبوديا ذكرت اتفاقية التسوية الشاملة لاتفاقات باريس للسلام في المادة 122 "للشعب الكمبودي الحق في تحديد مستقبله السياسي من خلال انتخابات حرة ونزيهة كأحد المقومات التي تأهله لصياغة وإقرار دستور جديد لكمبوديا كما أكد ذلك مجلس الأمن بإقراره أن الوجود الدولي في كمبوديا ما بعد الحرب أمر من شأنه أن يسهم في ضمان تقرير مصير الشعب الكمبودي من خلال المشاركة في إقامة انتخابات حرة وهو الأمر الضروري لإنتاج تسوية عادلة ودائمة للصراع هناك، فقد كان دور الأمم المتحدة يتمثل في تنظيم ومراقبة الاستفتاء، ومنه فالأمم المتحدة هنا قامت بدور إجرائي بدلا من المساهمة بشكل كبير في البنى الديمقراطية لعام 1993م ،عبر خلق 1400 مكتب اقتراع في جميع أنحاء البلاد وتجنيد وتدريب 48000 عامل في الانتخابات، كما ساعدت أيضا في عملية تسجيل النازحين، وقد كلفت أيضا الأمم المتحدة ب: خلق مزيد من التنسيق المشترك بين مجموعة أكثر من 500 من المراقبين الدوليين من 40 دولة. [4]

لكن ما يجدر القول به ،أن الواقع السياسي في كل حالة يفرض نمط عمل يختلف عن نظيره في دولة أخرى، فلا يوجد نموذج ديمقراطي واحد لجميع المجتمعات، فالأمم المتحدة في كثير من المرات

[1] Addison, Tony, 2003, *"From Conflict to Recovery in Africa"* (United Nations University, WIDER)
[2] United Nation department of economic and social affairs conflict prevention; *Peace buibiilding and development*, October, 2004 New York
[3] ibid
[4] United Nation department of economic and social affairs conflict prevention; *Peace buibiilding and development,opcit*

لعبت دور مبادرا في إدارة المناطق الخارجة من الحروب، وهو أمر ليس بالجديد، إذ تم اقتباسها من عمل عصبة الأمم سابقا، فعلى الرغم من اختلاف أسباب تحمل المسؤولية الدولية لدى العصبة من نظيرتها لدى الأمم المتحدة، فقد كانت مدينة Danzing الحرة أول منطقة أديرت من قبل عصبة الأمم المتحدة، حيث حملت هذه الأخيرة على عاتقها ثلاث مسؤوليات رئيسة هي[1]:

– الاتفاق على دستور لدنزيغ،

– ضمان السير الحسن الصحيح لبنود دستور للتعامل مع أي نزاعات،

– حماية المنظمة نشوء أي صراعات على حساب الموطنين، لكن هنا يجدر التفريق بين عمل عصبة الأمم المتحدة تاريخيا والإدارة الدولية بشكل مباشر، فعلى النقيض من نظام الوصايا، فنظام الانتداب لدى العصبة لم يكرس عناصر من الإدارة المباشرة وربما أقرب مثال على ذلك الإدارة الدولية لنهر الدانوب الأوروبي والإدارة الجماعية لحوض سارة 1920 – 1935.[2]

الإستراتيجيات الأساسية لتدخل الأمم المتحدة في حالات ما بعد الحرب:

– إستراتيجية التنسيق: وذلك لحفظ السلام مع العنصر المدني، وتنسيق جميع الحالات التي تكون فيها الإدارة، بمشاركة الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب.

– إستراتيجية تدخل قوات حفظ السلام: وذلك من اجل ضمان الأمن القومي وحقوق الإنسان الأساسية عن طريق: نزع الأسلحة وإعادة دمج القوت المسلحة والاتفاق بشكل تقسيم شامل وتسوية سياسة، إضافة إلى إعادة تجميع ونقل جميع القوات إلى المعسكرات ثمّ البدء في حملة الحد من التسلح.

– إستراتيجية مساعدة السلطة الانتقالية: على إزالة الألغام وتنفيذ برامج تدريس في مجال إزالة الألغام.

بعد الانتهاء من الأولويات الأولى لتدخل الأمم المتحدة في الدولة الخارجة من الحرب تأتي الدور على نوع ثاني من الاستراتيجيات وهي المتوسطة المدى وتشتمل على:

– إستراتيجية إعمار البنى التحتية السياسية: والذي يعتبر شرط أساسي لاحترام سيادة الدولة خلال فترة الإدارة الدولية. ويأخذ من الناحية القانونية شكل البنود التي توضح التعديلات ممكن إدخالها من قبل المسؤول الدولي هذا بالنسبة للبنى السياسية.

– إستراتيجية إعادة الهيكلة الاقتصادية: أما فيما يخص إعادة الهيكلة الاقتصادية بعد الحرب فتتضمن شروط جزائية وعقابية لضمان إنشاء مؤسسات سياسية موثوق بها ذات شرعية وفاعلية تحل محل تلك التي كانت موجودة من قبل، ويجدر التنبيه أن هذه الشروط لم توضع للحد من حرية العمل، بل للشعور بالقلق من قيام حروب محتملة أخرى داخل الدول وأيضا لتتماشى والقوانين الداخلية للدول المسطرة آنفا، خاصة في الدول التي يكون فيما وضع مثل هذه البرامج الهيكلية أمرا ضروريا للحفاظ على الأمن

---

[1]- Jacols S , Keil kamp, V.N; _post conflits reconstruction nature_ ,2007,p 633.

[2] Jacols S , Keil kamp, V.N; _post conflits reconstruction nature,_opcit,p65

والسلام، كما هو الحال في كوسوفو، البوسنة والهرسك، والتي هدفت من خلالها الأمم المتحدة إلى إرساء تعزيز قواعد الديمقراطية في فترة ما بعد الحرب[1] .

– استراتيجية حماية حقوق الإنسان: وأول هذه الحقوق هو ما نصت عليه المادة 2 (الحق في تقرير المصير) من ميثاق الأمم المتحدة ولكن هذا الحق كثيرا ما يخترق نتيجة عدم وجود هيكل ديمقراطي داخل الدولة الهشة، رغم أن مجل الأمن الدولي كثيرا ما يؤكد عليه بل ويعرف عن قلقه الدائم إزاء الانتهاكات التي تلحق به، وهو ما جعله يفرض على الدولة كما سلف ذكره في إطار إعادة هيكلة البنى السياسية واحترام حقوق الأقليات وتجريم التعدي على حق تقرير المصير، وأيضا التوزيع العادل للمقاعد داخل البرلمانات المنتخبة في كل مجتمع بما يتناسب مع عدد الموظفين والأقليات، ويتم ذلك بإنشاء آلية مراقبة ومسائلة ديمقراطية، فعدم وجودها إنما يعبر عن تناقض ونقص متأصل داخل النظام الدولي المدير لدولة ما بعد الحرب وهو ما يؤدي بدوره إلى عدم قدرة النظام على التماسك والاستمرار مستقبلا إضافة إلى تكليف الإدارة الدولية بمهمة استعادة القانون والنظام وإصلاح قطاع العدل والشرطة لحماية الموطنين ويتعدى الأمر ذلك إلى ملاحقه الجرائم التي ارتكبها النظم السابق سواء في محاكم داخلية أو دولية[2].

– استراتيجية بناء ثقافة السلام ذات الأسس الديمقراطية: تعمل الأمم المتحدة بالتعاون مع وكالاتها المتخصصة من أجل تحريك عجلة السلام والديمقراطية داخل الدول الخارجية من الحروب لكنها تعني أن أي عمل تقوم به سيكون ناقضا لعدم وجود ثقافة سلام وحب للسلام داخل هذه المجتمعات إضافة إلى مرحلة الرعب وفقدان الثقة التي تعايشها الشعوب خلال فترات الحرب، ولذا فإنه لن يكتمل عملها إلا بالتركيز على العنصر الثقافي من خلال بعثاتها المتواصلة والدائمة لا سيما في الأقاليم الخارجة من الحروب والعاملة في مجال تمكين المجتمع المدني بكل فئاته العمرية والمجتمعية والإثنية والجنسية لخلق نوع من النقاش السليم ويكون ذلك بالتركيز على:

– التعليم والتوعية العامة.

– نشر ثقافة المساواة بين الجنسين.

– تمكين الشباب وبنائهم نفسيا لفترة ما بعد الحرب.

– الاستفادة من الإمكانات غير المستغلة للجهات الفاعلة المحلية وبناء دور للمرأة بوصفها عاملا مما من عوامل التغيير.

[1] David Atwood, fred tanner; The *UN peace building and international comunity*, the united nation peace building commission origine initial practice, pp 27-32

[2] Ibid p.33

– إشراك الأطفال والشباب في قرارات الحد من الحروب والتي تؤثر على مستقبلهم كضمان لفاعلين العمل من أجل السلام[1].

آليات أداء الأمم المتحدة لدورها في إعادة الاعمار عقب الحروب: يتطلب استكمال الصورة حول مفهوم إعادة الإعمار الوقوف عند مسألتين أولهما أجهزة الأمم المتحدة العاملة في مجال السلام وثانيها طبيعة دورها في هذا المجال.

1– هيكلة الأمم المتحدة في مجال إعادة الإعمار وبناء السلام: إن انخراط الأمم المتحدة في مجال بناء الدول قد فرض عليها القيام بتطوير أجهزة فرعية ضمن هيكلها التنظيمي للتعامل مع متطلبات هذه المهمة، فظهرت لجنة بناء السلام إلى جانب أجهزة أخرى، كمكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام.

– لجنة بناء السلام: أنشئت لجة بناء السلام من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة بشكل مترك لكن بقرارين منفصلين هما قرار مجلس الأمن (2005) S/RES /1645، وقرار الجمعية العامة 60/180 A/RES، الصادر عام 2008، وتتبع هذه اللجنة كلا الجهازين، لكون جهاز يقدم توصيات بصفتها جهازا ذو طبعة استشارية[2] وتتمثل مهام لجنة بناء السلام بما يلي:

– اقتراح استراتجيات متكاملة لبناء السلام والإنعاش الاقتصادي بعد الحرب.

– المساعدة على ضمان تمويل يمكن الاعتماد عليه لنشاطات انتعاش مبكرة واستثمار مالي مستدام على المدى المتوسط والطويل.

– تطوير أفضل الممارسات للموضوعات التي تتطلب مشاورات مكثفة وتعاونا بين الأطراف السياسية والأمنية والتنموية[3].

أما داخليا فتتألف من لجنة تنظيمية إلى جانب تشكيلات خاصة بالبلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة، وتتشكل اللجنة من إحدى وثلاثين عضوا كما يلي:

– سبعة أعضاء من مجلس الأمن بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمين.

– سبعة أعضاء من مجلس الاقتصادي والاجتماعي مع إيلاء الاعتبار للبلدان ذات الخبرة لمرحلة ما بعد الحرب.

– خمسة أعضاء من أكبر عشر مساهمين ماليين في ميزانيات الأمم المتحدة بما في ذلك التبرعات لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصندوق النقد[4].

---

[1] United nation peace keeping operation principals and guidelines ; p26

[2] انظر وقع اللجنة على الرابط WWW.UN orglavabic/peace/peace buildinglingx.shtnl

[3] انظر الفقرة الثانية من قرار S/RES/1645 2005 على الموقع الالكتروني للجنة بناء السلام WWW.u.n org.arabic/peace building/nandate.SHTNL.

[4] انظر الفقرة الرابعة للجمعية العامة الصادر في A/RES 60/ 180/2005

– خمسة أعضاء من اكبر عشرة من مقدمين عسكريين وأشرطة المدنية لميثاق الأمم المتحدة.

– سبعة أعضاء إضافيين لإصلاح الخلل الجغرافي، يتضمنون بلدانا لها تجربة بعد الصراع تنتخبهم الجمعية العامة[1] .

فضلا عن أعضاء اللجنة التنظيمية، فإن هناك تشكيلات خاصة بدول معينة تتضمن مشاركين أضافيين عن دول الجوار والمنظمات الإقليمية والمنظمات متعددة الأطراف والمؤسسات المالية وممثلي المجتمع المدني[2].

هذا وتجتمع لجنة بناء السلام بصورة غير دورية إلا فيما يتعلق بالتشكيلات الخاصة ببلدان معينة أما قراراتها فتتخذ بالتواق.

وكان مجلس الأمن قد أوصى في قراره الخاص بإنشاء لجنة بناء السلام بأن تنتهي اللجنة تناولها لحالة معينة عندما يتم التوصل إلى إرساء دعائم السلام والتنمية الدائمين أو بناء على طلب المؤسسات الوطنية فيه، وقد كانت بورندي وسيراليون، أول دولتين أدرجتا على جدول أعمال لجنة بناء السلام عام 2006 عقب إحالة مجلس الأمن، تليها غينيا بيساو عام 2007. فهو جمهورية إفريقيا الوسطى [3] 2008.

– مكتب دعم لجنة بناء السلام: وهو مكتب في الأمانة العامة للأمم المتحدة أسس لدعم عمل لجنة بناء السلام وساعده الأمين العام على وضع استراتيجيات بناء السلام، ويرأس مساعد الأمين العام للأمم المتحدة[4].

– صندوق بناء السلام: أنشأت صندوق بناء السلام عام 2006 من قبل الأمين العام للأمم المتحدة لتأمين الحاجات الضرورية للبلدان الخارجة من الحروب، وهو يعتمد على لمساعدات الطوعية من دول ومؤسسات دولية[5]، وقد يمتد عمل الصندوق إلى البلدان التي لم تدرج في عمل لجنة بناء السلام وفق ما يراه الأمين العام[6].

---

[1] القرة الرابعة من قارا الجمعية العامة180 /A/RES 60 الصدر عام 2005.

[2] الاجتماعات القطرية الخاصة بالبلدان التي توجد على لائحة أعمال اللجنة على الرباط WWW.UN org/avabic/peace/peace building lingx.shtn

[3] – انظر الوثيقة رقم OC/1/PBC/2 بتاريخ 2007/5/16 المنظمة رسالة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين للأمم المتحدة بتاريخ 2006/06/23 حول طبعة المشورة المقدمة من مجلس الامن حول الدولتين بعد ابداء رغبتهافي أن يكونا موضع نظرا اللجنة.

[4] أنظر موقع مكتب دعم لجنة السلام على الرابط التالي: WWW.UN orglarabic/peace/peace buildinglingx.shtn

[5] وكان اقتراح تأسيس مكتب دعم بناء السلام ويرد في تقرير الأمين العام "في جو أفسح من الحرية صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" انظر الإضافة الثانية بالتقير حول بناء السلام A/95/2005/Add2.

[6] يعمل صندوق بناء السلام من خلالها أولا: IRF imorediate résumons facility: وتعتمد على إدارة حاجات بناء السلام من السلطات الوطنية بعد خمس سنوات. ثانيا: PRF Peabuilcting and recovry facility: وتعتمد على إدارة بناء السلام من السلطة الوطنية بعد 5 سنوات.peace building find PBA port ,Odolier 2009, p3- p9. guidelines for applying to the United nation

ونتيجة اتساع الترتيبات التي شملتها عملية بناء السلام ظهرت تساؤلات حول إمكانية عدت هذه الترتيبات أحد أشكال التدخل الدولي، وإذا يتم الحكم على مشروعية العديد من أعمال الأمم المتحدة على ضوء مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الوارد ي المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة، هذا المبدأ الذي كان القانون الدولي العرفي قد أرسى مبادئه[1]، ونظرا إلى أن المجالات التي تطالها ترتيبات بناء السلام هي من صميم السلطات الداخلي للدولة، خاصة تلك المتعلقة بتأهيل المؤسسات السياسة وتنظيم العملية الانتخابية.ناهيك عن الجانب الاجتماعي والاقتصادي الذي قد تتطرق إليه هذه العملية، هذا ما كان جزءا من الفقه الدولي والذي لفت الانتباه إليه، في إشارة إلى الصعوبة التي يواجهها عمل الأمم المتحدة عند قيامها بمهامها، خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي في ظل وجود مبدأ عدم التدخل[2] .

ويمكن القول أن عناصر التدخل غير المشروع لا تتوفر في عمل الأمم المتحدة في مجال إعادة الإعمار للأسباب التالية.

1- الأمم المتحدة تمارس مهمة إعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب من خلال مؤسساتها والمتمثلة في لجنة بناء السلام ذات الصفة الاستشارية كما ذكرنا سابقا، من ثم لا يمكنها فرض عملها على دولة ما إلى أن تنوع عضويتها خاصة في ظل التأكيد المستمر من قبل هيئات الأمم المتحدة على أخذها بالحسبان، قد تمنح توصياتها قيمة.

2- يقوم عمل الأمم المتحدة في هذا النطاق على التعاون الوثيق مع لسلطات الوطنية وغير الوطنية المعنية، وتجعل مما يعرف بمبدأ الملكية الوطنية National eveners أولوية، ويشير هذا المبدأ إلى أن السلطات الوطنية، حتى ولو كانت انتقالية، هي صاحبة الاختصاص الأصيل في معالجة القضايا الداخلية.

لكن المشكلة تكمن في هذه الحالة في إذا ما كانت السلطات الوطنية بحد ذاتها متأثرة بالنزاع، كأن يتم تعيينها بطريقة لا تلقى اعتراف المواطنين أو متورطين في جرائم مرتكبة أثناء الحرب، وهذا قد تبقى حاملة لبذور الحرب الخارجة منها.

3- لا تبادر اللجنة عملها ذاتيا، لكن الدول هي من تقرب عن رغبتها في المثول أمام لجنة بناء السلام عبر طلبات المشورة والتي تقدم بإحدى الطرائق التالية.

- طلبات الحصول على المشورة من قبل مجلس الأمن،

[1] اعترافات محكمة العدل الدولية بالأساس العرفي لهذا المبدأ في قضية الناشطات العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها، د عباس الحوش، مبدأ عدم التدخل واتفاقات تحرير التجارة العالمية، رسالة لدكتوراه، جماعة عين شمس 2005، ص 230.

[2] د/ حسام هنداوي التدخل الدولي الإنساني: دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي، دار النهضة، القاصرة، 1994، ص 75.

– طلبات الحصول على مشورة من قبل الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموافقة الدول المعينة وبمراعاة ما جاء في المادة الثانية عشرة من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يستطيعان اتخاذ الإجراءات حول أية حالة قيد النظر من قبل مجلس الأمن .

– طلبات مقدمة من الدول التي تمر بظروف استثنائية من شأنها العودة إلى الحروب دون أن تكون مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن[1].

– طلبات المشورة المقدمة من الأمين العام للأمم المتحدة[2]، وما يلاحظ أن تقديم طلب المشورة الذي تمارس بموجبه لحنة بناء السلام مما يدل على أن الدولة التي تشهد الحرب تكون في مرحلة قادرة على اتخاذ مثل هذا القرار بتوفير حد أدنى من إمساكها بزمام أمورها الداخلية بشكل يسمح لها بأن تصر على رغباتها في إحالة قضيتها إلى لجنة بناء السلام، إلا أن هذه العملية قد لا يمكن تطبيقها بهذه الصيغة المثالية، أي بناءا على طلب سلطات الدولة المعنية، إذا أنه قد يشكل ركنا من أركان تطبيق مسؤولية لحمايته R2P ⇒ Responsabily to Protect

والذي يعد تطورا لمبدأ التدخل الإنساني ذي التاريخ المشبع بالجدول السياسي والقانوني[3]، إذ ينظر إليه بوصفه الركن الثالث من أركان هذا المفهوم والذي يبدأ مع التدابير الوقائية ويستمر مع التدابير التدخلية الفعلية، لينتهي إلى جهود إعادة الإعمار وبناء الدول الخارجية من الحروب والتي تعتبر التزام حقيقي بالمساعدة على إعادة تهيئة الأوضاع بالشراكة مع السلطات المحلية[4].

مما سبق يمكن القول أن تعزيز مفهوم إعادة الإعمار قد سد ثغرة مهمة في العمل الدولي سعيا لإرساء دعائم السلم والأمن الدوليين، خاصة أنه يتعامل مع مرحلة ذات خصوصية ومليئة بالتناقضات والمشكلات المتشبعة وهو ما يتطلب إبراز مهمة عمل الأمم في هذا المجال والاستفادة من تجارب الدول التي شهدت انتكاسة بالعودة إلى العنف بعد توصلها إلى اتفاقات سلام نتيجة إخفاقات في تخطي ما خلفته تلك الحروب من آثار، وإهمالها معالجة بعض القضايا الجوهرية والتي لا تقل أهمية عن اتفاق السلام نفسه، حيث لابد من التأكد من ضرورة إبراز ترتيبات إعادة الإعمار واستراتيجياته في المراحل التي تعقب الحروب ، إذ من شأنها أن تعزز ما تم التوصل إليه عن طريق تحقيق السلام وتخطو بمجتمعات ما بعد النزاع بعيدا عن شبح العودة إلى الماضي.

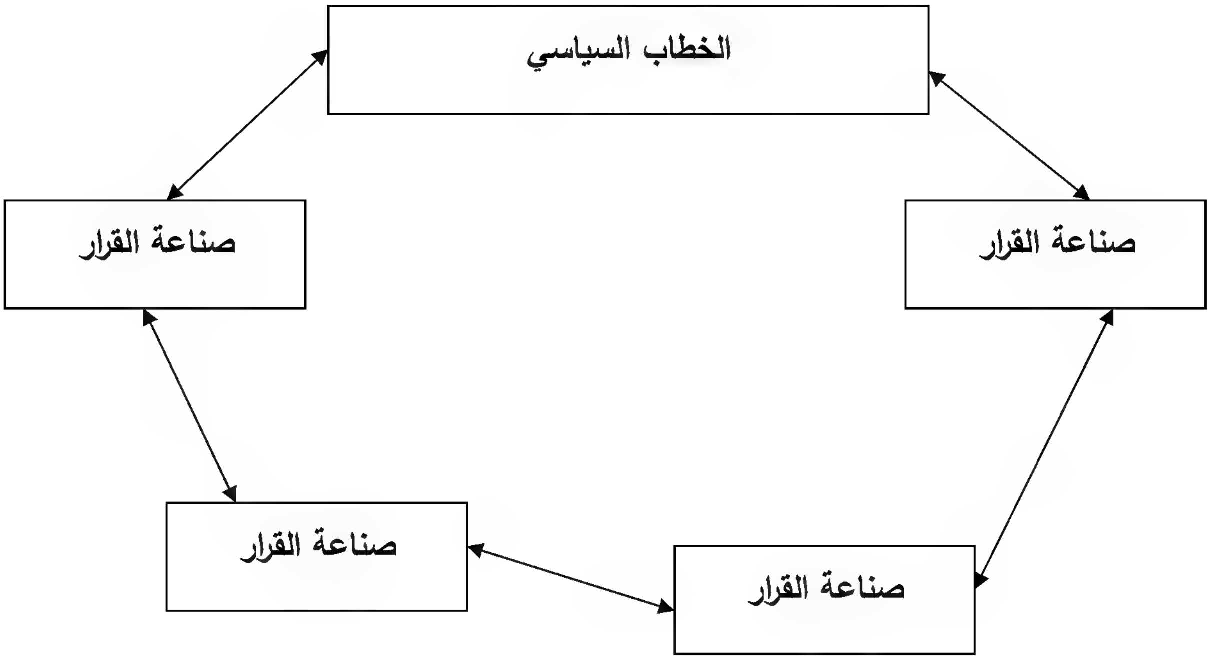
[1] United Nations Peace Keeping Operation : Principles and Guidelines Op.cit, pp36- 39.
[2] Ibid, p39 -40

[3] أنظر في هذا المفهوم، محمد يعقوب عبد الرحمان: التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2004.

[4] تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول حول المسؤولية حماية، مرجع سابق، ص 42.

وإذا كانت استراتيجيات الأمم المتحدة في بناء السلام لا تزال تعاني من عدم الوضوح في بعض جوانبها كعدم وجود تعريف ومعالم واضحة للمفهوم إلى جانب تمسك الدول بسيادتها بذريعة أن الترتيبات التي تنطوي عليها تطال قضايا داخلية، فإن التعاون الوثيق بين المجتمع الدولي والمجتمع المحلي والمتمثل بالسلطات المحلية في الدول المعنية ومجتمعها المدني أمر لابد منه لإنجاز أي عمل للأمم المتحدة في هذا المجال معرفة أولوياته ومتطلباته.

دورة إستراتيجية في إعادة الاعمار UN



ب – وكالات الأمم المتحدة المتخصصة: إن الوكالات المتخصصة هي منظمات مستقلة تعمل مع الأمم المتحدة وغيرها من خلال آلية التنسيق التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. في حين تقوم البرامج والصناديق والإدارات الأخرى التابعة للأمم المتحدة بتقديم تقارير إلى الجمعية العامة[1]. كما هو مبين في الدستور، فمثلا تختص منظمة الصحة العالمية بتحقيق أعلى مستوى ممكن من الصحة بين الشعوب "، وهذا بالاستناد للمقولة : "الصحة هي حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا، وليست مجرد غياب المرض أو العجز"[2] .

ومع ذلك، لا يمكن أن تحقق مهام إعادة الاعمار من قبل الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها وحدها، أو حتى من قبل الحكومات وحدها. فهناك دائما حاجة إلى درجة عالية من الشراكة التشغيلية الجديدة مثل المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل تحسين الأداء والنتائج[3].

المطلب الثاني: المؤسسات المالية الدولية كشريك في عملية إعادة الإعمار:

إن المؤسسات المالية الدولية عبارة عن تنظيمات تعمل في مجال الاستثمار العام والتنمية، وهي مملوكة من طرف الدول الأعضاء بها، وتعمل هذه المؤسسات على توفير التمويل اللازم والمعونة الفنية والمشورة في مجال السياسات والأبحاث وغيرها من أشكال الدعم المالي للحكومات في الدول النامية "الانتقالية"، كما يعمل عدد ليس بالقليل من هذه المؤسسات المالية وخصوصا المانحة منها على توفير التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار وإعادة الإعمار في العالم الثاني، ومن بين هذه المؤسسات الرائدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[4].

حيث مضى أكثر من عشرين سنة على بدءها في تنفيذ برامج التكييف الهيكلي داخل الدول المنهارة اقتصاديا من جراء الحروب والصراعات بشكل خاص، لكن هذه البرامج لم يشمل الفقراء منها سوى تقدما طفيفا ونسبيا، وفي حقيقة الأمر، تدخل حالات عديدة على أنه ربما تكون سياسات هذه المؤسسات قد ألحقت أذى أكبر من النفع الذي حققته، ومن المؤكد أنها لم تعرف اهتمام كافيا للآثار التوزيعية لبرامجها[5] .

حيث يعتبر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أقدم المؤسسات المالية الدولية وأكثرها شهرة، وقد أنشأت هاتان المؤسستان في عام 1944م للترويج للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي في أعقاب الحرب

---

[1] www.unifem.org

[2] www.unhcr.ch

[3] دائرة الاتصال 2003 »المفاوضة الحكومية فيما يخص قرارات الأمم المتحدة دليل أ ص 9

[4] Ibid,p13

[5] دائرة الاتصال 2003 »المفاوضة الحكومية فيما يخص قرارات الأمم المتحدة، ص15

العالمية الثانية وسنوات عديدة من الكساد الاقتصادي وأنشئت كلتاهما خلال اجتماع بروتن وودز (نيو هامبشير، الولايات المتحدة الأمريكية)، ويوجد مقرها الرئيسي في واشنطن العصمة كما يوجد لكل منظمة نطاق للمسؤولية الخاصة بها، ولكن هناك تعاون وثيق بينهما إذ يروج صندوق النقد الدولي لسياسات تضمن استمرار النقد الدولي والنظام المالي عن طريق مراقبة المدفوعات الدولية ومعدلات الصرف التي تمكن من إجراء خيوط للتجارة بين الدول كافة والدول المعاد بنائها اقتصاديا والدول المتقدمة من جهة أخرى، أما البنك الدولي فهو مؤسسة اقترض بين الحكومات تهدف إلى الترويج للتنمية الاقتصادية وتحقيق النمو عن طريق تقديم الدعم[1] .

أ- إستراتيجية المؤسسات المالية الدولية المانحة والشريكة في العملية الإعمارية: يعمل عدد ليس بالقليل من هـ المؤسسات المالية المانحة كما ذكرنا سابقا على توفير التمويل للشركات العاملة في مجال إعادة الإعمار في الدول الخارجة من الحروب، ومن أهم هذه المؤسسات: صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، المنظمة المحددة لبنك التنمية المتعددة الأطراف، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثة وغيرها، والتي سيتم التفصيل فيها لاحقا[2] .

حيث أصبحت المجتمعات الخارجية من الصراع تزايد في الضغط والقلق على العديد من المانحين الدوليين، لأن هناك وعي بأن الحرب قد شارفت على النهاية وبداية فترة السلم المستديم، والتي لا تعتبر بالسهلة نتيجة ما يصاحبها من ظواهر الفقر المدقع والتجاذبات العرقية والسياسية والتناحر الطائفي، وانتشار الأسلحة، وعدم توفير الحكومات القائمة على البنى الأساسية، والتي تشكل كلها تهديدات هائلة إذ يمكن أن تؤدي بسهولة بالبلد إلى العودة للحرب في نفس الوقت وعلى الرغم من هذه التحديات الجمة، فإن فترة ما بعد الصراع هي أيضا فترة من الأمل والفرص المقبلة بعد سنوات وحتى عقود من القتال، وحتى وإن كان الوقت موجزا، فعندما تكون الموارد المالية والتقنية متاحة للمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للحرب وتشكيل مستقبل الأمة، فإن الأمر سيكون أقل صعوبة[3].

فعلى الصعيد الدولي هناك اعتراف أنه في كثير من الحالات "كسب السلام" بشكل التحدي الأكبر من "كسب الحرب"، وأن بناء الدولة هو عملية معقدة وطويلة الأجل وذلك أيضا يفهم على أنه لا توجد مؤسسة واحدة يمكن أن تعالج كل المسائل المتعلقة بإعادة الاعمار الفني للدول الخارجية من الحروب وكل الدول النامية والدول المنهارة اقتصاديا[4] .

---

[1] Ross Haword; "*International assistance, arever of donor activities and lesscens learned* ,working paper19, nether pland institute of internatinal relation the Hogue, june 2003.

[2] IR,Fan Nooruddin & thamas E Florres; Evoluating *world bank post conflict assistance programs* november 7 ,2010

[3]Iibid.

[4] IR,Fan Nooruddin & thamas E Florres; Evoluating *world bank post conflict assistance programs* ,opcit

أولا: إستراتيجية صندوق النقد الدولي في بناء القدرات الاقتصادية في مرحلة إعادة الإعمار (الإصلاحات النمطية لسياسات الدول المعمرة): إن صندوق النقد الدولي مؤسسة متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة، لا يشترط للعضوية فيه أن تكون الدولة عضوا في هذه المنظمة، ويبلغ حاليا عدد الأعضاء نحو 184 دولة، حددت حصة كل عضو وفقا للدخل القومي للدولة حيث يتوجب على الدولة العضو أن تدفع ما قيمته 25% من حصتها إما بالذهب أو بالدولار الأمريكي و75% بعملتها الخاصة، وبناء على هذه الحصة تعزز قوة العضوية، بحيث أن لكل 100000 سهم من حقوق السوق الخاصة صوت واحد تضاف إلى 250 صوت الخاصة والخصخصة سابقا لكل عضو[1].

وفي سياق إعادة الإعمار والمشاريع الحساسة المصاحبة لعملية الإصلاح الهيكلي لمؤسسات الدولة الخارجة من الحرب يعمل صندوق النقد ويصر على ضرورة إقامة إصلاحات معينة بهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي للدولة، وعلى الرغم من أن كثيرا من هذه الإصلاحات والتي تعتبر إستراتيجية لم يحلفها النجاح في تحقيق نمو مرتفع ومتساوي في الدول الخارجة من الحروب، فقد يكون لأنواع لاستراتيجيات المدرجة أدناه أثر مهم على الشعوب المتضررة من ويلات الحرب، وفيما يلي أهم الإستراتيجيات التي ينتهجها صندوق النقد الدولي فيما يخص بحالة إعادة الإعمار.

إستراتيجية الخصخصة: قد تكون الخصخصة مكلفة للشعب باعتباره يعتمد على الخدمات التي تقدمها الدولة له، حيث يشترط الصندوق على الدولة أن تبيع المرافق والخدمات العامة وأن تشركه والقطاع الخاص في تقديم تلك الخدمات وذلك على سبيل خفض الاتفاق الحكومي وإنشاء شركات أكثر كفاءة، باعتبار أن الدولة في مرحلة ما بعد الحرب غير قادرة على تسيير أمورها وخدماتها ذاتيا، وإنما تكون مشلولة أو شبه مشلولة، وبالتالي تكون الخدمات أول ضرورة لفترة ما بعد الحرب فإن تفعيلها بكفاءة أمر لابد من تحقيقه[2] .

إستراتيجية تحرير التجارة: بعد نهاية الحرب والتخلص من الحكم الديكتاتوري مثلا، تصبح الدولة أكثر انفتاحا على التجارة والاستثمار الأجنبي، بالاعتماد عادة على الصادرات لتعزيز النمو الاقتصادي وبتقليل أو إلغاء التعرفة على السلع المستوردة، لكن إذا تم تحرير التجارة بسرعة وبدون ضمانات مناسبة يمكن أن يؤدي ذلك إلى إغراق سريع للسلع والتي تعاني من التضخم مسبقا، مما يؤدي إلى فقدان الطبقة

---

[1] *Beyond gold peace strategies for economic reconstruction and post conflict management*, conference rapport, Berlin federal foreing office, edition diplomatic (27 – 28 October 2004.)
[2] John B. taylor; *Under Secretary of The Treasury, "Remarks on the Millennium Challenge Corporation Selection Criteria*," Mar. 10, 2004.

العاملة للوظائف والذي أدى بالصندوق إلى تشجيع التجارة لكن تحت رعايته وإشرافه، أو من خلال إنشاء مناطق حرة لتجهيز الصادرات والتي تعتبر مزايا ضريبية وحوافز أخرى للشركات لاستقطاب استثماراتها[1].

إستراتيجية تحرير السوق المحلية وتحرير الأنظمة: والتي تعتبر مكملة لإستراتيجية تحرير التجارة، وتتضمن تفكيك الضوابط على الأبعاد ودعمها وإبعاد الحكومة من السوق كمشتري وبائع وتخفيف تشدد الأنظمة مع القطاع الخاص، ويمكن أن تكون هاتان الإستراتيجيات جزء من مخططات الخصخصة كما يمكن أن تؤدي إلى فرض رسوم على الخدمات العامة، كما يمكن لهذه الإستراتيجية أن تشمل السلع الأساسية مثل الأرز والذرة أو أن تشمل الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وأحيانا يتم إنشاء شبكة حماية على نحو متزامن لحماية أفراد الدولة الهشة من الآثار القاسية لعملية التحرير، ولكن ذلك يتم دون تخطيط رسمي مسبق ودقيق كما قد يكون تمويل شبكات الحماية غير كاف وصعب الإدارة[2] .

إستراتيجية إصلاح النظم الحكومي: يتم إصلاح النظام الحكومي بصورة نمطية لتخفيض إجمالي المرتبات التي ترفعها الحكومية لغرض معلن وهو المساعدة على إدارة الخدمات بكفاءة أكبر ومن الناحية العملية، غالبا ما تترجم هذه الإستراتيجية بفصل جماعي لموظفي القطاع العام التابعين للحكومة السابقة ،كما يتم بعدها إعادة توظيفهم حسب شروط العمل بالنسبة للحكومة الجديدة، أو إعادة هيكلة خطة المرتبات الخاصة بالنظام الحكومي وموازنتها والميزانية الإعمارية الجديدة للبلد[3] .

إستراتيجية السياسات المالية النقدية: وتتعلق هذه الإستراتيجية بمخصصات الموازنة العامة للبلد، وسياستها الضريبية والتي سياسات الاقتصاد الكلي، والتي تشمل فرض القيود المالية والنقدية أو خفض قيمة العملة الوطنية أو ربط العملة باليورو وبالدولار الأمريكي، وذلك من أجل تحديد معايير العمل الأساسية والسياسات التنموية المواتية للبلد، اعتمدا طبعا على موارده المالية، وثرواته الحيوية ومدى احتواءه انطلاقا من المعطيات السابقة على تحقيق القدرة التنافسية في فترة معينة، يحددها خبراء الصندوق الدولي، اعتمادا على تقارير يقدمها كوادره العاملين في المنطقة الخارجة من الحروب المشارك في إعمارها[4] .

إستراتيجية إصلاح القطاع القضائي: يجري الترويج لهذه الإستراتيجية في الدول الخارجة من الحروب كطريقة لتحسين كفاءة نظام المحاكم وزياد حصول الموطنين على العدالة، غير أن برامج الإصلاح القضائي تهدف أيضا إلى خلق بيئة قانونية صديقة للأعمال ظاهريا وصديقة للمؤسسات

---

[1] Schiavo-Campo, S; "*Financing And Aid Arrangements In Post-Conflict Situations,*" World bank Working Paper, May 2003, p 10.
[2] Ibid
[3] Collier, Paul and Hoeffler, Anke "Aid, Policy and Growth in Post-Conflict Societies," World Bank Working Paper, Oct. 2002.
[4] Ibid

المالية الدولية ضمنيا، كما تشمل أيضا إستراتيجية الإصلاح القضائي فكرة تحسين الملكية وتسهيل الأمر على المستفيدين والمانحين الدوليين وخلق وسائل حماية للمساهمة في العملية الإعمارية كما قد تتعدى هذه الإستراتيجية ذلك إلى إعادة تدريب عمال القطاع القضائي ومراقبة أدائهم ويكون ذلك على أسس الديمقراطية الغربية المبلورة اقتصاديا في الفكر البروتن وودزي[1] .

إستراتيجية العمل اللامركزية: تتضمن هذه الإستراتيجية نقل صلاحيات تقديم خدمت معينة مثل الماء والكهرباء والرعايا الصحية والبرامج الاجتماعية من الحكومة السابقة إلى الحكومة الجديدة والعاملة وفقا لسياسة الصندوق، حيث يمكن تقديم الخدمات بشكل لا مركزي على نحو أفضل حسب الاحتياجات المحلية، وتتم إدارته بشكل أكفأ[2] .

إستراتيجية مشاورات المادة الرابعة: يعتبر صندوق النقد الدولي أن المراقبة الدورية للسياسات الاقتصادية للدول بصفة عامة والمعاد إعمارها بصفة خاصة أمر ضروري للمحافظة على استقراء الاقتصاد العالمي وبالتالي يطالب صندوق النقد الدولي الأعضاء ل 185 فيه للخضوع لبعثات مراقبة سنوية يجريها كادر الصندوق كشرط للعضوية بغض النظر عن مستوى تقدم الأعمال التنموية والإعمارية في البلد، و تسمى هذه البعثات ب "مشاورات المادة 4" على اسم المادة 4 من مذكرة اتفاق صندوق النقد الدولي وما يجب ذكره وما يقدم من توصيات يدعى الكادر ضرورة تطبيقها لضمان النمو الاقتصادي من جديد. والاستقرار النقدي للبلد ليس ملزما رسميا العمل به غير أن الضغط والحجة الملحة على مستوى الدول المقترضة هو ما يدفعها للتقيد بهذه المشاورات والتي غالبا ما تتضمن وفي كل تقرير المواضيع ذات الصلة ب:

- خصخصة المشاريع التي تمتلكها الدول
- وقف الدعم للسلع الاستهلاكية الأساسية
- إلغاء الحواجز أمام التجارة.
- تفكيك القيود على رأس المال الأجنبي
- تقليل الإعانات من مخططات التقاعد العامة أو تأمين البطالة.
- مرونة سوق العمل[3] .

وقد تزيد أو تنقص هذه الإستراتيجيات بحسب توفرها أو عدمه في دولة ما قبل الحرب، فإذا كانت الدولة دولة رفاه ⇐ ثم أصبحت بعد الحرب دولة هشة ⇐ فإن هذا سيؤثر سلبا على أفراد الدولة

---

[1] **Independent Evaluation Office of the International Monetary Fund, Evaluation of the Prolonged Use of Fund Resources**, Sept. 25, 2002
[2] Ibid
[3] Independent Evaluation Office of the International Monetary Fund,opcit

ومستواهم المعيشي وإن كانت الدولة نامية أو مباشرة في طريق النمو ⇐ ثم أصبحت دولة هشة ⇐ سيؤدي ذلك إلى زيادة إفقارها وتبعياتها للمؤسسات المالية الدولية[1].

الاقتصاد الدولة	قبل	اعتماد سياسات الصندوق	بعد
دولة رفاه	⇑ (+)	⇐ (-)	⇓ (-)
دولة نامية	⇑ (+)	⇐ (-)	⇓ (-)
دولة سائرة في طريق النمو	⇓ (+)	⇐ (-)	⇓ (-)

رسم توضيحي من إعداد الطالبة[2] .

ثانيا: إستراتيجيات البنك الدولي في مساعدة الدول والشراكة في المرحلة الانتقالية: تعتبر إستراتيجية مساعدة الدول أو إستراتيجية الشراكة مع الدول أهم وثيقة لدى البنك الدولي على المستوى برامج وسياسات الدول، والتي توضح تقدير البنك لاحتياجات وأولويات بلد معين وتصف كيف يعمل البنك للتصدي لها، ويوجز لكل دولة نامية أو في مرحلة انتقالية والتي يبلغ عددها حاليا أكثر من مئة دولة وثيقة إستراتيجية والتي تعتبر سياسات يسعى البنك لدعم تحقيقها بما في ذلك نوع ومستوى المساعدة التي يقدمها البنك، كما تحدد هذه الورقة الشروط التي يجب على الدولة أن تلتزم بها لضمان الدعم المالي المستمر من طرف البنك، ووفقا للبنك الدولي تعبر هذه الإستراتيجية "الأداة المحورية" لتوجيه وتقييم عمله على مستوى البلد المراد إعماره، ويصرح البنك: أن الهدف من إستراتيجية مساعدة الدول الخارجة من الحرب هو تحديد المجالات الرئيسية التي تستطيع مجموعة البنك من خلالها أن تحضر أفضل الطرق تخفيفا للفقر وأكثرها استدامة، حيث تطبق هذه الإستراتيجية انطلاقا من مجموعة تقارير تتصدى للأمور التالية:

- أحوال البلد الشاملة بما في ذلك التطورات الأخيرة وخطة الحكومة للتنمية الاقتصادية أو تخفيف الفقر والتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الرئيسية التي تواجهها البلد في المرحلة الانتقالية.
- تاريخ مشاركة البنك الدولي في البلد بما في ذلك القروض والتعاون في السابق وتقييم عام للدروس المستفادة من آخر إستراتيجية مساعدة أو شراكة مع تلك الدولة قبل انهيار ودخولها الحرب.
- تفاصيل من إستراتيجية التنمية الحالية التي أعدها البنك للبلد بما في ذلك أولويات إصلاح القطاع والسياسة وأهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأنواع المساعدة المالية وغير المالية التي قدمها البنك

[1] Justine foxall ;*Aide humanitaire et consolidation de la paix ; options pour le travail de fond du CCCI l'équipe d'orientation politique de CCCi*, de décembre 2003 -

[2] جدول توضيحي من إعداد الطالبة .

للبلدان كما تضيف هذه الإستراتيجية المعايير التي يستخدمها البنك لتحديد المبلغ النسبي للمساعدة التي سيقدمها للبلد في إطار عملية إعادة الإعمار.

كما تغطي إستراتيجية مساعدة الدول وللشراكة مع الدول مدى واسع من المواضيع يمكن تقريبا أن تكون أي مسألة تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد بما في ذلك:[1]

الفقر: أي تشخيص حالة الفقر واتجاهه والعوائق التي تواجه تخفيفه وتقييم مدى التقدم الذي أحرزه البلد انطلاقا من برامج المؤسسات المالية المقدمة له.

عوامل اجتماعية سياسية ومؤسسية: مثل الاقتصاد السياسي العوامل الاجتماعية والمؤسسات الراهنة والتي تؤثر في تطبيق الإستراتيجية الإعمارية في البلد.

البيئة الخارجية: أي تحليل الوضع البلد الخارج من الحرب بالنسبة لدول الجوار والقضايا الإقليمية والتكامل التجاري المرتقب.

الحكومة: أي نقاش مسائل الحكومة مثل: الفساد والمسائلة المالية والتي قد تؤثر في عمل البنك باعتبارها خصائص عامة مرتبطة بالدولة الهشة والخارجة من الحرب.

قضايا أخرى ذات صلة: وهي القضايا ذات الصلة بالنوع والصحة والتغذية والبنية التحتية والطاقة والقطاع المالي بالنسبة للدولة الخارجة من الحرب[2] .

ثالثا: إستراتيجية تشاركيه بين صندوق النقد والبنك الدوليين (إستراتيجية تحقيق الفقر): بدأ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يستخدم أوراق إستراتيجية تخفيف الفقر في 1999، لإدارة القروض والتي يقدمها للبلدان الفقيرة الخارجة من الحروب حيث تقضي هذه الإستراتيجية بتقديم أعضاء من الدين بموجب مبادرة الدول الفقيرة ذات المديونية الكبيرة أو للحصول على قروض جديدة بامتيازات، كما هو الحال في دول ما بعد الحرب، وبحلول عام 2008 أعدت 67 دولة أوراق إستراتيجية تحقيق الفقر، وهو ما يفي أن هذه الأوراق هي أحد العوامل المهمة المحددة لأولويات المساعدة الثنائية في فترة إعادة الإعمار وبناء الدول، حيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى:

- خلق برامج اتفاق وبرامج سياسية للوصول إلى بناء اقتصاد جيد وتتضمن أوراق الإستراتيجية التشاركية بين المؤسسات المالية الدولية النقاط التالية:
- خصخصة الخدمات والمرافق العامة.
- إجراءات تحقيق (مرونة سوق العمل) والتي من شأنها أن تقيد حرية تنظيم النقابات والحق في المفاوضة الجماعية
- تحرير وتبسيط أنظمة الأسواق والتجارة المحلية.

[1] *Establishing of state and peace building fend* : operation policy and services, march 25 ; 2008.
[2] Ibid.

- إصلاح أو إلغاء أنظمة الخدمات المدنية والمخططات العامة، بطرق تخفض الدخل وتقلل من الأمن الاقتصادي الذاتي للدولة[1] .

المطلب الثالث:استراتيجية المنظمات الإقليمية في دولة ما بعد الحرب:

رأينا سابقا استراتيجيات عمل المنظمات الدولية الحكومية ذات الطراز العالمي في مجال إعادة الاعمار والانجازات التي قدمتها، إلا أن عمل هذه الأخيرة لا يكتمل إلا بوجود صنف آخر من المنظمات والتي يتمحور نشاطها في حيّز أضيق نسبيا من سابقتها، لكنه عابر لحدود الدولة الوطنية، وهو الأمر الذي يسكيها صفة الإقليمية الدولية، إذ تعمل هذه المنظمات بالموازاة مع عمل آنفتها لأجل توفير الدعم اللوجيستي والتقني للمنظمة الأممية الأم (منظمة الأمم المتحدة)، والتي ساهمت ولازالت تساهم في إرساء قواعد الأمن والسلم الدوليين، من خلال مساعدة الدول الخارجة من مأزق الحروب من الوقوف مجددا ومواكبة مجريات الساحة الدولية، ومن بين هذه المنظمات:

أ- **الاتحاد الأوروبي:** يقيم الاتحاد الأوروبي علاقات دبلوماسية مع جميع البلدان في العالم تقريبا، ولديه شراكات إستراتيجية مع اللاعبين الدوليين الرئيسيين، ويرتبط بشكل وثيق مع القوى الناشئة في سائر أنحاء العالم، حيث وقع اتفاقيات شراكة ثنائية مع عدد من الدول في المنطقة المجاورة له وفي الخارج[2]، ويتم تمثيل الاتحاد من خلال شبكة من 136 بعثة للاتحاد الأوروبي، وتقوم بأعمال مماثلة لتلك التي تقوم بها السفارات[3].

وفيما يلي أمثلة توضح الأعمال التي يقوم به الاتحاد الأوروبي في إطار إستراتيجيته الأوروبية الموحدة لع إعادة الاعمار وبناء السلام في جميع أنحاء العالم، بهدف الدفاع عن مصالح أوروبا وتعزيز قيمها:

يدعم الاتحاد الاستقرار في منطقة البلقان حيث تتلقى مشاريع مساعدة في سبعة بلدان تمويلا من الاتحاد الأوروبي، كم يساعد في بناء مجتمعات مستقرة، ففي كوسوفو نشر الاتحاد الأوروبي قوة شرطة لتحقيق العدالة قوامها 1900 جندي للمساعدة في تأمين سيادة القانون، وبمنطقة البلقان الغربية المرشحة أو محتملة الترشيح للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي كجزء من سياسته التوسعة[4].

---

[1] Ibid

[2] Manners, Ian.; "<u>*Normative Power Europe: A Contradiction in Terms* </u>" **Journal of Common Market Studies**, Vol. 40 (2), 2002,pp. 235-238.

[3] Ibid,p 344

[4] Nouri, M ;<u>*On the Formative side of history; The role of EU in Rolen, Sjoberg and Svedin*</u>, *International Governance on Environmental Issues*. Kluwer. 1997, Pp58.

كما أنّ الاتحاد عضو في اللجنة الرباعية، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا، إذ تعمل اللجنة على دفع عملية السلام في الشرق الأوسط . حيث يمثل حل الصراع العربي الإسرائيلي أولوية إستراتيجية لأوروبا.وينطوي هدفه على تحقيق حل قائم على دولتين مع دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة قابلة للحياة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل وجيرانها الآخرين.

كما يقدم لجيرانه علاقة متميزة في إطار سياسة الجوار الأوروبية . بهدف تعزيز الازدهار والأمن والاستقرار لجميع الشركاء، وتجنب ظهور خطوط تقسيم جديدة بين الاتحاد الأوروبي الموسع وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الشرقية وجنوب القوقاز. ويقوم الاتحاد بمهمات عسكرية أو سياسية أو مدنية للمساعدة في بناء والمحافظة على السلام في عدد من البلدان في أوروبا وأفريقيا وخارجها، كما هو الحال في أفغانستان.

كما يعتبر الاتحاد ملزما وملتزما بحقوق الإنسان، إذ يعمل على ضمان احترامها عالميا. فقد جعل الاتحاد الأوروبي حقوق الإنسان جانبا أساسيا من جوانب علاقاته الخارجية، في إطار الحوارات السياسية التي يعقدها مع بلدان،من خلال سياسته الإنمائية ومساعداته، أو من خلال عمله في المحافل المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة. فهو يعمل كلاعب واحد في مجال التجارة الخارجية ويدعم مبادئ التجارة الدولية الحرة والعادلة. ويتفاوض بصوت واحد، كما يمارس نفوذ حقيقي. حيث أن معاييره التقنية تستخدم على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم[1].

كما يدعم الاتحاد سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدى الدول الخارجة من الحروب، وهو على استعداد للمساعدة عند الطلب. إذ يعد والدول الأعضاء فيه معا أكبر جهة مانحة في العالم للتنمية والمساعدات الإنسانية.حيث تبلغ مساهماتهم 60 ٪ من المساعدات الإنمائية الرسمية في العالم.

ويواجه الاتحاد التحديات العالمية المتعلقة بإدارة القضايا الدولية الاقتصادية والمالية ، فعلى سبيل المثال وضمن سياق مجموعة الـ 20، يساهم الاتحاد في الجهود الجارية لإصلاح المؤسسات المالية الدولية العاملة في مجال إعادة الاعمار، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وإعادة تنظيم القطاع المالي الدولي.كما تعطي العملة الموحدة، اليورو، تأثيرا إضافيا لمنطقة اليورو والبنك المركزي الأوروبي[2].

ب – الاتحاد الإفريقي: ظل الاتحاد الإفريقي يسعى لتحقيق التكامل على أراضيه، وبناء السلام المستدام لأجل كسب معاركه ضد الفقر والحروب، ويمكن ملاحظة ذلك من عديد الانجازات التي قدّمها وتحققت من خلاله لبلوغ النهضة الإفريقية، ومن بين انجازاته:البرلمان الإفريقي 2004، مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي في ديسمبر 2003م، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد الإفريقي في مارس 2003 م واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في 2005م. وقد تم تعزيز هذه الانجازات

[1] Nouri, M ;*On the Formative side of history; The role of EU in Rolen, Sjoberg and Svedin,opcit* ,p60
[2] Ibid,p62

في مجالات متصلة ببناء السلام والحكم الرشيد والتنمية البشرية وإعادة الاعمار، حيث تمثل هذه الانجازات الدليل المادي لرغبة الاتحاد الإفريقي في الاستفادة من ميزاته في تحقيق هذه الأهداف، انطلاقا مما نص عليه القانون التأسيسي للاتحاد، ومن بين هذه الأهداف تلك المتعلقة بإقرار السلم في بلدانه الممزقة من الحروب عن طريق[1].:

– المساهمة في عودة الأوضاع الأمنية اللازمة لتقديم المساعدات الإنسانية بشكل آمن وتيسير توفيرها لجميع المحتاجين إليها في.

– المساهمة في حماية السكان المدنيين المهددين بالتعرض لعنف جسدي وشيك والحيلولة دون حصول اعتداءات على المدنيين، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، دون المساس بمسؤولية الحكومة.

– رصد تطبيق مختلف اتفاقات وقف إطلاق النار الموقعة ومراقبة مدى التقيد بها والتحقق من تنفيذها، فضلا عن المساعدة في تطبيق اتفاق سلام وأيّ اتفاقات لاحقة[2].

– المساعدة في سياق العملية السياسية لكفالة مشاركة جميع الأطراف فيها، وتوفير الدعم للوساطة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في جهودهما المبذولة لتوسيع نطاق الالتزام بعملية إحلال السلام وتعميقه.

– المساهمة في خلق بيئة من الأمن مؤاتية لإعادة بناء الاقتصاد وتنميته وعودة المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم بشكل دائم؛

– المساهمة في تعميم ظاهرة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايته؛

– المساعدة في سيادة القانون، وذلك بعدة وسائل من بينها تقديم الدعم لإقامة جهاز قضائي مستقل وتمتينه إضافة إلى دعم نظام السجون وتعزيزه، والمساعدة في إنشاء الإطار القانوني وترسيخه، بالتشاور مع السلطات المعنية؛ولتحقيق هذه الأهداف العامة، فقد اشتملت العملية على الاستراتيجيات التالية:

– تقديم الدعم لعملية السلام والمساعي الحميدة

– مساندة المساعي الحميدة للممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجهود الوساطة التي يبذلها المبعوثان الخاصان للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛

– دعم تطبيق اتفاق السلام والاتفاقات اللاحقة ورصده؛

– المشاركة في الهيئات الأساسية المنشأة بموجب اتفاق السلام وأي اتفاقات لاحقة ومساعدتها على تنفيذ ولاياتها، وخصوصا عبر تزويدها بالمساعدة الفنية والدعم اللوجستي؛

---

[1] القانون التاسيسي للاتحاد الافريقي،مقدمة "...... تصميما منها علة مجابهة التحديات المختلفة التي تواجه قارتنا وشعوبنا على ضوء التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسايسية التي تجري في العالم"

[2] مذكرة حول الفريق المشترك بين الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة المعني باستراتيجيات وخطط بنا السلام في الاتحاد الافريقي مجلس السلم والأمن ،الاجتماع الثامن والسبعون بعد المائة 13مارس 2009

– تيسير عملية التحضير للحوار والتشاور بين سكان المتنازعين، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام؛

– المساعدة في التحضير لإجراء الاستفتاءات المنصوص عليها في اتفاق السلام ؛

– كفالة استكمال تطبيق جميع اتفاقات السلام وبخاصة الأحكام الوطنية الواردة فيها، والتقيد بالدستور الوطني المؤقت[1]؛

أما فيما يخص الإستراتيجية الأمنية فتنص على:

– العمل على إعادة إحلال الثقة وردع العنف والمساعدة في رصد تطبيق أحكام اتفاق السلام المتعلقة بإعادة الانتشار وفك الاشتباك والتحقق منه، وذلك بعدة وسائل من بينها: توفير خدمات الأمن وتسيير دوريات معززة في مناطق إعادة الانتشار والمناطق العازلة، ورصد سحب الأسلحة البعيدة المدى ونشر عناصر شرطة العملية المختلطة، والتي من ضمنها وحدات الشرطة المشكلة في الأمكنة[2] التي يتركز فيها المشردون داخليا في المناطق المنزوعة السلاح والعازلة على طول الطرق الرئيسية التي يستخدمها النازحون و غيرها من المناطق الحيوية؛

– رصد انتهاكات اتفاق السلام والاتفاقات الإضافية اللاحقة والتحقيق فيها والإبلاغ عنها ومساعدة الأطراف في حلها عبر لجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة؛

– رصد الجهود المبذولة لنزع سلاح الجنود والمليشيات الأخرى والتحقق منها وتشجيعه؛

– تنسيق الدعم اللوجستي المقدم للحركات لأغراض غير قتالية؛

– المساعدة في وضع برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المنصوص عليه في اتفاق سلام،

– المساهمة في خلق الظروف الأمنية اللازمة لتقديم المساعدات الإنسانية وتسهيل عودة اللاجئين والمشردين داخليا الطوعية والدائمة إلى ديارهم؛

– حماية موظفي العملية ومرافقها ومنشآتها ومعداتها في مناطق انتشار قواتها وفي حدود قدرتها، لضمان أمن موظفي الاتحاد الأفريقي والعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية وموظفي لجنة التقدير والتقييم وحرية حركتهم، وللحيلولة دون قيام المجموعات المسلحة بتعطيل تنفيذ اتفاق سلام، [3] وحماية السكان المدنيين المهددين بالتعرض لعنف جسدي وشيك والحيلولة دون حصول اعتداءات على المدنيين وتهديدهم؛

– اللجوء إلى تسيير دوريات بشكل استباقي لرصد أنشطة حفظ الأمن التي تقوم بها الأطراف في مخيمات المشردين داخليا والمناطق المنزوعة السلاح والعازلة والمناطق المشمولة بالمراقبة؛

[1] Ibid
[2] T.C. and Cousens, E.M; *Ending war building peace:International responses to war-torn societies*. International Studies Perspective, 2008(9), 2008,pp. 5-21.
3 Ibid,p 23

– المساعدة على إنشاء وحدات شرطة محلية في مخيمات المشردين داخليا وتدريبها، وذلك بالتنسيق مع الأطراف على النحو المحدد، وعلى بناء قدرات الشرطة التابعة للحكومة، وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والمساءلة، وعلى التطوير المؤسسي لشرطة الحركات؛

– مساندة الجهود التي تبذلها الحكومة وشرطة الحركات للحفاظ على النظام العام وبناء قدرات سلطات إنفاذ القانون في هذا المجال عن طريق توفير دورات تدريبية متخصصة وتنفيذ عمليات مشتركة؛

– إسداء المشورة الفنية بشأن كيفية إزالة الألغام والتنسيق في هذا المجال وتوفير قدرات بهذا الصدد مساندةً لتنفيذ اتفاقات سلام.

– سيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الإنسان:

– تيسير التوفير الفعلي للمساعدات الإنسانية وإيصالها إلى جميع السكان المحتاجين إليها.

ج – منظمة الناتو: نظرة جدية على البعد المدني للأمن في فترة ما بعد الحرب: يقدم حلف الناتو على أنه أفضل المنظمات تجهيزاً وقدرة على لعب دور الرائدً في عمليات إعادة الإعمار الأمني في مرحلة ما بعد الحرب.فلطالما كان من المثير للاهتمام رصد قضايا الأمن العالمي والتساؤل "ماذا لو؟" فماذا لو كانت الولايات المتّحدة تمتلك فرصةَ إعادة إطلاق عملية غزو العراق؟ وماذا لو كان بمقدور حلف الناتو إعادة تصميم مهمّته في كسوفو من بدايتها؟ وماذا لو حصلت أوروبا على فرصة أخرى لبناء الاستقرار في منطقة البلقان؟ وما الذي قد تفعله هذه الأطراف بشكل مختلف؟

من المنصف الافتراض أن كلّ هذه الأطراف قد ترصد لفترة أطول وبجدّية أكبر عملية إعادة الإعمار خلال مرحلة ما بعد النزاع.فقبل التسعينيات لم يتوقّع إلا بضعة خبراء أنْ تتحول إعادة الإعمار خلال مرحلة ما بعد الحرب إلى واحد من أخطر وأطول التحديات أمداً، والتي واجهت التدخلات العسكرية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. إذ لم يكن هناك إلا القليل من التخطيط والتدريب في مجال إعادة الإعمار، ناهيك عن عدم معرفة مَن المتخصّص في هذا المجال. أدى هذا النقص في الاستعداد والتحضير إلى فشل محاولات بناء الدول التي أطلقتها بعض المنظمات الحكوميّة والدولية . وفي بعض الحالات، أدّت الجهود التي بذلتها تلك المنظمات إلى تفاقم الأزمات. فهناك تساؤلات كثيرة حول البيئات الجديدة التي تسود مرحلة ما بعد الحرب[1]. فقد طُرحت، مثلاً تساؤلات حائرة حول الذي ينبغي عليه أن يتحمّل المسؤوليات المالية والقانونية والأخلاقية بعد الحرب. لكنْ هناك مسألة تحظى بإجماع كامل تقريباً

[1] Spiro & Peter J. *"New Global Communities: Military Organizations in International Decision-Making Institutions"* *The Washington Quarterly* 18:1,Winter ,1995,pp 45-56.

وتتمثل بالآتي: يجب على العالم أن يعزز قدرته على إنجاز عمليّات إعادة الإعمار خلال مرحلة ما بعد النزاع.

إذ أظهرت النزاعات الدولية التي نشبت منذ أوائل التسعينيات أنّ العمليات العسكرية ليست سوى أحد عناصر عمليتيّ بناء الاستقرار وإعادة الإعمار خلال مرحلة ما بعد النزاع، وأنّ عمليّة إعادة الإعمار خلال هذه المرحلة تتضمّن مهمات عسكرية ومدنية في خمسة ميادين مختلفة، هي:

توفير الأمن (بما في ذلك القيام بوظائف الجيش والشرطة).

توفير الخدمات الأساسية (أي الماء والكهرباء والخدمات الصحية).

خلق الهياكل السياسية (أيْ كتابة الدساتير واختيار النظُم الانتخابية).

خلق البنى التحتية الاقتصادية.

تسهيل المصالحة بين المجموعات المتحاربة سابقاً.

حيث لم يُبرز النزاع في كوسوفو الحاجة لمقاربة مدنية–عسكرية شاملة لمعالجة مسألة إعادة الإعمار خلال مرحلة ما بعد النزاع وحسب، بل قد أثارا أيضاً اهتماماً سياسياً غير مسبوق بهذه المسألة؛ وهو ما يُمثّل فرصة حقيقية لإجراء تغيير مؤسسي كبير. هو ما هيأ لمنظمة حلف شمالي الأطلسي أن تكون مفتاح الحلّ لهذا التحدي الذي بات يبدو مستعصياً[1].

لماذا؟ لأن هذه المنظمة تتمتع بخبرة فريدة على صعيد العنصر العسكري لبناء الاستقرار وتنخرط بجدارة في المجال المدني– السياسي، حيث أثبتت قدرتها على التصرف ببراعة فائقة على أراضٍ لم تكن مألوفة بالنسبة إليها ؛ كونها قادرة على أن تتحول إلى أحد الكيانات الخبيرة في العنصر المدني لإعادة الإعمار، بقدر ما هي خبيرة في العنصر العسكري لبناء الاستقرار.وهو الأمر الذي جعل الكثير من المحللين يطالب ببذل جهد دولي من أجل تعزيز قدرات إعادة الإعمار خلال مرحلة ما بعد الحرب بالتركيز على تحويل الناتو، إلى منظمة دولية لإعادة الإعمار، عن طريق جعله الطرف المركزي في شبكة عالميّة لإعادة الإعمار خلال مرحلة ما بعد الحرب، تضمّ شراكات عالمية مع دول من خارج الحلف، بالإضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية. ومن شأن مثل هذا التغيير المؤسسي أن يُبرز أهميّة قضايا إعادة الإعمار خلال مرحلة ما بعد النزاع . وأن يضع الموارد المبعثرة حالياً تحت إشراف مرجعيّة واحدة. كون عملية إعادة الإعمار تحتاج خلبرة واسعة في المجالَيْن العسكري والمدني. والتي لا توجد حالياً أي منظمة تجمع بمفردها ما يكفي من الخبرة في هذيْن المجالَيْن تحت سقف واحد. كما أن تطوير إطار تعاوني فعّال بين الموارد العسكرية والمدنية ينطوي على تحديات ثقافية وتنسيقية معقّدة. لكنّ منظمة حلف شمالي الأطلسي هي المنظمة الأقدر على إنجاز مثل هذه المهمّة لأربعة أسباب:

[1] Spiro & Peter J. *"New Global Communities: Military Organizations in International Decision-Making Institutions"opcit,p60*

أولاً: باتت منظمة حلف شمالي الأطلسي تُتقن العنصر العسكري لعمليّة إعادة الإعمار خلال مرحلة ما بعد الحرب عن طريق توفير الأمن والاستقرار في المناطق المأزومة إثر انتهاء النزاع العنيف.

ثانياً: تختبر منظمة حلف شمالي الأطلسي منذ فترة مقاربةً عسكرية- مدنية متكاملة مع الفرق الإقليمية لإعادة الإعمار. ومن حيث الجوهر، تضطلع هذه الفرق وموارد حلف الناتو العسكريّة والمدنية المنتشرة بنفس المهمّة وهي: تطوير مقاربة شاملة لإعادة الإعمار تعتمد على استخدام الخبرات والقدرات العسكرية والمدنية؛ لذا فإنّ عمليّة تحويل حلف الناتو إلى المنظمة الرئيسية في العالم في مجال إعادة الإعمار لن تبدأ من الصفر، وإنما ستُبنى وتوسّع على أساس هذا التعاون المدني . العسكري المُتقدّم.

ثالثاً: يعتمد دور الناتو كحلف للدفاع الإقليمي على التعاون والتواصل الدائميْن والتخطيط المشترك بين العديد من الكيانات العسكرية. وقد تمثّل هذه الخبرة عنصراً حيوياً في تنسيق وإدارة مختلف شبكات إعادة الإعمار خلال مرحلة ما بعد النزاع[1]. كما أن تركيز الناتو مؤخّراً على بناء شراكات مع دولٍ ومنظمات أخرى يعتبر مؤشرا إيجابيا بالنسبة لعمليّة إنشاء شبكات إعادة الإعمار خلال مرحلة ما بعد النزاع، ليس على الصعيد العسكري وحسب، وإنما على الصعيد المدنيّ أيضاً.

رابعاً: يعمل حلف الناتو حالياً على إعادة تعريف غرضه ومهمته. فهو بحاجة لإثبات قدرته على التكيّف المستمر مع جديد تحدياتِ التدخلات العسكرية في القرن الحادي والعشرين. كما أنّ إعادة تشكيل مهمة حلف الناتو وطموحاته والنطاق الجغرافي لأنشطته، الذي بات عالمياً بعدما كانت إقليمياً، أمور تسمح بالبناء على عناصر القوة التي يتمتع بها هذا الحلف. إلى ذلك، تمتاز منظمة حلف شمالي الأطلسي برصانة فريدة تجعلها قادرة على إضافة قيمة هائلة [إلى مقاربة استراتيجية شاملة لإعادة الإعمار خلال مرحلة ما بعد النزاع]، مقارنةً مع باقي المنظمات الدولية والإقليمية والمحليّة من الفكرة إلى الواقع [2] .

فالدلالات المحتملة بالنسبة إلى الناتو قد تنطوي مثل هذه العملية على تغييرٍ في مهمّة حلف الناتو. فعلى الرغم من أن الناتو طرف رئيسي في إعادة الإعمار خلال مرحلة ما بعد النزاع، إلا أن وضع إعادة الإعمار خلال مرحلة ما بعد النزاع على سلّم أولوياته، إلى جانب قضايا أخرى، مثل الأمن والردع والدفاع والشراكات، يتطلّب تغييراً في الهيكليّة التنظيمية للحلف وتوسيعاً كبيراً في مهمّته، فتحوّل الناتو من حلف جغرافيّ إلى حلف عالمي يمنحه دوراً عالمياً، وهو ما يؤكّد على أهمية شراكاته العالمية. كما أن لغة معاهدة حلف الناتو تتسم بما يكفي من المرونة لإجراء تغييرات جديدة في مهمّته من دون تعديل نصّ المعاهدة. وبالتالي، تنعدم كلّ الصعوبات السياسية التي قد ينطوي عليها تعديل نصّ المعاهدة. فحتى الآن، أخفق المجتمع الدولي في التطبيق المناسب للدروس المستلهمة من تجارب

[1] General ropert smith; *The Utility of Force: The Art of War in the Modern World* ,New York: Alfred A. Knopf, 2007, p. 271.
[2] Ibid,p 273

التسعينيات في مجال إعادة الإعمار خلال مرحلة ما بعد النزاع، على أول نزاعات القرن الحادي والعشرين.[1].

كما ينطوي إدخال المزيد من قدرات إعادة الإعمار إلى هيكليّة منظمة حلف شمالي الأطلسي على تحديات تنظيمية وثقافية. وذلك لأن تحويل هويّة الناتو العسكرية بامتياز إلى هويّة عسكرية . مدنية متماسكة ، يعني إنشاء أضخم إطار مدني . عسكري متكامل في العالم[2] .

وفيما قد تبقى الهيكليّة العسكرية الراهنة لحلف الناتو على حالها، سيجري توسيع هيكليته المدنية عبر إضافة فرعٍ لإعادة الإعمار يضمّ جميع أنشطة إعادة الإعمار غير العسكريّة لمرحلة ما بعد النزاع. وسيتطلّب دمج هذيْن الفرعيْن ضمان التنسيق الوثيق والاتصال السلس والقيادة الماهرة والإدارة الحذرة.

وسيسمح الدمج الفعّال للفرعيْن المدني والعسكري بإجراء تدريبات مشتركة وبتحقيق التناغم العالمي بين الموارد المدنية والعسكرية، قبل البدء بتنفيذ العمليات في أي منطقة مأزومة. وهذا ما سيسهّل تحسين خطط عمليات إعادة الإعمار عند بداية نشوب الأزمات،فضلاً عن تعزيز فرص تنفيذ تلك العمليات بنجاح[3] .

تأسيس الأقسام التالية ضمن الهيكليّة المدنية لحلف الناتو:

– قسم قوّة الشرطة المدنية: لو أخذنا عمليّة دمج قوة الجندرمة (الدّرك) الأوروبية الحالية بعين الاعتبار، لوجدنا أنّه ينبغي على حلف الناتو أن يطوّر وحدات من قوات الشرطة القابلة للنشر بسرعة والمدرّبة والمنسّقة في مراكز تدريبية مشتركة، مماثلة لمقر قوة الجندرمة الأوروبية بمدينة فيتشنزا الإيطالية.

– تطوير قسم قانوني . سياسي يضطلع بمهام أساسية عديدة تتعلّق بإعادة الإعمار: ففي ظل توفّر الخبرة والقدرة على صياغة الدساتير والنظُم الانتخابية والهياكل القضائية والإدارية التي تناسب كل دولة مأزومة بسبب النزاع، سيدعم هذا القسم عملية بناء هياكل دولِ ما بعد النزاع وهي في طور تشكيلها. كما يمكن لمهام هذا القسم أن تتضمّن أيضاً بناء قدرات المجتمع المدني. المدنيين والعسكريين، قديماً وحديثاً: يجب على جهود إعادة الإعمار أن تساهم في تسوية العديد من الانقسامات وخصوصاً تلك التي تحدث في أوقات الصراعات وأوقات السلم

– كما يُقدّم قسم الهندسة والبنى التحتية مثالاً رائعاً على آفاق التنسيق المدني . العسكري داخل منظمة حلف شمالي الأطلسي. كما أن توفير الخدمات الأساسية (الكهرباء والماء ... إلخ) إثر انتهاء النزاعات ضروري للحد من الأزمات الإنسانية . وقد برهنت كتائب الهندسة العسكرية مراراً وتكراراً أنها تتمتع بهذه القدرات. لكنّ إعادة الإعمار خلال مرحلة ما بعد النزاع تتطلّب أيضاً القدرة على إعداد وتنفيذ خطط

[1] Lund, M; *Preventing Violent Conflicts A Strategy for Preventive Diplomacy U.S*. Institute of Peace Press Washington,1996

[2] David S. Yost;"*NATO and The Anticipatory Use of Force"* , International Affairs, Vol. 83, No. 1 (2007), pp. 39-68

[3] ibid,p 70

طويلة الأمد لإنشاء بنىً تحتية في الحواضر والأرياف، وهو ما يتطلّب بدوره مهارات مدنيّة عالية. لذا، فإن توفير إطار تعاوني فعال يجمع بين الخبرة العسكرية والهندسة المدنية قبل الانتشار الميداني، يُتيح الشروع في تنفيذ مثل هذه الخطط فور انتهاء العنف[1].

– كما يقدم قسم التنمية الاقتصادية في مناخ من التعاون الوثيق مع قسم الهندسة ومؤسسات أخرى، مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء وبعض المنظمات غير الحكومية والخبراء التابعين لدول أخرى. إذ يتولى قسم المصالحة المهمّة الصعبة والمتمثلة بإعادة توحيد شعوب الدول التي يُمزّقها النزاع. ويعاون المتخصصون في قضايا المصالحة الوطنيّة والمفاوضون وعلماء النفس مع الخبراء المحليّين.

– قسم "مراقبة الأزمات": يراقب هذا القسم النزاعات الجارية ويحافظ على أدنى مستوى ممكن من التأهّب والاستعداد وسيقوم بجمع المعلومات عن تلك الدول ،التي قد يُصبح من الضروري نشر قوات تابعة لحلف الناتو فيها.

– وحدة "استلهام الدروس والعبر": تعقد هذه الوحدة اجتماعات تتضافر فيها الجهود لتحليل كلّ المعلومات المتوفّرة حول تجارب حلف الناتو في مجال إعادة الإعمار، وذلك بهدف استلهام الدروس والعبر من أجل الارتقاء بفاعليّة أداء الحلف في هذا المجال[2] .

– كما يعتبر حلف الناتو بمثابة القلب النابض لجهدٍ يُبذل من أجل بناء شراكات مدنية . عسكرية عالمية لإعادة الإعمار. إذ تعمل هذه الفروع (فروع إعادة الإعمار بمنظمة حلف شمالي الأطلسي)على تطوير خبرتها الأساسية وفهمها الخاص لمسألة إعادة الإعمار. وبدلاً من محاكاة المقاربات الموجودة حالياً، قامت بالارتقاء بمستوى هذه المقاربات وحولت نفسها إلى منسّقٍ ومديرٍ للخبرة المتوفّرة خارجها من خلال الشراكات العالمية.

وسواء تبنى حلف الناتو هذه المهمّة أو رفضها، سيبقى من الأهميّة بمكان أن تُقيِّم كلّ دولة عضو بهذا الحلف حجم التحدي المرتبط بمجال إعادة الإعمار خلال مرحلة ما بعد النزاع، والقدرات المتوفّرة (أو الناقصة) حالياً في هذا المجال. كما ينبغي على هذه الدول أن تطوّر إستراتيجية متماسكة لسدّ فجوات نظام إعادة الإعمار الحالي . على المستوييْن المحلّي والدولي[3].

---

[1] Celeste wallander, *« Institutional Assets and Adaptability ;Nato After the Gold War*, Vol.53, no, 4(Autumn2000); pp709

[2] Iibid,p 711

[3] David S. yost, "*NATO and The Anticipatory Use of Force,"* International Affairs, Vol. 83, No. 1 (2007), pp. 39-68.

نسبة مشاركة البنك الدولي في تحديد بعض سياسات البلدان الخارجة من الصراع (بالنسبة المئوية)

البلد	فعالية الحكومة	الاستقرار أساس واللاعنف	دور القانون	الأطر التنظيمية	حرية التعبير والمسائلة	الرقابة على الفساد
أفغنستان	9.1	2.4	1.4	5.4	11.6	2.5
أنغولا	17.7	23.1	8.2	9.9	16.9	10.3
البوسنة والهرسك	33.5	26.5	30.4	31.7	43.5	46.3
بورندي	7.2	6.1	9.7	9.9	17.4	20.7
كامبوديا	18.7	31.1	11.1	27.2	23.7	8.9
هايتي	5.3	3.8	1.9	11.9	10.1	1.0
العراق	1.4	0.0	0.5	5.9	9.7	4.9
كوسوفو	26.8	- -	17.9	- -	33.3	32.0
سيريلانكا	40.7	10.8	54.1	50.0	39.6	47.3
تيمور الشرقية	14.8	26.9	36.7	14.4	51.2	25.6
السودان	8.1	2.8	3.4	8.4	2.5	2.0
الضفة الغربية و غزة	11.0	5.2	39.1	12.9	13.5	9.9
متوسط لمشاركة لكل البلدان	%17	9.15	18.73	15.63	21.75	17.6

إحصاءات البنك الدولي 2006

المبحث الثاني: المنظمات الدولية غير حكومية بين استراتيجية تحقيق الاستقرار والتمكين لعمل التحول وإعادة الإعمار.

هنالك العديد من المنظمات غير الحكومية والتي تعمل على قضايا إعادة الإعمار وبناء السلام والتنمية بشكل عام، والتي يمكن أن توفر المعلومات لمراكز البحوث والسياسات، حتى أن بعضها قد يتعاون في الضغط على المنظمات الدولية الحكومية بطريقة مباشرة وعلى الدول بطريقة غير مباشرة، وهو ما يضطر هذه الأخيرة إلى الإصغاء لها، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنظمات تتمتع بتحارب وخبرات في التعامل مع الحروب والنزاعات في كل أنحاء العالم لقربها من أرض الواقع ومعايشتها للقضايا عن قرب.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى إستراتيجية المنظمات غير الحكومية في إعادة بناء الدول لفترة ما بعد الحرب، بتحديد مختلف المراحل التي تلي الصراع والإستراتيجيات الرئيسية لكل مرحلة[1] .

[1] Fernando Pache to; *“the role of civil society in the social reconstruction key development issues and aid in a context of peace*, report r 2002; 8 Michelson institute Bergen, Wornay, 2002

المطلب الأول: : إستراتيجية الانتشار الحيوي والوقاية من النزاعات للمنظمات الدولية الغير حكومية في مجال إعادة الإعمار:

عرف عدد المنظمات غير الحكومية المعنية بسياسات التنمية الدولية والمساعدات الإنسانية، وإعادة الإعمار ارتفاعا كبيرا في العقدين الأخيرين، حيث قدر عدد المنظمات الناشطة في مجال إعادة الإعمار وبناء السلام بحوالي 37 ألف إلى 50 ألفا بحسب تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن الأمم المتحدة (3، UNDP 2003) على سبيل المثال، وتقوم أغلبها بدور فعال في إنجاز عدد كبير من الحملات أو الأنشطة، فهي تدعم مثلا اتفاقيات دولية، وتعمل على تصميم أدوات مناسبة للحد من الفقر وخلق ظروف أفضل لحقوق الإنسان والعمل وبناء القدرات داخل الدول الممزقة من الحروب، ليتعدى دورها حتى إلى دعم أعمال المحكمة الجنائية الدولية[1] .

وهنالك أربع استراتيجيات أساسية ساعدت على توسيع رقعة هذا الانتشار لعمل المنظمات غير الحكومية الدولية وتعاظم أهميتها داخل المجال الإعماري وتتضمن تلك الإستراتيجيات بحسب ديبيل وشتيت Debiel & Stchit ما يلي:[2]

1- المساهمة في تقديم وإحياء المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة في 90، والتي كانت محفزا هائلا لإنشاء منظمات غير حكومية جديدة المضمون والأهداف ولتوسيع نشاطها المعنى بالتنمية وإعادة الإعمار على مستوى العالمي، ولتوسيع نشاطها المعنى بالتنمية وإعادة الإعمار على مستوى العالمي.

2- الدعم والنفوذ الذي تتلقاه هذه المنظمات من قبل وسائل الإعلام المتزايد إلى جانب عولمة وسائل اتصال عبر التقنيات المعلوماتية الإلكترونية، وأنشطة شبكات عمل الفاعلين غير الحكوميين العابرة للحدود القومية.

3- الدور التعويضي للمنظمات الغير حكومية الدولية في مجال الخدمات والرعايا الاجتماعية في دولة ما بعد الحرب، والتي كانت تتولاها الدول والمنظمات الدولية الحكومية بصفة كاملة سابقا، مثل (الصحة والتعليم والسياسات الاجتماعية) نتيجة للمشروع الليبرالي الجديد والداعي لتخفيض أنشطة الدولة في هذا المجال، فالانتقاد اليساري للدولة الاستبدادية يقابله الانتقاد المحافظ لدولة الرفاه[3].

4- قيام المنظمات غير الحكومية في كثير من الدول الهشة والخارجة من الحروب بدور البديل في حالات ثقافية وإنسانية، خصوصا وأن البرامج الدولية للإصلاحات الاقتصادية، مثل البرامج التابعة لصندوق النقد الدولي والتي أجبرت هذه الدول على تخفيض خدماتها العامة لا تقوم بمثل هذه الأعمال،

---

[1] Fernando Pache to; *"the role of civil society in the social reconstruction key development issues and aid in a context of peace,opcit*

[2]- Ahmed samina & David potter; *NGO in international Politis bloom Field*, GT. Kamaran press,2006

[3] Ibid,

وهي الفجوة التي استغلها هذه المنظمات للمرور والعمل في إعادة الإعمار ،كما أن الميل المتزايد لوكالات التنمية الدولية غير حكومية، يعد أيضا من أسباب التوسع في أنشطة هذه المنظمات.

ويذكر البنك الدولي في تعليق له على ارتفاع عددا أنشطة المنظمات غير الحكومية المضطرة في الدول النامية والخارجة من الحروب والصراعات أي: " مساعدات التنمية الممولة من قبل المنظمات غير الحكومية قد تضاعفت عشر مرات بين عامي 1970 و1985، كما وجهّت المنظمات غير الحكومية الدولية في عام 1992 مساعدة للدول الهشة بلغت قيمتها 7.6 مليار دولار أمريكي، وتقدر نسبة مساعدات التنمية الخارجة والموجهة عبر المنظمات الدولية غير الحكومية اليوم ب15% بينما يبقى بعدد المنظمات غير الحكومية غير مكتمل الإحصاء، ويتراوح عدد المنظمات غير الحكومية الوطنية في الدول الهشة ما بين 6 آلاف و30 ألفا، كما يصل عدد المنظمات المعينة بمجموعات سكانية في الدول النامية إلى مئات الآلاف" [1].

كما كثفت المنظمات غير الحكومية الدولية كذلك أنشطتها التي تعنى بصنع السلام وبنائه والوقاية من النزاعات، فهي تقوم على سبيل المثال بأنشطة الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية عبر تدخل الطرف الثالث، وتسهيل ورش العمل والحوار، والوساطة والمفاوضات المعنية بصنع السلام، وشبكات العمل، ومبادرات التفاهم العابرة للثقافات وبناء العلاقات وسوف نشرح بالتفصيل كل إستراتيجية على حدى:[2]

أ- الإنذار المبكر:

يشمل الإنذار المبكر تحليل وتنمية استراتيجيات التواصل والتي ترفع من الوعي العام بالأزمات الناشئة، كما يوجد مبادرات مشتركة بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين موجهة إلى تحسين أنظمة الإنذار المبكر على المستوى العالمي، فقد قامت على سبيل المثال في أواخر التسعينيات، منظمة تابعة للأمم المتحدة ومؤسسات البحوث والمنظمات غير الحكومية الدولية "الإنذار الدولي" في المملكة المتحدة ومؤسسة PIOOM الهولندية والأكاديمية الروسية للعلوم، و"معهد علوم الشعب" في روسيا و"المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية" و"جامعة يورك" في كندا، ومعهد البحوث السويسري "سويس بيس" بتأسيس (Fewer) منتدى الإنذار المبكر والاستجابة المبكر، ويعتبر معهد البحوث السويسرية (Swiss peace) مؤسس معايير عبر برنامج الإنذار المبكر "Fast" والذي يعنى بتطوير منهجية الإنذار المبكر ومراقبة برامج الأمريكيتين وإفريقيا وآسيا، حيث توفر المجموعة الدولية المعنية بالأزمات تقارير منتظمة عن خلفيات التطورات وتقارير تحيط لمناطق الحروب والصراعات، حيث أطلقت المنظمة الخيرية الدولية

---

[1] ***Beyond gold peace strategies for economic reconstruction and post conflict management***, conference rapport, Berlin federal foreign office, edition diplomatic, 2004,27 – 28 October

[2] Ibid

"CARE" عدت أنظمة اجتماعية للإنذار المبكر في المناطق المعرضة لخطر كبير، كما جرى في سلفادور والهندوراس ونيكاراغوا، كما أن شبكت عمل غرب إفريقيا لبناء السلام "WANEP"، تقوم هي الأخرى في إفريقيا بالإعداد لمبادرة مجتمع مدني تحمل اسم "شبكة عمل الإنذار والاستجابة WARN"، والتي تعمل في اثني عشر دولة من الدول الخمسة عشر الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "ECOWAS"، كما يعد "معهد الدراسات الأمنية "ISS" في جنوب إفريقيا منظمة رئيسية تعنى بتحليل الإنذار المبكر، وتقديم التقارير الخاصة بالأزمات الدولية في إفريقيا.

ب - الدبلوماسية الوقائية: (الدبلوماسية معتمدة المسارات مسار التدخلات بشكل خاص):

مثل منظمة الإنذار الدولي الفوري (المملكة المتحدة)، ومركز كارتر (USA) وشبكة عمل المفاوضات الدولية التابعة لها، (التي طورها مركز كارتر)، ورعية القديس ايجيديو Sant Egidio التابعة للكنيسة، وقد شارك بعضها في عمليات بناء الدولة وإعادة الإعمار الثقافي، أما في حالة ايرلندا الشمالية فان توسيع نطاق المشاركة العامة في المفاوضات حول اتفاقيات السلام بطريقة تصنّف في خانة المشاركات الفعالة، مؤثرتين بذلك على تلك العمليات[1].

حيث حصل تعاون بين الحكومات والمنظمات غير حكومية في كل مراحل الصراع وما بعده، وكان ربما أشهرها التعاون الذي تم بين وزارة الخارجية النرويجية ومعهد العلوم الاجتماعية والتطبيقية لتشكيل المسار النرويجي والذي أدى إلى اتفاقيات أوسلو عام 1994 [2].

كما ساهمت المنظمات الدولية غير حكومية إبان الحروب وبعدها في الحفاظ على العلاقات وتحسينها عن طريق تبني الأنشطة المتعدية لخطوط النزاعات والتقسيمات العرقية، وعبر التساؤلات غير الرسمية والمشروعات المشتركة، أما المنظمات غير الحكومية الناشطة عبر المستوى الإقليمي في بعض الأحيان فقد قامت بدعم المنظمات لدولية غير الحكومية)، إذ كان لها دور فعال في حفظ العلاقات العابرة للخطوط الأمامية والحروب المرساة حديثا من خلال الحروب وبعدها في يوغسلافيا السابقة كما جاء على لسان لارج (large 1998).

ج - إعادة إحياء التنمية والإعمار بعد الحروب:

تخصصت المنظمات غير الحكومية الدولية في إعادة إحياء التنمية وبناء الدول الخارجة من الحروب، حيث تعمل على نشر وثائق شاملة عن مساهمات منظمات المجتمع المدني في إعادة الإعمار بانتظام من قبل "المنتدى الأوروبي للوقاية من النزاعات ومعالجتها"

[1] Daniel toole; *Peace building stratégies translation frome relief développement* ,NY correlle press, 2006
[2] Ibid.

Van Tongeren et al.2005, Van Tongeren 1998, Euaropean Center For Conflict Preventr 1999)

وتقدم المراجع العالمية تصنيفات مختلفة لجملة الأنشطة تتبناها المنظمات غير الحكومية في هذه الإستراتيجية (ROPERS 2002) وهي:

- إنشاء وسائل إعلام بديلة وتقارير بديلة عن الحرب والسلم.
- مراقبة الانتخابات والمؤسسات والأنشطة الحكومية المعنية بعملية الديمقراطية.
- العمل الشبابي (السياسات الاجتماعية على مستوى المجموعات السكانية وخلق مصادر الدخل، التعلم والتمكين).
- دعم الإصلاحات في قطاع التعليم ومبادرات التثقيف السلمي.
- ترسيخ ثقافة السلام: عن طريق توفير محفزات لتخطي ثقافات الحرب عبر الفن والموسيقى والأفلام والفعاليات الثقافية.
- تعزيز "الدوائر الانتخابية السلمية" المحلية.
- تقديم مبادرات من أجل الحوار بين الأديان في المجتمعات المتعددة الأديان.
- تمكين المرأة، والقيام بحملات تدعو للنهوض بحقوق المرأة وتناهض الاتجار بالبشر [1].
- تقديم مبادرات من أجل تسريح الجنود ونزع السلاح.
- حماية الأفراد المهددين وضمان أمن الأقليات، أو اللاجئين أو العائدين من اللجوء.
- إعادة دمج العائدين من اللجوء وبناء المجتمعات.
- مراقبة حقوق الإنسان.
- توثيق جرائم الحرب، تقصي الحقائق ودعم تحديد أماكن المفقودين.
- التعامل مع الصدمات النفسية وتقديم الدعم الاجتماعي النفسي لضحايا الحروب واللاجئين والعائدين.
- مبادرات التعامل البناء مع الماضي (تقضي الحقائق، ونقص الحكايات ومبادرات المصالحة)[2].

حيث تعمل المنظمات غير الحكومية الدولية على بناء شراكات مع المجموعات والأفراد في المجتمعات الخارجة من الحروب، عن طريق تطوير برامج دعم من أجل التمكين من معالجة النزاعات وإعادة إعمار دولها، علاوة على ذلك تعمل الكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية من أجل التأثير على سياسات الحكومات والمنظمات الدولية ومراقبتها في إدارة الأزمات الدولية وإعادة إعمار الدول بهدف التوعية العامة باحتياجات المجتمعات الممزقة بسبب الحروب، حيث تتجه إلى تنظيم صفوفها في شبكات عمل إقليمية أو عالمية في إطار عملية العولمة، وينشط الكثير منها على مستوى الأمم المتحدة،

[1] Vanton geren & Ali Va, Tongeren, European center for conflits prévention ,1999,pp22-25
[2] Ibid,p 27

بينما تركز منظمات أخرى على المستوى الإقليمي أو الوطني (Serbin 2005)، وتعرض الفقرة التالية عدة أمثلة ذات صلة:

- الشراكة العالمية للوقاية من النزاعات المسلحة "GPPAC":

هي شبكة من المنظمات غير الحكومية الدولية ومنتديات منظمات غير حكومية إقليمية تعنى بالوقاية من النزاعات وبناء السلام داخل الدول، وقد عقد أول مؤتمر عالمي لها في مركز الأمم المتحدة في نيويورك في يوليو 2005، وتمثل مهمة هذه المنظمة في تسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين المنظمات للمشاركة، إلى جانب تحفيز التعاون والتكامل مع منظمات الأمم المتحدة، حيث أسست الشراكة العامية للوقاية من النزاعات في عام 2002 بمبادرة من المركز الأوروبي للوقاية من النزاعات ECCP، بوصفها عملية في إطار عمل المجتمع المدني، ومن أهدافها وضع جدول عام عالمي للوقاية من النزاعات المسلحة وذلك استجابة لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عام 2001، حول الوقاية من النزاعات المسلحة ، وتهدف هذه الشراكة إلى: " دعم الانتقال من رد الفعل العنيف إلى الوقاية" في إطار سياسات الأمم المتحدة والدول الأعضاء (Van Tongeren et Al 2005,3)1، وقد طورت عملية إقليمية جداول عمل منفصلة تعكس مبادئ وأولويات الأقاليم المعنية أو بناء على تلك الاقتراحات طورت المنظمة جدول أنشطة عالمية عرضت في مؤتمر المجتمع المدني العالمي في نيويورك (USA)[2].

---

[1] Benner,Thorsten Andres binder & Philip rotman *;Earning to build peace united nation peace building and organizational tearing developing as research form work in global public*, policy institute reseache paper serves no 7,Berlin Germany global publicly institute,2007

[2] Ibid

[1]جدول يوضح التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية في فئة إعادة الإعمار.

IGO's	Ngo	
إدارة أعمال العنف على المدى التقصير تقديم أسس ثقافية قليلة شفافية محدودة	– غير عنيفة. – على المدى الطويل. – تقديم ثقافة عالية. – الشفافية	الناحية الثقافية
– مركزية – هرمية على أساس التمويل – عمومية – مسائلة ضيقة	– لا مركزية. – مانعة. – أفقية (توسع أفقي). – مسائلة وسعة	الناحية التنظيمية
– وحدة القيادة العملائية – موجهة وصقرية على مجال معين. – قواعد مشاركة واضحة.	– الصداقة الحقيقية مع للقيادة – تشاركية. – اتفاق العمل يكون غامضا	الناحية العملياتيه
– قائمة على مشروعية سياسية. – متحيزة لجهة معينة (المانحة). – مكلفة من جهات معينة	– محايدة. – غير متحيزة. – مستقلة	الناحية المعيارية

– المنتدى الأوروبي للوقاية من النزاعات ومعالجتها:

أسس المنتدى عام 1997، ويتكون من نحو 10 منظمات أوروبية ومنتدى قومي للمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال الوقاية من النزاعات وبناء السلام على الساحة الدولية، وتتمثل مهمته في تسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين المنظمات المشاركة، إلى جانب تحفيز التعاون والتكامل.[2]

– مكتب العلاقات السلمية الأوروبية "EPLO":

أنشأ من قبل بعض أعضاء المنتدى الأوروبي، وجاء الحافز الأول لإنشاء المكتب، من مكتب علاقات الاتحاد الأوروبي التابع لخدمة كووايكر للسلام "Quaker peace Service" وتحتوي المبادئ الأساسية لهذه المنظمة غير الحكومية على بعدين هما: تحسين تمثيل المنظمات غير حكومية المعنية بمعالجة النزاعات لدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وتحسين تزويد المنظمات غير حكومية الأعضاء

[1] Benner,Thorsten Andres binder & Philip rotman *;Earning to build peace united nation peace building and organizational tearing developing as research form work in global public,opcit*

[2] - Gordon, Stuart ; *« Understanding the priorities for civil Military co- coperation «* the journal of humanitarian. Assistance, 2001,p 28

بالمعلومات، إذ يضم المكتب ما يقارب 20 منظمة غير حكومية دولية مختلفة تتوزع على أربع مجموعات هي:

1- التمويل من أجل إعادة الإعمار وبناء لسلام.

2- التدخلات المدنية من أجل السلام المستدام.

3- بناء السلام والتنمية والمساواة بين الجنسين.

4- بناء الدول وتحقيق الأمن المستدام[1] .

وتحافظ مجموعة التعاون الوثيق مع كونكورد "concord"، وهي شبكة عمل على المستوى الأوروبي للمنظمات غير حكومية المعنية بالتنمية من أجل الوصول إلى تحقيق إستراتيجية ناجحة في المشاركة في إعادة إعمار الدول الخارجة من الحروب.

ولنجاعة عمل هذه المنظمات وجودتها شجعت الجهات الرسمية والمنظمات الدولية وبخاصة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي التعاون معها، إذ أن هذه المنظمات تمتلك معرفة جوهرية حول مجتمعات مناطق الحروب، فقد بدأ نواب البرلمان الأوروبي منذ نهاية التسعينيات بتنظيم اجتماعات دورية مع المنظمات غير الحكومية في إطار مجموعة الاتصالات المعنية بحقوق الإنسان، ومجموعة اتصالات المجتمع المدني ومجموعة اتصالات السياسة الأمنية والخارجية المشتركة ومجموعة عمل نقل الأسلحة في بروكسل، وظهرت أثر ذلك منتديات جديدة لتبادل المعلومات والتشاور بين الفاعلين من الجهات الحكومية وغير الحكومية وبشكل عمل وتطوير السياسات، تولدت عنها خبرات زاخرة حول جملة من القضايا البارزة، كما أثر ذلك على التعاون في سياسة الوقاية من النزاعات والتنمية التابعة للإتحاد الأوروبي، وهنا يجدر التأكيد على أن مسببات الحروب والصراعات قد أخذت بعين الاعتبار بشكل أكبر بكثير من الوثائق والبرامج[2].

إذ أنشأت المنظمات غير الحكومية الدولية شبكات عمل، وقامت بحملات تدعو إلى الرقابة على تصدير الأسلحة ورفع الوعي العام بالديناميكيات الاقتصادية التي تغذي اقتصاد الحروب. فقد قامت جميع المنظمات غير الحكومية المشاركة في المنتدى الإقليمي العريض "التضامن الأوروبي من أجل المشاركة المتساوية" (EURO STOP)، وكل تلك المنظمات لديها مكاتب في بروكسل، برفع حسابية مؤسسات الاتحاد الأوروبي إزاء ضرورة إجراء تقييمات تتضمن نقدا ذاتيا للسياسات المتبعة في تجارة الجنس والماس والنفط لأنه من شأنها إطالة أمد الحروب المسلحة في الدول الإفريقية تعتمد على بيع هذه

[1] Benner,Thorsten Andres binder & Philip rotman *;Earning to build peace united nation peace building and organizational tearing developing as research form work in global public* opcit,p 29

[2] Boyce, K jams; Beyond *cood intertion external assistance and peace building in good intention pledges of aids for post conflict recovery ,*co tynne renrer publishers. 2000

الموارد لشراء السلاح والعتاد، وقد مارس حملة الماس الدولية ضغطا على السياسة والشركات الخاصة لتفادي تجارة الماس، والتي تساهم في تمويل الحروب، كما كانت الحالة في أنغولا.

كما أسست 100 منظمة غير حكومية في عام 1988 "شبكة الأنشطة الدولية لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة" (IANSA)، والتي تهدف إلى الحد من انتشار الأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بالأسلحة، فالضغط الممارس من قبل شبكات المنظمات غير الحكومية الدولية هو الذي أدى إلى تذكير منظمات الإتحاد الأوروبي بشكل خاص بهذه المسائل في الأعوام الماضية[1] .

المطلب الثاني: إستراتيجية المنظمات الدولية الغير الحكومية في تعزيز رأس المال المؤسساتي والمجتمع المدني(بناء القدرات من منظور ما بعد الحرب):

يعتبر مجال بناء قدرات لما بعد الحرب والظروف الانتقالية مجالا معقدا ومثيرا للارتباك، وبما أن هدف كل عمليات بناء القدرات على أكثر المستويات الأساسية هو تحفيز التغيرات في السلوك والتصرفات، يتوقع المرء درجة معينة من التعقيد في تقديم هذه الخدمة، حيث تسهر المنهجيات في تكيفها واستجابتها لهذه التغيرات، ومع ذلك فإن التجارب في بعض البلدان الخارجة من الحروب تشير إلى الافتقار إلى التماسك في عمليات بناء القدرات مع الوقت فيما يتعلق بالمجموعة المستهدفة: (من يتلقى خدمة بناء القدرات؟ أي فئة تختص بهذه الإستراتيجية ؟):[2] والقدرات التي يتم السعي لتعزيزها، والأهداف نحو ستة خطوات إستراتيجية يمكن تحديدها بوضوح لبناء القدرات فيما بعد الحرب وفي الظروف الانتقالية، وعلى الرغم من أنه يبدو أن هذه الإستراتيجيات تشكل تقدما زمنيا يبدأ بعد انتهاء الأعمال العدائية حتى آخر لحظة أي قيام دولة قادرة على تسيير نفسها ذاتيا، فإن أهدافها المختلفة والقصوى تشير إلى الافتقار إلى التماسك العام في جهود بناء القدرات، وتتلخص هذه الإستراتيجيات في:

أ- **تقديم الدعم:** تبدأ المنظمات غير الحكومية بتقديم الدعم خلال الفترة التي تغطي الفترة المباشرة بعد الحرب، وتقدم في ظروف الانهيار المؤسساتي والأزمة الإنسانية من أجل بناء القدرات اللوجستية والإدارية لتقديم المعونات الإنسانية، وتقديم الخدمات الأساسية والمساعدة النفسية والاجتماعية بينهما قد يتم أحيانا دعم منظمات المجتمع المدني الموجودة في الأصل، إلا أن التركيز عادة يكون على تشكيل منظمات غير حكومية جديدة تتسم بالمهنية من خلال منح قصيرة الأمد والتدريبات الفنية.

---

[1] Boyce, K jams; Beyond *cood intertion external assistance and peace building in good intention pledges of aids for post conflict recovery,opcit*

[2] Caplan & Richard; *International governance of war form territois rule and reconstruction* ,oxford university press. 2005

ب- الدعم قصير الأمد:[1] تأتي هذه الإستراتيجية بعد مدة قصيرة من انتهاء الأعمال العدائية (ربما خلال 12 شهرا)، عندما تكون السلطات الدولية قد أعادت تأسيس قواعد الإدارة العامة وقامات بالتحضير لإدخال الديمقراطية على الطريقة الغربية من خلال الانتخابات المبكرة لما بعد الحرب، ويهدف الدعم قصير الأمد المقدم للدول لتنفيذ نشاطات تعليمية متنوعة إلى تشجيع الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان، ويكمل المستشارون الدوليون التدريبات الفنية التي تقدم من اجل زيادة مهنية المنظمات غير الحكومية من خلال توفير التعليم النظري حول المنظمات غير الحكومية الدولية وتعطي الأولوية من خلال هذه الإستراتيجية للنساء والشباب، حيث يتوقع من هاتين الفئتين أن تشكلا أرضية خصبة لزراعة إيديولوجيات غريبة غير معروفة لهما، ويتمتع هذا النضج بشهرة كبيرة في المرحلة الأولى والتي قد تصل إلى سنتين ولكنه يكون أقل كثافة عبر مدة زمنية أطول[2] .

ج- بناء الثقة: نادرا ما يمكن القيام بهذه الإستراتيجية في فترة ما بعد انتهاء المرحلة الإنسانية الأولى، لصعوبتها، إذ توكل جانب منها إلى ناشطين ذوي خبرة كبيرة في مجتمعات ما بعد الحرب وإلى منظمات غير حكومية دولية متخصصة في بناء لسلام أو التوسط وممن هم منخرطين في المعونات الإنسانية أو نشاطات إعادة الإعمار، ومن المرجح أ تكون المجموعات المستهدفة مجموعات غير رسمية ومجموعات نسائية ومراكز الشباب أكثر من كونها منظمات مجتمع مدني محلية تتسم المعنية، وينتشر هذا المنهج ويطبق على نحو مكثف لمدة قصيرة تصل إلى سنتين أو ثلاث سنوات وتنتشر هذه الإستراتيجية بصفة كبيرة في وسط الجهات المانحة الأجنبية[3] .

د- التطوير التنظيمي للمنظمات الغير حكومية المحلية: يظهر بناء القدرات كنهاية بحد ذاته، نحو نهاية الفترة المباشرة لما بعد الحرب إذ تدعم مجموعة من الجهات الفاعلة بما فيها المنظمات غير الحكومية الدولية المتخصصة بتقديم الاستشارات والعمل على التطوير التنظيمي للمنظمات غير الحكومية المحلية والتي نمت في الفترة السابقة، بالإضافة إلى المكانة الفرعية للمنظمات غير الحكومية الدولية المنوي جعلها "محلية"، عندما تصبح المنظمات غير الحكومية الدولية جاهزة للمغادرة، وتتميز هذه المرحلة بزيادة الاستقرار السياسي والمؤسساتي وخفض الدعم الدولي وخاصة لنشاط المنظمات غير

---

[1] Monica Duffy Toft ;"*Ending Civil Wars: A Case for Rebel Victory?*" *International Security* 34:4 (Spring 2010), pp. 7-36

[2] Ibid

[3] Alexandra Gheciu ; *"Divided Partners: The Challenges of NATO-NGO Cooperation in Peacebuilding Operations,"* *global Governance* 17:1 (January-March 2011), pp. 95-100.

الحكومية، واعتماد على الموارد المتوفرة، لذ أن مقاييس بناء القدرات يقدم على مدى فترة طويلة، فهنالك تشديد أكبر على العمليات التي يتم تسيرها مثل التقييم المنظماتي والتخطيط الإستراتيجي والاستشارات[1] .

ذ- التنمية والتخطيط الاقتصادي: في إطار عمل المساعدات الدولية للتنمية طويلة الأمد داخل البلدان الخارجة من الحروب وفي إطار عملية إعادة الإعمار، تبني الحكومات على المستوى الوطني بتحقيق تنسيق أكبر وتبني مسؤولية تطوير إستراتيجية تنموية والتخطيط الاقتصادي، حيث يوجه بناء قدرات المنظمات غير الحكومية الدولية والذي يقوم به عادة الخبراء المحليين ومنظمات غير حكومية دولية نحو تحسين القدرات للتأثير على الحكومة والإدارة العامة في مجالات مثل: المناصرة والأبحاث والحوار الخاص بالسياسات، وفي نفس الوقت يتم التركيز على بناء العلاقات المؤسساتية وشبكات المنظمات غير الحكومية المحلية والشراكات عبر القطاعات وائتلافات متعددة الجهات[2] .

هـ- تشجيع التخطيط الإنمائي المحلي: تزامنا بالاقتران مع الإستراتيجية السابقة، يعاد النظر في بناء القدرات على اعتباره تنميته مجتمع موجه نحو تحضير تشكيل منظمات قائمة على المجتمع نفسه، من أجل زيادة مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي وتعبئة الموارد المحلية لتطوير وتشجيع التخطيط الإنمائي المحلي، وتعتمد هذه الإستراتيجيات على المنظمات الدولية غير حكومية على نحو صحيح من اجل إعادة تأسيس سكان مجتمع محلي مستقرين بالإضافة إلى القبول المحلي لحقوق الأقليات داخل الدولة الخارجة من الحرب[3].

والجدير بالذكر على وجه الخصوص في هذه الإستراتيجيات، هو الطريقة التي يتم بها تطبيق بناء القدرات من خلال اعتباره وسيلة لتحقيق أهداف قصيرة الأمر تحددها جهات ناشطة خارجية متمثلة في منظمات دولية حكومية وغير حكومية، وأيضا الطريقة التي تغيرت فيها الأهداف نفسها بشرعية مدهشة خلال فترات قصيرة ، من الزمن، وقد كان هذا النهج وراء تركيز إستراتيجية بناء القدرات على تعزيز المهارات الفنية وأداء الأفراد في إدارة الموارد وإدارة المهام في إطار زمني قصير وبسرعة، وكان ذلك على حساب الدعم طويل الأمد لخلق تماسك ومرونة مؤسساتيتين، فالتمويل المروع والنموذج التدريبي لبناء القدرات قد عارضا الممارسة الجيدة، والتي تتضمن استمرار الدعم وتحسين العمل كفريق وتعزيز العمليات ذات التوجه المنظماتي والدعم وتحسين العمل كفريق وتعزيز العمليات ذات التوجه المنظماتي والدعم الذي يرسخ المنظمة غير حكومية الدولية في داخل المجتمع كمؤسسات محررة من

---

[1] Boyce, K jams; <u>*Beyond cood intertion external assistance and peace building in good intention pledges of aids for post conflict recovery*</u>
[2] Ibid.
[3] Vanessa Wyeth, "<u>*Knights in Fragile Armor: The Rise of the 'G7+'*</u>," *Global Governance* 18:1 (January-March 2012), pp. 7-12

أوجه قصور بالنسبة للمشاريع، بحيث تكون مؤسسة بطريقة توفر الوقت والمساحة للتعلم من جهة ولتعزيز قدر أكبر من الاستقلالية والمسؤولية أثناء أداء هذه المنظمات الدولية غير حكومية لعملها في إعادة بناء الدولة الهشة والخارجة من الحروب.

المطلب الثالث: الإستراتيجية التشاركية للنقابات المالية الدولية في صنع سياسات المؤسسات المالية الدولية المناحة.

حينما يطرح سؤال على قادة التنظيمات النقابيين العالمية حول تحدي سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف البنوك التنمية المشرفة على إعادة الإعمار الإقليمية التي تدعى المؤسسات المالية الدولية وتختصر ب (IFIS)، تكون إجابتهم للوهلة الأولى "نعم" يجب أن نتحدى تلك السياسات، ثم يسألون "كيف؟" وبعد قليل يسألون "هل سنحقق أهدافنا إذا فعلنا ذلك؟"[1].

على كل، فالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مؤسسات ضخمتان توظفان عشرات الآلاف من البيروقراطية والباحثين والخبراء الفنيين والمستشارين للإشراف على عملها، و ولديها موارد ضخمة تحت تصرفهما، إذ أنهما قادرتان على التحدث مباشرة مع الحكومات في أي وقت تشاءان ، وعلى مدار أكثر من ستين سنة، وضعت هاتان المؤسسات القويتان السياسات الاقتصادية ونماذج التنمية التي يتوجب على الدول وخصوصا الهشة منها والخارجة من الحروب التقيد بها للفوز بالمواطنة على القروض وأشكال المساعدة الأخرى [2].

ويعبر العديد من القادة النقابيين بأن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لايابهان بأبعاد ووجهات نظر المنظمات العمالية بشكل عام، على الرغم من كل الكلام المنمق للمؤسسات المالية الدولية حول إشراك هذا النوع من المنظمات غير الحكومية الدولية في عملها.

حيث تجاهل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في دول كثيرة آراء المنظمات العمالية ففي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، فرضت برامج التكييف الهيكلي على الهامش، وما يحصل عادة هو أن يقوم كادر البنك وصندوق النقد الدولي بزيارة هذه الدول والتي تسعى للحصول على دعم في مسار إعادة إعمارها أو على قروض، ويمكث فيها لبضعة أيام للقاء الحكومة ومجتمع الأعمال ثم يعود الكادر أدراجه إلى واشنطن على الفور، تركا وراءه الحكومات لتروج شروط القرض والهبة "والتي تم التفاوض عليهما لدى شعوبها، حيث كررت الحكومات شعار (لا يوجد بديل عن القول" وانتقدت النقابات العمالية هذه المفاوضات والتي سلطت الضوء على عواقب تبني سياسات المؤسسات المالية الدولية

[1] Clark, John the state, Popular participation and the Voluntary sector world development, 1995,p 593 – 601.
[2] Astri Suhrke &Torunn Wimpelmann Chaudhary, *"Conflict and Development,"* in Paul A. Haslam, Jessica Schafer and Pierre Beaudet, eds., *Introduction to International Development: Approaches, Actors and Issues* (Oxford: Oxford University Press, 2009), pp. 384-395.

والتي تقول بأنها "مقاسا واحد يناسب الجميع"، إذا أنها كما تقول جاءت بعواقب كارثية على الطبقة العاملة والفقراء داخل الدول الخارجة من الحرب والتي تسميها هذه المؤسسات المالية ب (الدول الهشة)، إذ قوبلت هذه المنظمات العمالية الدولية غير الحكومية بالقمع والتشكيك في نواياها وبأن ما تطالب به شيء مثالي وغير واقع يصعب تحقيقه في فترة ما بعد الحرب، لكون البلد الهش والاستثمار فيه يعتبر مخاطرة وجب أخذ الاحتياطات اللازمة تجاهها[1] .

أ- مطالب التنظيمات العمالية العالمية من المؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق باستراتيجيات إعادة الإعمار: من خلال تصميم الناشطين الملتزمين في نقابات العمال، تم إطلاق حملات ناجحة لتركيز الانتباه على المؤسسات المالية الدولية ومطالبتها بوقف الاهتمام بالمصالح الضيقة للمشاريع الخاصة بإعادة الإعمار وتبني سياسات تعالج الفقر وتحترم حقوق الإنسان، ومنذ سنوات قليلة، نجحت هذه النقابات العمالية والتي تعمل في الغالب من قلب الدول الهشة على قلب أو إجراء تعديل كبير على برامج المؤسسات المالية الدولية في العديد من الدول، حيث أصدر الاتحاد الدولي للنقابات الحرة والشبكة العالمية للأبحاث النقابية تقرير في 2006، يفصل بعضا من هذه الجهود التي تخللت بالنجاح، حيث عقدت الحركة النقابية العالمية اجتماعات عديدة مع قادة صندوق النقد والبنك الدوليين للتأكيد على ضرورة استشارة النقابات في قرارات تتعلق بخصخصة المشاريع التي تملكها الدولة أو تغيير قوانين الحماية الاجتماعية وحث المؤسسات المالية الدولية والمانحة خصوصا على ضمان اتفاق عملياتها وبرامجها الإعمارية معايير العمل الأساسية.[2]، واستجابة المؤسسات المالية الدولية لضغط النقابات العمالية الدولية:

بدأ من 1999 تقريبا ، بادر كل من صندوق النقد والبنك الدوليين بالاستجابة لمطالب محددة قدمتها التنظيمات النقابية الدولية ومنظمات أخرى، وبدأ كل منها بإصدار وثائق حول برامجها، الأمر الذي كان يعتبر سرا في السابق، وفي عام 2000، وخلال اجتماع مع قادة نقابيين، وعدت مؤسسات مالية دولية بأن تستشار النقابات بطريقة منهجية حول السياسات على مستوى الدول الهشة وفي عام 2002،قبل التمكين للمجموعات النقابية العمالية (الاتحاد الدولي للنقابات الحرة والاتحادات النقابية العمالية واللجنة الاستشارية لنقابات العمال والاتحاد العالمي للعمال)، من إقناع البنك والصندوق الدوليين على الموافقة على آلية لمراقبة تطبيق الالتزامات التي قطعتها هذه المؤسسات تجاه الدول الهشة، وفي 2002 صادق البنك الدولي على معايير العمل الأساسية، وفي 2004 بدأ العمل لتبني قواعد تجعل

---

[1] Boyce, K jams; Beyond *cood intertion external assistance and peace building in good intention pledges of aids for post conflict recovery,opcit*

[2] الاتحاد الدولي للنقابات الحرة والشبكة العالمية للأبحاث الثقافية، تحدي المؤسسات المالية الدولية حالات دراسة ناجحة لمقاومة نقابات العمال وبدائل لسياسات المؤسسات المالية الدولية 2006.

من احترام معايير العمل الأساسية شرطا لكل القروض التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية سواء من أجل تمويل مشاريع إعادة الإعمار للدولة الهشة أو الدول المساهمة في العملية الإعمارية، وفي النهاية قامت المؤسسات المالية الدولية بدمج معايير العمل الأساسية في قروضها في 2006/04 ، مما يعني أن كل المؤسسات التي تقترض من هذه المؤسسة عليها أن تحترم هذه المعايير كشرط أساسي للحصول على القرض.

وفي العام التالي أي 2007 ، نفذ البنك الدولي مجموعة متشابهة من متطلبات معايير العمل الأساسية للعاملين في مجال إعادة إعمار البنى التحتية الرئيسية.

ومن خلال عملها مع منظمات أخرى، كان للنقابات العمالية الدولية أيضا بعض الأثر على قضايا مهمة أخرى مثل، إلغاء ديون الدول الفقيرة، وعلى الرغم من المقاومة العنيفة، نجح الائتلاف واسع من المنظمات والتي شملت التنظيمات النقابية العالمية في إقناع دول مجموعة الثماني والمؤسسات المالية الدولية في 2008 بإلغاء ديون العديد من هذه الدول الخارجة من الحرب ومساعدتها من جديد في عملية إعادة الإعمار

وفيما يلي بعض الاستراتيجيات التي تبنتها التنظيمات العمالية العالمية من أجل مساعدة الدول الخارجة من الحروب على النصوص باقتصادها:

ب – مشاركة نقابات العمال في عملية إعداد أوراق إستراتيجية تخفيف الفقر: نظر العديد من نقابات العمال في البداية إلى عملية إعداد أوراق إستراتيجية الفقر كطريقة أساسية لمحاسبة الحكومات والمؤسسات المالية الدولية على القرارات السياسية التي تتخذها، واستغلت النقابات فرصة المشاورات حول أوراق هذه الإستراتيجية للإصرار على احترام حقوق العمل الأساسية بالإضافة إلى دعم أو اقتراح سياسات تعزز المساواة الاجتماعية والاقتصادية، حيث وجدت دراسة أجريت في 2003م، لعملية إعداد أوراق إستراتيجية تخفيف الفقر في 23 دولة، أنه في معظم الأحيان دعت الحكومات فعلا نقابات العمال للمشاركة في نقاشات هذه الإستراتيجية[1]، غير أن المرحلة التي دعيت فيها هذه التنظيمات تباينت من الدول كما تباينت ردود الحكومات على اقتراحات نقابات العمال، ففي عدد من الحالات شعرت النقابات العمالية أنها لم تمتلك القدرة على القيام ببحث موسع وأيضا لم تحصل على معلومات ضرورية وكافية في الوقت المناسب لاقتراح بدائل لسياسات المؤسسات المالية الدولية، وهذا ما أدى إلى عدم مشاركتها مطلقا في صياغة النسخة الأخيرة من إستراتيجية خفض الفقر، وهو ما أدى إلى تخلي الكثير من هذه المنظمات العمالية العالمية نفسها عن العمل،لاعتبار النتائج مخيبة للأمل، لان النقابات العمالية لم

[1] Boyce, K jams; Beyond *cood intertion external assistance and peace building in good intention pledges of aids for post conflict recovery,opcit*

تحصل على فرصة كافية لطرح مواقفها بينما شعر آخرون أنه على الرغم من وجود عملية مشاورات شاملة، إلا أن الوثيقة في النهاية لم تعكس آراء النقابات والتي انسحبت من هذه العملية لعدم وجود وسائل أخرى للتركيز على السياسات التنموية للبلدان الخارجة من الحرب. وتكون المساهمة في رسم

هذه الإستراتيجية عن طريق.[1]:

1- إستراتيجية مراقبة برامج القروض المحددة والسياسات التي تنتج عن أوراق إستراتيجية تخفيف الفقر وفي حال عدم وجود اتساق بين أوراق الإستراتيجية وبرامج صندوق النقد والبنك الدوليين، عن طريق إعلان النقابات العمالية عن قلقها ومطالبتها بدعم منظمات أخرى مثل : منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للنقابات العمالية للفت الانتباه إلى عدم التنسيق في المؤسسات المالية الدولية، وعلى الرغم من أن الأمر لا يتطلب بأي حال من الأحوال من تلك المؤسسات التقيد بمقترحات أوراق إستراتيجية تخفيف الفقر عند تصميم برنامج إعادة إعمار دولية معينة، إلا أنها تركز على لفتّها الطنانة على "ملكية الدولة لبرنامج العمل الإعماري والتنموي".[2]

2- إستراتيجية مشاركة النقابات العمالية في مشاورات إستراتيجية مساعدة الدول الهشة وإستراتيجية الشراكة مع الدول في إعادة الإعمار: إذ تعد إستراتيجية مساعدة الدول أهم وثيقة لدى لبنك الدولي، كما ذكرنا سابقا، إذ يعمل عادة فريق البلد التابع للبنك الدولي بتنسيق وثيق مع الحكومة لإعادة إستراتيجية مساعدة الدول ويطلب موافقة الحكومة على إجراء مشاورات مع المعنيين كالقطاع الخاص مثلا، وتتكون المشاورات عادة من مسوح أو ورشات عمل أو نقاشات مائدة مستديرة أو مقابلات مع قادة المجتمع المدني. ووفقا لدراسة أجراها البنك الدولي، تم التشاور مع المنظمات العمالية الدولية في 50 من أصل 66 إستراتيجية للدول فيما يخص إعادة الإعمار (أي نسبة 47 بالمائة) بين عامي (2005 – 2010)، لكن قد لا تشعر بعض نقابات العمال بالمنفعة من وراء المشاركة في مشاورات إستراتيجية مساعدة الدول لأنها على الأرجح ستنضم إلى منظمات أخرى، وقد تحظى بفرص أقل للتعبير عن آرائها مما تحظى به مشاورات إستراتيجية التخفيف من الفقر أو تقرير المادة4 (أنظر القسم التالي) ومع هذا من المهم أن تشارك نقابات العمال العالمية في الإعداد لإستراتيجية مساعدة الدول في إعادة الإعمار وإستراتيجية الشراكة مع الدول المعاد إعمارها مما تصفان في النهاية الشروط الملزمة والتي ينبغي على البلد التقيد بها للحصول على المساعدة من البنك[3].

---

[1] Boyce, K jams; Beyond *cood intertion external assistance and peace building in good intention pledges of aids for post conflict recovery,opcit*

[2] Ibid

[3] صندوق النقد الدولي "التقرير السنوي 2001 دعم الثقافي العالمي المتوازن 2011.

ولسبب عدم وجود برتوكول معياري قياسي لمشاورات إستراتيجية الدول وإستراتيجية الشراكة مع الدول في إعادة الإعمار، وتباين نوع ونوعية عملية التشاور بين البلدان في بعض الحالات، تكون المشاورات والشراكة من قبل النقابات العمالية العالمية أكثر بقليل من مجرد تقديم البنك لخططه في اجتماع عام والإجابة عن بعض الأسئلة، وفي بعض الحالات تثير المشاورات جدلا حقيقيا حول سياسات البنك، فإذا أخذنا بعين الاعتبار هذا النقص، كان من الضروري أن تدفع النقابات العمالية العالمية باتجاه مشاركة ونقاش فاعلين خلال العملية، ومن المهم أيضا معرفة كيف سير البنك على المقترحات والأسئلة التي ستطرح خلال مشاورات إعادة إعمار ونسبة المساهمة لدولة معينة، وكيف يتصدى لها في النسخة النهائية من إستراتيجية، بمساعدة الدول وإستراتيجية الشراكة مع الدول الخارجة من الحرب، ويكون ذلك عن طريق طلب تسليم المعلومات والوثائق للمشاورات قبل موعد المشاورات بوقت كاف، والإصرار على توفير أجندة للمشاورات قبل البدء في العملية والعمل على تضمين تقسيم معايير العمل الأساسية في إستراتيجية مساعدة الدول الخاضعة لعملة إعادة الإعمار.

ج- مشاركة نقابات العمال في مشاورات المادة 4 لصندوق النقد الدولي: قد تجد نقابات العمال العالمية أنه من المفيد الالتقاء بفريق بعثة المادة 4 من صندوق النقد الدولي للحصول على فهم أفضل لمقاصد الصندوق والمتعلقة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية داخل الدول المعاد إعمارها، حتى وإن لم تكن الدول مقترضة أو طالبة للمعونة، ولا ينبغي عليها تسليم مذكرة إلى الصندوق، إلا أنه من المحتمل أن تنعكس توصيات الصندوق في سياسات الحكومات المعاد إعمارها لاحقا، كما يمنح الالتقاء بكادر صندوق النقد الدولي فرصة لنقابات العمال لتعبر عن آرائها حول سياسات صندوق النقد الدولي، والتعبير بقوة عن وجهة نظرها تجاه الإصلاحات التي يدعمها الصندوق، وإذا أصبح صندوق النقد الدولي أكثر وعي بأنه لا يمكن للإصلاحات أن تنفذ بشكل ناجح ما لم تكن هنالك درجة معينة من الإجماع في البلد المراد إعادة ترميمه، لذا فإن إصرار نقابات العمال العالمية على أنها لن تقبل إصلاحات معينة في دولة ما من شأنه أن يؤثر على مسار عمل الصندوق[1] .

والجدير بالذكر أنه لم يتشاور صندوق النقد الدولي مع نقابات العمال على الإطلاق حتى أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وحتى إذ لم يفعل الصندوق ذلك إلا حينما طلبت الحكومات منه علانية أن يتشاور مع النقابات العمالية، ولم تبدأ المشاورات المنتظمة، المنهجية حتى عام 2000م، عندما قبل الصندوق مطالب نقابات العمال العالمية وقام بوضع سياسة للتشاور مع نقابات العمال حول مبادراته بدلا من انتظار الحكومة، ووجد مسح أجراه صندوق النقد الدولي لبعثات الدول أن 7% قد تشاوروا مع

[1] I Boyce, K jams; Beyond *cood intertion external assistance and peace building in good intention pledges of aids for post conflict recovery,opcit*

نقابات العمال خلال العام 2006، في حين تظهر النتائج من مسح أجرته النقابات العمالية عام 2006 للأعضاء في الاتحاد الدولي للنقابات العمالية عدد أقل من المشاروات، حيث أن 63% فقط من المستطلعين كان لهم اتصال مع صندوق النقد الدولي على الرغم من أن 76% فقط قالوا أنهم قاموا بالاجتماع مرة أو أكثر مع صندوق النقد الدولي في نفس السنة.

وللتحقق من إرساء مشاركة فعالة في مشاورات المادة 4 لصندوق النقد الدولي وجب على النقابات بالعمالية العالمية.

– طلب تسجيل الاجتماع في تقرير كادر المادة.

– طلب تسجيل ملاحظة في التقرير بمواقف نقابات العمال حول مواضيع إعادة الإعمار والتنمية لدى الدول الخارجة من الحروب[1] .

– مطالبة الحكومات بتزويد النقابات العمالية وحتى المحلية بنسخة من التقرير قبل نشره على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي.

– في حالة تضمين التقرير أمور غير دقيقة أو نقاط أخرى تخالف ما جاء في النقاشات، يقول على النقابات العمالية إرساء رد خطي للاستفسار إلى صندوق النقد.

– التشارك بالمعلومات من الاجتماعات مع منظمات المجتمع المدني الأخرى لزيادة العمل على القضايا إعادة الإعمار والتنمية داخل الدول. لفترة ما بعد الحرب[2].

[1] Covey, Jock, Michael J. Dziedzic, and Leonard R. Hawley, eds. *The Quest for Viable Peace: International Intervention and Strategies for Conflict Transformation.* Washington, D.C.: United

[2] Ibid

المبحث الثالث: تحديد طبيعة العلاقة بين استراتيجيات عمل المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية الغير حكومية في مرحلة إعادة الإعمار (علاقة تناقضية أم تشاركية)

إن موضوع المشاركة الجدية لدول المنظمات الدولية في عملية إعادة البناء يتطلب فهما أوضح من قبل الجميع لدور هذه الأخيرة وعدم اقتصار هذا الدور على استكمال دور الحكومة أو سد ما تعجز عنه، بل يجدر الاعتراف بأهميتها في عملية التخطيط والتنفيذ والمراقبة، إذ أن القول بحق المنظمات الدولية في إعادة بالإعمار يعني حكما مسبقا بتمثيلها للفئات الاجتماعية المختلفة والممثلة فيها، وهو ما يتطلب إشراكها في صياغة القوانين الاجتماعية والاقتصادية، كما أن وضع أسس صحيحة وبناء للعلاقة بين المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية الغير حكومية وتفعيل دورها في نشر ثقافة السلام وصياغتها في قالب إعماري يتضمن التنمية الحقيقية داخل الدول الممزقة مطلب مهم، إذ يفترض أن تسند طبيعة هذه العلاقة على:

- شرعية تأسيس كلا التنظيمين والعمل على ضمان استمرارهما.
- حرية واستقلالية عمل كل منهما.
- ضمان تحقيق مبدأ الشفافية والمحاسبة داخلها وفقا للقانون، إذ يجب النظر إلي هذه الأسس باعتبارها حقوقا طبيعية في إطار سيادة القانون في مرحلة ما بعد الحرب، الأمر الذي يقود بالضرورة إلى الاعتراف بالحق في بلورت إستراتيجيات بناءا على مصالح واحتياجات وأولويات خاصة بكل نوع، وليس فقط تكميل لدور الحكومات وعمل المؤسسات الدولة والبيروقراطيات الإدارية والاجتهادات الشخصية، إضافة إلى ذلك فإن الحديث عن استغلال هذه المنظمات الدولية كغطاء للنشاطات الإرهابية والفساد المالي أمر أصبح رائجا سواء داخل الأجهزة الحكومية أو القطاعات الأخرى والتي تنظر إلى هذه المنظمات على أنها ستار لأعمال غير شرعية داخل الدول المعمرة وهو الأمر الذي عمق الفجوة بين المنظمات الدولية فيما بينها من جهة والحكومات من جهة أخرى[1].

المطلب الأول: استراتيجيات عمل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في إرساء قواعد الشفافية وشرعية التدخل الدولي:

أ- علاقة المنظمات الدولية غير الحكومية بالأمم المتحدة: في الوقت الحاضر تخضع هيئة الأمم المتحدة لعدة تعديلات فيما يخص اتخاذها للقرارات. ويشمل جزء من هذا التغيير دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في أعمال الأمم المتحدة لإعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب،

[1] Anna ohanyan; *NGO's & the Network mchanisms of post conflict global covermance in microfinance*, marth press, LLC,new york p.p21 – 55.

وكذلك مساهمتها في أنشطة الأمم المتحدة الجارية. هذه المسألة تسري لفترة طويلة في إطار الأمم ألمتحدة ولا سيما داخل الأجهزة المعنية في الدول الخارجة من صراعات[1].

فعندما تمت العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشكل صحيح تحسنت نوعية صنع القرار، وزاد ذلك من مرجعيتها كما أن تحسين المساءلة والشفافية في العملية ونتائجها يثري بمجموعة متنوعة من الآراء والخبرات، ولكن التعامل معها بشكل سيء، يمكن أن يخلط الخيارات، ويعرقل عملية البحث عن أرضية مشتركة، والتي تؤدي إلى تآكل الخصوصية اللازمة لإجراء مناقشات حساسة، وجداول الأعمال حول المبالغة في الاحتشاد والانحرافات الحالية في الاجتماعات الهامة[2].

فوجود المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني قد زاد بشكل جذري على مدى العقدين الماضيين، والعديد من هذه المنظمات لها ماض عملي بالأمم المتحدة، كالعمل عن كثب مع بعثات الأمم المتحدة الإنسانية ومشاريع التنمية الميدانية بدول ما بعد الصراع في المرحلة الانتقالية. إذ أنّ كلا من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة تسعى الآن للحفاظ على ترتيبات رسمية للتفاعل مع المنظمات غير الحكومية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة لمراقبة المنظمات غير الحكومية وتعهد إليه عملية الموافقة على المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري. وبحسب طريقة اعتماد المنظمات غير الحكومية يمكنها الوصول إلى مرافق الأمم المتحدة، وثائقها، والجلسات الرسمية[3].

حيث يمكن أن تتفاعل مع المسئولين الحكوميين وموظفي الأمانة العامة، ويمكن أيضا أن يتم توفير الفرصة لها لجلب بيانات شفوية وخطية وتمكينها من التأثير في عملية صنع القرار، ونتائج الاجتماعات[4].

حيث لا تحتاج المنظمات غير الحكومية لتلبية متطلبات معينة حتى تستفيد من هذا المركز الاستشاري، ويجب أن تكون أنشطتها ذات صلة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويجب أن تكون ديمقراطية من حيث آليات صنعها للقرار، كما يجب أن تسجل رسميا لمدة سنتين على الأقل، وأن يكون مصدر تمويلها الأساسي هو الشركات الوطنية، أعضاء فرديين أو منظمات غير حكومية أخرى[5].

إذ هناك نوعان من الاعتماد:

الاعتماد المؤقت: الاعتماد خلال المؤتمر، والذي يمنح للمنظمات غير الحكومية خلال مؤتمر أو مؤتمرين ينتهي فيها الاعتماد بانتهائه[6].

---

[1] CF.The Proceeding of the 8 Annual University WesterUiversity 2003,Conference onThe Economic and Social Consequences of Humanitarian Crises,Oxford University Press,pp34_38

[2] UNDG,2002,''Country Studies ;"The Great Lake Region,

[3] UNDG,2002,''Country Studies :"Sierrea Leona"

[4] UNDG,2002,''Country Studies ;"Country Studies;"East Timor Lest"

[5] Ibid

[6] Robert,Adam,*«United Nations Divides Worlds-The UN's Role in International Relations* »,1993,p87-91

المركز الاستشاري: الاعتماد المستمر، الذي يمنح الحق في الوجود المنتظم بالأمم المتحدة ويمكن للمنظمات غير الحكومية تقديم طلب للحصول على هذا النوع من الاعتماد مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أو وكالاتها المتخصصة التي تتمتع بالحكم الذاتي. وينقسم المركز الاستشاري إلى ثلاث فئات:

1- يعطى المركز الاستشاري العام للمنظمات غير الحكومية الكبيرة الناشطة في معظم أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي لها حق حضور جميع الاجتماعات، "التحدث أمام المندوبين وتعميم البيانات وعناصر الجداول، ويجب عليها أن تقدم كل أربع سنوات عن مساهماتها في عمل وأهداف الأمم المتحدة، "

2- يعطى المركز الاستشاري الخاص للمنظمات غير الحكومية النشطة في أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهي قليلة، والفرق بين المركز الاستشاري العام والخاص هو أنه لا يقتصر عمل المنظمات التي يمنح لها هذا الأخير وضع بنود جداول الأعمال وبياناتها المكتوبة.
3- يمنح المركز الاستشاري للمنظمات غير الحكومية القائمة التي قد توفر في بعض الأحيان خبراتها في مجالات محددة أو أنها قد تكون أيضا تتمتع بمركز استشاري لدى إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة. ويمكنها حضور الجلسات ولكنها لا تتمتع بأي من الامتيازات الأخرى الممنوحة للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري العام والخاص.

إن المنظمات غير الحكومية التي تركز على موضوع معين تطبيق شكل من أشكال المركز الاستشاري مع واحد من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة ذات الحكم الذاتي، و صناديق وبرامج المنظمات غير الحكومية قادرة على المشاركة في اجتماعاتها، ويمكنها التصدي للمجالس التنفيذية ولكن لا يمكنها أن تشارك في عملية صنع القرار[1].

"هذه العلاقات تختلف اختلافا كبيرا، بالنسبة لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والتي تتعاون بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية، وتنظر إليها على أنها جزء لا يتجزأ عن عملها مع عدد من الجبهات، مثل صندوق النقد الدولي، والتي لا يوجد نظام رسمي لعلاقتها مع المنظمات غير الحكومية ".حيث أحدث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الآونة الأخيرة لجنة للمجتمع المدني في حين أن الشراكة بين البنك العالمي والمنظمات غير الحكومية تشهد الآن استعراضا كبيرا. وتتعاون منظمة الصحة العالمية مع العديد من المنظمات غير الحكومية في مراحل مختلفة من اجتماعاتها.

[1] Boyce, K jams; Beyond *cood intertion external assistance and peace building in good intention pledges of aids for post conflict recovery,opcit*

ولوزارة الإعلام (DPI) صلة رسمية مع المنظمات غير الحكومية التي لها حق الوصول والاطلاع على أعمال هيئة الأمم المتحدة، وثائقها، مبانيها، وإدارة شؤون الإعلام وتتيح لها الحصول على الوثائق الرسمية للأمم المتحدة وتقوم على معلومات واسعة مبرمجة تتضمن تقويم شهري للأحداث، والمراسلات البريدية والمواد الإعلامية للأمم المتحدة، ورسالة إخبارية أسبوعية[1].

ب – نقاط قوة المنظمات غير الحكومية مقارنة بالمنظمات الدولية الحكومية: "تحتل المنظمات غير الحكومية المقام الأول، وإن لم يكن الوحيد في توفير الإغاثة من المعاناة في عالمنا اليوم، مع محاولتها تحقيق التنمية المستدامة، والتصدي لفشل الحكومات والمجتمع ككل"، ومن بين أهم نقاط قوة المنظمات غير الحكومية هي المعرفة والخبرة وقدرات الشبكات، وروح الإبداع، والالتزام، وسنوات عديدة من العمل في ما بعد الحرب، حصلت عليها هذه الأخيرة نظرا لقربها الوثيق من القاعدة الشعبية والذي يكون في معظم الأحيان لمدة طويلة بموجب تواجدها بالمنطقة نفسها[2].

وبالإضافة إلى ذلك ونتيجة لتأثير الجانب الإيجابي، من خلال العمل بشكل وثيق مع السكان المحليين المشاركين في أنشطة المنظمات غير الحكومية يعتقد أن كيفية إدارتها التلقائية لنفسها تجعلها مستقلة عن الدعم الخارجي.

علاوة على ذلك، عملت المنظمات الدولية غير الحكومية (NGO) لزيادة قدرة المنظمات غير الحكومية المحلية وتبيينا لأهمية التعاون، يمكن للمنظمات غير الحكومية المحلية من خلال التوجيه الصحيح والتدريب أن تسهم إسهاما كبيرا في تحسين فعالية الحكم الديمقراطي من خلال زيادة مستويات المشاركة المدنية، بل يمكن أن تسهل استهداف الشباب والنساء والمعاقين بسبب معرفتها لثقافة ولغات السكان الأصليين، مثال ذلك خدمات الإغاثة الكاثوليكية التي تنفذ مشاريع في مجال إدارة وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية لتعيين موظفين مقدونيين وتوفير التدريب والمساعدة التقنية لمختلف المراكز في الصرب بكوسوفو[3].

كما يشكل الحياد مصدر قوة إضافي للمنظمات غير الحكومية، ففي مرحلة ما بعد الصراعات يكون السبب الرئيسي بمعظم الدول للعنف هو الظلم والتمييز على أساس اللغة والدين و / أو الانتماء العرقي، أو نظرا لعدم وجود تمثيل لجميع المواطنين، وهناك حاجة إلى منظمات غير حكومية مثل الأدوية بلا حدود والرعاية والصليب الأحمر على أرض الواقع من دون انحياز.

---

[1] NGLS, *« Intergovernmental negotiatios and Decision Makinng at The United Nations-A guid »*,2003,p8

[2] Ibid,p9

[3] Axelrod, Robert & Robert O. Keohane. *"Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions."* World Politics 38(1),1985,pp. 226-54.

وتمكن المنظمات غير الحكومية المجتمعات من تنشئة الفرد وتشجيعه، فضلا عن الاستقلال من خلال نهج يتبع من القاعدة إلى القمة. فالعمل مع الأفراد على مستوى القاعدة الشعبية يشكل واحدة من نقاط القوة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية. ولهذه الأسباب تميل المنظمات غير الحكومية في كثير من الأحيان إلى الثقة بالناس، وتكون معتادة على التقاليد والقيم والثقافة التي تسري بها ، وهذا يتيح لهم فهما أسهل لاحتياجات الناس، وبالتالي الوصول إلى هدف محدد، فضلا عن الأسباب الجذرية للمشاكل،فمثلا جمعية الشابات المسيحيات هي بمثابة مثال على هذه المنظمة، ويوجد الكثير غيرها مثل رؤية العالم والصليب الأحمر، التي تعتمد على السكان المحليين كما أن غالبية العاملين بها هم بمكاتبها بوطنهم[1].

فالمنظمات غير الحكومية لا تعاني من نفس المشاكل البيروقراطية التي تعاني منها العديد من المنظمات الدولية الأخرى. إذ عندما تمنح للمنظمات غير الحكومية السلطة بالمقر الرئيسي قرب منازلها وهذا ما يمكنها من اتخاذ القرارات ومن التصرف في الوقت المناسب، وبالتالي، فإنها يمكن أن تركز على قضايا محددة وتتمكن من حلها حيث تسعى المنظمات غير الحكومية طوال الوقت دائما للتعاون مع غيرها من الشركاء الدوليين وهذا ما يعطيها ميزة الوصول إلى عدد أكبر من الناس واطلاعهم على الأحداث الفعلية في الميدان والمقر ،حيث بدأت لجنة الإغاثة المسيحية العالمية عملها بكوسوفو (CRWRC)في عام 1999، من خلال التحالف من أجل إعادة التأهيل في كوسوفو (ARK)، وهي شراكة من ست وكالات متخصصة بما في ذلك الخدمات الدولية، دور كاس للمعونة الدولية، والمساعدات الدولية، والشركاء من أجل التنمية المسيحية، وإصلاح الخدمات الكنائسية العالمية عند نهاية فترة التمويل، تم التحالف مع منظمة غير حكومية جديدة تدعى روث. كانت روث (RUTH) تدار من قبل كوزفوارس[2] (KOSOVOARS) المستخدمة سابقا من قبل أعضاءARK . والتي ركزت على الرعاية الصحية، والأمن الغذائي والزراعة، وتوليد الدخل، والتعليم، وقضايا المرأة، والمجتمع، والتنمية المؤسساتية والمشاركة، وقد تم تطوير قدرات الشبكات الخاصة بها مع مرور الوقت نظرا للحاجة لها من قبل الشركاء المتعاونين وعملهم على مساعدة المحتاجين الآخرين "، وتعمل معظم المنظمات غير الحكومية الرئيسية مع الأمم المتحدة والمنظمات متعددة الجنسيات ومتعددة اللغات، مثل منظمة أطباء بلا حدود، رؤية العالم، ومنظمة أوكسفام ولتي تنتشر حقا في جميع أنحاء العالم، وتملك اتصالات راسخة على حد سواء بين بعضها البعض، وبين الحكومات والهياكل المدنية "

[1] Barnett, Michael and Martha Fennimore; *The Politics, Power and Pathologies of International Organizations,* International Organization, Vol. 53, No. 4 (Autumn 1999), p38.
[2] Ibid, p39.

كما أن العديد من المنظمات غير حكومية لم تكن توفر الحماية والأمن الذي توفره هيئة الأمم المتحدة لموظفيها، فنظرا للرغبة الشديدة لموظفي المنظمات الغير الحكومية يعرضون حياتهم للخطر خلال عملهم في المناطق الخطرة.

وحيث يحاولون تقديم المساعدة المطلوبة للشعب في الحالات التي تبدو فيها الأوضاع ميئوسا منها، فالمنظمات غير الحكومية لديها قدرة كبيرة على تعبئة الرأي العام على نحو فعال من خلال علاقتها الوثيقة مع وسائل الإعلام، والكشافات، وإلقاء الضوء ولفت الانتباه إلى الأسباب الخاصة للصراعات، والتأثير على كل من المشاركين والمجتمع العالم الخارجي وغالبا ما تكون حافزا لنشر قوات عسكرية في المقام الأول "[1].

كما أن المنظمات غير الحكومية تحاول دائما تحقيق الديمومة بشكل رئيسي لكون أعضائها والمهتمين في مجال عملهم يكافحون في كثير من الأحيان بمواردهم المالية الخاصة وخاصة إذا كانت المنظمات غير الحكومية صغيرة في حجمها. و نظرا لميزانيتها الضعيفة تعتمد المنظمات غير الحكومية إلى حد كبير على المتطوعين. إذ أعدادا كبيرة من المتطوعين المشاركين في أنشطة المنظمات غير الحكومية تشكل مصدر قوة كبير لهذه المنظمات والتي تتميز بتفاني موظفيها وسهرهم على مصلحتها خالصة وهذا هو العمود الفقري لتحقيق نتائج ملموسة حيث لا يكون للزمن معنى على غرار النتائج [2].

وبالمقارنة مع الأمم المتحدة تمتلك المنظمات غير الحكومية حرية التعبير عن آرائها واتخاذ القرارات من دون مزيد من الآثار، وكل قرار تتخذه يذهب للحكومات. حيث تعمل هذه الأخيرة على تحقيق مصلحتها الخاصة وهذا ما يعرقل تنفيذ العديد من القرارات في الوقت المناسب أو عدم تنفيذها على الإطلاق. إذ رفض الولايات المتحدة التصديق على بروتوكول كيوتو[3] يعد واحدا من الفروق بينها وبين المنظمات غير حكومية التي تعمل في مصلحة الشعب ولا تعاني من نفس المشكل، إذ يجب على الأمم المتحدة أن تحترم سيادة الدول، ولا يمكن للأمين العام أن يكون عضوا في المنظمات غير الحكومية التي ساهمت في العديد من التغييرات، كما أن المنظمات غير الحكومية لا تحدث فرقا من خلال المظاهرات والضغط المستمر من أجل التغيير، "الأمم المتحدة والحكومات مثل الفيلة الإفريقية الكبيرة والقوية والتي لا تخاف شيئا"[4] .

إلا أن نحلة واحدة ذات أزيز مستمر ومزعج تحلق في سيارة يمكنها تحريكها وجعلها تتصرف بما لا يجب، والمنظمات غير الحكومية لها تأثير مماثل للغاية على الحكومات والسلوك وعلى جداول

---

[1] Betsill, Michele M.& Elisabeth Corell; <u>NGO Influence in International Environmental Negotiations: A Framework for Analysis</u>. Global Environmental Politics, 1(4), 2001 pp. 65-69.
[2] Ibid,p69
[3] Dress,Toby,P; « <u>Desingning A Peace-Building Infrastructure :Taking a System approach to the prevention old deadly conflict</u>,2005,p13
[4] Ibid,p1

أعمال الأمم المتحدة "،حيث ساهمت هذه الإجراءات بإشراك المنظمات غير الحكومية في إنجاح المؤتمرات والوصول إلى توافق في الآراء في المجالات السياسية الصعبة، وأيضا الوصول إلى عملية تحضيرية لمؤتمر البيئة والتنمية (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مذكرة 21)، والذي بين كيفية القيام بنشاطات سياسة على كلا المستويين الوطني والدولي وأظهر مدى أهمية المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة [1].

ومن أنجع أنشطة إعادة الإعمار وأكثرها شيوعا والأكثر نجاحا والتي قامت بها المنظمات غير الحكومية في المجتمعات التي مزقتها الحرب: تدريب موظفي المنظمات غير الحكومية المحلية في البلدان، إجراء عمليات إزالة الألغام، توفير الخدمات العامة مثل المياه والصرف الصحي، إصلاح المأوى، البناء، تشجيع إعادة التأهيل الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي؛ إدارة العيادات الصحية؛ تسريح للجنود، إعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا (النازحين داخليا)، وغيرها من تصاميم الأنشطة الرامية إلى تعزيز المصالحة،كما وضعت منظمة أوكسفام في بداية النزاع الذي ظهر بكوسوفو، فريقا لها بشمال مقدونيا وألبانيا وكوسوفو الجنوبية يتألف من خبراء في مجال المياه والصرف الصحي، وهؤلاء الخبراء لديهم خبرة سابقة في مثل هذه الحالات، كما أنهم يعرفون ما هو مطلوب. وقامت WFP التي أعدت لنفس المهمة بتوزيع كميات هائلة من المواد الغذائية.

وتعاملت المنظمات غير الحكومية والفاعلين في المجتمع المدني بنجاح مع المجالات ذات الأولوية التي تهم الأمم المتحدة، وكانت نشطة أيضا في توجيه الاهتمام الدولي لقضايا مثل الحد من الفقر وحقوق الإنسان، فضلا عن إقناع الحكومات حتى تولي اهتماما أكثر لغيرها من المسائل المثيرة للقلق، وفي هذا الإطار كانت المنظمات غير الحكومية والفاعلين في المجتمع المدني أكثر فهم للجمهور، وكانت لها القدرة على صنع السياسات وتشجيع الجهود الدولية الأكثر تركيزا في التعامل مع القضايا العالمية. وقد أظهرت المنظمات غير الحكومية والفاعلين في المجتمع المدني مع الوقت مكانتها، بحيازتها لسلطة جماعية ليست فقط تأثر على جداول الأعمال لتحويل واضعي السياسات وتشكيل الرأي العام، بل أيضا في تحديدهم [2] .

ج – نقاط ضعف المنظمات غير الحكومية مقارنة بالمنظمات الدولية الحكومية:" أرى أن الأمم المتحدة تدرك تماما أن معالجة جدول الأعمال العالمي بشكل صحيح، وإقامة شراكة مع المجتمع المدني ليست خيارا بل هي ضرورة." [3] الأمين العام، كوفي عنان.

---

[1] Dress,Toby ,P; « <u>*Designing A Peace-Building Infrastructure :Taking a System approach to the prevention old deadly conflict*</u>,opcit,p,15

[2] Ibidp,17

[3] Samuels,Kristi; <u>*« The future of U states-building :Strategic and Operation Challenge and legacy of Iraq*</u> *»,2003*p7

نلاحظ أن وجود جوانب إيجابية عديدة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في مجال إعادة الإعمار بالدول الخارجة من الصراعات لا يستبعد وجود جوانب سلبية أيضا، ومشاكل وانتقادات، بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأمم المتحدة متعددة الأوجه الناشئة عن الأمم المتحدة على حد سواء و الحكومات. فمن السهل إتباع الجانبين ولكن هذا العالم قد تغير ومعظم الجهات الفاعلة أصبحت تعمل على الساحة الدولية، فالحكومات في حد ذاتها أو بصفتها هيئة واحدة أصبحت تحتاج لحل قضايا اليوم إلى التعاون مع جميع الجهات الفاعل.

لكن المطلوب بكل بساطة من الحكومات والأمم المتحدة والجهات المانحة هو الاعتراف بأن لديهم نقاط ضعف كما تفعله المنظمات غير الحكومية.كما أنها قد تعرضت لانتقادات أكثر وأكثر من تلك الموجهة للمنظمات غير الحكومية.حيث أن وكالات الأمم المتحدة مثلها مثل المنظمات غير الحكومية تشكل مزيج من المحترفين والهواة، فعالة وغير فعالة وكفئة وغير كفئة. لكن الأهم من ذلك هو أن يتم التعرف على مواطن قوة المنظمات غير الحكومية، والبحث عن طرق جديدة لتحسين أساليبها التنفيذية وذلك من خلال التفاعل فيما بينهما، وتحديد المشاكل ونقاط الضعف والقوة [1].

ولقد تم تحديد القضية الرئيسية في إعادة الإعمار بعد النزاعات بكونها تنصب حول التنسيق والتعاون بين الأطراف المعنية. وتحقيق هذه المسألة مشكلة تأرق المنظمات غير الحكومية أكثر من أي جهة أخرى ناشطة في هذا المجال.

فتنفيذ أنشطة المنظمات غير الحكومية، يحتاج بالضرورة إلى التنسيق مع هيئات الأمم المتحدة لضمان تطور مستدام.وتحتاج هذه العملية لتفرض نفسها " في إطار إستراتيجية واحدة ومتكاملة والتي يمكنها أن تغير وجهة النظر التحليلية من عرض جميع الأسباب الكامنة وراء الأزمة". فالأطراف المشاركة في أنشطة إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في حاجة إلى رؤية مشتركة عن" الوضع النهائي "، وإلى تقاسم الأهداف، إذ لابد أن تتكون هذه الحقيقة من خلال الدروس المأخوذة للاستجابة لما بعد الصراع بنجاح ومع ذلك فإنه لم يتحقق حتى الآن؟[2] .

فهذه القضية ليست الوحيدة ذات الصلة بالموضوع أو التي تواجهها المنظمات غير الحكومية خلال قيامها بأنشطة إعادة الإعمار. إذ "تبتعد أقصى ما يمكن حتى لا تنغمس في الملذات، لتركز على حل مشاكل البشر للعيش دون طمس حقوقهم وثقافتهم، حيث أنهم يمكن أن يكونوا مستاءين من السيطرة، متكبرين يسيطر عليهم الجانب المظلم من طبيعتهم كبشر، وأغلبهم تحكم قلبوهم عقولهم "[3]

---

[1] Boehmer, Charles, Erik Gartzke &Timothy Nordstrom; *Do Intergovernmental Organizations Promote Peace,* World Politics, 57(1): 2004. pp. 1-38
[2] Robert,Adam,1993, *« United Nation divided World :The UN's Role un International Relations"*p480
[3] Ibid, p 482

د- المنظمات الدولية والحكومات: إن معظم الحكومات خلال مرحلة ما بعد الصراعات تكون غير مستقرة وتفتقر إلى علاقة متينة بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية.وفي معظم الأحيان يؤدي هذا الأمر إلى التوتر في علاقة الحكومة والمنظمات غير الحكومية، حيث تشعر بأنها مهددة من قبل المنظمات غير الحكومية والحكومات ونتيجة لذلك أصبح موقفها في العادة معاديا للمنظمات غير الحكومية وهذا ما يحول دون الرغبة في التعاون بين البلدين.

وخلال مرحلة الانتقال غالبا ما تظهر الجهات المانحة عدم رغبتها في العمل مع النظراء الحكوميين، ويرجع ذلك حقيقتا إلى أن غالبية الحكومات إن كانت موجودة لا يمكن أن تظهر التزامها بجهود إعادة الإعمار، حيث أن أنغولا مثلا تنفق معظم الأموال التي تلقتها على الأعمال العسكرية وهناك سبب أخر يتمثل في عدم وجود شفافية مما يؤدي إلى عدم اليقين من بمآل الأموال التي هي على وشك أن تستخدم، هذه الانتقادات وحتى لو كانت في كثير من الأحيان موجهة للمنظمات غير الحكومية، فهي تنطبق إلى حد كبير على عمل الأمم المتحدة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن طلب مساءلة الحكومة التي أثارتها المنظمات غير الحكومية يشكل تساؤلا آخر زاد من المخاوف بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية ففي حين تطالب هذه الأخيرة بزيادة مساءلة الحكومة ترى الحكومات أنها هي الممثل الشرعي لمجتمع ما لكونها انتخبت من قبلهم. وترى الحكومات أيضا أن مطالب المنظمات غير الحكومية والفاعلين في المجتمع المدني غير واقعية وغير معقولة وأنها إن طبقت من قبل الأمم المتحدة، فالنتائج قد تنطوي على تغييرات جوهرية في ميثاق الأمم المتحدة [1].

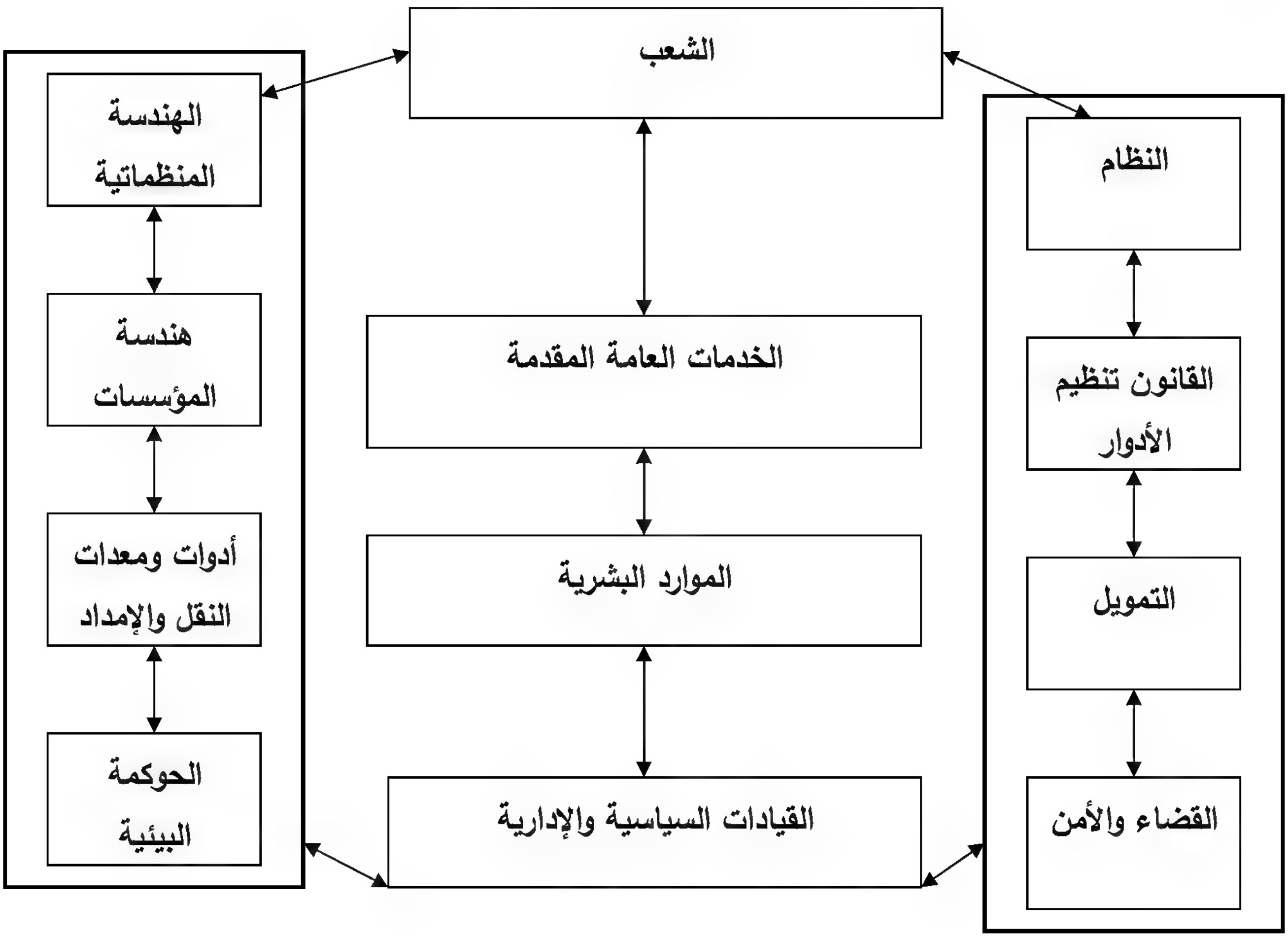
وعلاوة على ذلك، فإن الأعداد المتزايدة للمنظمات غير الحكومية وتنوعها أصبح يثير القلق داخل الدول الأعضاء والحكومات، وقد عبر العديد بالغضب عن العدد المتزايد من المنظمات غير الحكومية والخوف منها، ويعد من أحد الجوانب منسية ذات الأهمية الكبيرة فيما يخص الانتقادات الموجهة للمنظمات غير الحكومية هو أنها لا تتكلم بصوت واحد. وترى الحكومات أن القليل منها كاف إن خص كل منها بنشاطه مختلف المجالات. وبالمقارنة بالحكومات التي لديها موظفيها المدرجين بالأمم المتحدة لتشكل هيئة واحدة تتألف من العديد من الإدارات، نرى أن المنظمات غير الحكومية ليست هيئة واحدة ذات صوت واحد، فكل منها تشكل هيئة مستقلة بنفسها، حيث تعمل المنظمات غير الحكومية على التحدث باسم الشعب وتطرح قضاياهم السطحية التي يتم تجاهلها أو نسيانها، وكذلك تعمل على استجواب الحكومات ومساءلتها عن الوضع والضغط عليها للعمل في مصلحة الشعب واحترام حقوق الإنسان والبيئة[2]. كما تندد ضد الظلم من عمالة الأطفال، والاتجار بالأشخاص والمساواة بين المرأة

[1] Dress,Toby,P; «<u>*Desingning A Peace-Building Infrastructure :Taking a System approach to the prevention old deadly conflict*</u>,p 377

[2] Ibid,p380

والرجل مع أمور أخرى كثيرة، وتحاسب الحكومات والأمم المتحدة، وهذا ما ترتب عنه كون الانتقادات الموجهة للمنظمات غير الحكومية كثيرة جدا [1].

هيكلة إعادة إعمار العامة



[1] Samuels,Kristi, « *The future of U states-building :Strategic and Opeation Challenge and legecy of Iraq* »,opcit,p14

المطلب الثاني: استراتيجيات عمل المنظمات الدولية الحكومية وغير حكومية في بناء الدولة انطلاقا من المعطى القانوني:

إن ازدياد الدور الذي تلعبه المنظمة الدولية غير الحكومية في إعادة الإعمار لا يعبر فقط عن الرد على حاجات يتطلع إليها الفرد والجماعات بل أنه يكشف عن التحولات الجديدة في دراسة العلاقات الدولية، ويظهر ذلك عمليا من خلال الاعتراف المتزايد بهذه المنظمات الدولية الحكومية وخاصة مؤسسات الأمم المتحدة من جهة والمؤسسات المالية الدولية من جهة أخرى، وذلك من خلال دورها كأداة محركة في ديناميكية وتنظيم وتطوير المجتمع الدولي، أو ما يمكن اعتباره نواة لمجتمع دولي معين من جهة مقابلة[1].

فاعتراف ميثاق الأمم المتحدة بدور هذه المنظمات على المستوى الدولي كما نصت عليه المادة (71) على: "أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية والتي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه، وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك مناسبا مع هيئات دولية ومع هيئات وطنية وبعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة"، وقد اعتمدت الوكالات المتخصصة على نصوص مشابهة مما أدى عمليا إلى إعطاء بعض المنظمات الدولية غير الحكومية صفة العضو الاستشاري"، والذي يسمح لها بأن تشارك بتقديم رأيها في اجتماعات المنظمات الدولية الحكومية الخاصة بإعادة الإعمار، ويرجع لهذه الأخيرة أن تقترح دعوتها بعد اعتماد التصنيف الثاني بين المنظمات الدولية غير الحكومية.

الفئة الأول: تتفق نشاطاتها بشكل أساسي مع نشاطات وغايات المنظمات الدولية الحكومية.

الفئة الثانية:تقدم فائدة جزئية للمنظمات الدولية الحكومية العاملة في إعادة الإعمار.

الفئة الثالثة:يمكن للمنظمة الدولية الحكومية أن تستشيرها عند الحاجة لكونها قريبة من الميدان[2].

إذ تجاوز عدد المنظمات الدولية الحكومية التي تتمتع بصفة استشارية (500 منظمة) من بينها 240 منظمة عاملة في إعادة الإعمار، وهذا يدل على قوة التأثير والذي يمكن أن تتركه تجمعات الأفراد من دول مختلفة على القرارات الدولية، ولأهمية هذه الظاهرة فقد حاول المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظم طريقة إعطاء هذه الصفة مؤكدا على:

– عدم توافق صفة عضو استشاري مع المنظمة العاملة في مجال إعادة الإعمار، والتي تبين أنها تخضع لإحدى الدول عن طريق المساعدات المالية من أجل القيام بأعمال تخالف مبادئ الأمم المتحدة الإنمائية والمنظمات التي تتجاوز دورها كمستشار من أجل التهجم المستمر على الدول انطلاقا من مبادئ أساسية لا تتفق ومبادئ الأمم المتحدة، فالتمتع بصفة العضو الاستشاري للمنظمة الغير حكومية

---

[1] Charnovitz, Steve; <u>*Two Centuries of Participation: NGOs and International Governance,*</u>‖ Michigan Journal of International Law 18(2), 1997 pp. 183-185.

[2] Ibid,p187

في مرحلة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار لا يمنحها حماية أو أية ضمانات تسمح لها بالقيام بمهامها بحرية، ويؤكد ذلك أن الدول القومية لازالت تحافظ على حقها في الإشراف التام على إنشاء وتكوين نشاط هذه المنظمات من جهة وعلى العملية الإعمارية من جهة أخرى[1].

أما على المستوى الإقليمي فنجد أن الاتحاد الأوروبي أصبح يعترف من عام 1991 بالشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال التنمية وإعادة الإعمار، مما ساهم بتعزيز دورها داخل أوروبا [2].

ويعتبر ميرل (MEREL) أن تصاعد دور (القطاع الخاص عبر الوطن) يشكل تحديا حقيقيا للدول، وهو ما يبرز من خلال الدور الكبير التي يمكن من القيام به في التأثير غير المباشر على الحكومات في رسم الإستراتيجيات والسياسات، وبالتالي على مواقعها الدولية المعاصرة والتي من بينها بناء السلام والإعادة إعمار الدول الهشة.

وتبرز ديناميكية عمل المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية من خلال محاور رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

تطوير ظاهرة التضامن الدولية في المجالات العلمية والثقافية داخل الدول الهشة.

تصميم إيديولوجيات معينة من خلال السياسات الإنمائية المشتركة.

خلق معاير أخلاقية خاصة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني نوع السلاح ...إلخ من أمور متعلقة بالمرحلة الانتقالية لدولة ما بعد الحرب [3].

ما يعني أن هذه المنظمات الدولية الغير حكومية تساهم في تحديد وبلورة إستراتيجيات (إعادة الإعمار)، وفرض مواضيع جديدة متعلقة بالسلام الدولي، ويتم ذلك من خلال ما تقوم به الفروع التابعة لها داخل الدول وفي المحافل الدولية من ضغط، حيث تتحرك هذه الأخيرة كمنارة في لفت الانتباه إلى أهم القضايا والمسائل الدولية والمرتبطة بإعادة الإعمار الدولي والتي تفجر أي تقصير للمنظمات الدولية الحكومية في معالجتها: مثل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في دولة ما بعد الحرب.

ومن أمثلة عمل هذه المنظمات الدولية الغير حكومية في إطار الشراكة مع المنظمات الدولية الحكومية في قضايا الإعمار.

– المنظمات العاملة في الحقل الإنساني وأبرزها: منظمة الصليب الأحمر الدولي التي أنشأت عام 1893م وا أصبحت تتميز بعملها الدولي الذي تنظمه اتفاقيات جنيف لعام 1939م، 1977م وهي تتعاون

---

[1] Dress,Toby,P; « *__Desingning A Peace-Building Infrastructure :Taking a System approach to the prevention old deadly conflict__*, ,24.

[2] abrahan m nerley; *__EU peace building an analysis of dealing with peace building parsimonies__*, rebuild Nijmegen press p 26.

[3] Charnovitz, Steve.opcit, p187.

مع منظمات إقليمية مثل منظمة الهلال الأحمر ،وفي مجال الدعم الإنساني يبرز دور منظمة "أطباء بلا حدود" و "أطباء العالم ،حيث تعمل هذه المنظمات في بيئات الصراع وما بعده من أجل تقديم المساعدات والإسعافات الأولية للجرحى ومعطوبي الحرب المعاقين والفئات الضعيفة من أطفال ونساء[1] .

ومن أجل احترام حقوق الإنسان يبرز دور منظمة العفو الدولية، والتي تضم أكثر من مليون عضو ينتمون إلى أكثر من 150 دولة، تعمل هي أخرى على ضمان احترام الحقوق الأساسية للأفراد في بيئة الحرب وعلى ضمان العمل بالمواثيق الدولية السامية عند وضع دساتير جديدة لمرحلة ما بعد الحرب.

ومن أجل مناهضة سياق التسلح النووي برزت مجموعة من المنظمات وأهمها حركة (بقووشBuguash) والتي تضم عددا من العلماء الذين كان لهم التركيز في تطوير سياسات مراقبة التسلح في بيئات الحرب والعمل على تخفيفه وتنظيمه في المرحلة الانتقالية للدولة.

فالمنظمات الدولية غير الحكومية تعتبر وسيلة للاتصال الدولي في ما يخص استراتيجيات إعادة الإعمار بسبب تزايد إعدادها، كما أنها تعبر عن الرأي الدولي وبخاصة الدول الضريبية إذ أصبح لوجود هذه المنظمات دور الرأي الدولي ، فقد حققت دورا محسوب بما أحرزته من مركز وتأثير في نطاق المنظمات الحكومية، وأيضا لمكانتها ونفوذها في صياغة السياسات الخارجية للمنظمات الدولية الحكومية بطريقة مباشرة ومنه إلى سياسات الدول بطريقة غير مباشرة.

مما سبق يمكن تحديد فعال التعاون والتداخل فيما يلي:

تحقق مستوى عال لرفاهية الفرد، مع دعم التطور والتقدم في مجال إعادة الإعمار.

حل مشاكل إعادة الإعمار والتشجيع على زيادة التعاون والشراكة في مجالات السلام وترقيته لفترة ما بعد الحرب[2].

---

[1] Maiese michell « peace building « beyond interadaliclity: http//www. Beyond intractability org/essay/Peace building – 20- 04/2012

[2] Ibid

المطلب الثالث: مقارنة بين عمل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في مجال توزيع الموارد:

تعمل المنظمات الدولية في مجالات المساعدة الدولية والتي يكون له تداعيات في المجتمع السامي بصفة تتجاوز تلك التي كانت متوقعة، والدليل على هذا البيانات المقدمة في مختلف الأنشطة التي أجرتها المنظمات غير الحكومية في بعض الحالات كالدفع في شكل تعريفات جمركية أو ضرائب وهذا ما تلزم به المجموعات عسكرية داخل البلدان في مقابل الحصول على إذن من اجل إيصال المساعدات الإنسانية، وقد انتقدت هذه المدفوعات المباشرة المساهمة في دعم الجيوش ودعم الصراع. وكما حدث في حالات أخرى كثيرة فان هذه الانتقادات لا تنطبق إلا على عمل المنظمات غير الحكومية ولكن أيضا على عمل وكالات الأمم المتحدة، وثانيا، لاحتياجات الأمم المتحدة فيما يخص موافقة الحكومات لدخول أراضيها. ففي الحالات العاجلة، تقدم المنظمات غير الحكومية مساعدات تتمثل في :المياه، الأغذية، الأدوية، الملابس وغيرها، وهي متاحة بسهولة في حين أن مساعدات الأمم المتحدة قد تستغرق بعض الوقت للوصول أو أنها لا تصل على الإطلاق عند الحاجة[1].

وعلاوة على ذلك، تتم أحيانا سرقة الموارد المجلوبة إلى البلدان عن طريق المنظمات غير الحكومية وأحيانا أخرى تقع في الأيدي الخطأ، حيث لا يعرف ما إذا كانت هذه الموارد ستستخدم من قبل المدنيين أو من قبل الجيوش نظرا لعدم وجود تعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومات. هذا ما يجسد استعمال الموارد الداخلية لجهود الحرب. هذا الانتقاد لا ينطبق فقط على المنظمات غير الحكومية ولكن يمكن أن يطبق أيضا على أي فريق للأمم المتحدة[2].

وبخصوص تأثيرها على توزيع الموارد، فالمنظمات غير الحكومية بذلك يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوترات في البلدان، ويكمن ذلك في العمالة مثلا، والتي تستهدف مجموعة معينة حتى لو كانت تشكل مجموعة من الأقليات المحرومة نتيجة التمييز، وهذا ما قد يزيد في تفاقم التوتر بين الجماعات، وعلى سبيل المثال، بعض المجموعات العرقية قد تكون لها مدخرات زراعية أكثر من الجماعات الأخرى في حين أن المنظمات غير الحكومية من دون أن تدري، تصنع المزيد من التوترات لمساعدتها للمجموعة الأحسن وضعا. [3]

فالمنظمات غير الحكومية يمكن أن يكون لها أيضا تأثير سلبي على تطور الأوضاع في الدول التي مزقتها الحرب من خلال وسائل الإعلام، وذلك باستخدام صور من فظائع الحرب من أجل جمع الأموال اللازمة لأنشطتها، وهذا ما قد يشكل إذلال لمجموعة واحدة من الناس في أذهان الجمهور مما

---

[1] Aall Pamela,Miltenberger,Daniel,LT.Col,Thomas,G,2002;"*Conflicts,Peace and Reconstruction*",Issue no8,p28-29

[2] Ibid,p 31

[3] Cooley and J. Ron. 2002. "NGO Scramble: *Transnational Action and Organizational Survival."* International Security. 27(1), pp. 5-39

يجعل العملية أكثر صعوبة ومع ذلك، فإن هذه التقارير التي تتناول تعزيز حقوقهم الإنسانية والمضطهدة لجرائم كان لها أيضا آثار إيجابية، إلا أنها في مرات عديدة دفعت المجتمع الدولي إلى التحرك بشكل عاجل لإنقاذ حياة الكثيرين.[1]

المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وقضية التمويل: آن العديد من المنظمات غير الحكومية تعمل ضمن منطقة معينة والتي عادة ما تكون صغيرة، مما يتيح لها العمل بشكل أسرع من دون معوقات بيروقراطيه، والتي تجتذب العديد من الأبواب، لكن يكمن الجانب السلبي لها في الخطر الكبير للتشتت، الذي غالبا ما تعاني المنظمات غير الحكومية منه[2].

من ناحية أخرى، فإنه من الصعب جدا أن تضع الحكومة استراتيجيات أحادية الجانب خلال مراحل ما بعد الصراع، وفي نفس الوقت من الصعب عليها إيجاد سبل للحكم.

وأحد الأمثلة على ذلك هو الحال بالبوسنة حيث أنها وبعد مرور عشر سنوات لا تزال تخضع لاتفاق دايتون للسلام[3] من قبل الممثل السامي أساسا.

فمسؤولية الحكومة في الحكم هي واحدة من المسؤوليات الرئيسية للمنظمات غير الحكومية ولكنها إن كانت ضعيفة فهي لن تقدر على أداء هذه المهمة، وبالتالي يذهب التمويل عموما إلى منظمة دولية مثل منظمة الأمم المتحدة وأقسامها، أو تلك المبرمجة لذلك والتي لها مصداقية، وأيضا دون التعاقد مع إحدى المنظمات غير الحكومية تعمل وكالات الأمم المتحدة الناشطة في البلد مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية (INGO). ويمكن للمنظمات غير الحكومية المحلية أن تنشط من خلال مشاريع متوسطة وطويلة الأجل، في حين أنها لا تملك الخبرة الكافية كما أنها تحتاج إلى التدريب، وعلاوة على ذلك تعتمد المنظمات غير الحكومية المحلية، اعتمادا كبيرا على خبرتها في تلك المناطق التي يتم تمويلها في الغالب (كما يتم وصفها بأنها تنشط بالأماكن التي ولدت فيها).

ويمكن أيضا أن نجد هذه الظاهرة بالمنظمات غير الحكومية الدولية، والفرق هنا هو أن المنظمات غير الحكومية الدولية لديها خبرة في هذا المجال وهي أكثر حيوية عند أدائها لعملها؛ لكن هناك جانب سلبي آخر للمنظمات الدولية غير الحكومية يكمن في حقيقة أن بعضها تميل إلى الأنشطة التجارية أكثر وعليه فهي تدخل في إطار القاطع الخاص. وفي ظل كل ذلك، هناك عاملين مشوهين لصورة المنظمات الغير الحكومية وهما:

1- أنّ المنظمات غير الحكومية في كثير من الأحيان تنشط بالأماكن الإقليمية، وعليه تشكو وكالات الأمم المتحدة من صعوبات في العثور على المنظمات غير الحكومية الصحيحة الناشطة بهذه المناطق،

---

[1] Cooley and J. Ron. 2002. "NGO Scramble: *Transnational Action and Organizational Survival."* bid,p40
[2] UNDP, 2006«Transition Recovery Programme :*Turning Crises into Opportunities for Development »*
[3] Michael Dojle, Bulleting peace ; *challenge and strategies after civil war*, centre of international stuatis, prince ton university,1999

هذه مشكلة قد تكون واردة ولكنها ليست موجودة في جميع الأحوال، ومع ذلك لا بد من النظر إليها بأنها تشكل نقطة ضعف للمنظمات الغير الحكومية، فالمنظمات غير الحكومية تواجه صعوبات في الحصول على الأموال لمشاريعها. ومن جهة أخرى بعض المنظمات غير الحكومية تمثل الحكومة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتدعى المنظمات المدعومة.[1]

2- أنّ المنظمات غير الحكومية ا تتخذ مشاريع تحت اسم معين في الوقت الذي تعمل فيه على أنشطة أخرى غير مدرجة بالمشروع، ومن الوارد أن بعضها لا تفي بالغرض لكونها تطمح فقط لتحقيق الربح الشخصي، وعادة ما تنشأ هذه المنظمات غير الحكومية من جانب واحد أو اثنين من الأفراد الذين يستخدمون " لغة المنظمات غير الحكومية" عند صياغة وثائقها وتدعى المنظمة غير الحكومية الخاصة (MONGOs).ويكون أدائها ضعيفا كما أنها لا تستمر في العادة، والسبب يكمن في وقا ع كون معظمها لا تملك موظفين تحاسبهم عن عملهم. هذه المنظمات غير الحكومية الجد صغيرة في موضع تساؤل.[2]

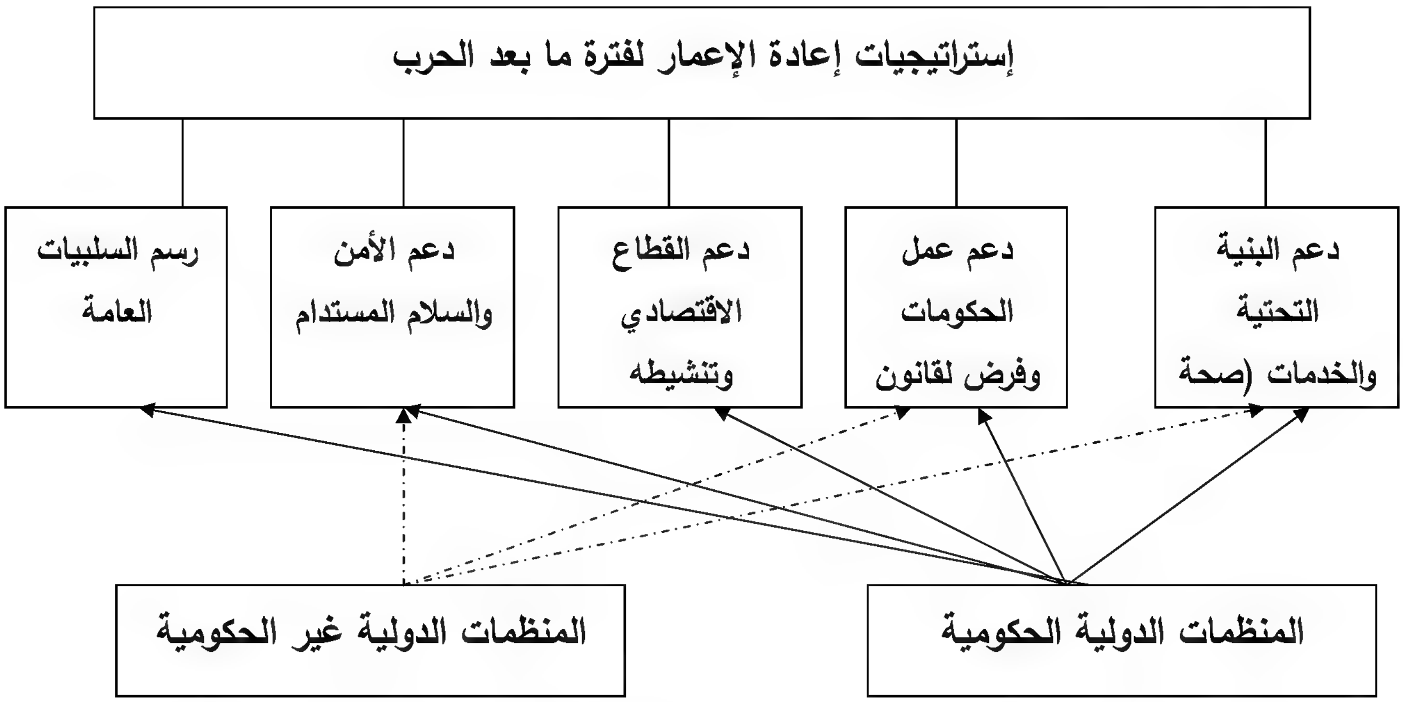
ومع ذلك، هناك أيضا تلك المنظمات غير الحكومية التي حتى لو كانت تهدف للربح الخاص فهي تقوم بعملها وذلك خلال تدريب الأفراد، وخاصة الشباب حيث تبين لهم كيفية إقامة مشاريع تجارية.

ويعتبر الزمن عاملا سلبيا يؤثر على عملية تنفيذ المشاريع من قبل المنظمات غير الحكومية والتي تعرضت للانتقادات بسبب عدم إكمال عملها، وهذا الانتقاد هو تعميم ينبغي أن يكون موضع تساؤل مع انتقاد الشركات للمنظمات غير الحكومية[3].

ففي معظم الأحيان فان المنظمات غير الحكومية لا تشكو من شلل في توريد الموارد. وإن كانت المنظمات غير الحكومية من الجهات المانحة أو من المركزين على المشروع و/أو متعاقدة معهم، فلا يمكن أن تبقى لفترة أطول مما كان مخططا له. ولكن هذا لا يعد خطأها وإنما يعد خطأ المتعاقد[4].

[1] Cooley and J. Ron. 2002. "NGO Scramble: *Transnational Action and Organizational Survival.",opcit,p*,15
[2] Brinkerhoff,Derick,W, *« Rebuilding Governance in faild States and post-conflict societies »*,International Journal of Manangement,vol .25,n1,2005,p11
[3] Ibid,p 14
[4] Ibid,p17

نستخلص من ذلك أن اتساع مجال تأثير المنظمات غير الحكومية الدولية بأنواعها وبمجال اختصاصها المتنامي على السياسات الدولية العاملة في إعادة الإعمار أصبح أمرا يسرا في ضوء هذه النظرة الشاملة، ذلك لوجود استعداد أكبر للاعتراف بها شريكا للتعاون من قبل الوكالات الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية، حيث يعتبر ريتسليانو Ricigliano أن التعاون بين الفاعلين على المسارين I و II آخذ في النمو بسبب قدرة الأخير على تمثيل المصالح الخاصة بيد أن تقييمات أدوار المنظمات غير الحكومية في رسم السياسات الدولية الإعمارية متباينة، لا بل وأحيانا متضاربة، حيث أثار الأكاديميون الممارسون بشكل خاص سجلات حول الأدوار والاستراتيجيات عمل المنظمات غير الحكومية في إعادة الإعمار من جهة وشرعيتها وشرعية نشاطها مقارنة بشرعية المنظمات الدولية الحكومية في هذا المجال.



المصدر: **Peace building forum conférence 2004, bulletinge ffective partnerships improving the relationship between IGO &NGO ACTORS in POST Conflits Cases, 1 Octobre New York**[1]

[1] جدول يبين العلاقات بين أدوار المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في رسم الإستراتيجية العامة لإعادة الإعمار.

-خريطة كوسوفو-



المبحث الأول: الجذور التاريخية لمسار الصراع في إقليم كوسوفو:

المطلب الأول: تفكك يوغوسلافيا وظهور أزمة كوسوفو:

بعد انهيار حلف (وارسو) وزوال الاتحاد السفياتي عام 1989م، اجتاحت أوروبا الشرقية والجنوبية موجة عارمة من الصراعات القومية، التي سادت فيها رغبة كبيرة نحو الانفصال والاستقلال ورغم أن يوغوسلافيا السابقة لم تكن عضوا في حلف وارسو وكانت على اختلاف عقائدي مع الاتحاد السفياتي السابق، ورغم شيوعيتها المختلفة والتي يشار إليها ب (التيتوية)، إلا أنها كانت ومازلت أكثر البلاد تأثر بتلك الموجة، بعد الاتحاد السفياتي نفسه والذي تفكك إلى خمسة عشرة جمهورية متنقلة كما هو المعروف إذ لم تبقى يوغوسلافيا السابقة موحدة تحت القبضة الحديدة لتيتو وحزبه الشيوعي، فمنذ وفاة ذلك الزعيم 1980/05/4، بدأت مشاعر الانفصال تسود في مكونات يوغوسلافيا، رغم مقاومة صربيا" لتلك المشاعر ورغبتها في بقاء الدولة اليوغوسلافية، التي تحظى فيها بسيطرة عرقية وسياسية واضحة نسبيا، ولكن عقد هذه الدولة بدأ في الانقراض –حربا وسلما– بزوال المعسكر الشرقي[1]، فهنالك جمهوريتان انفصلت بالقوة وسفك الدماء منها البوسنة والهرسك) وهنالك من تمكن من الانفصال سلميا بصفة أساسية (مقدونيا) إذ كانت سلوفينيا أول من انفصل عن الاتحاد وأعلن استقلاله يوم 1991/06/25، تلتها كرواتيا يوم 1991/10/7، ثم البوسنة والهرسك بعد حرب ضروس يوم 1992/4/5، ثم الجبل الأسود يوم (2001/6/3)، ولم يبقى غير "صربيا" والتي مازالت تسمى جمهورية يوغسلافيا في بعض المراجع.ومنذ أن أعلن الحزب الشيوعي اليوغسلافي في كانون الثاني عام 1890م تخليه عن احتكار السلطة في البلاد، نشطة النخبة الحاكمة والتي كانت قد تبلورت في مرحلة التسعينات، أثناء سيادة دولة الاتحاد، وتولت قيادة الجمهوريات الثلاث، صربيا كرواتيا وسلوفينيا، قيادات يمينية وفاشية[2] .

كما أكدت مختلف الدوائر الدبلوماسية وغربي أوروبا، بأن القيادات الجديدة في الجمهوريات الثلاث، هي بقايا منظمتي "تشيتشيك[3] " النازية و"الأوستاشي"الفاشية، اللتين خاضتا الحرب الأهلية أثناء الحرب العالمية الثانية، وفي عام 1990م سعت النخبة السياسية الصربية إلى تطوير دستورها ليؤمن توازنا بين السلطة المركزية والتطلعات المحلية للجمهوريات، غير أن هذه التغيرات الليبرالية علقت، إلا أن أهم ما ساعد الصرب على سيطرتهم المركزية على مقدرات الدولة اليوغسلافية هو سيطرتهم على الجيش الفيدرالي 80% من الجيش الاتحادي) وتحويله إلى جيش قومي لصربيا لا ليوغوسلافيا من دون أن يتعرض لأي انقسامات أو صراعات داخل صفوفه[4]، فالقيادة العسكرية وثقت تحالفها مع النخبة القومية

---

[1] عبد الفتاح أبو علية: إسماعيل أحمد، تاريخ أوروبا الحديثة والمعصرة ، دار المريخ للنشر، الرياض 1999.

[2] Mertus Jwlie; _Kosovo : How reconstruct truths stated war_,1999,p, 57

[3] Ibid,p 58

[4] Monica Liamazares & Laina Reynolds Levy ;_NGO and Peace_Building in Kosovo_ ,University of Bradford ,December 2003,p p5-15

الصربية وظهرت الجيش الفدرالي من العناصر غير الصربية بهدف صربنة الجيش غير مرحبين من حملات التطهير الأولى في آسيا وفي 1891 والثانية في شباط 1992 والتي أبعد فيها الجنرالات غير الصربيين من الجيش.

وترجع قصة الأزمة في إقليم كوسوفو إلى عام 1989، حينما قام الرئيس الصربي السابق " سلوبودان" بإلغاء ميزة الحكم الذاتي لكوسوفو والذي منحه إياها الرئيس اليوغوسلافي الأسبق "تيتو عام 1974م، الأمر الذي دفع مسلمي كوسوفو إلى الرد على ذلك بإجراء استفتاء عام حول الاستقلال للإقليم في أيلول عام 1991م، حيث صوت لصالح الاستقلال 99% ممن شارك فيه، وبناء عليه نمت انتخابات رئاسية كوسوفية نجح فيها " إبراهيم روخوفا"[1] الأستاذ السابق بكلية الدراسات الألبانية بجماعة برشتيتينا في مقدمة لتحقيق الكوسوفيين حملهم في الاستقلال بالطرق السلمية والدبلوماسية.

لكن عارضت صربيا كل هذه الأمور لأنها لا ترغب في استغلال كوسوفو التي قضى على حلم التوسع الصربي، مما دفع مجموعات من الشباب الكوسوفي إلى تكوين جيش "جيش تحرير كوسوفو والذي أخذ في شن حرب عصابات ضد جيش الاحتلال وقوات الاحتلال وقوات الشرطة الصربية المتواجدة بالإقليم عام 1999/1998م، وردت صربيا بحملات لإبادة جماعية شديدة في المناطق التي ينطلق منها جيش التحرير الكوسوفي، و من ثمة لم تجد أوروبا وأمريكا، بدلا من التدخل عسكريا ضد صربيا للقضاء على هذه الحملات، بعد أن فشلت جهود التفاوض السلمي، والتي كان لآخرها مفاوضات "رامبويه" [2]مطلع عام 1999م، نتيجة لتعنت الجانب الصربي مقابل قبول ألبان كوسوفو للشروط الدولية لحل النزاع، وهو ما تحقق بضربات جوية من حلف الناتو لصربيا في آذار، 1999م، إلى أن دخلت القوات البرية لحلف الناتو إقليم كوسوفو في 9 أوت 1999م، لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ كوسوفو، لا يكون الحكم للطرق الصربي أو للجانب الألباني المسلم وإنما لإدارة دولية مدنية مؤقتة تابعة للأمم المتحدة.

أما أبرز الأسباب التي أدت إلى اندلاع أزمة كوسوفو:

العنصرية الدينية من قبل الصرب تجاه الكوسوفيين وخاصة المسلمين.

تسلط الرئيس الصربي سلوبودان ميلوزفيتش ومنح الحكم الذاتي عن الإقليم.

رغبة المسلمين الألبان بالانفصال عن الدولة الصربية.

التدخل الدولي لزعزعة استقرار يوغوسلافيا وصربيا بعد انهيار الاتحاد السفياتي.

[1] Monica Liamazares & Laina Reynolds Levy; NGO and Peace_Building in Kosovo,opcit p22

[2] التشينتنيك: هو الاسم الرسمي للفرق العسكرية الصربية التي كونها ميخائيل لو فيتش لمقاومة الغزاة وهي منظمة إرهابية قامت بمذابح جماعية لمخالفيها في الدين أو العرقية وقد عملت هذه المنظمة تحت شعار صربيا الكبرى.

وتبلغ مساحة كوسوفو حوالي 11.000 كلم²، وعدد سكانه 2500.000 نسمة وتبلغ نسبة المسلمين الألبان داخل كوسوفو 92% ، والأقليات حوالي 8%، وتشمل الصرب والموتينيغفري والبوسنيت والغجر الأتراك، ويعتبر الإسلام هو الدين الرسمي داخل الإقليم حيث تبلغ نسبة المسلمين وسط الألبان حوالي 99% كما أن هنالك أقليات ألبانية صغيرة جدا تعتنق المذهب الكاثوليكي وتتمركز في شمال كوسوفو[1].

المطلب الثاني: سيناريوهات حل الأزمة في كوسوفو:

كن لفرض الرئيس اليوغسلافي، سلوبودان ميلوسوفيتش، جملة من الحلول والخطط الرامية إلى التسوية السلمية، أثر في ما فرض عليه من القرارات والحصار الدولي، والعقوبات لاقتصادية، لتي دمرت البقية الباقية من البنية التحتية، وسحقت الشعب الصربي.

وقد تمثلت هذه الحلول والخطط، في مطالبة دول حلف شمال الأطلسي، الرئيس اليوغسلافي بالوقف الفوري للعنف، في كوسوفو، ودلك من طريق الاستجابة للمطالب الدولية، والخضوع لشروط الحلف ولما لم يستجب لهذه المطالب، تقدم بعض الدول الأوروبية، إضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك الدول الإسلامية، ثم روسيا وأخيرا مجموعة الدول الثماني الصناعية، بمبادرات السلام. بغرض اجتياز الأزمة والتوصيل إلى حل سلمي، لإبعاد شبح الحرب عن المنطقة، إذ اعتبر كل من تقدم بخطة للحل أن له مصلحة وعلاقة مباشرة بما يحصل من تطورات للأوضاع في صربيا وكوسوفو.

أ- **اتفاق هلسنكي:** أبرم هذا الاتفاق، بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وخاص بالمشاركة العسكرية الروسية في قوة حفظ السلام، في كوسوفو، تحت إدارة حلف شمال الأطلسي، من دون تخصيص موسكو بقطاع، وهو اتفاق مستوحى من الاتفاق، الذي أبرم في عام 1995، بين الأمريكيين والروس، وللقوة العسكرية لمسؤولة عن حفظ الاستقرار في البوسنة[2] SFOR.

تم إعادة إحياء المجلس المشترك الأطلسي الروسي، الذي سبق أسس في أيار عام 1997، وعلقت نشاطاته بمبادرة من موسكو، منذ 24 آذار عام 1999، بفضل اتفاق على وضع القوات الروسية في كوسوفو، ومنح هذا المجلس روسيا حق الإطلاع، وإبداء الرأي، من دون حق الفيتو على نشاطات حلف شمال الأطلسي أما بالنسبة إلى كوسوفو فإن الاتصالات كانت محدودة بمشاورات[3].

أما القيادة العسكرية فكما هي الحال في البوسنة، بالنسبة إلى قوة SFOR، يبقى العسكريون الروس تحت قيادة روسية، ويخضعون لجنرال يعين في المقر العام للقوات الحليفة في أوروبا، ومقر منس في بلجيكا،

---

[1] Monica Liamazares & Laina Reynolds Lev;,*NGO and Peace_Building in Kosovo*, op cit p 32

[2] محمود شاكر: محنة المسلمين في كوسوفو ، مكتبة العبيكان ط الأولى 2000، ص 112.

[3]- عمر عبد الكريم سعداوي: النخبة السياسية الصربية: آخر نخب الحرب الباردة" السياسية الدولية"، العدد 138، حزيران 1999.

تحت قيادة الجنرال الأمريكي ويسلي كلارك، ويعاون الجنرال الروسي نحو عشرة ضباط روس، وفي الواقع إنهم أولئك الذين كانوا يهتمون، في منس بالبوسنة، منذ ثلاث سنوات، ومحليا، يكون ضباط روس بينهم جنرال، في كوسوفو، في إطار رئاسة أركان الجنرال البريطاني، مايكل جاكسون، وتكون القوات الروسية تحت الرقابة التكتيكية لقوة SFOR[1]، وتحت الرقابة الروسية.

وتم توزيع القطاعات بينهم، إلا أن الروس لم يحصلوا على " قطاع مستقل"، كما يسمح لهم بالانتشار في القطاعات الخمسة" التي وزعت بين الولايات المتحدة (شرق) وبريطانيا (وسطا و شرقا مع بريشتينا)، فرنسا (شمالا)، ألمانيا (جنوبا)، وإيطاليا (غربا)[2].

وكانت موسكو قد اقترحت تجميع قواتها في وسط كوسوفو، في منطقة تتألف من أجزاء من القطاعات الخمسة التي يرأسها الأطلسين وفي النهاية ينتشرون في أربع مناطق مختلفة.فمطار بريشتينا يتولى الروس السيطرة عليه، إذ أنهم أول قوات وصلت إليه أما القطاع الأمريكي في الشرق فهو لواء يضم 1500 رجل، ينتشر في القطاع، فقد اعتاد الجانبان العمل معا، وفي البوسنة يشارك 1500 روسي منذ 1992 في قوة SOFOR، في القطاع متعدد الجنسيات شمال شرقي البلاد، بقيادة الولايات المتحدة أما القطاع الفرنسي في الشمال فهو كتيبة تضم 750 عنصرا روسيا، تعمل بالتعاون مع وحدة فرنسية، ومقرها لوزا، وهي المرة الأولى، التي تعمل قوات برية، فرنسية وروسية جنبا إلى جنب، وانحصر القطاع الألماني في الجنوب بكتيبة تضم 850 عنصرا روسيا، تنسق مع القوات الألمانية ومقرها ماليسيفو[3].

ب- خطط السلام المقترحة لتسوية أزمة كوسوفو:

1- خطة السلام الألمانية: تقدمت ألمانيا بمشروع خطة سلام في 14 نيسان 1999م، لأن الأزمة في كوسوفو تتضمن وقف غارات الحلف الجوية على يوغسلافيا لمدة 24 ساعة، لمنح بلغراد فرصة لسحب قواتها المسلحة من الإقليم عودة اللاجئين الألبان إلى ديارهم في كوسوفو، وتشكيل قوة دولية لحفظ السلام في الإقليم بتفويض من الأمم المتحدة، على أن تكون تحت قيادة حلف شمال الأطلسي، وقد نشطت ألمانيا في الحصول على موافقة الدول الكبرى على خطتها بكونها رئيسية كل من مجموعة الدول الثماني، والاتحاد الأوروبي في تلك الفترة تمهيدا لاستصدار مجلس الأمن قرارا في هذا الشأن،أيدت دول الاتحاد الأوروبي الخطة الألمانية، في ختام اجتماعها في بروكسل، في نيسان 1999، بحضور الأمين العام للأم المتحدة كوفي أنان، وكذلك حلف شمال الأطلسي لكن واشنطن استقبلت الخطة الألمانية بفتور وتحفظ شديدين، من دون رفض أو قبول ووافقت روسيا بتحفظ على الخطة، عدا

---

[1] عمرو عبد الكريم سعداوي، النخبة السياسية الصربية" آخر الحرب البادرة، مرجع سابق، ص 79.

[2] محمود شاكر، محنة المسلمين في كوسوفو، مرجع سابق، ص 125.

[3] عمرو عبد الكريم سعداوي: النخبة السياسية الصربية: آخر نخب الحرب البادرة"، مرجع سابق، ص 99.

النقطة المتعلقة ب: [1] "تشكيل وإرسال قوة لحفظ السلام في الإقليم" ورفضت بريطانيا الخطة رفضا قاطعا وكذلك فعل الرئيس اليوغسلافي في ظل استمرار ضربات الناتو.

ب- خطة كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة للسلام: شبهت خطة أنان نقاط خطة أخرى تقدمت بها اليونان والتشيك، وقوام الخطتين الوقف الفوري لجميع أعمال العنف، وانسحاب القوات العسكرية الصربية وكذلك الشراكة الخاصة والوحدات النظامية من الإقليم مقابل نشر قوة عسكرية دولية وعودة اللاجئين إلى كوسوفو2.وقد حظيت خطة الأمين العام بالقبول من الدول الإسلامية والمنظمات الإقليمية والدولية بما فيها الاتحاد الأوروبي، وحركة عدم الانحياز، وحلف شمال الأطلسي أما خطة السلام اليونانية، التشيكية فوجدت تأييدا كبيرا من جانب دول المنطقة، خاصة سلوفينيا وإيطاليا.

2- **خطة السلام الإسلامية:** تقدمت لجنة الاتصال، التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في 17 نيسان 1999م، بعدت اقتراحات كالعودة الفورية لجميع اللاجئين الألبان من أبناء إقليم كوسوفو، ورفض سياسة التوطين المؤقت لهم بما ينطوي عليه من أخطار شديدة على قضيتهم والإصرار على انسحاب كل أفراد القوات الصربية إلى خارج نطاق الإقليم مقابل الإقرار والاعتراف بحق الإقليم في تقرير مصيره، وضمان تعبئة الموارد والمساعدات الإنسانية، وإيصالها إلى أبناء كوسوفو، ومساعدة اللاجئين والعمل على تخفيض معاناتهم، في ظل هذه الظروف رفض أي توزيع لأبناء الإقليم بين دول البلقان، أو أي مناطق بعيدة حتى يتسنى ضمان عودتهم إلى أراضيهم وديارهم [3].

3- **خطة السلام الروسية:** تقدم بها المبعوث الروسي إلى صربيا في الأول من أيار 1999م (فيكتور تشيرنوميردين) وتضمنت العودة الآمنة للاجئين واستئناف المحادثات لإيجاد حل سياسي يمنح كوسوفو حكما ذاتيا وإجراء تخفيض لعدد الجيش اليوغسلافي والشرطة في كوسوفو، ورحيل قوات حلف شمال الأطلسي عن حدود يوغسلافيا مقابل مساعدة دولية لإعادة بناء الاقتصاد اليوغسلافي ووجود دولي في كوسوفو، تحت مظلة الأمم المتحدة في ظل مشاركة روسية[4].

وعلى الرغم من كل المحولات والخطط، لتبديل الوضع من حالة الحرب إلى السلم، خاصة في ظل التشدد الزائد من الأطراف المتنازعة، سواء من قبل الرئيس اليوغسلافي، أو قبل حلف شمال الأطلسي، فقد تعذر التوصل إلى صيغة اتفاق ترضي أطراف النزاع، مما جعل روسيا تبذل الجهد

[1] أبو بكر الدسوقين ألبتان كوسفا بين التفاوض والقتال: السياسة الدولية: العدد 138 حزيران 1999.

[2] عمرو عبد الكريم سعداوي، النخبة السياسية الصربية" آخر الحرب البادرة،مرجع سابق، ص 101.

[3] محمود شاكر، محنة المسلمين في كوسوفو، مرجع سابق، ص

[4]عمرو عبد الكريم سعداوي، النخبة السياسية الصربية" آخر الحرب البادرة،مرجع سابق ص 115

بالاتفاق مع الدول الصناعية السبع الكبرى، لتقديم صيغة أخرى للسلام والتي أنهت الحرب بعد ثمانية وسبعين يوما متواصلة من القصف الجوي الأطلسي على يوغسلافيا[1].

4- اتفاقية مجموعة الدول الثماني[2] في 2 أيار 1999م: اجتمع في بون وزراء خارجية مجموعة الدول الصناعية لسبع الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، كندا) إضافة إلى روسيا، وتوصلوا إلى اتفاقية سلام تتضمن " نشر وجود دولي، مدني وأمني، فعال توافق عليه الأمم المتحدة وتقره" وتضمنت الاتفاقية إضافة إلى الوقف الفوري لأعمال العنف والقمع، في كوسوفو وانسحاب القوات العسكرية والشرطة والقوات شبه النظامية، من كوسوفو مع نشر وجود دولي أمني ومدني فعال تدعمه وتقره الأمم المتحدة، قادر على ضمان التوصل إلى الأهداف المشتركة مقابل قيام إدارة انتقالية في كوسوفو يقررها مجلس الأمن لتوفير الشروط لحياة طبيعية مسالمة لجميع سكان الإقليم، وعودة حرة وآمنة لجميع اللاجئين والنازحين وفتح كوسوفو من دون عوائق أمام المنظمات الإنسانية ومباشرة العملية السياسية للتوصل إلى اتفاق إطار سياسي انتقالي ينص على حكم ذاتي واسع لكوسوفو ويأخذ في الحسبان اتفاقات رامبوييه ومبادئ السيادة ووحدة التراب لجمهورية يوغسلافيا الاتحادية وبقية بلدان المنطقة ونزع سلاح جيش تحرير كوسوفو.

رحب حلف شمال الأطلسي بالاتفاقية، ووصفها بأنها تمثل تقدما جوهريا، مع تأكيد ضرورة التعاون بين الحلف وروسيا حتى يمكن إنهاء الأزمة في الإقليم، وكذلك رحب بها كوفي أنان وروسيا وطوني بلير (رئيس الوزراء البريطاني).[3]أما على الجانب الصربي فقد جرت مباحثات واجتماعات مطولة، بين الرئيس اليوغسلافي، والمبعوثين الأوروبيين للسلام: الرئيس الفنلندي، مارتن اتيساري، ورئيس الوزراء الروسي الأسبق، فيكتور تشبرنوميردين، الذي أدى دورا واضحا في المباحثات التي أعلنت على أثرها موافقة ميلوسوفيتش على اتفاقية مجموعة الدول الثماني، ممثلا عن حكومته، والبرلمان الصربي (أيد الخطة في البرلمان 132 نائبا صربيا، في حين رفضه 74 نائبا وامتنع 4 نواب عن التصويت وغاب 26 نائبا عن حضور الجلسة).

وبعد إقرار الاتفاقية من قبل حلف شمال الأطلسي، وكوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، أعلن وليام كوهين، وزير الدفاع الأمريكي، ضرورة عقد اتفق عسكري بين الحلف وبلغراد حول انسحاب القوات الصربية، وذلك قبل أن توقف الغفارات الأطلسية على يوغسلافيا[4].

---

[1] عمرو عبد الكريم سعداوي، النخبة السياسية الصربية" ، مرجع سابق، ص 111.

[2] الهيئة العامة للاستعلامات، جريدة "الجرائد العالمية"، العدد لصادر في 30 نيسان 1999، ص 2.

[3] Ibid p, 3

[4] أبو بكر الدسوقي: "الألبان كوسوفا بين التفاوض والقتال: مرجع سابق، ص 26.

5- الاتفاق العسكري بين حلف شمال الأطلسي وبلغراد: أبرم في كومانوفو (شمال شرقي مقدونيا) مساء 9 حزيران 1999م، اتفاق عسكري بين وفدي حلف شمال الأطلسي برئاسة جاكسون، والحكومة اليوغسلافية برئاسة نائب رئيس أركان الجيش اليوغسلافي الجنرال سفيتوزر ماريانوفيتش، وذلك بعد مفاوضات طويلة، تعثرت في البداية بسبب بعض المقترحات التي تقدم بها الجانب اليوغسلافي، وهي مقترحات لا تضمن العودة الآمنة للاجئ كوسوفو، ولا الانسحاب الكامل للقوات الصربية[1].

وفي الوقت الذي كثفت فيه الاتصالات الدبلوماسية، من جانب والغارات الجوية من جانب آخر لتجاوز مشكلة المماطلة اليوغسلافية، ووضع العقبات أمام المفاوضين، توصل وزراء خارجية مجموعة الدول الثمني (في كولونيا بألمانيا)، إلى اتفاق على مشروع قرار حول كوسوفو، لعرضه على مجلس الأمن للمصادقة عليه، وقد هددت روسيا بعرقلة قرار مجلس الأمن، ما لم يتوقف قصف حلف شمال الأطلسي ليوغسلافيا أولا، وفي الوقت نفسه أصر الغربيون على عدم وقف القصف قبل بدء الانسحاب الصربي من كوسوفو،حيث حسمت المشكلة بالأنباء التي وردت بانسحاب وحدات للشرطة الصربية من الإقليم وتهيئة وحدات أخرى للانسحاب، ما لم يعد مبررا كافيا لوقف غارات حلف شمال الأطلسي.

ومضت المفاوضات بين الطرفين، حلف شمال الأطلسي واليوغسلافي، وحققت تقدما كبيرا، إذ طلب الوفد اليوغسلافي تمديد مدة الانسحاب لبضعة أيام وتعديل بعض وسائله التي وردت في خرائط الحلف، وجعل عمق الحزام من الأراضي الصربية حول كوسوفو 15 كم بدلا من 25 كم. إذ رافقت هذه المفاوضات تحركات دبلوماسية أخرى تجاه موسكو وبكين، وأسفرت الجهود جميعها عن توقيع اتفاق للسلام تزامن فيه بدء انسحاب الوقت اليوغسلافية مع وقف غارات الحلف الجوية و صدور قرار عن مجلس الأمن، أكد عمل قوات حفظ السلام الدولية، وإضفاء الشرعية الدولية على هذا الاتفاق، عن طريق تأييد الأمم المتحدة له، من خلال قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (1244)[2].

استقبل السكان إعلان توقيع الاتفاق بإطلاق نيران المدافع الجوية والأسلحة الخفيفة تعبيرا عن فرحتهم وابتهاجهم بالحدث، وأكد جيش تحرير كوسوفو أنه لن يهاجم القوات اليوغسلافية أثناء انسحابها من الإقليم، كما أكد ممثله السياسي أن الجيش مستعد لضبط النفس، لكنه لن يتخلى عن حقه في الدفاع عن نفسه، وقد أشاد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بالاتفاق وعدت خطوات إلى الأمام، كما أكد عزم الحلف على إعادة ألبان كوسوفو إلى ديارهم والعمل بطريقة تؤدي إلى دعم العلاقة بين روسيا والغرب، كما شكر الرئيس الروسي، بوريس يلتسن على الدور البناء الذي أدته روسيا في محاولة إنهاء الحرب اليوغسلافية سلما، كما أكد توني بلير رئيس وزراء بريطانيا والمستشار الألماني جيرهارد شرودور، أن

---

[1] عمرو عبد الكريم سعداوي، النخبة السياسية الصربية" آخر نخب الحرب البادرة، مرجع سابق، ص 133.

الاتفاق يمثل خطورة كبيرة إلى الأمام في الوقت الذي أشاد فيه الرئيس الفرنسي جاك شيراك أنّ مرحلة أساسية قد انقضت على طريق إعادة السلام إلى يوغسلافيا بفضل التعاون بين روسيا وشركائها[1].

ج- دخول الوحدة الروسية إلى بريشتينا واتفاق نزع السلاح: قبل دخول قوات الحلف إلى كوسوفا وفقا لخطة الانسحاب، الموقعة ينه وبين الجيش اليوغسلافي، وصلت وحدة روسية في 12 حزيران 1999، آتية من البوسنة إلى بريشتينا عاصمة كوسوفو، وتمركزت حول المطار[2]، وقد سارعت الحكومة اليوغسلافية إلى مساعدتها بفتح الطرق لها ومعابر لتصل بأسرع وقت ممكن إلى الإقليم.

وعلى الرغم من عدم معرفة صاحب القرار بدخول هذا القوات الروسية، فإن هناك اعتقادا أن روسيا و بالاتفاق مع بلغراد، سارعت إلى إرسال هذه القوات للسيطرة على المناطق التي ترغب في جعلها تحت السيطرة الصربية، وهي المناطق الشمالية الغنية بمناجم الذهب والفضة والنحاس والحديد والتي تحرص صربيا على الاحتفاظ بها احتياطا لأي تجزئة أو تقسيم ممكن حدوثه في المستقبل[3].

فرغم من تأكيد روسيا على لسان وزير خارجيتها إيفانوف عدم معرفة من أصدر التعليمات إلى القوات الروسية في البوسنة بالتحرك إلى بريشتينا من دون التنسيق مع الحلف، فإنه من الواضح أنها خطوة سياسية كانت غايتها استعادة روسيا مركزها أمام العالم بعد عجزها عن مساعدة بلغراد عسكريا خلال فترة القصف الجوي، وإخفاقها في التوصل إلى اتفاق لوقف القصف بالشروط التي كانت تعرضها أو تطالب بها يوغسلافيا، فضلا عن أنها لم تؤد دورا في المباحثات التي جرت بين الحلف والجيش اليوغسلافي على الرغم من وجود ضابط روسي مراقب.

وقد طابق المخطط الروسي بعدم التنسيق ما بين القوات الروسية، وقائد القوات الدولية في كوسوفو سياسة بلغراد الداعية إلى تقسيم الإقليم، وجعل منطقته الشمالية "منطقة أمنية" بين صربيا وكوسوفو تكون السيطرة الصربية فيها أمرا واقعا.

وقد أسهم وصول القوات الروسية إلى بريشتينا في تهدئة روع الصرب من سكان كوسوفو وأثار شعورهم بالأمان، بعد أن كانوا قلقين يتوقعون أعمال انتقامية من قبل الألبان بعد خروج قوات الأمن الصربية.

وقد أسفر هذا الحدث عن تفجر خلافات جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا حول الدور الروسي في عملية حفظ السلام في كوسوفو فضلا عن الخلافات السابقة، الخاصة بمكانة الوحدات الروسية في إطار القوة الدولية لحفظ السلام في الإقليم، وسعي روسيا لتكوين قطاع خاص بها، وهو ما

---

[1] صحيفة الحياة: تاريخ 1999/2/22.

[2] صحيفة الثورة السورية تاريخ 1999/2/13.

[3] أحمد إبراهيم محمود: " الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في حرب البلقان" "لسياسة الدولية" العدد 137، حزيران 1999، ص 56.

رفضته واشنطن بحجة أن وجود هذا القطاع الروسي سيعني تقسيم كوسوفو في ظل رفض اللاجئين الكوسوفيين العودة إلى منطقة يسيطر عليها الروس.

وفي صباح 21 حزيران 1999م في بريشتينا مقر قيادة KAFOR ، وقع الجنرال جاكسون قائد قوة السلام الدولية في كوسوفو KAFOR اتفقا لنزع سلاح جيش تحرير كوسوفو مع هاشم تقي، المتحدث الرسمي باسم الجيش، وذلك بحضور المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية جيمي روبين لعلاقته الطيبة بتقي منذ محادثات رامبوييه.[1] وافق على إثرها جيش تحرير كوسوفو بمقتضى الاتفاق على التخلى عن صفته العسكرية ليستمر وجوده بشروط جديدة تضمن الاتفاق على عدة نقط أهمها:[2]

1- أن يسلم جيش تحرير كوسوفو جميع أسلحته إلى قوة KAFOR، باستثناء الأسلحة الخفيفة خلال مهملة، مدتها ثلاثة أشهر، وبناء على ذلك تجمع كافة الأسلحة التي يزيد عيارها على 12.7 ملم في أماكم محددة لتطلع عليها قوة KAFOR خلال ثلاثين يوما بدءا من تاريخ توقيع الاتفاق.

2- لا يسمح لمقاتلي جيش تحرير كوسوفو في أي وقت بدءا من 21 حزيران 1999 بحمل أسلحة من أي نوع على بعد أقل من مترين من الطرقات الرئيسية والمدن والحدود الخارجية للإقليم.

3- أن يفك مقاتلوا جيش تحرير كوسوفو جميع مواقعهم القتالية وتحصيناتهم ومراكز المراقبة على الطرقات، ويزيلوا الألغام والمواقع المفخخة التي نصبوها وذلك خلال مهلة أربعة أيام من تاريخ توقيع الاتفاق.

4- أن يمنع جيش تحرير كوسوفو من إطلاق النار، كما يجب عليه الانسحاب من مناطق النزاع مع نزع الأسلحة ، و أن يلتحق أفراده بالمجتمع المدني وفق الاتفاقات التي أبرمت في رامبوييه ووافق عليها وفد ألبان كوسوفو.

5- أن يمتنع جيش تحرير كوسوفو من للجوء إلى القوة ويتوقف عن مزاولة أي عمل عسكري ويلتزم عدم مهاجمة المدنيين في كوسوفو أو احتجازهم أو إرهابهم.

6- تحويل الجيش إلى منظمة مدنية.

7- أن تأخذ الأسرة في حسبانها إمكانية التحاق مقاتلي الجيش "بقوة شرطة جديدة" تشكل من أنباء كوسوفو (المدنين والعسكريين)، على غرار الحرس الوطني في عدد من الولايات الأمريكية، للمساعدة في تحويل الحكم الذاتي والآمن الذي تعهدت به اتفاقيات السلام إلى حقيقة واقعة.

إن ما يثير الانتباه في أزمة كوسوفو هو كثرة الخطط والمبادرات لإيجاد حل للأزمة وتعدد الأطراف التي تعتبر نفسها ذات شأن في الأزمة، فحتى منظمة المؤتمر الإسلامي تدخلت لأول مرة في

[1] Oliver P. Richmond; _Co-opting the Liberal Peace.Untying the Gordian Knot in Kosovo_, Centre for Peace and Conflict Studies,University of St Andrews, UK., February 2007,p18

[2] صحيفة الأهرام المصرية: تاريخ 1999/2/23.

موضوع أوروبي، وتم اعتبار التدخل التركي قد جاء من باب الجوار الجغرافي والموقع في حلف شمال الأطلسي، رغم أن المبادرات مجملا تنطوي على حلول شبه متطابقة تكاد تجمع على ضرورة استقلال كوسوفو عن صربيا في حين تمايزت معظم الطروحات لتحقيق هدف إبعاد الروس عن الأزمة وحرمانهم من موطئ نفوذ جديد في البلقان وهذا الأمر كان على يد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي غالبا.

ولعل التجذر التاريخي للأزمة وتشعبها هو السبب الرئيسي في تعدد الطروحات وصعوبة التوصل لحل فيها، فهي لم تبدأ خاصة بإقليم كوسوفو، بل يمكن اعتبارها إحدى حلقات سلسلة الإمعان في تقسيم يوغسلافيا من قبل القوى الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص لخلق حاجز يمنع الزحف الشيوعي والاشتراكي السوفياتي تجاه أوروبا الغربية قديما، ثم حديثا إلهاء الروس بحل نزاعات قريبة من حدودهم وإشعارهم بقوة الولايات المتحدة الأمريكية وقدرتها على المناورة سياسيا داخل الحديقة الخلفية للروس مما يبعدهم عن صراعات وقضايا في مناطق ذات أهمية في العالم وهو ما يتجلى في أفغانستان والعراق[1].

المطلب الثالث: إعلان استقلال كوسوفو والمواقف الدولية منه:

في الفترة التي تلت اندلاع لأزمة كوسوفو وحتى إعلان الاستقلال في 17 فبراير 2008م، كان محور الاهتمام الدولي حول تداعيات أزمة كوسوفو هو استقلال إقليم كوسوفو في ظل التجاذبات وتبادل الدعوات إلى استقلاله وإعلانه دولة مستقلة واختلاف الآراء حول ذلك، مع وجود غالبية قوى دولية تتزعمها الولايات المتحدة تدعم الاستقلال من خلال نفوذها داخل الناتو ومجلس الآمن، ومن خلال حلفائها في المنظمات الدولية لإقليمية أو حتى الغير حكومية.[2]

أ- المواقف الدولية من قضية الاستقلال: أعطى مجلس الأمن الضوء الأخضر لبدء محادثات حول الإقليم في تشرين 2005م، واستمرت جهود مبعوث المنظمة في كوسوفو ومجموعة الاتصال الدولية في التواصل لحزمة الأسس الحاكمة للحل النهائي المرجو، والتي تمثلت في تأكيد ضرورة أن يسهم أي حل نهائي في تعزيز استقرار المنطقة واستبعاد العودة لأوضع ما قبل 1999م، واستبعاد تقسيم الإقليم وضمه لدولة ثالثة، في إشارة إلى ألبانيا مع تأكيد ضرورة دمج الإقليم في المؤسسات والهياكل الأوربية متوسطة، ومن الناحية الفعلية اصطدمت محاولات التحرك في مجلس الأمن بالتهديد الروسي باستخدام الفيتو ضد أي قرار من شأنه أن يؤدي سوءا بشكل مباشر أو غير مباشر إلى استغلال كوسوفو بوصف يتم خلافا لرغبته صربيا، وهو الأمر الذي أجهض جهود الأمم المتحدة التي تمت على مدر العامين السابقين للتوصل لتسوية نهائية، والتي قام بها المبعوث الخاص للأمم المتحدة ورئيس فلندا الأسبق، (مارتي هتيساري)، الذي وضع تقريرا قدمه للمجلس في أفريل، أوصى فيه بضرورة استقلال كوسوفو

[1] Oliver P. Richmond ; <u>*Co-opting the Liberal Peace.Untying the Gordian Knot in Kosovo*</u>, op cit p22
[2] Farkas, Richard P, "<u>*State-Building and the Final Status in Kosovo." In Democratic Development Political Terrorism:*</u> The Global Perspective, 2005,pp46-48

وفقا لحدودها في ذلك الوقت بإشراف المجتمع الدولي. وبعد أن فشلت خطة هتساري استقلال في ماي 2006م، ردا على ما سماه التعنت الصربي.بينما قدمت الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية مقترحا معدلا لتسوية إجراء مفاوضات مكثفة على مدار أربعة أشهر، ولكنه أجهض واضطر لسحبه بسبب الرفض الروسي المرتقب، وهنا فوض الأمين العام مجموعة الاتصال الدولية في الأول من آب، جويلية لمدة 120 يوما لإجراء مفوضات إضافية للتوصل لحل توافقي بحلول العاشر من كنون الأول 2006م. [1]

وعلى الرغم من محاولة امتصاص الرفض الصربي الروسي والتأكيد على وضع ضمانات لحماية الأقليات في كوسوفو وتقديم الاستقلال بوصفه استقلال مشروطا ومراقبا من قبل أوروبا عام 2006م، إلا أن اقتناع صربيا بعدم وجود حل عسكري للقضية وبرفض المجتمع الدولي لضمها الإقليم ولاستمرار الوضع القائم لفترة أطول والتهديد بخسارة عضوية الاتحاد الأوروبي وزيادة عزلتها خاصة مع احتمل إعلان الإقليم الاستقلال بشكل فردي، أصبح التوصل لحل وسط وحده السبيل الأفضل لتجنب سيناريو المحصلة صفر، فبدأت التصريحات الصربية تشير لوجود مساحة ما للاتفاق، وبعد أن فشل اقتراحها الذي أعلنته في 2006/07م، والخاص بإعطاء كوسوفو ما وصفته بأنه أوسع حكم ذاتي ممكن للاتفاق مع ألبان كوسوفو والذي فشل نتيجة لما يمثله من عودة ما لأوضع ما قبل 1999م، حيث أعلنت قبل أيام من اجتماعها في الأمم المتحدة عن تقدمها بمذكرة رسمية للترويكا تتضمن التقسيم كاقتراح للقضية[2].

ظل الوضع في كوسوفو أكثر تعقيدا من استقلال الإقليم وإعلان دولة، لأنه كان يمتد ليعبر عن نموذج لتسوية من شأنه الإخفاق في قبولها وتوفير شروط الاستدامة على أن تعبر عن حالة من عدم الاستقرار في البلقان بما يشهده من استمرارية للصراع على الدولة الإثنية، فساد اعتقاد لدى الكثيرين أن أفضل الحلول هو الحل الممكن التوصل إليه عبر موافقة ألبان كوسوفو وصربيا والذين يبدو وفقا للأوضاع القائمة بأنه كان عبارة عن اتفاق على تقسيم تبادلي على أساس اثني، ينتهي بإعلان دولة خاضعة للحماية في كوسوفو، ولا يمكن لمثل هذا لاقتراح النجاح بدون رعاية دولية أوروبية، ليس فقط سياسيا وأمنيا، ولكن اقتصاديا لضمان أن تكون التسوية قابلة للاستدامة ولا تقود إلى بناء دولة فاشلة.[3]

ولكن النهاية التي فاجأت الكثيرين هي أن برلمان إقليم كوسوفو أعلن في 17 /2008/2م الاستقلال من طرف واحد، فسارعت الولايات المتحدة إلى الاعتراف بالدولة الجديدة.

أما روسيا، فأصرت على مطالبة البعثة الدولية في كوسوفو بعدم الاعتراف بإعلان استقلاله لكونه يتعارض مع الأعراف لدولية، ورأت موسكو ضرورة أن يجري البحث عن حل لمشكلة كوسوفو تحت رعية الأمم لمتحدة، هذا وأدى الخبير السياسي الروسي المعروف (بفينجي بريماكوف) بحديثه قال

---

[1] Gowan, Richard. "*Kosovo: In Search of Public Order Strategy*." an Annual Review of Global Peace,p21
[2] Ibid.p 25
[3] Ibid,p,27.

فيه: "أن السياسة الأمريكية في كوسوفو هي التي أدت إلى نسف كل المبادئ الأساسية للقانون الدولي" والمعروف بأن(بفينجي بريماكوف) أنه كان يشغل منصب رئيس الحكومة الروسية، حيث أعطى أمرا بوقف تحليق طائرتها المتجهة إلى الولايات المتحدة والعودة بها إلى الوطن تعبيرا عن رفضه لقرار واشنطن بخصوص قصف صربيا، وقال مضيفا: " بودنا أن تفهم سبب إصرار الأمريكان وبعض حلفائهم الأوربيين على منح كوسوفو الاستقلال ....يبدو لي أنهم يريدون تبرير غاراتهم الجوية على صربية والتلميح إلى بداية مرحلة إشاعة الديمقراطية فيها، لكنني اعتقد أن هنالك أسبابا أخرى أيضا وأهمها أنهم سيعود إلى جعل استخدم القوة بلا موافقة مجلس الأمن الدولي، مبدأ متبعا في العلاقات الدولية.، مما يمكن اعتباره مواصلة لمنهجهم إزاء العراق، إذ يبد أنه يرتسم اليوم على نموذج يمكن التمسك به مستقبلا فيما يتعلق بتحقيق المآرب العسكرية الأمريكية دون تفويض من قبل مجلس الأمن الدولي وبدعم من القوى الأوروبية"[1].

المبحث الثاني :الهندسة الإعمارية لإقليم كوسوفو من منظور المنظمات الدولية:

لطالما اعتبرت أزمة إقليم كوسوفو من بين أبرز التحديات التي واجهت المجتمع الدولي عامة والأوربي خاصة في نهاية القرن 20 واستمرت في تداعياتها إلى القرن الحادي والعشرين، حيث انقسم الدور الدولي بين البلقان من جهة والدول الكبرى من جهة أخرى والمنظمات الدولية بشقيها كالناتو ومجلس الأمن والمنظمات الدولية غير الحكومية، حيث استمر التجاذب بين الأطراف وفقا لقاعدة المصالح، والكل يدعي الأمن الدولي والاستقرار العالمي سببا لتدخله ودوره في مختلف المراحل فيما قامت به من أدوار وما استعملته من إستراتيجيات من أجل الفوز بكوسوفو ما بعد الحرب.

المطلب الأول: إستراتيجية المنظمات الدولية الحكومية في إقليم كوسوفو:

تسببت الحرب في كوسوفو بأزمة إنسانية خطيرة، هاجر على إثرها حوالي نصف سكان كوسوفو المقدرون عام 1998م ب 1.7 مليون إلى البانيا ومقدونيا ومونتي نغرو خلال سنة واحدة، بينما تشرد أكثر من نصف مليون شخص داخليا وافتقروا للغذاء أو للملجأ، حيث دفع هذا الوضع بالمجتمع الدولي إلى الإصرار على تطبيق وقف العمليات الغذائية وترسيخ الوضع الأمني في كوسوفو. إذ التقت القوى الوطنية والدولية الأساسية في رامبوبية بفرنسا بغية التوصل إلى اتفاق حول الحكم الذاتي لكوسوفو، تقبله كافة الأطراف، وكان هذا الاتفاق المؤقت للسلام وللحكم الذاتي في كوسوفو (اتفاق رامبوبية) هادف إلى قيام (حكم ذاتي ديمقراطي في كوسوفو قائم على احترام وحدة وسيادة أراضي يوغوسلافيا، ومع ذلك لم

[1] Gowan, Richard. "*Kosovo: In Search of Public Order Strategy*."opcit,p29

تقبل السلطات اليوغوسلافية الفدرالية بتواجد القوات العسكرية لحلف شمال الأطلسي في كوسوفو، الأمر الذي كانت تصر عليه الولايات المتحدة، في حين رفض البرلمان اليوغوسلافي الاتفاق في جزئه المتعلق بنشر قوات حلف شمال الأطلسي (الكيفور kifor)، كقوة تطبيق عسكرية متعددة الجنسيات في كوسوفو، وأصرت الولايات المتحدة الأمريكية أن يتول حلف شمال الأطلسي دون سواه هذه المهمة، وعارضت تدخل الأمم المتحدة أو أي قوة تحت قيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهو الأمر الذي أدى بالناتو في 24 مارس 1999م، إلى شن حرب على يوغوسلافيا متذرعا بأن انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة والمتكررة المرتكبة بحق شعب كوسوفو تتطلب تدخلا هذا، ورغم عدم إيجاز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لها إلا أن الناتو واصل فيها مدة 78 يوما، وعند انتهاء هذه الحرب أصدر مجلس الأمن القرار 1244 ف (15 جويلية 1999) مجيزا "نشر وجود مدني أو أمني دولي في كوسوفو[1]، والذي ترتكز على المبادئ الأساسية التي وافق عليها وزراء خارجية مجموعة الثمانية (68) بتاريخ 6 ماي 1999 والتي جاء بالنتائج التالية:

- الوقف الفوري والممكن إثباته للعنف والقمع في كوسوفو.
- انسحاب القوات العسكرية وشبه العسكرية والشرطة من كوسوفو والقدرة على ضمان تحقيق الأهداف المشتركة.
- إنشاء إدارة دولية مؤقتة لكوسوفو يقررها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بغية ضمان ظروف ملائمة لحياة سليمة وطبيعية لسكان كوسوفو.
- العودة الآمنة والحرة اللاجئين وللأشخاص المشردين والنفاذ السهل لمنظمات المساعدة الإنسانية إلى كوسوفو.
- عقد عملية سياسية تهدف إلى التوصل إلى اتفاق حول إطار سياسي مؤقت يؤدي إلى حكم ذاتي حقيقي لكوسوفو، مع الأخذ بعين الاعتبار اتفاقيات رامبويه ومبادئ وحدة وسلامة أراضي الجمهورية اليوغوسلافية الفدرالية والدول الأخرى في المنطقة وتجريد جيش كوسوفو من السلاح.
- وضع مقاربة شاملة للتنمية الاقتصادية والاستقرار في منطقة الأزمة، فبعد انتهاء الأزمة وخروج قوات حلف شمال الأطلسي من الإقليم استعد جيش مدني آخر من المستشارين والمهندسين لدخول الإقليم وخوض صراع جديد من المنافسة في فرص إعادة إعماره، وقد جعلت أولويات الإعمار للبنية الأساسية والمياه والكهرباء والجسور، ثم مساعدة السكان المحليين على إعادة بناء المنازل والمستشفيات، ثم بعدها إلى بناء المجتمع المدني ومساعدته في النمو وولادة كوسوفو الدولة[2].

---

[1]**A world vision journal** of human development, first quarters, «*preventing violent conflict can humanity move beyond band-aid solution* », 2005,p21.
[2] Ibid,p 25

وتراوحت التقديرات المالية المطلوبة لإعادة لإعمار بين 3.5 مليار دولار على مدار 3 سنوات وبين مائة مليار دولار على مدى عشرة أعوام للبلقان بأسره، حيث عقدت المؤتمرات والقمم الاقتصادية المناقشة كيفية تدبر المال اللازم وواجه إنفاقه، ففي 30 حزيران 1895م عقد مؤتمر في الأمم المتحدة لمراجعة التقدم الذي أمكن تحقيقه منذ انتهاء الحملة الجوية فيما يتعلق بعودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم، إضافة إلى جهود إعادة إعمار كوسوفو، وقد شارك في هذا المؤتمر وزراء خارجية: الولايات المتحدة، بلجيكا فرنسا فلندا، ألمانيا، اليونان، إيطاليا، الدنمارك، هولندا، النرويج، اسبانيا، تركيا، بريطانيا، كندا، الصين واليابان وروسيا، ومجموعة من المنظمات كمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية والتي عقدت في (سالز بورغ) في نفس العام وبحضور16 رئيس دولة وحكومة من دول المنظمة مع مؤتمر الأمم المتحدة، على إعادة إعمار البلقان، مع عرض برنامج لإعادة تقييم الوضع في أوروبا، بعد حرب كوسوفو[1].

حيث عد تحقيق الاستقرار والأمن في البلقان من الأمور الضرورية لتكريس الأمن الأوروبي، وهو ما انعكس على اجتماع قمة الاتحاد الأوروبي في حزيران 1999م، والذي طرح فيه اقتراح وضع ميثاق للاستقرار في البلقان، وكانت قد طرحت أفكار مماثلة، تتعلق بقضاء الأمن والتعاون الإقليمي، أثناء قمة حلف شمال الأطلسي في أفريل 1999م.

أما وزراء مالية مجموعة السبع الصناعية، والهيئات المالية الدولية الكبرى (مثل صندوق النقد الدولي والمصرف الأوروبي) فقد التقوا في بروكسل في جويلية 1989) وبحثوا سبيل إعادة الإعمار في البلقان، كما تركزت محادثاتهم على المساعدة الإنسانية الفورية لإعادة اللاجئين وإعادة الإعمار قبل حلول فصل الصيف .وفي بروكسل عقد المسئولون الكبار في 100 دولة ومنظمة دولية مؤتمر في حزيران 1999م، للتداول في شأن كوسوفو، وقدرت المعونات العاجلة للإقليم حسب تقديرات المفوضية الأوروبية، بنحو مليار و 116 مليون يورو، ومليار و 900 مليون يورو للسكان و 20 مليار و 200 مليون يورو لإصلاح المدارس و 6.7 مليون يورو للمراكز الصحية[2].

وفي نفس الوقت بدأت في سراييفو، مؤتمر قمة مصاحبة الاستقرار في البلقان أعماله بحضور رؤساء الدول الثماني الموقعة للمعاهدة، إضافة إلى ممثل دول الاتحاد الأوروبي، ومجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى وروسيا، واستهدفت هذه القمة، الوضع بالمنطقة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في أفقر دول روسيا مع العمل على إعادة اندماج البلقان في القارة الأوروبية.

---

[1] Brun kerhoff, derrick, , « _Regulating governance in failed societies , post- conflict societies_ » International journal. Of management, vol, 25,no,1. 2005

[2] UNDP ;**Human development report** , 2002 ,p 40

كما تعهدت الأمم المتحدة بتقديم 2 مليار دولار للإدارة المؤقتة التابعة1 للأمم المتحدة في كوسوفو (يونميك) ،لضمان الوجود الأممي المتكامل في كوسوفو (يونمنيك)

الوجود الأممي المتكامل في كوسوفو: (صلاحية اليونيمك) :أن القرار1244 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، جاء بغية تكوين وجود دولي في كوسوفو لتأمين إدارة مؤقتة يستطيع من خلالها2 الشعب التمتع بحكم ذاتي حقيقي وتأدية الوظائف الإدارية والمدنية الأساسية وتنمية المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي الديمقراطي والمستقل، إضافة إلى نقل للمسؤوليات الإدارية إلى المؤسسات المحلية الناشئة الخاصة بكوسوفو، وتسهيل عملية سياسية لتحديد وضع مستقبل كوسوفو، ومراقبة نقل السلطة من مؤسسات كوسوفو المؤقتة إلى مؤسسات دائمة تنشأ عن العملية السياسية ،ودعم إعادة إعمار البنى التحتية الأساسية وغيرها من إعادة الإعمار السياسي والاجتماعي، ودعم المساعدات الإنسانية، والحفاظ على قانون النظام المدني، حماية حقوق الإنسان وتأمين العودة الآمنة لكافة اللاجئين والمشردين إلى منازلهم في كوسوفو.

كما طالب القرار 1244 بإنشاء وجود أمني دولي والمعروف في الملحق القرار على أن يشمل بمشاركة "أساسية" لحلف شمال الأطلسي يكون مخولا لخلق بيئة آمنة لجميع سكان كوسوفو ولتسهيل العودة الآمنة للأشخاص المشردين واللاجئين إلى منازلهم، حيث تم نشر قوات (كيفور) التي يوقدها الناتو في 1999/07/12م، بهدف مراقبة انسحاب الجيش اليوغوسلافي وقوات الأمن الصربية (كما نص عليه الاتفاق العسكري، التقني الموقع مع حلف شمال الأطلسي، فضلا عن تجريد جيش تحرير كوسوفو من أسلحته.

كما ناقش القرار 1244، تعيين ممثل خاص يتولى مراقبة الوجود الميداني الدولي، والتنسيق مع الوجود الأمني الدولي، وتم تعيين سيرجيو فيرادي ميللو (Serjio Feradi Mello) ممثلا خاصا مؤقتا ومن ثم اختير (بيرنارد كوشيرBerard Konsher في 1999/07/02م) ممثلا خاصا خلفه مانر هايوكراب(Maner Haykob) من الدانمرك في جانفي 2001م، والتي يعتبر الممثل الخاص الذي يترأس يومنيك والمسئول المدني الدولي الأعلى في كوسوفو، وهو مخول بتسهيل العملية السياسية بغية تحديد وضع مستقبل كوسوفو مع الأخذ بعين الاعتبار اتفاقات رامبويه) [3].

[1] Jones, Seth G., & all. *"Kosovo." In Securing Health: Lessons from Nation-Building Missions*, 221-224 .

[2] United nation, security council, report of the secretary general on the united nations (6) *interim administration mission in Kosovo »* 12 Julys 1999, (1999/779).

[3] Kepel, Gilles; "*The Calamity of Nation-Building in Kosovo*." In The War for Muslim Minds: Islam and the West. Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 2004

أ- إستراتيجية الأمم المتحدة يونميك (UMNIK) العامة وهيكلتها: إستراتيجية يونميك العامة

أشار تقرير الأمين العام في 7/12 إلى خمس مراحل مستقلة للنشاطات المخططة وفق إستراتيجية اليونميك، وكانت هذه الرؤية مهمة لأنها أعطت اليونميك unmik صلاحية واضحة وجولا زمنيا، أما المراحل فهي[1]:

1- إنشاء سلطة (اليونميك) وتعزيزها وخلق هيكليات إدارية تدريبها مؤقتا.

2- إدارة الخدمات المدنية وتعزيز حكم القانون.

3- إنجاز تحضيرات لانتخابات السلطة الانتقالية في كوسوفو وإجرائها.

4- مراقبة ممثلو كوسوفو المنتخبين ومساعدتهم في وجودهم لتنظيم *** المؤسسات المؤقتة الخاصة بالحكم الذاتي الديمقراطي المستقل.

5- مراقبة نقل السلطة من مؤسسات كوسوفو المؤقتة إلى مؤسسات تم إنشاؤها بموجب تسوية سياسية.[2]

هيكلة يونميك: أما بالنسبة إلى هيكلة يونميك، فهي تتألف من أربع عناصر رئيسية، كل منها خاضع لقيادة شريك مختلف على الرغم من كونها تخضع لسلطة الأمم المتحدة.

- الإدارة المدنية (بقيادة الأمم المتحدة).
- المسائل الإنسانية (بقيادة المفوض الأعلى للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).
- بناء المؤسسات (بقيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا).
- إعادة الإعمار الاقتصادي (بقيادة الاتحاد الأوروبي).

علاوة على ذلك تؤمن القوات التي يقودها حلف شمال الأطلسي (قوات كوسوفو أو كيفور) الوجود الأمني الدولي.[3]

ويعبر الممثل الخاص للأمين العام المسؤول المدني الأعلى في كوسوفو ويتمتع بالسلوكيات التنفيذية المدنية القصوى التي منحها إياه قرار مجلس الأمن 1244م، إذ يقوم الممثل الخاص بتسهيل عملية سياسية من شأنها تحديد وضع كوسوفو المستقبلي مع الأخذ بعين الاعتبار اتفاقات رامبوية، كما أن هنالك أربعة نواب للممثل الخاص (تكون مهمتهم الأساسية تأليف مقاربة متناسقة ومتكاملة، فكلهم يقومون بمساعدة الممثل الخاص على القيام بمهامه.

---

[1] Gowan, Richard. "*Kosovo: In Search of Public Order Strategy*.",opcit p,36

[2] Boutros Boutros Chali : **An agenda for peace : preventive Diplomacy and peace kinesis**, report of the secretaries general pursuant to the statement adopted by the summit meeting of the security council on 31 of January 1998 wan Jork, united nations

[3] M. Guillaume, "Le *cadre juridique de l'action de la KFOR au Kosovo"*, in: C. Tomuschat (ed.), Kosovo and the International Community, 2002, p243

كما أن هنالك تخطيط مشترك يرأسه الممثل الخاص الأساسي، وتضم وظيفة رفيعة المستوى مجموعة من المنظمات الرئيسية (المفوض الأعلى للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي)، إذ تتولى ضمان تماسك الخطط، كما تعمل كيفور مع مجموعة التخطيط المشترك حول المسائل العسكرية والمدنية.

إن العناصر الأساسية بمهمة (يونميك) المشار إليها في قرار 1244 لمجلس الأمن والمفصلة في تقرير الأمن العام بتاريخ 12 يوليو هي:

1- **الإدارة المدنية:** وتم تقسيم الإدارة المدنية الخاصة باليونميك إلى ثلاثة أقسام: الإدارة العامة، المسائل المدنية، الشرطة والمسائل القضائية.[1]

2- **الإدارة العامة:** تهدف الإدارة العامة إلى أنشاء هيكلية حكومية متعددة الأعراق تتولى بشكل تدريجي المراقبة التنفيذية التي كانت تمارسها أولا (يومنيك)، كما يتولى موظفو يومنيك مراقبة تطبيق التعليمات في البداية وتقديم تقارير حول فعالية الهيئة المحلية وتصحيح أنظمة التعليم الصربية والألبانية[2].

ب- **الشرطة:** أما بالنسبة إلى الشرطة، فهنالك هدفان أساسيان:

تأمين خدمات تطبيق القانون المؤقت والتطوير السريع لدائرة شرطة محترفة ومتجردة في كوسوفو، فقد كانت (كيفور) مسؤولية في البداية عن توفير الأمن والنظام العام إلى أن تصبح الشرطة المدنية الخاصة ب (يومنيك) جاهزة لتولي السلطة، عندما يتم تشكيل قوة محلية مدربة ومختارة بشكل جيد إذ تقوم يومنيك بنقل مسؤولية القانون والنظام ومهام مراقبة الحدود إلى دائرة شرطة كوسوفو.

ج- **المسائل القضائية:** يكمن الهدف الأساسي لعنصر المسائل القضائية في قيام حكم حقيقي للقانون في كوسوفو بما في ذلك إنشاء سلطة قضائية مستقلة متجردة ومتعددة الأعراف وبغية تحقيق ذلك، أعطى مكتب (يولميك) للشؤون القضائية أربع مسؤوليات في مجالات أساسية هي: إدارة الحكم، وخدمات المقاضاة والسجون ، وتطوير الأساسات القضائية ومراجعة التشريع وإعداده، وتقسيم نوعية القضاء في كوسوفو كذلك خولت (يونميك) إنشاء المحكمة العليا في كوسوفو ومكتب المدعي العام.

ب- **بناء المؤسسات:** تتولى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا رئاسة هذه المهمة، أما العناصر الأساسية الثلاثة فهي: الديمقراطية وبناء المؤسسات وتنظيم الانتخابات وتعزيز حقوق الإنسان.[3]

[1] M. Guillaume, “Le *cadre juridique de l’action de la KFOR au Kosovo”*,opcit,p 245
[2] Ibid,246
[3] R. Caplan; A *New Trusteeship, The International Administration of War storn Territories*, 2002,p 14.

بناء المؤسسات الديمقراطية: تتولى (يونميك) تحديد حاجات الموارد المدنية المحلية وتدريبهم، فضلا عن تسهيل مشاركة سكان كوسوفو على المدى الأطول في تطوير مقاربة متكاملة لتقوية هيكلا الحكم، ووضع أسس لوسائل الإعلام ديمقراطية ومحترفة في كوسوفو.

الانتخابات: اعتبر إجراء الانتخابات في كوسوفو جزءا أساسيا من صلاحية (يونميك) لتنظيم مراقبة تطوير مؤسسات مؤقتة لحكم ذاتي ديمقراطي ومستقل، وتمثل النشاطات إعادة المنظمات والمؤسسات الديمقراطية وتصميم سجلات المقترعين وتطبيقها، وإجراء إحصاء لسكان كوسوفو (كما في ذلك اللاجئين والأشخاص المشردين) [1].

ج- **حقوق الإنسان:** تعتمد (اليونميك) بتطوير آليات لضمان أن تعمل الشرطة والمحاكم وغيرها من الهيكليات القضائية بالتوافق مع المعايير الدولية للمحكمة الجنائية ولحقوق الإنسان.

- المسائل الإنسانية:

يتولى المفوض الأعلى للأمم المتحدة للشؤون اللاجئين إدارة هذا العنصر والذي يتألف من قسمين أساسيين:

المساعدة الإنسانية: لتوفير الملجأ والغذاء والمياه النظيفة والمساعدة الطبية والعمل المناسب لشعب كوسوفو.

د- **العمل المتعلق بالألغام:** عن طريق العمل على إقامة جرودات ومسح شامل لأماكن تواجدها وانتزاعها نهائيا.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام الأمم المتحدة ككل يسعى لإعادة إعمار وتأهيل المنطقة على المدى الأطول.

ذ- **إعادة إعمار البنى التحتية:** يترأس الاتحاد الأوروبي هذه المهمة، حيث أعطيت (اليونميك) بموجب القرار 1244 صلاحية دعم (إعمار البنى التحتية الأساسية والأشكال الأخرى من الإعمار الاقتصادي)، بقرار من الأمين العام 12 يوليو.

وتتمثل المهام الأساسية لهذا العنصر:

التخطيط والمراقبة لإعادة إعمار كوسوفو.

إعداد وتقييم السياسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

[1] Wouri, M. *; On the Formative side of history; The role of EU in Rolen, Sjoberg and Svedin, International Governance on Environmental Issues*. Kluwer. 1997,p58

التنسيق بين مختلف المانحين والمؤسسات المالية لضمان أن تكون المساعدة المالية موجهة للأولويات التي حددتها اليونميك، والتي خططت عبر ثلاث مراحل مترابطة:

- الإغاثة الإنسانية الفورية.
- إعادة الإعمار والتأهيل وبناء القدرات.[1]
- إنشاء سوق قابل للاستمرار ونظام، اجتماعي عادل.

[1] Wouri, M. *; On the Formative side of history; The role of EU in Rolen, Sjoberg and Svedin*,opcit,p 69



ب- المؤسسات المالية المانحة في كوسوفو:

1- صندوق النقد الدولي: أعلن صندوق النقد الدولي موافقته على برنامج للمساعدة المالية لكوسوفو ،والذي يستمر عشرين شهرا وتبلغ قيمته 106,6 ملايين يورو.حيث وافق مجلس إدارة الصندوق على وضع حوالي خمسة ملايين يورو في تصرف كوسوفو.وكما دأبت العادة، يزداد سقف تسهيلات الصندوق تدريجيا بمقدار تحقيق الأهداف الاقتصادية المتفق عليها بين الطرفين.

وكان الصندوق أعلن في مستهل الأمر استعداده لاستئناف عمليات الدفع للإقليم الصربي الانفصالي الذي برزت خلافات معه منذ سنة 2008م، إذ لم يدفع الصندوق سوى جزء من قرض تبلغ قيمته 109 ملايين يورو منحت في تموز/يوليو 2010م وأصبح لاغيا. ومع مطلع 2011م، ظهرت الخلافات حول زيادة رواتب موظفي القطاع العام والتي تريد الحكومة دفعها للعمال الحكوميين واعتبرها صندوق النقد غير منطقية. إلا أن هذا الاتفاق لم يمنع كوسوفو من تحقيق أهداف الموازنة. [1]

إذ كشف صندوق النقد أن العجز في 2011م لم يبلغ سوى 1,8 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، فيما كان الهدف المحدد 2,9 بالمئة. وفي مقابل مساعدة صندوق النقد الدولي، تعهدت كوسوفو

[1] Wouri, M. *; On the Formative side of history; The role of EU in Rolen, Sjoberg and Svedin*,opcit ,p60

بإعادة ضبط موازنتها، كما قال الصندوق الذي يعتبر أن الوضع لن يستقيم إلا إذا تم خفض العجز بمقدار 1,5 نقطة إضافية. وهو الأمر الذي أدى لإيقاف الإمدادات المالية عن كوسوفو مدة من الزمن، إذ صرح يوهانز فيجاند رئيس بعثة صندوق النقد الدولي في بريشتينا، أن الإصلاحات التي أجرتها حكومة كوسوفو منذ ذلك الحين كانت مرضية بصورة عامة، موضحاً أن مد قرار استئناف تمويل الطريق أمام موافقة صندوق النقد في أبريل المقبل على اتفاق قرض تحت الطلب بقيمة 107 ملايين يورو حوالي141 مليون دولار ولمدة 20 شهراً بهدف دعم ميزانية كوسوفو.

إذ توقع صندوق النقد وصول معدل النمو الاقتصادي في كوسوفو، إلى 3.8 في المائة في عام 2012م ما يمثل انخفاضاً عن معدل النمو في عام 2011م الذي تشير التقديرات وصوله إلى نسبة 5 في المائة.[1]

2- استجابة مجموعة البنك الدولي لإعادة الإعمار بعد الحرب في كوسوفو:

كانت استجابة المجتمع الدولي الإنسانية الفورية للأزمة في المنطقة سريعة جدا. ففي سياق اجتماع دولي خاص خلال اجتماعات الربيع أبريل 1999م مع مؤسسات بريتون وودز، سعى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى تقييم أولي لتكلفة الأزمة على الدول الست الأكثر تضررا في المنطقة (باستثناء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية)، وكانت لهذه التقييمات تحديثا دوريا تم عرضها على الجهات المانحة، وعلى غرارها قيّم صندوق النقد الدولي أحدث الافتراضات المتوقعة في إعادة اعمار كوسوفو.

وذلك عبر استراتجيات متوسطة الأجل "ميثاق الاستقرار" في البلقان. ومتوسطة إلى طويلة الأجل لتوصيف الاحتياجات ولتحقيق السلام الدائم والاستقرار في المنطقة، وقد أيد G-8 وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي مقترح "ميثاق الاستقرار" الذي يوفر إطار سياسي واسع لدول البلقان لتسريع اندماجها في الهياكل الأوروبية الأطلسية، إذ اقترح الترتيبات الخاصة لبدء عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

حيث نصت معاهدة الاستقرار على جعل نجاح عملية الانتقال إلى اقتصادات السوق أمرا ضروريا من اجل تغيير الأوضاع السياسية هناك. كما أنّ ميثاق إنشاء آلية للتنسيق السياسي الذي يشمل إنشاء "جدول جنوب شرق أوروبا الإقليمية"، وتعيين منسق خاص. تحت الطاولة الإقليمية، وثلاثة "جداول العمل" ساهمت في إحلال الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإقليم، بل ووطدّت للتنمية الاقتصادية، وإعادة الإعمار والتعاون، وعلى القضايا الأمنية في المنطقة.[2]

---

[1] Robert Aelrod and Robret O.Keohane;"*Achieving Cooperation Under Anarchy:Strategies and Institution*",p94

[2] Lynne Rienner ;*International Crisis Group*:*Collapse in Kosovo. Brussels, Belgium: International Crisis Group*, 2004 , p19

كما قامت شراكة بين المفوضية الأوروبية والبنك الدولي. وبناء على هذا العمل التعاوني أعطيت المفوضية الأوروبية والبنك الدولي تفويضا خاصا لتنسيق المساعدات للمانحين الاقتصاديين في منطقة البلقان (التي اعتمدتها في أبريل 1999 عقد اجتماع دولي). وفي إطار هذه الولاية، فالمؤسستين هما المسؤولتين عن "التنسيق في المسائل ذات الصلة بالإصلاح، والانتعاش الاقتصادي والتعمير لمنطقة جنوب شرق أوروبا،" بما في ذلك تعبئة الدعم من الجهات المانحة، وتوفير التحليل الاقتصادي، وتهيئة الظروف الملائمة وتنفيذ المشاريع[1].

تصميم الاعتبارات في مجموعة إستراتيجية البنك الدولي:

يختص دور البنك في إعادة الإعمار بالكثير من العمل الأولي، ففي كوسوفو كانت ذات طابع إنساني، إذ تعلقت بعودة اللاجئين واحتياجات أولئك الذين بقوا، وكثير من كبار السن والأرامل والأطفال. فكان جدول إعادة الإعمار مرتبط بشكل وثيق مع الجهود الإنسانية ووكالات إعادة الإعمار حيث عم مع المفوضية الأوروبية وغيرها من الوكالات الإنسانية للإغاثة والمنظمات غير الحكومية، وسعى للتنسيق والبناء مع الوكالات الإنسانية (عمل كما هو الحال في البوسنة والهرسك وغيرها). إذ انه انتقل من المساعدة الإنسانية إلى إعادة البناء والتنمية الاقتصادية – وليس المساعدات الإنسانية نفسها. فقد كان إقليم كوسوفو هو الخطوة الأولى لتدخل أوسع في نهاية المطاف في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لكون ذلك حتمية أملتها الظروف السياسية هناك لتحقيق الانتعاش الاقتصادي الدائم لهذه المنطقة والتي عانت تأزما اقتصاديا عن طريق عقد من النزاع والأزمات[2].

فالمنطق والأساس المنطقي لمشاركة البنك الدولي في مرحلة ما بعد الصراع في كوسوفو يعتمد إلى حد كبير على دعوة الأمم المتحدة التي بادرت إلى رد دولي متماسك للأزمة هناك. ويستند أيضا على تفويض البنك الدولي بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية لتنسيق المساعدات الاقتصادية في منطقة البلقان، نظرا للأدوار التمويل المحتملة كبيرة من جهات مانحة أخرى، إذ يمكن لمجموعة البنك الدولي استخدام ميزتها النسبية في إصلاح السياسات وبناء المؤسسات للمساعدة في ضمان استدامة جهود أوسع نطاقا من الجهات المانحة[3].

والهدف من هذه الإستراتيجية المقترحة هو تقديم دعم فني واستثنائي غير عادي للتعمير والمساعدات المالية وجهود الانتعاش في 12-18 شهرا من منح إقليم كوسوفو الاستقلال.لكن بسبب عدم اليقين للحالة حول وضع كوسوفو القانوني في المستقبل – وجدواه الاقتصادية ،فقد اقتصرت هذه الإستراتيجية على طبيعة طارئة على المدى القريب. وتركيزت على: المساعدة في تصميم برنامج التعمير والإنعاش وتقديم المشورة في مجال السياسات في الإدارة الاقتصادية، بما في ذلك بناء المؤسسات

[1] Wouri, M. *; On the Formative side of history; The role of EU in Rolen, Sjoberg and Svedin,*opcit ,p 22
[2] Irfan Nooruddin, *« Evaluating World Bank Post-Conflict Assistance Programs,World Bank*,2007 p5-17
[3] Ibid,p20

الحكومية، والمساعدة المالية الانتقائية لإعادة الإعمار وإعادة startactivities الاقتصادية، ودعم الميزانيات الحكومية والمؤسسات والانتقال الأولية والإصلاحات الاجتماعية، الموارد الخاصة المنصوص أن تصبح متاحة[1].

وقد وضع برنامج التعمير والإنعاش ثلاث مهام رئيسية مرتبطة بهذا الجهد.:

الأولى: إعداد تقييم الأضرار ووضع برنامج لإعادة البناء المادية والمؤسسية، بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية، التي من شأنها تحديد الاستثمارات ذات الأولوية والسياسات القطاعية المناسبة.

الثانية: التخطيط والتحضير والمشاركة و ألاستضافة بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية،في عقد المؤتمرات للمانحين لحشد دعم المانحين.

الثالثة: تنسيق المعونة، والرصد من خلال قاعدة بيانات الجهات المانحة، وأيضا مع الاتحاد الأوروبي وتحت مظلة مكتب مشترك جديد في بروكسل. وقد تم التخطيط لجميع هذه الأنشطة.

كما يجوز للبنك أيضا استكشاف إعداد المشاريع من قبل الجهات المانحة من خلال ترتيبات التعاون فعلى سبيل المثال، يجب أن تكون المؤسسات والسياسات للإدارة المالية، والترتيبات النقدية والمصرفية، والقضايا الهيكلية وخاصة المتعلقة بالخصخصة وتنمية القطاع الخاص، والحماية الاجتماعية / لتخفيف حدة الفقر)عنصرا هاما من الدعم[2].

إن هذا العمل ينطوي أيضا على تقديم المشورة للأمم المتحدة حول تصميم المؤسسات والسياسات الاقتصادية، بما في ذلك السياسة النقدية والمالية والمصرفية والتجارية وغيرها من القضايا (وهذا يجري العمل حاليا)، والأهم أنها تعمل مباشرة مع السلطات المعينة في نهاية المطاف بحكومة كوسوفو في بناء المؤسسات والسياسات الاقتصادية،ويكون التنفيذ من خلال الدعم المالي لإعادة إعمار وإصلاح السياسات.

ج- المنظمات الإقليمية:

1- الاتحاد الأوروبي: أعلنت المفوضية الأوروبية في افتتاح مؤتمر دولي للإطراف المانحة عقب أزمة كوسوفو، تخصيص مبلغ 500 مليون يورو لإعادة بناء اقتصاد كوسوفو حتى 2011م. إذ صرح المفوض الأوروبي لشؤون توسيع الاتحاد أثرها اولي رين "انه يأمل بجمع مليار يورو لتمويل جزء من برنامج التنمية الاجتماعيالاقتصادي على ثلاث سنوات)، والذي أعدته كوسوفو لنفسها[3].

[1] Kepel, Gilles *"The Calamity of Nation-Building in Kosovo." In The War for Muslim Minds: Islam and the West*. Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press,2004.
[2] ibid
[3] Independent International Commission on Kosovo ;The *Kosovo Report: Conflict, International Response*, Lessons Learned, (2000), p211

وقد موّل البرنامج جزئيا من خلال ميزانية كوسوفو لكن من الضروري جمع 1.4 مليار يورو لتنفيذه. كما تعهد الاتحاد الأوروبي عن تخصيص أكثر من 400 مليون دولار (250 مليون يورو) لتنمية كوسوفو للفترة الممتدة بين 2008 و 2011.[1]

2- مؤتمر القمة الإسلامي: درجت قضية كوسوفو على جدول أعمال مؤتمر القمة الإسلامي الثامن، حيث أدان المؤتمر وبكل شدة أعمال القمع والتمييز العنصري وانتهاكات حقوق الإنسان التي تقترفها سلطات جمهورية يوغسلافيا الاتحادية على نطاق واسع ضد الشعب الألباني الأعزل، ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان ضد الألبان في كوسوفو فورا، وإلغاء التشريعات التمييزية وخاصة تلك التي طبقت منذ سنة 1989م.وتابعت المنظمة مفاوضات السلام حول كوسوفو والتي عقدت في مدينة رامبويه الفرنسية خلال شهري فبراير/ شباط ومارس/ آذار 1999م، وأيدت مشروع السلام الذي اقترحته القمة والقاضي بقيام حكم ذاتي لإقليم كوسوفو. وبعد قرار حلف شمال الأطلسي توجيه ضربات عسكرية جوية على يوغسلافيا في مارس/ آذار 2000م، دخلت قضية كوسوفا منعطفا جديدا، إذ لم تعد مجرد قضية أقلية مسلمة راغبة في الانفصال، وإنما أصبحت ترتبط ارتباطا مباشرا بالأمن الأوروبي برمته وبالتوازنات الإقليمية والعالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة [2] .

وأيا كان الأمر فإن منظمة المؤتمر الإسلامي أولت كوسوفو ومنطقة البلقان اهتماما خاصا، فإضافة إلى كونها على أجندة اجتماعات المنظمة دوما، نجد أن فريق الاتصال المنبثق عن المنظمة والخاص بمنطقة البلقان ما فتئ يسعى حثيثا من أجل تعبئة الجهود لتحقيق السلام والأمن في كل من البوسنة وكوسوفو لأجل:

التأكيد على عدم وجود حل عسكري للأزمة ا ودعوة كافة الأطراف إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار.

دعوة جميع الدول للتوقف فورا عن إمداد جميع أطراف النزاع بالأسلحة والذخائر.

إنشاء صندوق تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامي لمساعدة شعب كوسوفو.

التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق تسوية سلمية في كوسوفو[3]

---

[1] Abraham M. Verheij, *« European Union Pracebuilding in Kosovo,An analysis of dealing with peacebuilding paradoxes ans engagement with civil society*,London-new York,2010 ,p14.

[2] Ibid

[3] Independent International Commission on Kosovo ,2000,opcit,p220

التأكيد على الوحدة الإقليمية والسيادة لدولة البوسنة والهرسك ضمن حدودها المعترف بها دوليا، دفع عملية التنفيذ الفعال والبناء والحيادي لاتفاقية رامبويه للسلام، حث المجتمع الدولي على تنفيذ برنامج الإعمار الشامل لكوسوفو، وذلك لضمان نجاح العملية السلمية.

التأكيد على أهمية حماية حرية الحركة في كل أنحاء البلاد وعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم.

اتخاذ التدابير اللازمة لإلقاء القبض على جميع المتهمين بجرائم الحرب[1].

وعلى الرغم من هذه الجهود الإنسانية والدبلوماسية التي قامت بها منظمة المؤتمر الإسلامي فإن ثمة ملاحظتين أساسيتين تبرزان في هذا السياق:

أولاهما: أنه لا يمكن التقليل من أثر الدعم الدبلوماسي الذي وفرته منظمة المؤتمر الإسلامي لقضية كوسوفو، إذ أفضى ذلك إلى قبولها عضوا في الأمم المتحدة، وساعد من جهة أخرى في تبني مجلس الأمن قرار فرض الحظر الاقتصادي على جمهوريتي الصرب والجبل الأسود.

ثانيتهما: تتمثل في استعداد المنظمة لتوفير المساعدة العسكرية، وذلك استنادا إلى خبرة التدخل العسكري في أزمة الخليج الثانية تحت غطاء الشرعية الدولية[2].

وقد أورد تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة السادسة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في بوركينا فاسو في الفترة من 24–28 مايو/ أيار 1999 طبيعة الالتزامات العامة والخاصة الواجبة على كوسوفو بمقتضى قرارات الأمم المتحدة، حيث تشتمل على ما يلي:

- مراعاة عدم انتهاك الحدود الدولية.
- الالتزامات المتعلقة بالأسلحة.
- إعادة المعتقلين وإطلاق سراح غيرهم من الدول الأخرى.
- التزام اصربيا بتعويض كوسوفو والدول الأخرى عن الأضرار والخسائر التي لحقت بها نتيجة للحرب والاحتلال غير المشروع.
- تسديد ديون كوسوفو مع خدمة الديون .
- عدم ارتكاب أعمال الإرهاب الدولي أو مساندتها [3] .

والملفت للنظر حقا أن المواقف الإسلامية غير الرسمية كانت أكثر وضوحا وأسرع تبلورا من المواقف الرسمية، وتنوع التعبير عنها ما بين مساندة معنوية ومساندة مادية. بيد أن السؤال الذي يظل مطروحا هو: هل يظل موقف منظمة المؤتمر الإسلامي مقتصرا على الأساليب السياسية والدبلوماسية، أي انتقاد العنف الروسي وآثاره على الأبعاد الإنسانية ؟

---

[1] Wouri, M. *; On the Formative side of history; The role of EU in Rolen, Sjoberg and Svedin*,opcit

[2]Brinkerhoff,Derick,W,2005, *« Rebuilding Governance in faild States and post-conflict societies »*,International Journal of Manangement,vol .25,n1,p12

[3] Ibid,pp,12-13

المطلب الثاني : التجاذبات والإمكانيات المتاحة في إستراتيجية بناء كوسوفو ما بعد الحرب من منظور المنظمات الدولية غير الحكومية:

أ- المنظمات غير الحكومية الدولية وغرابة الهيكليات المحلية (صعوبة التأقلم): إن فرض سلوبودان ميلوزوفبتش الحكم المباشر غير الشرعي على إقليم كوسوفو بضمه لجمهورية صربيا عام 1889، تبعه فرض نظام عنيف وقمعي حرم الألبان كوسوفو معظم حقوقهم الأساسية قيم تطهير قوات الأمن من الألبان، وأجبر ألاف العاملين في شركات القطاع العام خاصة ممن كان لديهم نقود على الاستقالة، وكذلك بالنسبة للأطباء والممرضين الألبان حيث عمل 21.000 معلم، ومن خلال رفض إدخال معظم الطلاب المدارس الثانوية والجامعات، تمت إزالة جميع بقايا الثقافة واللغة الألبانية من النظام التربوي، وخلق هذا الوضع بدوره ظروف من أجل نمو تجربة فريدة في التنظيم الاجتماعي والمقاومة المدنية التي أصبحت معروفة باسم "الهيكلة الموازية"[1].

وسبب ما واجهوه من إقصاء تام في الحياة السياسية وتلك الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتهديد المستمر المتمثل بعنف الدولة، انسحب ألبان كوسوفو ووضعوا نظاما اجتماعيا اقتصاديا موازيا وسريا يتضمن مدارس خاصة وتعليم جامعي خاص وخدمات صحية وحتى آليات لتحقيق العدالة على المستوى المحلي، وبينما كان يتم تنسيق هذا النظام من قبل حكومة في المهجر، وكون هذا النظام ممولا بمنسبة 3% من خلال ضريبة الدخل في كوسوفو بالإضافة إلى مساهمات من الشتات، فقد كان التنظيم يتم من قبل عدد صغير من منظمات المجتمع المدني والذي يستفيد بدوره من العمالة المتطوعة والتي توفرها هيكليات المجتمع المحلي العائلية والعلاقات العشائرية.

فجمعية الأمم تريزا المسجلة رسميا كمنظمة غير حكومية في بلغراد عام 1990م، كانت مركزا الهيكليات الموازية، إذ بحلول 1998م كانت تدير عيادة صحية وتوظف ما يقارب 7000 متطوع وتقدم العناية الصحية والمساعدات الإنسانية لما يقارب 350.000 شخص، وفي عام 1996، وبمساعدة منظمة الصحة العالمية طعمت الجمعية 300.00 طفل ضد شلل الأطفال.

وكان مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الذي تقوم شبكة من 2000 متطوع محلي بمساندة موظفيه الخمس عشر برفع تقارير يومية حول انتهاكات حقوق الإنسان من قبل السلطات الصربية، مثل الاحتجاز الاعتباطي والضرب والتعذيب وحتى القتل[2].

وبدعم من المنظمة غير الحكومية الدولية طرق الرحمة في كوسوفو Mercy Corps ، لفت مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات انتباه العالم لقضية ألبان كوسوفو من خلال التنسيق مع منظمات غير حكومية دولية مثل: منظمة العفو الدولية (Amnesty international) ومجموعة الأزمة الدولية

[1] Brehm, V, M with Havris-Gurtis, M; Autonomy or dependence case studies of north –south NGO partnership, oxford INTRAG. 2004
[2] Ibid,p62.

(International Crisis Group) ومجموعات حقوق الإنسان معروفة في بلغراد والتي هدفت في مجملها إلى: الوصول بمجتمع ديمقراطي وإحلال التنمية الاجتماعية، وبمرور الوقت طغى على هذه الأهداف الحاجة إلى تشجيع المقاومة والكفاح القموي، أما بالنسبة لبعض المنظمات النسائية فقد أدى هذا إلى حدوث توتر وضغوطات من أجل إفراد المرأة لأدوار العناية وتقديم الخدمات والرغبة في استكشاف وتشجيع نماذج النوع الاجتماعي الجديدة (Clark 2000)، وهو التوتر نفسه الذي ربما أعطى قوة دافعة لتشكيل بشبكة نساء بريستينا وشبكة نساء بريشتنة، اللتين كانتا مركز الإبداع في المجتمع المدني في فترة الحرب[1].

فالآثار المباشرة في ما بعد نهاية العمليات الحربية تتطلب جهود إغاثة دولية كبيرة من أجل معالجة وضع من الفوضى لا يمكن تخيله، فانسحاب القوات والسلطة الصربية قد ترك الإقليم دون هيكلة أو قدرة إدارية، فقد كانت البنية التحتية مدمرة وكان هنالك 130.000 منزل غير صالح للسكن، وكان الاقتصاد مدمرا، وخلال الإثني عشر شهرا اللاحقة عاد أكثر من 880.000 ألف من ألبان كوسوفو من أماكن تهجيرهم في البلدان الأخرى إلى موطنهم، بينما يعتقد أن ما يصل إلى 200.000 ألف من المنتمين إلى الأقليات الصربية قد هجروا كوسوفو خوفا من انتقام ألبان كوسوفو الذين يشكلون الأغلبية من السكان[2] .

وبينما تولت بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو مسئولية تأسيس إدارة عامة، كانت عمليات الإغاثة بتنسيق غير محكم من قبل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقوم بها أكبر مجموعة من المنظمات غير الحكومية الدولية، تصل في حالات الطوارئ كما لم يسبق له مثيل من قبل في الأوضاع التي تلي الحرب، وكانت الأولوية المباشرة هي تنفيذ مجموعة واسعة من المشاريع[3] الإنسانية يتبعها بفترة قصيرة التركيز على استعادة البنية التحتية والخدمات الأساسية ووثوقا الوصول إلى المجتمعات المحلية وإيجاد وسائل لتوزيع المعونات.

ب- إستراتيجيات الإعمارية للمنظمات الدولية الغير حكومية: من اجل تحقيق مسؤولية تعزيز دولة ما بعد الحرب عملت المنظمات غير الحكومية الدولية على توفير أموال كبيرة من الجهات المانحة للمنظمات المحلية من أجل تنفيذ مشاريع محلية قصيرة الأمر، وفق إستراتيجية الشراكة مع المنظمات الغير حكومية المحمية حيث ارتفع إثر ذلك عدد المنظمات المحلية المدخلة المسجلة من 45 إلى 400 منظمة في 12 شهر الأولى، فقط بعد انتهاء العمليات الحرية.

---

[1] Aviel, s ;*« Evciluation of communists and government engagement under the municipals infrastructure and support initiative (MISI), prepared for mercy group* ,Kosovo 2005 p17
[2] Barnes, Catherine;*« GPPAG » Discussion paper « UN-GSO » interaction in conflict Afflicted communities* September 2004 p22.
[3] Ibid,pp22-23

وكان ظهور العديد من هذه المنظمات ناجما عن الانتهازية للحصول على المال المتوفر، فهنالك نمو في العديد من المنظمات الصغيرة والتي يسيطر عليها قادتها وتفتقر إلى ارتباطها بمهمة اجتماعية وإلى المهارات المهنية والقدرة المنظماتية[1].

وتبدو نزعة المنظمات الدولية غير الحكومية لتأسيس شراكات محلية على نحو مبتذل، من خلال تمركز مكاتب فروعها محليا أو تحويل المشاريع لمنظمات محلية، وفي الكثير من الحالات كانت هذه المنظمات المولدة متكلفة تماما على منظمة واحدة وتفتقر إلى موظفين مؤهلين، حيث احتفظت المنظمات غير الحكومية الدولية الأم بموظفين أجانب في مواقع إدارية مهمة، وعندما انتهت وفرة المعونات التي تلت فترة النزع، أجبرت العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية على الخروج، وكانت أعداد كبيرة من هذه المنظمات غير قادرة على تكييف طرق عملها وتوقفت عن العمل (B&H 2004)، ومن ناحية أخرى، فإن معظم المنظمات غير الحكومية المحلية الناشطة في كوسوفو الآن ارجات نشأتها إلى التدخل المباشر من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية، مما يدل على أن هذا النوع من الإخصاب الصناعي للمجتمع المدني من الممكن أن ينتج ذرية قابلة للحياة[2].

كان نمو قطاع المنظمات غير الحكومية المحلية متفاوتا في البداية وهذا معظمه بسبب الافتقار إلى التخطيط والتنسيق في عمليات الإغاثة، وبسبب تحيز المنظمات غير الحكومية الدولية للعمل مع النخبة المتعلمة في البيئة الحضرية، وبين دراسة مبكرة للمجتمع المدني (KCSF/Développement Dialogue) نفذت في عام 2000م، فان ثلثي المنظمات غير الحكومية المحلية المسجلة كانت متركزة في عاصمة الإقليم بريستينا، إذ ظهر هنالك تركزا أقل حجما من الأنشطة في بلديات رئيسية أخرى مثل (بيجا)، حيث ترتبط هذه الأخيرة ارتباطا قويا من خلال عملها بأعداد أكبر من المنظمات غير الحكومية الدولية، بينما كان هنالك في العديد من المناطق الريفية والبلديات الصغيرة غيابا تاما لنشاط المنظمات غير الحكومية[3].

فاكتظاظ الإقليم بالمنظمات غير الحكومية الدولية وعدم تفاوت توزيعها قد أديا إلى حدوث العديد من حالات الازدواجية، مما خلق تنافسا غير صحي مع الشركاء المحليين سواء بين المنظمات غير الحكومية المحلية أو بين المنظمات الدولية غير الحكومية ونظيرتها المحلية واستدامتها، ومن الأمثلة التوضيحية على ذلك تنازل حدث في مركز للنساء في بلده (ميتروفيتشا) المقسمة عرقيا خلال الأشهر الأولى بعد الحرب، فالتوترات العرقية والعنف المتكرر بين المجتمعين الغربي والألباني، بالإضافة إلى العدد الكبير من المهجرين من جميع الأعراق في البلد، جعل موتران كيريازي motral qiriazi مركزا

---

[1] **On the recercl, Kosovo** 2, vol.10. tissue 12/2. 2000.
[2] Alger, Chadrmick F ; *Expending involvement of ngc in emerging global governance the challenge of NGO peace building* ,2005
[3] Ibid

استشاريا قرب مركز البلدة يستهدف النساء المحليات المتأثرات بصدمات نفسية وأولادهن، وبعد شهرين، فتحت منظمة غير حكومية إيطالية ألمانية ADAB/Associazione per le donne[1] " d'éffarea deir balkani " ، مركزا مشابها بجانب هذا المركز دون أي إنذار مسبق، وبدأت باجتذاب زبائن من نفس الفئة المجتمعة من النساء اللاتي كن تلقين مساعدة من مركز موتران كيريازي، وقبل هذا وفي بداية الصيف كان المجلس الدنمركي للاجئين قد أقام مركز لدعم المنظمات غير الحكومية في نفس الشارع، ولكن مع نهاية العام أصبح من الواضح بالنسبة تمركز "كيريازي" أن المركز كان سيتحول إلى شيء مختلف ولكن الآن أصبح يقدم للنساء نفس الخدمات التي تقدمها المراكز الأخرى، وفي نفس الوقت أعلنت المنظمة الدولية. Care international خططنا لفتح مركزا آخر للاستشارات مكرس للنساء اللواتي يعانين من صدمات نفسية يكون موقعه مرة أخرى في نفس الشارع[2].

ولكن وعلى وجه العموم، تم تجاوز أنظمة تعبئة المجتمع المحلي والتعبئة الوطنية الموجودة من قبل المعونات التي قدمتها المنظمات الدولية غير الحكومية، إذ أقر بعد الدارسين أنه في بعض الحالات كان يقصد أضعاف منظمات المجتمع المحلي الموجودة من خلال سياسات تقديم أعداد كبيرة من المنح للمنظمات الدولية غير الحكومية وفي تشجيعها لقيام مجتمع مدني بقيادة المنظمات غير الحكومية، كانت الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية ناشطة في بناء معارضة سياسية لا سياسية، أو لنقل بناء صوت غير قومي قادر على أن يوجد نزعات في المجتمع تعاكس السياسات القومية الألبانية والصربية لأحزاب كوسوفو المتشابهة في كونها مسببة للشقاق، والجدير بالذكر أن المجموعات من المجتمع الصربي والجمعيات الصربية والتي تعمل بشكل رئيسي في الجهة الشمالية لمتروفيتشا قد فشلت في اجتذاب دعم المنظمات الدولية بسبب شعور هذه الأخيرة بالخوف من ارتباطها بالنظام الصربي في بلغراد[3].

1- إستراتيجية بناء القدرات في كوسوفو في ما بعد الحرب: خلال فترة قصيرة وبعد وصول موجة المنظمات غير الحكومية الدولية إلى كوسوفو سعت هذه الأخيرة إلى تفعيل إستراتيجية بناء القدرات لمجتمع المنظمات غير الحكومية المحلية والذي كان ينمو بسرعة، وعلى الرغم من وفرة خدمات بناء القدرات، فقد كانت الكمية الإجمالية للموارد المخصصة لهذا العمل تشكل فقط نسبة صغيرة جدا من التمويل الذاهب للمنظمات غير الحكومية الدولية[4]، مع وجود القليل من الاستثناءات، إلا أن الجهود قد

---

[1]Dennia& Mdinelli ; *Restoring governance in post, conflict countries: chllanges of intemctional assistance*, new york: interntional peace academy, december 2008.

[2] Barakat Sultan ; *NGO and Peace_Building in Kosovo* ,University of York. 1994 p35.

[3] Summon cherterman, Michael ignatieff, & ramesh thakur, *Making states work : from stale failure to state building*, international peace academy, July 2004. p25.

[4] Crocker, Bathsheba N. *"Kosovo: Learning to Leverage 'Liberator' Status." In Winning the Peace*,p25

تركزت على التدريب الذي صاحبه النشر لمعلومات فنية تتعلق بمواضيع مثل: ماهية المنظمات غير الحكومية وتسجيلها وأسماء وعناوين الجهات المانحة والالتزامات المالية والقانونية أمام الجهات المانحة والشركاء.

وكان يقدم التدريب ثلاث طرق:

جعل عملية التمويل للمنظمات غير الحكومية المحلية تتم عبر المنظمات الدولية الغير حكومية ومجموعات تنتمي لمنظمات متباينة ومتلقية أصلا لمنحه، وكان يقدم دون شروط لمنظمات موجودة أصلا أو جديدة على أساس موقعها أو المصالح المشتركة ، وكانت هذه التدريبات تركز على مجالس عريضة فالعديد منها ركزت على ما كان يقدم باعتباره الأوجه الفنية الأساسية لإدارة منظمة غير حكومية، بما فيها كتابه المشاريع ، ووضع الميزانية ورفع التقارير وجمع التمويل من الجهات المانحة الدولية، وكان المجال الثاني يهتم أكثر بالتأثير على القيم الاجتماعية وسلوك العملين في المنظمات غير الحكومية، وتضمنت هذه المواضيع مثل المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان.[1]

ويبدو أن محتوى هذه الإستراتيجية التدريبية كان كثيرا ما يستخدم كوسيلة لتحفيز عمل المجتمع المدني سواء كفاية بحد ذاتها وأيضا كطريقة للمنظمات غير الحكومية الدولية نفسها لتتمكن من الوصول للمجتمعات المحلية وإيجاد شركاء محليين ومن بين الأهداف الأخرى لهذه الإستراتيجية، ترسيخ فكرة المهنية في عمل المنظمات غير حكومية المحلية الجديدة الناشئة ، خاصة تلك التي تلبي مطلب المنظمات غير الحكومية المحلية الجديدة والناشئة، وتلك التي تبدأ بمطلب المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة لها بشأن المساءلة.[2]

وفي بيئة غنية بالفرص تتنافس في إطارها المنظمات غير الحكومية الدولية مع بعضها للوصول إلى شركاء محليين وجذبهم، كانت إستراتيجية التدريب للمنظمات الناشئة تعطي دون تخطيط أو تنسيق مسبق مما أدى إلى ارتباك كبير حيث كانت الازدواجية أمرا شاقا في العديد من المواقع، بينما في مواقع أخرى تلقت المنظمات غير الحكومية مساعدات على نحو غير منتظم تتعلق بمواضيع بدت غير مرتبطة، ولم تقابل الاحتياجات الخاصة للمنظمات، والذي كان قد تكرر أكثر من مرة هو أن (المنظمات غير الحكومية المحلية تدريبات حتى الموت) حيث أقيمت التدريبات الأولى على يد خبراء دوليين ومستشارين، أجانب، الأمر الذي كان ضروريا في ضوء افتقار المنظمات غير الحكومية المحلية إلى الخبرات وكون المجتمع المدني أمرا جديدا في ذلك الوقت، لكن ورغم ذلك فلا يجب إغفال حقيقة أن بعض المدربين الدوليين كانوا غير محضرين ولم يعطوا معلومات كافية حول السياق الذي وجدوا فيه أنفسهم، حيث كان هنالك عددا من ملاحظات الاتعاظ من قبل المنظمات غير حكومية المحلية حول

---

[1] Wouri, M. ; <u>On the Formative side of history; The role of EU in Rolen, Sjoberg and Svedin</u>,opcit ,p 30

[2] T. Jean; <u>The won peace building in state failure ; in state failure ; peace and strategies</u>, international peace academy, new York 2008 pp 48 – 52

تطبيق إستراتيجية التقييم الريفي التشاركي الذي استورد من مجتمعات أخرى دون تكيفه، أضف إلى المبالغة في استخدام النماذج الفنية مثل: التفعيل لإطار عمل منطقي في التخطيط، والإشارة أحيانا إلى أمثلة غير ملائمة ولا علاقة لها بالسياق المحيط[1].

وكانت نتائج هذه الإستراتيجية والتي وجهت التركيز على التدريبات لتحسين المهارات الفردية متنوعة، إذ يوجد الآن مدير من مديري المنظمات غير الحكومية والمستشارية المتخصصين في المجتمع المدني مؤهلين وذوي خبرة، يعمل في بناء القدرات لصالح المنظمات الغير حكومية المحلية (مركز المورد والتدريب على المناصرة والذي أكد أنه استفادته بشكل كبير من هذا النوع من التدريب (ATRC)[2].

وعلى نحو أكثر وضوح فقط ساهمت إستراتيجية بناء القدرات في نمو قطاع تسير عملية المنظمات غير حكومية الصغيرة والضعيفة في شكل تنظيمات تتكل كثيرا على مهارات وخبرات قائد واحد أو قائدين وعادة ما يكون ارتباطها مع المجتمع المحلي الذي تخدمه ضعيفا.

2- الإستراتيجية المحلية لتنمية المجتمع في إقليم كوسوفو: اعتمدت كوسوفو سياسات الجهات المناحة الدولية من اجل أن تستمر في دعم كل من عملية العودة وتعزيز الحكومة المحلية، ومن بين الصعوبات التي واجهت المنظمات الدولية غير الحكومية الموجهة للنصوص وتنمية المجتمع في تأسيس استدامة مالية بلا شكوك حول، ما إذا كانت هذه المنظمات ذات المستوى المهني الجيد وسيلة مناسبة لتمثيل وتنشيط المجتمع لصالح التنمية المحلية، إذ أدى تنامي النزعة بين الجهات المحلية العاملة في بناء القدرات والمنظمات غير الحكومية الدولية نحو زيادة العمل المباشر مع المواطنين من اجل تشكيل هيكلة غير رسمية وتشاركية تركز على تنظيم الموارد المجتمعية والتأثير على مراكز النفوذ المحلية. فقد نفذت المنظمات غير الحكومية الدولية مثل (World vision) ومنظمة الإغاثة الكاثوليكية (GRS) والصليب الأحمر السويسري، واللجنة الدولية لتنمية الناس (CISP) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، مجموعة متنوعة من المنظمات القائمة على المجتمع المحلي مثل، جمعيات الأهالي والمدارس ومجالس تنمية واللجان الصحية، بينما شكلت اللجان التدريبية الفنية جزءا من هذه الإستراتيجية[3].

[1] **Kosovo." In America's Role in Nation-Building: From Germany to Iraq** Santa Monica: RAND, 2003. (E840 .A639 2003) http://www.rand.org/publications MR/MR17

[2] Martha Thompson *; Empowerment and survival humanitarian work in civil conflict* « Development in practice, vol 6n n°4 November 19996, (parte2)

[3] Martha Thompson, *« empowerment and survival Humanitarian work in civil conflict, development in practice* vol6, n°4 November 1996, (parte2)

ورغم ذلك لا تزال تنمية المجتمع المدني كجزء من عملية بناء قدرات المجتمع المدني محتاجة إلى عملية تأسيسية ذاتية، وذلك من اجل بناء السلام أو كطريقة لتنمية الظروف الملائمة للعودة للأقليات والمساهمة الفعالة للأفراد في عمليات صنع القرار[1].

ومع أن الدراسة لهذا النوع من المنظمات المتخصصة في إعادة الإعمارلا تزال حديثة فقد شدد الباحثون على أهمية قياس مشاركة المنظمات الدولية ومبادراتها الذاتية في إعادة الإعمار، إلا أن مجمل المنظمات الدولية لا تعمل بها رغم كونها توفر قاعدة معلومات لتطوير آدائها داخليا وخارجيا.

كما أنه نادرا ما تكون المنظمات الدولية الناشطة في مجال إعادة الإعمار تعتمد على احتياجاتها الكلية والقليلة، فالمنظمات التي تبادر في السعي وراء الدعم الخارجي والدولي لدرجة معينة ينجم عدم قدرتها على أن تدفع مقابل الحصول على الخدمات، ولكنه أيضا نتيجة لواقع العديد من المنظمات إن لم تكن معظمها، حيث تعتبر أن إعادة الإعمار تتضمن فقط وضع إستراتيجيات مكتوبة ومخططات قريبة /متوسطة وبعيدة المدى، والتي تعودها على أن تكون ملتقى سلبي لها على اعتبارها جزءا من صفقة التمويل [2].

وفي كل الحالات يمكن أيضا ضعف وقلق المنظمات الدولية في تقنيات جمع التمويل، أولا لضمان استقرار المنظمة وثانيا لتحقيق الاستدامة المالية. وبالنسبة للعديد من المنظمات في كوسوفو، كان الاهتمام الأول في تأمين مباني لمقرات المنظمات والأدوات المكتبية الأساسية أما القلق بشأن الحصول على الموارد فكانت سببه الاعتماد الذهني على الجهات المانحة الأجنبية إضافة إلى ضعف التنسيق بين وحدات هذه المنظمات فيما بينها، (حكومية/ حكومية) أو (حكومية /غير حكومية)، وحتى (حكومية/ حكومات الدول)، فالمنظمات صغيرة العمل عادة ما تكون مشغولة بكيفية الاتصال مع المنظمات دولية أو جهة مانحة ما، بينما تتشتت المنظمات الأكثر نضجا بسبب الاستجابة البادية في وضع إستراتيجيات طويلة الأمد وعندما تتعرض هذه المنظمات إلى حوالات مستمرة من كتابة العروض للحصول على التمويل لمشاريع قصيرة الأمد[3].

إضافة إلى افتقار هذه المنظمات إلى وجود رسالة واضحة ورؤية معدومة لإستراتيجية عملها، ويرتبط ذلك عادة ب: ضعف المهارات أو عدم القدرة على التواصل بفاعلية مع المجتمع المحلي أو المجموعة المستهدفة وتحديد اهتمامات المساهمين (أصحاب المصالح أو احتياجاتهم)[4].

[1] Joel Kriegh (ED), the Oxford companion to policies of the world, oxford university press, New York, 2001 p141.

[2].ibid,p150

[3] Kevin Cements « *Tomcods conflict transformation and a just peace Berlin* : Bergh of research center contracture conflict management , 2004.

[4] UNDP , *the challenges of restoring governance in crises and post conflict centres*, p 21.

المطلب الثالث :رصد وتقييم عمل المنظمات الدولية في إقليم كوسوفو:

إن جزء من أسباب ضعف عمل المنظمات الدولية بشقيها الحكومية وغير الحكومية في كوسوفو، هو محدودية الميزانية، ويرتبط هذا السبب أيضا في نفس الوقت على نحو وثيقا بعدم توفر المعلومات، ذلك بسبب الصعوبات التي يواجهها العاملين في مجال إعادة الإعمار.

حيث عبرت المنظمات الدولية والتي تقدم عمليات إعادة الإعمار سواء في جانبها الاقتصادي والمؤسساتي والمتمثلة في المنظمات الدولية الحكومية، وفي جانبها الاقتصادي والمؤسساتي والمتمثلة في المنظمات الدولية الحكومية وفي جانبها المجتمعي والمتمثل في المنظمات الدولية غير حكومية على أنها كانت مجبرة على تقديم هذه الخدمات في إطار مشروع محدد، في حين أنها لم تكن تملك الوقت والتمويل الكافيين، ذلك أنها كانت مرتبطة بشراكات وإستراتيجيات طويلة الأمد.

وفي ضوء ما يعتبر قيودا مالية تسببها الجهات المانحة، وجدت هذه المنظمات الدولية العاملة في إعادة إعمار الإقليم عاجزة بل ومقيدة في أكثر الحالات ببرامج وإستراتيجيات تحول دون تنفيذها لما وجدت لأجله، بل ويتعدى الأمر ذلك إلى تحويل مسار عملها إلى تحقيق أهداف الجهات المانحة وفي سياق فهم أن عملية إعادة الإعمار هي عملية تتضمن بالتغيير، كما من المفروض بالجهات العاملة حين الوصول إلى تنفيذه باعتباره إستراتيجية فردية ومنظماتية ومؤسساتية في آن واحد، لكن ما لوحظ أن هذه الإستراتيجية لاقت صعوبة في تطوير مؤشرات عملها مع مرور الوقت، والأمر الذي كان أكثر شيوعا هو تقليص عملية رصد وتقييم إلى مؤشرين أو ثلاث تسعى من خلالهما المنظمة إلى الدمج بين أسباب إنشائها من جهة ومقاييس تقييم المهارات وإعادة الإعمار الفنية الأساسية، فعلى سبيل المثال: ترصد إحدى المنظمات الحكومية الدولية الزيادة العامة في نشاط أحد شركائها من المنظمات غير الحكومية مع مجموعتها المستهدفة، بينما تتابع التحسن في عدد عروض المشاريع التي تتم كتابتها والعمل بها في مخطط إعادة الإعمار العام. أما الجهات المانحة فقد اصطفت ضد الحصول على دعم فعال، وبالتالي فإن تحديد هدف يستجيب لاحتياجات واهتمامات محددة يبقى متطلبا رئيسيا لبناء إستراتيجية واضحة لمرحلة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار[1].

كما أن العمل مع أشخاص محدودي الخبرة عمل سلبيا في إقليم كوسوفو، وأدى إلى التقليل من فاعلية الأنظمة الداخلية لتوزيع العملية الإعمارية وإلى إحداث خروقات وهفوات ضمنية في الاستراتيجيات الموضوعة لإعادة الإعمار، وفي الوقت الذي تحول فيه الدعم الدولي على نحو متماسك إلى تعزيز مؤسسات الدولة وخلق سياسات اقتصادية واجتماعية بناءة أصبح من الوضاح أن زيادة أداء المنظمات وتحميل مبررات وجودها الموضعي في الإقليم سيعمد على تحسين الحوار والتعاون والتنسيق عبر

[1] Dan Smith, Getting ther act together : ton words a strategic frame work for peace building (Oslo: international peace research institute , April 2003.pp,22-24

القطاعات. فالشراكة بين هذه المنظمات الدولية والقطاع الاجتماعي كان بمثابة استثناء بدلا من كونه قاعدة في إقليم كوسوفو وهو الأمر الذي أدى إلى الوقوع في الازدواجية من الناحية العملية وركاكة التعاون واستمراريته، فقد أغفلت المنظمات الدولية العاملة في إلي كوسوفو أهمية تحسين قدرات التشبيك وتبنى منهج مبادرة نحو الحكومة ورفع معايير نشاطات العلاقات العامة واكتساب مهارات تفاوض إبداعية، وهي وأولويات محدودة في بناء كوسوفو، ذلك من أجل إعادة توجيه الاقتصاد داخل الإقليم والسير في أجندة إنمائية تقاد داخليا وخارجيا بالشراكة بين الحكومية والمنظمات الدولية العاملة في إعادة إعمار الإقليم[1].

[1] Wouri, M. *; On the Formative side of history; The role of EU in Rolen, Sjoberg and Svedin*,opcit,p25

المبحث الثالث: البعد الثالث لتفعيل إستراتيجيات المنظمات الدولة النشطة في مجال إعادة الإعمار:

توجه كافة المنظمات الدولية صراعا شاقا وعسيرا في البلاد التي مزقتها الحروب، إذ أدى تبذير الموارد والآثار النفسية والمدنية للعنف المتطرف، واستغلال الانقسام الموجود داخليا في المنظمات من قبل السياسة، وانتشار المؤسسات والمواقف غير الديمقراطية والأبوية إلى خلق عوائق وعراقيل رئيسية ومهمة، إذ في كثير من الحالات يتعرض رؤساء المنظمات الدولية العاملين في مجال إعادة الإعمار والسلام، وحقوق الإنسان والعدل للتهديد المباشر، وغالبا ما يتم مهاجمتهم أو قتلهم. وبالتالي فإن ضمان حماية الموظفين والتعامل مع الخوف هو من المشاكل الحرجة والمهمة التي تواجه الكثير من ناشيطي المنظمات والمؤسسات الناشطة في مجال إعادة الإعمار.

فتحدي المحافظة على العلاقات داخل خطوط الصراع هو مشكلة رئيسية تواجه المنظمات الدولية، خاصة في فترات عودة العنف.

فما هي الشروط الأساسية للحفاظ على استدامة الإستراتيجية الإعمارية لفترة ما بعد الحرب

و تنامي التحديات التي تواجه مستقبل المنظمات الدولية العاملة في إعادة الإعمار في ظل الظروف الدولية الراهنة. ؟

وما هي التقييمات المتباينة لأدوار المنظمات الدولية وأنشطتها في إعادة الإعمار؟[1]

المطلب الأول: الشراكة وبناء مناهج متكاملة في المرحلة الانتقالية:

بعد مراجعة استراتيجيات التدخل الدولي في الماضي، يروج اليوم لإستراتيجية (بناء المؤسسات أولا) في عملية إعادة الإعمار، وبناء السلام وتحقيق التنمية في الدول المناصرة (Schneckener 2005) وتتمثل أهداف هذه الإستراتجية في:

- تعزيز الإدارة وإصلاحها.
- تحسين أنظمة التمويل والضرائب.
- إنشاء مؤسسات لتسوية النزاعات[2]

فبناء المؤسسات أمر لا يمكن الاستغناء عنه بالتأكيد، لكنه ليس كافي، إذ أن بناء الهياكل الاجتماعية والسياسية المستقرة في المجتمعات التي مزقتها الحروب تتطلب أمرين آخرين.

1- إستراتجية مقنعة للتنمية الاقتصادية.

---

[1] HUMAN Securits Centre , Human Security Report; War and peace in the 21 centry, Camad 2005.

[2] Inter works; World bank post confhict thrit the trnsition from war to peace an overvien world Bank, April 2005.

2- مناهج يمكنها أن (تتجه من القاعدة إلى القمة (حوكمة) وأنشطة لبناء الدول المنارة، حيث يمكنها توفير الأسس اللازمة لأجل الوصول إلى الإجماع الاجتماعي وبث روح الاتفاق على السلام لدى جميع القواعد.

إذ لا يشعر المواطنين بالأمان في ظل غياب التنمية الاقتصادية، ويميلون في مثل هذه الظروف لانتخاب الأحزاب المتطرفة في الاعتماد على الهياكل النفعية وحتى النوايا الحسنة و الولاء لأمراء الحرب، حيث أن بناء المؤسسات السياسية التي تخدم المواطنين وتساعد على إرساء الشفافية والتغلب على الفساد هي شروط أساسية لخلق المصداقية والحفاظ عليها، كما أنها شروط تضمن مشاركة المواطنين في الانتخابات في المقام الأول. وهذا أمر ذو أهمية خاصة، ففي الكثير من مجتمعات ما بعد الحرب ، لا يأبه الشباب بأي نوع من العمل السياسي ويستهزئون به عموما أم بالنسبة لمن يعتقدون أن الحكومات وحدها قادرة على بناء السلام وأنها الفاعل الأكثر في هذا المجال، فهم على خطأ، لأنه لا يمكن للحكومات أن تفرض العملية السياسية وتحركاتها ذاتيا، فهنا يكمن دور الفاعلين الناشطين في مجال التثقيف السلمي، ومبادرات الشباب والاتحادات والنقابات والمنظمات غير الحكومية ككيان واحد في سبيل خلق إجماع اجتماعي يؤسس للإصلاحات السياسية[1].

فبناء العلاقات وإرساء ثقافات السلام بهدف التغلب على ثقافات العنف من الوظائف الهامة لا يمكن لمبادرات الحكومية أن تنفذها وحدها، إذ لا يمكن للمؤسسات الحكومية أن تنظم سياسات الديمقراطية والتعايش السلمي من القمة إلى القاعدة كما لا يمكن للمؤسسات الحكومية أن تكسب الثقة إلا عندما تكون فعالة، لكن الديمقراطية ومعايرها وقيمها لابد وأن يتم تعليمها واختبارها على الأرض أي على مستوى القواعد الشعبية، لذا تكاد تكون تنمية دور المنظمات الدولية مستحيلة دون وجود حكومة تعمل بشكل جيد، وفي أفضل الأحوال سوف تتشكل أنشطة منظمات منغرسة، ومقابل ذلك لا يمكن للمواطنين أن يتقبلوا الكيانات السياسية بوصفها هويتهم الخاصة في ظل غياب مجتمع منظماتي يعمل بشكل جيد، فهنالك حاجة للمناهج المتكاملة وليس الإستراتيجيات وكما يقول بارنز Barnes[2]،: "إن الجهود التي تبذل على مستوى المنظمات الدولية قلما تحدث تحولات في أنظمة النزاعات والحروب الأكثر شمولية، لذا لا يمكن لتلك الأنظمة أن تتحول دون التحفيز على التغيير على مستوى المجتمعات"، ويتفق محللون وممارسون كثر على ملاحظته لجون بول ليدريخت John Poul lederach القائلة بأن "هنالك حاجة لبناء السلام من القاعدة إلى القمة ومن القمة للقاعدة ومن الوسط"، بيدا أن مناهج تذليل الحروب والعوائق في آن معا وبطريقة منسقة لم تتطور بشكل جيد بعد، لذا يبدو أن المدخل في اعتماد شراكة ديناميكية وإستراتيجية...الخ ،تغذي امارء الحرب، ولإحراز ذلك لابد من الاعتراف بشرعية المنظمات في

[1] Mary B.A.nderson, Do no Harm *« how can support peace or war*, lynne rienner publisher.pp323 - 24
[2] Farkas, Richard P, *"State-Building and the Final Status in Kosovo."* In Democratic Development Political Terrorism: The Global Perspective, ed. 2005

قضية السلم والأمن، وتعزيز الاعتراف السامي بأدوارها في شراكات الوقايته من النزاعات، إذ يمكن تحقيق ذلك عبر موارد وآليات أقوى للتعامل بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والحكومات من أجل تطوير القدرات الوقائية .فبناء السلام المستدام يحتاج إلى بناء الحكومات وإلى التنمية الاقتصادية وإلى تنمية عضوية (organic) للمنظمات الدولية، فعندما تساهم المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص على السواء في تمويل المنظمات تكون أمام حالة مثلى، فهنالك في الديمقراطيات الغربية مؤسسات قوية تابعة للشركات الخاصة والأحزاب السياسية تمنح الفاعلين في منظمات إعادة الإعمار وبناء السلام الصلاحيات الوافرة كما تشكل الوزارات الحكومية والإدارات في معظم الدول الغربية صناديق لتمويل أنشطة هذه المنظمات[1].

وهو نفس الأمر الذي تطرق إليه وايت White (2004)، بشكل استفزازي، حيث يقول أن: المنظمات الدولية مصطلح تم اختطافه بشكل استفزازي بهدف وتحقيق مشاريع وسياسية مختلفة في دول ما بعد الحرب، ويتعلق عمل كل منها بقطاع معين (داخل هذه المنظمات)، أما أصحاب النظريات التنموية ومعتمدوها فيشدون بمحاسن هذه المنظمات على مستوى القواعد الشعبية باعتبارها نموذجا للمشاركة في بناء مؤسسات الديمقراطية، أما خبراء الاقتصاد الليبرالي السوي فيدعمون موقفهم المطالب بإلغاء قيود التنظيم والخصخصة عبر تأثير تلك الإجراءات في نشوء شريحة من رجال الأعمال تساهم في اتزان وضبط الدولة المعمرة، ويرى العاملون على تقليص مصاريف خزينة الدولة (المؤسسات المالية المانحة)، أن نقل الوظائف الحكومية إلى المنظمات بشكل طريقة مقبولة للحد من نفقات الدولة، بينما يرى المفكرون المحافظون أن يركزوا بشدة على الدور السياسي للمنظمات الدولية القائمة على المجتمع والمجموعات، أو أن يركزوا على تحويل المجتمع أو تقديم طريقة بديلة للحوكمة الاجتماعية.

ووفق لمابرماسّ: يتطلب التوصل إلى الآراء والقرارات الديمقراطية في الأحزاب السياسية والاتحادات البرلمانية تبادلا (مع الآراء العامة غير الرسمية) والتي لا يمكن صياغتها إلا في فضاء منسق ومسيس للسياق العام الذي يتطور بشكل مستقل عن هياكل نفوذ الدولة.

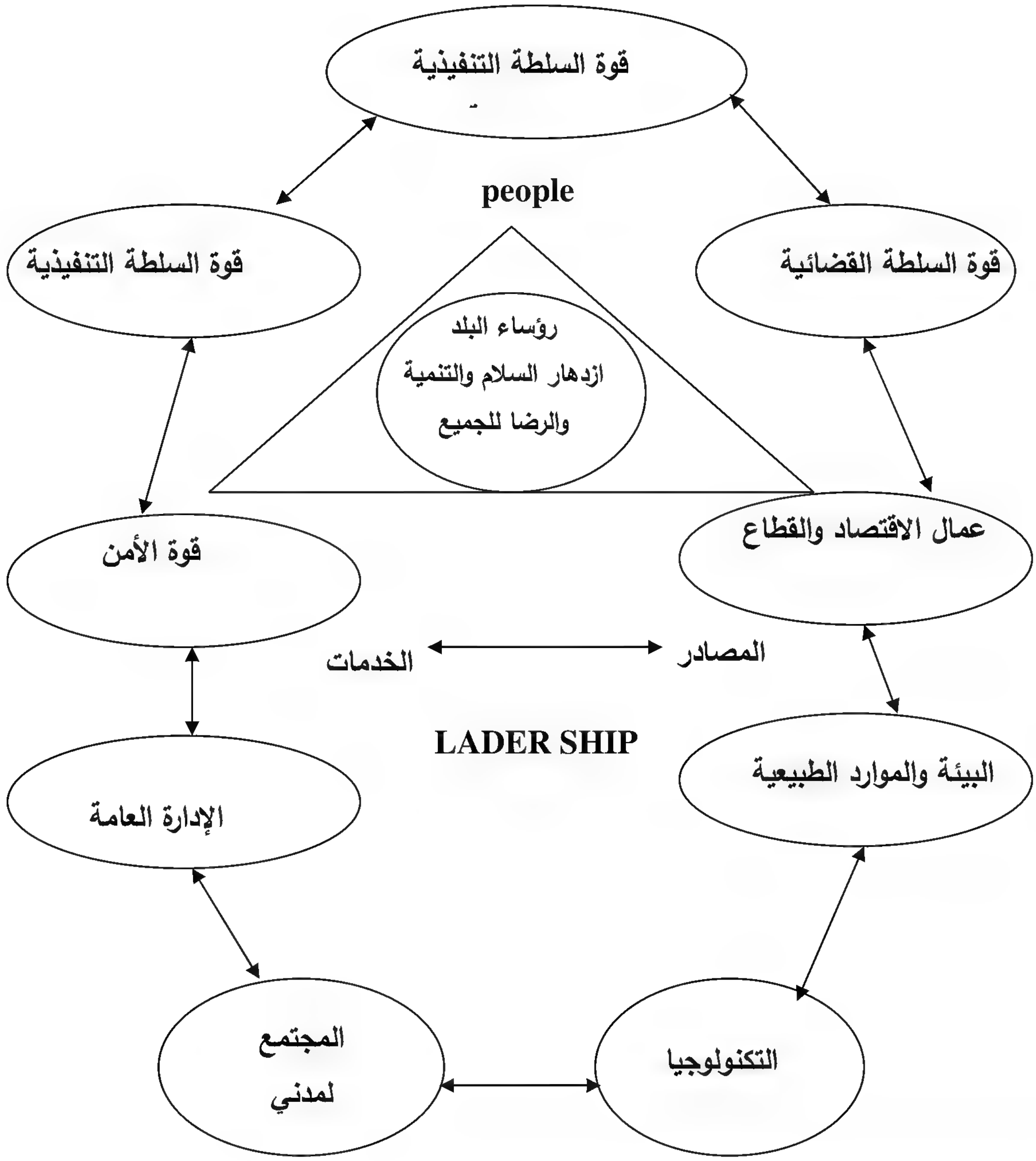
هذه الفكرة تتضمن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ومجموعات المصالح الاقتصادية ومجتمع الأعمال[2].

---

[1] Mary B.A.nderson, Do no Harm *« how can support peace or war* ,opcit ,pp -32-33

[2] Fracis Stewart,2008 *« Policies Toward Horizotal Inequalities in Post-Conflict Reconstruction, Crises* working paper ,p7

إستراتيجيات الحوكمة: الدعامة لإعادة الإعمار ما بعد الحرب وتحقيق التنمية



John Peal Ledearkh, Peace and Peace building, p212

المطلب الثاني: معرقلات عمل المنظمات الدولية في نطاق سيررورة العملية الإعمارية:

أ- **معوقات تتعلق بالأنظمة والحكومات:** لطالما عرفت الأنظمة والحكومات الخارجة من الصراع برجعيتها وبدائيتها وافتقارها لأبجديات الإدارة الذاتية، والتي شكلت عائقا أمام عمل المنظمات الدولية في البؤر المراد إعمارها ومن بين هذه المعيقات:

- غياب الديمقراطية السياسية والمجتمعية.
- تقلص المشاركة الأصلية والشعبية في إدارة المجتمع وصنع القرار السياسي وسيادة منطق الاستبداد الأبوي والسياسي والتي تؤدي إلى مصادرة عمل المنظمات وتقليصه.
- التشريعات التي تعيق دور الفرد والمجتمع وتتعارض والديمقراطية وحقوق الإنسان.
- بيروقراطية الدولة وعدم قيامها بمسؤولية إزاء متطلبات واحتياجات المواطنين.
- محاولات الأنظمة للالتفاف حول المنظمات الدولية خلق منظمات تابعة للأجهزة التنفيذية للدولة والإدعاء بكونها منظمات غير حكومية، وذلك لاستقطاب التمويلات الدولية وإجهاض العمل الفعلي لهذه المنظمات وعبر طريق إنشاء منظمات مؤيدة لعمل المنظمات الدولية الحكومية لأجل كسب دعم ومساندة المجتمع الدولي[1].

ب- إشكالات تتعلق بالمنظمات في حد ذاتها:

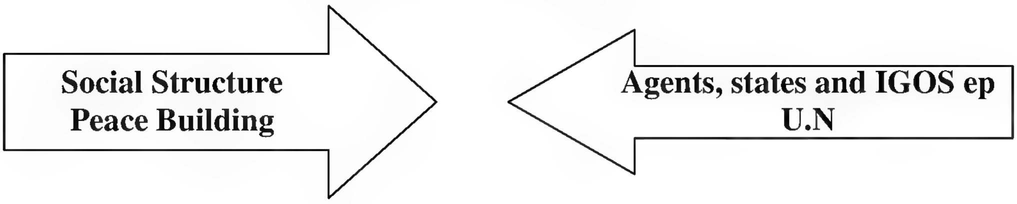
- تخلف برامج عمل وهياكل المنظمات.
- قصور البناء الإداري والمؤسساتي.
- ضعف الممارسة الديمقراطية الداخلية بها.
- التنافس والتكرار والانقسام بين المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.
- غياب نظرة متكاملة ورؤية شاملة للتنمية البشرية والمجتمعة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.
- ضعف التنسيق والتعاون وتبادل التجارب والخبرات والمعلومات بين المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.
- غياب البعد الإعلامي لتوعية وتصنيف المناخ وقصور نظام المعلومات.
- قصور شبكات الاتصال والتنسيق الوطنية والإقليمية والدولية[2].

---

[1] John Paul le derach;, <u>*Building peace : suitainable reconstiuction in divided societies*</u> (washington, DC : united states institute of peace ,1997, p39.

[2] Jones, Seth G., et al. "<u>*Kosovo." In Securing Health: Lessons from Nation-Building Missions*</u>, p221-274 . Santa Monica: RAND, 2006,p11

جدلية عمل: الوكالة والبنية



المطلب الثالث: المنظمات الدولية بين تحديات إعادة الاعمار ومستقبل العمل في ظل الظروف الدولية الجديدة.

تعتبر إعادة الإعمار في بيئة ما بعد الحرب عملية مهمة، لأنها تتعلق بالاستقرار السياسي والسلام والجوانب الإنسانية في العالم، وهي معتمدة أيضا بسبب حجمها ومداها.

وعلى سبيل المثال ولإبراز أهميتها قدر إجمالي قروض البنك الدولي مثلا والمخصصة للبلدان الخارجة من النزاع من 22 إلى 25 % عام 2007، كما أن 70% من منح المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) عام 2007م أيضا تم توجيهها لبلدان مرحلة ما بعد النزاعات. ومن المقدر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن تساهم في زيادة الاستثمارات في بلدان مرحلة ما بعد النزاعات ب136 مليار دولار عام2006 إلى 195 مليار دولار عام 12015 ، وهي مصممة بسبب تأثيرات النزاعات على المدنيين والنواحي الإنسانية، حيث أن 90% من الضحايا هم من المدنين بما يعني فقدان رأس المال البشري، كما أن هذه المجتمعات تظل عادة مجتمعات مقسمة، من ثم يحتاج التدخل إلى منهجية معقدة، كما أن منهجية المساعدة في مرحلة ما بعد الطوارئ تنصب أولا على إصلاح وإنشاء البنية التحتية الأساسية وعلى نفس القدر من الأهمية، بحيث أن البدء مبكرا قد الإمكان في إنشاء بنية تحتية مؤسساتية تدعم عمليات النمو الاقتصادي وتؤيد الدخل، وتخلق فرص عمل إدارة أفضل للفجوة المؤسسية القائمة في البلدان في مرحلة ما بعد الحرب، ولا تكتمل هذه المهام إلا كما ذكرنا سابقا بالتنسيق والعمل المشترك بين الحكومات والمنظمات الدولية بشقيها الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية المانحة[2] .

وفي سياق الحديث عن التحديات التي توجها الفواعل الدولية، يرى العاملون في المنظمات الدولية المنضودة بأعمال الإعمار أن التحدي الأكبر في عملهم هو: تقيدات تسلسل الإصلاح، أي أن تكون السياسات الإصلاحية مرتبة بحيث تبدأ بالسياسات الاجتماعية ثم الهيكلية، ثم الإصلاحات الكلية.

---

[1] Jean-luc Marret ; <u>La fabrication de la paix ; nouveau acteurs, nouvelles methodes</u>, ellirses edition , paris, pp 62 -64.
[2] Ibid,pp 62 -64.

انّ مرحلة الطوارئ مهمة للغاية لتوفير الدعم المالي، إذ كان من الضروري دعم الاستثمارات في البنية التحتية، حيث تشير الدلائل إلى أنه لا يعتد بالمساعدات في قطاع الإنتاج والتصنيع ومن خلال هذه المرحلة تصطدم المنظمات في عملها بوضع أهداف واقعية رشيدة، كما أن موضوع نزاهة وشفافية الإصلاحات في معظم الدول الخارجية من الحروب ناقصة بل ومنعدمة، إذ تضلل عمل هذه المنظمات وتحد من قدرتها على وضع استراتيجيات بعيدة الأمد[1]، كما أن الافتقار إلى التعريف الواضح للأهداف والتنسيق للوصول إليها سبب آخر في بقاء عملها في المراحل الأولية فقط وخصوصا المنظمات الدولية غير الحكومية وسببا لافتقارها للوازع القانوني.

الشفافية والمساءلة والقدرة: إذ يتعلق هذا التحدي بالشفافية والمساءلة، اللتان تعتبران مسألتين ضروريتين ففي مجتمعات ما بعد الحرب، حيث تواجه المنظمات العديد هذه من المشكلات، نتيجة فقدان آلية المراقبة والتقييم، وأيضا المعلومات عن ردود الأفعال، كما أن الموضوع الرئيسي الذي يجب مناقشته في ما يتعلق بإعادة البناء لما بعد الحرب هو القدرة الاستيعابية ومعوقاتها، والتي تنبع أهميتها بسبب تناقص العلة من تدفق المساعدات المالية لهذه المنظمات، حيث أن المنظمات المتلقية للمساعدات، تبعا للقدرة الاستيعابية تستطيع استعادة ما يتراوح 15 إلى 45% من ميزانياتها المحلية في صورة مساعدات خارجية بغض النظر عن الاشتراكات الدائمة للدول)، وعند الوصول لنقطة ما تتلاشى المزايا الحديثة للمساعدات الأجنبية وتصبح سلبية.

القيود على القدرة الاستيعابية: بناء على ما تقدم، تبدوا أهمية تناول قيود بناء القدرة الاستيعابية ضروريا، كونها تؤثر على قيود عمل المنظمة وسياساتها الإجبارية والقيود الفنية والإدارية لتحركها، وقيود ناتجة عن سلوك المانحين[2].

القيود المؤسساتية والسياسية: في مجتمعات ما بعد النزاعات يمكن للمنظمات والسياسات الأفضل أن تساهم في بناء قدرات المجتمعات في إعداد إستراتيجية ذات مصداقية، وممارسات وبرامج أفضل وتحويل هذه البرامج والمساعدات إلى تنمية إيجابية من شأنها أن تسرع عملية خلق فرص عمل وتوليد الدخل وضمان الشفافية في الميزانيات المقرحة.

القيود الفنية والإدارية: تتعلق غالبا بنوعية رأس المال البشري ووجود التعليم في مجتمعات ما بعد النزع، وهو ما يشكل تحديا للمنظمات الدولية العاملة في إعادة الاعتبار، لافتقار السكان المحليين لأبسط وسيلة للتواصل ولإيصال الأفكار البناءة، وهو الأمر الذي يتطلب جهدا مزدوجا من أجل النهوض بالعملية الإعمارية لذا فإن المساعدة الفنية ضرورية جدا لبناء القدرات البشرية.

---

[1] Cedrice de coming; Dilemma in peace building and post conflict reconstruction system.ox ford: university Press 2002, p 85.

[2] Garciana Del Castillo; Rebuilding War –form states the challenge of port conflicts economies reconstruction, oxford university press; 2009 p 304.

لكن الخبرة تقول أن أي مساعدة فنية يمكنها أن تبني على ما هو قائم بالفعل ،أي على المجتمعات وبصفة خاصة عندما تدعم التعليم المقابل للتدريب[1]، ويتم بناء التدريب على أساس الاحتياجات وبناء القدرات البشرية ضروري للغاية لأنه من المهم خلق كتلة حرجة من البشر الذين يمكن أن تفهم عملية التمنية بشكل صحيح.

قيود على سلوك المانحين: هذه القيود تتعلق بزيادة تكلفة التحويلات بسبب تجزؤ المعاملات المالية، والتي تلفت انتباهنا إلى العلاقة بين المنظمات العاملة في قطاع إعادة الإعمار والمانحين، وتفتقر إلى التعاون فهؤلاء الأخيرين لا يتعاونون مع المنظمات في رسم الأهداف، ومراحل الإنجاز الرئيسية وهو الأمر الذي يقود إلى عدم وضوح كيفية التنبؤ بحجم المساعدات كما أن غياب التعاون في تقييم مرحلة ما بعد الحرب ، من حيث قياس المساعدات الخارجية، يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر حول إيجابية أو سلبية التدخل في منظمة ما[2].

---

[1] Garciana Del Castillo; *Rebuilding War –form states the challenge of port conflicts economies reconstruction, opcit*, p307

[2] Ibid, p308

نستخلص من ما سبق انه وحين النظر إلى نتائج حرب كوسوفو وعلاقتها بالنظام الدولي، فعلينا أن نفرق بين أمرين: أن تكون حرب كوسوفو بمثابة إعلان لميلاد نظام دولي جديد في جوانبه المختلفة؛ أولا كهيكل القوة في النظام الدولي، وثانيا جدول الأعمال أو قائمة القضايا ، وثالثا عنصر التفاعلات والمؤسسات أو أن تكون الحرب بمثابة محفز لتجسيد تغيرات أساسية في بعض عناصر النظام الدولي وليس كلها أو أن تكشف عن تغيرات كانت تحدث ببطء ولها نتائجها المختلفة، وكانت فقط في حال انتظار لحظة الميلاد على الملأ.

إذ انه جدير بالذكر أن مطلع التسعينات قد شهد تطورين بالغي الأهمية وهما انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، ونهاية الحرب الباردة وبلورة الدور الأمريكي المهيمن على الساحة العالمية، وهى عناصر سمحت بتأكيد حدوث تغير جوهري في مجمل النظام الدولي، لان ما حدث مس هيكل القوة وغير جدول الأعمال العالمي، وسمح بتغير النظرة إلى دور المؤسسات الدولية وأبرزها الأمم المتحدة وما تعنيه من نظام الأمن الجماعي .

حيث أسهمت هذه الحرب في تغيير بعض عناصر النظام الدولي، لكنها لا تنشأ نظاما دوليا جديدا، وأكدت الدور على الكبير لمؤسسات المسار الثاني في إدارة الأزمة، وكشفت بدرجة عالية من الوضوح حقائق كامنة في قلب التفاعلات العالمية، كما ساهمت في إطلاق الدور المنظماتي على الصعيد الأمني جنبا إلى جنب في الأصعدة الاقتصادية والتقنية والسياسية، إضافة إلى أنها ساهمت في بلورة تغيرات جوهرية في أدوار الأمم المتحدة وحلف الناتو ودور الدولة القومية، وقادت إلى نشوء مفاهيم جديدة كشفت عن تغير موازين القوى داخل القارة الأوروبية[1].

فمن صحيح القول أن بعض النتائج أتت بفعل الحرب نفسها، أما البعض الآخر فقد كان نتيجة لتفاعل الصامت، ولعل الدليل على ذلك هو استمرار بعض الآليات والمؤسسات الموروثة عن حقب سابقة، لكن في ثوب جديد، إضافة إلى استمرار السمات الأساسية لهيكل القوة الدولي أما المفاهيم التي انطوت عليها الحرب، فكانت محل تغير من قبل المؤسسات الاعمارية.

[1] Garciana Del Castillo; *Rebuilding War –form states the challenge of port conflicts economies reconstruction, opcit p,308*

خاتمة:

لقد رسم مجموع الفصول الواردة في البحث جملة من الاستنتاجات التي ساهمت في الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث وتأكيد صحّة الفرضية المتعلقة بقدرة المنظمات الدولية على المشاركة في رسم سياسات إعادة الاعمار، إذ أن المنظمات الدولية ولكونها كيانات ذات شخصية دولية مستقلة ،تنشا من تفاهم بين دولي، فإنها تتأثر لا محال من التغيرات الناشئة الفضاء الدولي وهو ما جعلها تبرز كشريك في إعادة الاعمار لفترة ما بع الحرب.

أن إعادة الاعمار لفترة ما بعد الحرب هو عملية بذل جهود شاملة لتحديد ودعم الهياكل التي من شانها توطيد السلام الايجابي، وتشتمل العملية مجموعة من الاستراتيجيات تشترك في تنفيذها كل من الدول والمنظمات الدولية والأفراد ذوي السلطة ما فوق الدولية.

إن رسم نموذج مفاهيمي ونظري لعملية إعادة الاعمار يلاقي نسبية وتباينا كبيرين، كونه يتألف من مجموعة متنوعة من المجالات كالاقتصاد، العلوم السياسة، علم الاجتماع، الانثروبولوجيا، علم النفس ودراسات السلام والنزاع، وهو الأمر الذي يعكس الطبيعة متعددة التخصصات لكل من النظرية والممارسة لعملية إعادة الاعمار.

إن إستراتيجية إعادة الاعمار لفترة ما بعد الحرب تضم سلسلة متعاقبة من الخيارات والأفعال، تنظم وفقا للوقت والمجال والأدوار، وتتعلق بإطلاق الإمكانات البشرية وتوسيع الخيارات المجتمعية وهما ما تطلق عليهما (Amarta Syn) مسمى الحرية (إعادة الاعمار هي الحرية).

إن إستراتيجية إعادة الاعمار استراتيجية شاملة، كونها تعبر عن حلقة بناء دولة قائمة على فكرة السلام الوقائي، إذ تسعى إلى تكوين خط أمان ضدّ عودة ظاهرة العنف، إذ إنها ليست مصممة لتحقيق السلام وحده ولا لصنع السلام منعزلا، ولا لبناء سلام مؤقت، ولكنها جاءت للعمل على التوفيق بين الاستراتيجيات السابقة بغية القضاء على النزاعات وبناء قدرات المجتمعات الممزقة، اعتمادا على رسم استراتيجية طويلة الأمد، تحاكي كل الاستراتيجيات الجزئية انطلاقا من تقديم الإسعافات الأولية ولغاية إنشاء نظام قادر على تحريك الدواليب السياسية العالقة داخليا وخارجيا.

تعتبر المنظمات الدولية وباعتراف دولي من أهم الأعمدة المشاركة في عملية إعادة الاعمار لفترة ما بعد الحرب، هذه الأخيرة التي أصبحت تتدخل ليس فقط في المرحلة الأولية (مرحلة اللاحرب لا سلم)، ولكنها تساهم وبشكل كبير في رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات.

حيث نجد أنّ المنظمات الدولية الحكومية تتراوح خطط عملها بين استراتيجيات شاملة كالتي تقودها منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، واستراتيجيات جزئية وهي التي تتولاها الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والبرامج الإنمائية وبرامج إعادة الاعمار، إضافة إلى المؤسسات

المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد والنقد والبنك الدوليين. إذ تقوم المنظمات ذات الإستراتيجية الشاملة على سبيل المثال بنشر قوات حفظ السلام ومساعدة السلطة الانتقالية والتنسيق بين مختلف الأنشطة الدولية الرامية لإنجاح عملية إعادة لاعمار. أما الاستراتيجيات الجزئية فهي المتضمنة في عمل الاستراتيجيات الكلّية والمكملة لها،حيث تعنى هذه الأخيرة مثلا بالتركيز على حماية الأطفال والمسنين، أو حماية حقوق المرأة وتفعيل دورها في بيئة ما بعد الحرب، أو أن تركز جهودها على الجانب الاقتصادي كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الدولية المالية، والتي تسهم بتقديم القروض، إصلاح الأنظمة الاقتصادية والمالية وتفعيل مناهج الحكم الراشد.

أما المنظمات الدولية الغير حكومية فنجدها هي الأخرى تنشط بقوة، بل وتتولى زمام الأمور في المراحل الانتقالية، وذلك عن طريق استراتجياتها التي تتصف في مجملها بالسرعة القدرة على التغلغل بشكل سلس في المجتمعات الممزقة، عن طريق المساهمة في تعزيز رأس المال البشري وتقديم الدعم اللوجيستي الداخلي كبناء قدرات المدنيين ومساعدتهم في رسم الخطط الإنمائية وتقديم الدعم الدولي عن طريق أحياء المؤتمرات العالمية وتقديم تقارير أولية فيما يخص الإنذار المبكر لمناطق بؤر الصراع و احتمالات وقوع الكوارث الإنسانية بعد انتهاء الحرب.

وعلى اثر المقارنة بين استراتيجيات كل من المنظمات الدولية الحكومية ونظيرتها من غير الحكومية نجد أن فاعلية كل منهما تتراوح بين البروز تارة والأفول تارة أخرى، ويعتمد ذلك على جملة من الأسباب أبرزها: مدى قوة كل من المعطى القانوني والمؤسساتي والمالي لها، حيث نجد أنّ ما يجعل المنظمات الدولية الحكومية أكثر سيطرة في وضع الأجندة النهائية لإعادة الاعمار هو حيازتها الشخصية القانونية والدعم المالي الكبير، إضافة إلى مجسم مؤسساتي ذو خبرة وتنظيم محكمين، لكن هذا لا ينفي ما للمنظمات الدولية غير الحكومية من قوة تأثير في تحوير اهتمامات المانحين الدوليين وفي التأثير على مستوى القاعدة الشعبية، ويرجع ذلك إلى ما يمتلكه العاملين بها من خبرة ميدانية في التعامل مع الصراعات وقدرة على الاندماج السريع والتأثير في المجتمعات الممزقة.وهو ما رأيناه جليا في استراتيجياتها الاعمارية لإقليم كوسوفو حيث عملت المنظمات الدولية على المشاركة الفعالة جبنا إلى جب مع الدول بل وكانت تنول عنها في كثير من الأحيان زمام الأمور وخاصة الحكومية منها، لكن الظروف الداخلية والخارجية أثرت وبشكل كبير على سير العملية الاعمارية وإتمام الإستراتيجية بعيدة المدى التي سطرت للإقليم، حيث استُخدمت في سبيل الوصول إلى هذه النتيجة صيغ متنوعة جمعت بين القوى الخارجية والإدارة الداخلية التي تتولاها السلطة المحلية، وتشجيع المجتمع المدني والمنظمات الدولية خصوصا للاضطلاع بمسؤولياتها في الإشراف على الحريات وممارسة الرقابة، بالإضافة إلى

إدراج عوامل أخرى لضمان نجاح عملية إعادة الإعمار مثل تعزيز التعليم وسيادة القانون، وتكريس المؤسسات الديمقراطية.

لكن رغم هذا الجهد لا يمكن القول إن النتائج جميعاً كانت إيجابية ونجحت في تحقيق الهدف، فكما أوضحت ذلك دراسة نشرتها صحيفة "إندبندنت" البريطانية عام 2006، انّ هناك كوسوفو رفضت إعادة الإعمار وتعاملت معها بحساسية بالغة تجعل من عمل القوى الدولية شبه مستحيل وما زالت إلى غاية اليوم تتجرع مرارة الفشل في التعامل الإيجابي مع المساعدات الدولية وقبول الوساطة العالمية.

إذ تدلل التجربة على أن هذه المرحلة بالذات وفرت فرصا خصبة للفساد وسوء الإدارة وسوء استخدام المال العام، ولعل لقب "أمراء الحرب" و"القطط السمان" ينطبق أيضا في مراحل ما بعد الحرب، وربما بدرجة أكبر ومخاطر أكبر على المنظمات الدولية ،لأن من يمكن أن توجه لهم أصابع الاتهام هم في الغالب أبطال الحرب وصانعي السلام الذين يمتلكون شرعية وطنية وجماهيرية من الصعب تحديها، ومن جهة أخرى يمثلون جسرا ما بين الأطراف المعنية بالسلام على الصعيد الدولي وبين الشعب المتطلع لحياة أفضل.

إذ تشير أدبيات محاربة الفساد في مرحلة إعادة الاعمار كوسوفو إلى كون المنظمات الدولية هي المقبرة الكبرى لإعادة الاعمار، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، والتي تشكل الحافز والفرصة للفساد وهذه المجالات هي:

1- تدفق التمويل إعادة الاعمار للمنظمات الدولية عبر تمويلات الدول المانحة والمساعدات الدولية التي تسعى إلى تأكيد الحل السلمي وتوفير فرص لإعادة الهدوء ومساعدة الأطراف المتضررة وأهداف أخرى يمكن الإشارة إليها لاحقا من أمثال كسب التأييد السياسي وكسب الولاء وتعزيز أنماط جديدة من التبعية.

2- ضعف مؤسسات الحكم أو السلطة أو الدولة وتحديد تلك التي عانت تاريخيا من محاولات أضعاف أو من احتلال طويل الأمد ، أو أقليات قومية أو عرقية أو دينية كانت تعاني من القمع ولم تتمكن من التدرب الكافي على إدارة مؤسسات دولة كما هي الحال بعد ثورة طويلة أو محاولة انفصال. فهذا التحول لم يكن بالقدر الذي يسمح باستيعاب التحولات السريعة وتحديدا تدفق التمويل الأجنبي وتلبية متطلبات شعب يعاني كثير من اللاانتمية والتبعية والإلحاق.

3- أن انتشار المنظمات الدولية الناشطة عمليات إعادة الاعمار فيما بعد الحرب يعطي الشعور بالسلام من خلال مشاريع تجلب الأمل والأمان، إذ تسعى الأطراف المعنية بالسلام من خلالها إلى زيادة الأمل بان ثمار السلام طيبة وفي متناول الجميع.ولكن هذا لا ينطبق على كل المنظمات التي سرعان ما تبدأ في التباطؤ أو تتوقف كليا عن القيام بأعمالها نتيجة افتقارها للسيولة اللازمة لمواصلة

أعمالها(هذا من جهة المنظمات الدولية الحكومية)، أو لاصطدامها بمشكل الشرعية القانونية في التواجد أو في منافسة المنظمات الدولية الحكومية (هذا بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية)

4- إن غياب التخطيط التنموي والتنسيق ما بن المنظمات الدولية بأنواعها، وغياب القدرة على رؤية وطنية شاملة يزيد من الخطر عشوائية المشاريع وعدم التنسيق بينها ولكن الأخطر من ذلك عشوائية التنسيق بين الممولين المختلفين والتنسيق بين أجنداتهم المختلفة والتي لا تتوافق بالضرورة مع الأجندة الوطنية بل وقد تتعارض معها وتحديدا عندما يتزاوج التمويل الأجنبي مع محاولة فرض خبرات الممول ومساعداته التقنية والفنية وأجهزته.

5- نلاحظ أن استراتيجيات عمل المنظمات الدولية تفتقر لروح التشارك، فكل صنف يضع استراتيجيات ويجسد مشاريع ويصفعا بالكاملة والقادرة على إعادة بناء الدولة الممزقة فنجدة يخطط لبرامج سياسية واقتصادية واجتماعية، بينما من الشائع والمعروف أن التخصص كما هو في تصنيفات المنظمات الدولية هو في اختصاصاتها كذلك،فمنطق التخصص هو ما يستطيع إنجاح العملية الاعمارية.

6- إن التخصص لا يعني العمل كل على حدى، فالتنسيق كما ذكرنا سابقا هو العنصر الأكثر أهمية من اجل المحافظة على المشروع الاعماري، والذي تتحقق عبر العمل في إطار تشابكي، يجعل من ترتيب الأولويات واعتماد الاتصال الدائم وإقامة ورشات العمل والمتابعة الفنية والتقنية الميدانية بين المنظمات الحكومية وغير حكومية، أول ايستراتيجية على لائحة أي منظمة دولية، إن إسقاط استراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الاعمار على إقليم كوسوفو وهو ما طبق في الفصل الثالث، مكننا استخلاص حقيقة أساسية مفادها إن مساهمة المنظمات الدولية في إعادة الاعمار تظل محدودة بجملة من العوائق، الداخلية والخارجية.

أما الداخلية فتتمثل في عدم التنسيق والتعاون الجدي بين هذه المنظمات، كونها لازالت تعاني من متلازمة السلطة المطلقة والنسبية فيما بينها ومنافسة الدول.

أما الخارجية فتتعلق في المقام الأول بقضية التمويل التي ترهق عاتق المنظمات الدولية وتجعلها محدودة في ناحية تحديد الاستراتيجيات ورسم السياسيات الاعمارية. فالدول المساهمة في هذه المنظمات والمانحة هي من تقرر بالوكالة.

من كل ما سبق نستنتج أن استراتيجيات عمل المنظمات الدولية في مجال الاعمار يجب إن تقوم على افتراضات تركيبية كما (The puzzle Game) ، إذ أن نقص أو زيادة أي قطعة سيؤدي في نهاية الأمر إلى تكريس الدمار بدلا من إعادة الاعمار.

الفهرس

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- الاتحاد الدولي للنقابات الحرة والشبكة العالمية للأبحاث الثقافية، تحدي المؤسسات المالية الدولية حالات دراسة ناجحة لمقاومة نقابات العمال وبدائل لسياسات المؤسسات المالية الدولية 2006.

2- أحمد سوقي اسماعيل،،نمط الادارة الدولية لقضايا البيئة وقضية تغيير المناخ،مجلة السياسة الدولية،2001

3- حسام هنداوي التدخل الدولي الإنساني: دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي، دار النهضة، القاصرة، 1994، ص 75.

4- زهير العتيبي،1993،مصادر القانون الدولي العام،متشورات جامعة قابوس

5- شهيدة الباز1998،دور المنظمات غير الحكومية في تنفيد منهاج عمل بحثين:تقييم نقدي،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ،الاجتماع العربي الثاني لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بيروت

6- عباس الحوش، مبدأ عدم التدخل واتفاقات تحرير التجارة العالمية، رسالة لدكتوراه، جماعة عين شمس 2005، ص 230.

7- عبد الفتاح أبو علية: إسماعيل أحمد، تاريخ أوروبا الحديثة والمعصرة ، دار المريخ للنشر، الرياض 1999.

8- عبد الواحد ناصر،1994،المؤسسات الدولية،دار حطين للطباعة والنشر والتوزيع،الرباط

9- محمد يعقوب عبد الرحمان: التدخل الإنسني في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2004.

10- محمود شاكر: محنة المسلمين في كوسوفو ، مكتبة العبيكان ط الأولى 2000.

المقالات و الدوريات:

1- أبو بكر الدسوقين البتان:**" كوسوفا بين التفاوض والقتال"** السياسة الدولية: العدد 138 حزيران 1999.

2- أحمد إبراهيم محمود: " **الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في حرب البلقان**" "لسياسة الدولية" العدد 137، حزيران 1999،

3- الهيئة العامة للاستعلامات، جريدة "الجرائد العالمية"، العدد لصادر في 30 نيسان 1999.

4- عمر عبد الكريم سعداوي: النخبة السياسية الصربية: آخر نخب الحرب الباردة" السياسية الدولية"، العدد 138، حزيران

التقارير:

1- تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول حول مسؤولية الحماية.

[1]تقرير دائرة الاتصال 2003، المفاوضات الحكومية فيما يخص قرارات الأمم المتحدة

2 - الفقرة الرابعة من قارا الجمعية العامة180 /A/RES 60 الصدر عام 2005.

الثانية بالتقير حول بناء السلام A/95/2005/Add2.

3 -تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول حول المسؤولية حماية

صندوق النقد الدولي "التقرير السنوي 2001 دعم الثقافي العالمي المتوازن 2011

4- ا الفقرة الرابعة للجمعية العامة الصادر في 180/2005 /A/RES 60 1999

المراجع باللغة الانجليزية:

الكتب:

1- Berg E ;**Rethinking Technical Cooperation** ,New York :United NationDevelopment Programme,1993

2- Anertya Sen, 1999,Development AS fredon (New York ; OXFORD UNIVERSITY PRESS

3- Brinkerhoff,D ,W ;**Rebuilding douvernance in failed states and post_conflicts societies** ;Core concept and Cross _cutting themes,in Public Administration and Development ,2005

4- Brown,S . **Developing Capacity throught Tecnical Cooperation** :Country Experiences .London ;Earthscan,2002

5- Bryden,Alen and Hanggi,Heiner,**Secuity Governance in post-Conflict Peacebuilding**,Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces,2005

6- Collier,P.et al.Breaking the Conflict trap ;**Civil War and Development Policy**,Oxford ;Oxford University Press ,2003

7- - Ikenberry,G .John,After Victory :**Institutions,Strategic Restraint and Rebuildind of Order After Major Wars**,Princeton University,2001

8- J.E.Bossma,Planning the Impossible **;History as the fundament of the future**,London,the McMillan Press Ltd,1990

9- Johan Galtung ,**Reconstruction,Reconciliation,Resolution Coping with Visible and Invisible Effects of War and Violence** ,1990

10-Jon Calame,Minerva Parners ,**Poast-War Reconstruction ;Concerns,Models and Approach** ,New York,2005

11-Katorobo,James **;Gouvernance Breakdown and Post Conflict**

Reconstruction,New York,2005

12-- Llamazares Monica ;**Post-War Pracebuilding Reviewed** ,oxford Universiry,Centre of Conflict Resolution,2005

13-McConney,Charles E,Draft **Proposal for the Creation of a Permenant Monument,Fine,Arts and Archives Unit Within the U,N** .peace keeping Forces.UNESCO,April.2002 .

14-Rohland .Klaus and Sarah Cliffe,**Conflicct prevention and Eeconstruction,social development departemen**t.Washington D,C,World Bank,2003

15- Van Tongeron: Exploring the Local Capacity for Peace **– the history of IGO's. in Prevention and Management of Violent Conflict- an international directory**,1996

16-Weiss,T and Gordenker L **"*NGO's, the UN and Global Governance* Builder** "CO and London. Lynne Rienner,1996

17-World Bank.The World Bank Expenrience **With Post-Confilc Reconstruction,**Vol1 :Synthesis Report,Washington,DC,1998

المقالات و الدوريات:

1- Aall Pamela,Miltenberger,Daniel,LT.Col,Thomas,G,2002,"Conflicts,Peace and Reconstructio, **International Journal of Manangement**,vol .25,n1
2- Abrahan m nerley , eu peace building an analysis of dealing with peace building parsimonies? rebuid nijmeger, press .
3- Ahmed, Samina and David Potter, NGO in international Politis bloom Field,.,**International Politic Sience Review,** 2006
4- - Anna ohanyan NGO s tgS AND THE Networ chanisms of post conflict global covermance in microfmance, **marth press LLC,**new York,2005
5- Barakat Sultan,NGO and Peace Building in Kosovo ,**University of York** ,1994
6- Benner, Thorsten Andres binder and Philip rotman, Earning to Build Peace, united nation peace building and organizational tearing developing as research form work in global public policy institute reseache ,**Germany global publicly institute**,2007
7- Beyond gold peace strategies for economic reconstruction and post conflict management, **conference rapport, Berlin federal foreing office**, edition diplomatic ,2004.
8- Bory Nancy, Globalisation and community building the world works read al drunker foundation, **conference on organisation for the future**, fabreary ,2000
9- Boyce, K jams, Beyond good intervention external assistance and peace builing in cood intention pledges of aids for post conflict recovery co tynne renrer publishers,2000
10-Brun kerhoff, derrick, , « regulating governance in failed stcites post- conflict societies » **International journal Of management**, vol, 2,5 w 2005 feb
11-Caplan, Richard, international governance of war form territories rule and reconstruction **,journal of peace research**, 2005.

12-Celeste wallander, Nato After the Gold War,Vol.53,no,4, **Institutional Assets and Adaptability ;Autumn2000.**
13-CF.The,Conference onThe Economic and Social Consequences of Humanitarian Proceeding of the 8 Annual University ,Wester University 2003
14-ClorkJohn , the state, popular participation and the Voluntary sector world development ,1995
15-Collier, Paul et al, "breaking the conflicts trop: civil war and development **policy (the world bunk, Washington DC**). 2003
16-Corrin, Chris. “The Power of Responsible Peace: Engendering Reconstruction in Kosovo” In International Intervention in the Post-Cold War World: Moral Responsibility and Power Politics,.
17-Covey, Jock, Michael J. Dziedzic, and Leonard R. Hawley, e. The Quest for Viable Peace: International Intervention and Strategies for Conflict Transformation. Washington, D.C.: United
18-Crocker, Bathsheba N. “Kosovo: Learning to Leverage ‘Liberator’ Status.” In Winning the Peace
19-Daniel toole, Peace building stratégies translation frome relief développement NY correlle université press, 2006
20-David Alwood an Fred Tomer the UN peace Building and reconstruction ,Geneva the united nation peace building commisierment organs and initial practice,2004.
21-David Atwood, fred tanner, the UN peace building and international organization , **the united nation peace building commission** ,2007
22-Dobbins, James, et al. “Kosovo.” In America’s Role in Nation-Building: From Germany to Iraq Santa Monica: RAND, 2003. (E840 .A639 2003) http://www.rand.org/publications MR/MR17
23-DressToby, « Desingning A Peace-Building Infrastructure :Taking a System approach to the prevention of deadly conflict ,2005
24-Establishing of state and peace building fend: operation policy and services, march 25 ; 2008.
25-Farkas, Richard P. 2005, “State-Building and the Final Status in Kosovo.” In Democratic Development Political Terrorism: **The Global Perspective**, 2008
26-Fernando Pache to, “the role of civil society in the social reconstruction key development issues in a context of peace, Michelson institute Bergen, Wornay, report 2002
27-- Fracis Stewart, Policies Toward Horizotal Inequalities in Post-Conflict Reconstruction,Crises ,**working paper** .7,2008
28-Gowan, Richard. Kosovo: In Search of Public Order Strategy. In A**nnual Review of Global Peace,** http//www. Beyondintractability org/essay/Peace building – 20-04/2012
29-I R Fan Nooruddin and thamas E Florres**, Evoluating world bank post canflict assistance programs**, november 7 ,2010
30-Jacols S & Keil kamp, V.N post conflits reconstruction nature ,2007
31-Jones, Seth G & al. “Kosovo.” In Securing Health: Lessons from Nation-Building Missions, Santa Monica: RAND, 2006
32-Justine foxall, aide humanitaire et consolidation dela paix ; options pour le travail de fond du CCCI,**l’équipe d’orientation** politique de CCCi, décembre 2003
33-Lund, M, Preventing Violent Conflicts A Strategy for Preventive Diplomacy U.S. **Institute of Peace**,Washington ,1996

34-Michael Dojle, Bulleting peace ; challenge and strategies after civil war, **centre of international stuatis**, Princeton university,1999
35-- Michael W. dayle Hinjoon Madalene O' donnell and loura A sitea, peaobuilding : what is in a Name ?, **Global Govermone** Vol 13. No 1, 2007
36-Simon Chesterman,"Ownership in theory and practice ;Transfer Of Authority in UN Statebuilding Operations», **Journal Of Intervention and Statebuilding**, 2007
37-Thomas J.Biersteker. prospect for U.N peace building commission the united nations peace panicking commission : origins and initial practice, **disarmament forum** 2/2007
38-Tom Keating and W. Andy Knight,2004,Sustainable Peace , **United Nation department of economic and social affairs conflict prevention**, , October, 2004 New York
39-Vignard.K ,"IGOs as Partners: Assessing the Impact, Recognizing the Potential" published in Disarmament Forum, , No. 12002

المواقع الالكترونية:

- موقع اللجنة على الرابط WWW.UN orglavabic/peace/peace buildinglingx.shtn/

– الفقرة الثانية من قرار 2005 S/RES/1645 على الموقع الالكتروني للجنة بناء السلام WWW.UN:
org.arabic/peace building/nandate.SHTNL

-الاجتماعات القطرية الخاصة بالبلدان التي توجد على لائحة أعمال اللجنة على الرباط WWW.UN
–orglavabic/peace/peace buildinglingx.shtm

- WWW.UN orglavabic/peace/peacebuildinglingx.shtn
- United Nations Peace Keeping Operation : Principles and Guidelines
- United Nations Peace Keeping Operation
- United nation peace keeping operation principals and guidelines

– موقع مكتب دعم لجنة السلام على الرابط التالي: WWW.UN.orglavabic/peace/peace buildinglingx.shtm

www.unifem.org-

www.unhcr.ch-